

مَدِينَةُ الْأَنْصَارِ السَّيِّئَاتِ

بِإِذْنِ

مَدِينَةِ

الحائز لليسانس الحقوق والحامى لدى المحاكم الأهلية

الجزء الأول (كل نسخة غير مبصومة
بمخبر لا تعتمد)



مفوق الطبع والنشر محفوظة المصنف

الطبعة الأولى في شهر يوليو سنة ١٩٠٨

مطبعة السقاذه بجوار محطة مصر

﴿ فهرس الجزء الاول ﴾

صفحة	فائمة الكتاب	صفحة
٥٣	قواعد عمومية	٩
٥٤	تمهيد - بيان العلوم الاجتماعية -	١٨
٥٧	وعلاقتها بالاقتصاد السياسي	٢١
٥٨	التوازن الطبيعية في العلوم الاجتماعية	٢٨
٥٨	منشأ الاقتصاد السياسي	٣٠
٥٩	تعريفه	٣٢
٦١	الفرض منه	٣٥
٦٢	بيان ان الاقتصاد علم	٣٦
٦٣	فضل اعتباره علما	٣٩
٦٤	طرق الاستنتاج ثلاث	٤١
٦٤	(أ) للذهب العلمي	٤٢
٦٨	(ب) المذهب الاستدلالي أو التاريخي	٤٥
٦٨	(ج) للمذهب الاختياري	٤٦
٦٨	احتياجات الانسان	٤٧
٦٩	المنفعة	٤٨
٧٠	تقسيم الاشياء	٤٧
٧٠	تعريف الثروة	٤٨
٧٠	(أ) الثروة الشخصية	٥١
٧٠	(ب) ثروة الشعب	٥٢
٧١	الكتاب الاول في احداث الثروة	٥٢
٧٣	(أ) الاعمال المنتجة للثروة	٥٢
٧٤	(ب) الاعمال الغير المنتجة أو الغير المثمرة	٥٢
٧٤	(ج) الاعمال المنتجة للثروة	٥٢
٧٤	(د) الاعمال الغير المنتجة أو الغير المثمرة	٥٢
٧٥	مبحث في بيان ان الاعمال المثمرة	٥٢
٧٥	نحتاج الى الاجهاد والزمن	٥٢
٧٥	(أ) عوامل ترقية الاعمال هي	٥٢

صحيفة	صحيفة
٩٨ ظهور الخدم	٧٥ (١) كفافة العامل
٩٧ فوائد الآلات	٧٧ (٢) توزيع الاعمال
٩٩ مبحث في تأثير قوة البخار والكهرباء على الآلات	٧٩ (١) مبحث في بيان مزايا تقسيم الشغل
١٠٠ الآلات البخارية والعملة	٨١ (ب) تطبيقه على الشخص
١٠١ (١) مبحث في كيفية تنظيم الثمرات	٨١ (ج) التطبيق المحلى
١٠٤ الازمات	٨٢ (د) تطبيقه على الامم
١٠٥ تعرضها	٨٢ (هـ) مضار تقسيم الشغل
١٠٦ (١) اسباب الازمات	٨٣ (٣) تنظيم الاعمال
١٠٨ (٢) علامات الازمات	٨٣ (٣) رأس المال
١٠٩ (١) الازمة الصناعية	٨٥ بيان فوائد رؤوس الاموال للشعوب والافراد
١١١ (ب) الازمة التجارية	٨٦ مبحث في تعريف رأس المال ويشمل
١١٣ (ج) التسليف والازمة المالية	٨٦ (١) رأى الاقتصاديين
١١٤ تأثير السلفة على الاسعار	٨٧ (١) رأس مال الشخص
١١٧ (٣) دوران الازمة	٨٨ (ب) رأس مال الشعب
١١٨ (٤) دواء الازمات	٨٩ (٢) رأى الاشتراكيين
١٢١ نادي التجار (البورصة)	٨٩ مبحث في كيفية الحصول على رأس المال
١٢١ (١) المضاربات والبورصة	٩٠ بيان مزايا التوفير
١٢٦ (٢) مضار المضاربة	٩٤ مبحث في تقسيم رأس المال الى
١٢٧ (٣) تقدير الاسعار في البورصة	٩٤ مستهلك أو استهلاكي ومثمر وثابت
١٢٧ (٤) علاقات البورصات	ومتداول ومخصص وغيره واستغلالي
١٢٨ (٥) منافع البورصات	الباب الثاني في كيفية تنظيم الاحداث
١٢٨ مبحث في بيان تأثير المزاحمة في	وهي تنظيم الثمرات والاشتراك والتعاون
ترقية الشعوب والافراد	
١٣٢ الاحتكار	٩٦ مبحث في تاريخ الصناعة
١٣٤ مضار الاحتكار	٩٦ الصناعة في الاسرة
١٣٦ (٢) الاشتراك	٩٧ شركات الصناع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل المال زينة الحياة الدنيا . وأمرنا بالاقتصاد في تدبيره فقال (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) ومدح الذين كان الاقتصاد شعارهم حيث قال (والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) وذلك محافظة على تقدم العمران إذ أن الثروة هي الأساس الذي تشيد عليه سعادة الأمم . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الكريم الذي رغب في العمل فقال « احث لديناك كأنك تعيش أبداً » وامتدح الحكمة في تدبير الثروة فذكر ان « الاقتصاد نصف المعيشة » وعلى آله وصحبه أولى العلم الصحيح « أما بعد » فلما كانت خدمة هذا البلد الأمين أشرف ما توجه نحوه الممم . وأجل ما يكافأ عليه أولو العزم رأيت أن أقوم بعمل نادر في باب . فوقفتي الله الى وضع هذا الكتاب في علم الاقتصاد السياسي وهو العلم الذي عني الغريون بدرسه لعلمهم انه مفتاح الحياة العملية . ولقد كان من شدة عناية الامم الغريبة بالعلوم الاقتصادية ان كثرت المؤلفات فيها حتى غصت بها دور الكتب . لانهم يقدرون مزاي هذه العلوم في كيفية استثمار المال . فلا يشتغل تاجرهم وزارعهم وصانهم بالتجارة والزراعة والصناعة إلا وقد نال منها قسطاً وافراً . وصار كفواً للعمل المنوط به . ومن ذلك نرى ان السبب في نجاح

الغريين في أكثر أعمالهم تأسيسها على دعائم متينة . فهم يحكمون الأساس وبعد ذلك يبنون ماشاؤا . فإذا أرادوا أن يكونوا تجاراً بنوا المدارس ليتعلموا فيها التجارة والعلوم التي لها مساس بها فنبغوا فيها وتفننوا في أساليبها وحولوا الأثجار الى ذهب . وهذه أعمال كبار التجار في الممالك الشرقية تدل على انه لم يشتغل بالتجارة من الغريين إلا من وقفوا على دقائقها وأحاطوا خبراً بالعلوم المتعلقة بها . وبقدر ما اعتنى الغريون بدرس علم استثمار المال أهملنا نحن الشرقيين ذلك حتى انك اذا فتشت خزائن الكتب ألفتها خالية من مؤلفات باللغة العربية في علم الاقتصاد السياسي مع انه أعلق العلوم بالتجارة ففرفت السبب المهم في تأخرنا في ميدان الحياة العملية .

يتساءل بعضهم « لماذا يستولى الأجانب على المتاجر ويحرم منها الوطنيون وهم أحق بها منهم ؟ » وان خليقاً بالوطني القيور أن يقول : « لم لا يزاحم المصري الأجنبي على المرافق الحيوية وخصوصاً التجارية وينتفع بكنوز بلاده قبل أن تصل اليها اليد الأجنبية وما هي الوسيلة التي تضمن له الفوز في المضمار ؟ » وإلا فانه لا يصح مطلقاً أن تؤخذ المتاجر من التجار الأجانب غيلة وتعطى للتجار الوطنيين غنيمة باردة فهذا مالا ترضى به العدالة ولا يسلم به السلام الذي نسعى كلنا في رفع مناره . ولا الاسلام ذلك الدين القويم الذي يحث على التسامح ويأمر بالتضامن الاجتماعي ذلك الدين الحق الذي تسير مبادئه مع المدنية الحقبة جنبا جنب . ان أقرب السبل لنيل الوطني ما يقدر به على مزاحمة الأجنبي على المرافق الحيوية ولا سيما التجارية تربيته تربية علمية بواسطة تأسيس مدارس للتجارة . وانه لمن العجب العجائب أن يعترينا ذلك الامبال الذي ظنه الكثيرون إهمالا منا في موضوع حيوى كهذا

توقف ثروة مصر على الزراعة والتجارة فما منعنا أن نقف على دقائقهما ونبذل أقصى جهدنا في تربية المشتغلين بالتجارة بحيث يصيرون أكفاء لمزاومة غيرهم ممن هم أكثر منهم تربية . يسمى من يريد الاشتغال بالتجارة في جمع المال اللازم لها قبل أن يدور بخلافه أن يتعلم الأصول التجارية ويدرس العلوم المتعلقة بها كعلم الاقتصاد السياسي مثلاً . ولعمري لو اتبع كل تاجر طريق الرشاد وأعد نفسه حقيقة للجهاد في معترك الحياة خلطت البلاد خطوات واسعة في التجارة ونال الوطنيون نصيباً وافراً من ثروة بلادهم التي يتمتع بها غيرهم . لذا كان الواجب على كل وطني يسعى وراء نفع بلاده أن يقوم بعمل يساعد التاجر والزارع والصانع في كيفية استثمار المال . واني مع عجزني دون أن أوفى بلادي المحبوبة حقها من الخدمة أقدم لمواطني الأغزاء كتاب « مبادئ الاقتصاد السياسي » وهو باكورة أعمال لي لصالح بلادي . وقد ألفت بعد أن درست هذا العلم مع علم الحقوق . واطلعت على مؤلفات فيه شتى لكبار علماء الانكليز والأمريكيين والفرنسيين والالمان . فجاءت بوفيق الله جامعاً شتات المسائل التي يهم الاطلاع عليها بلغة توخيت فيها السهولة بقدر ما سمع به خاطري الكليل حتى لا يكون مقصوراً على فئة مخصوصة من القراء . بل يتناوله الطالب والتاجر والزارع والصانع على السواء . لان العلم اذا قصرت موارده على الخاصة كانت فائدته للامم قليلة . فسي أن أكون قنت ببعض ما يجب على نحو بلادي ولعل هذا المؤلف يكون فاتحة لمؤلفات كثيرة في هذا الموضوع الجليل بلغتنا العربية الشريفة بتدعها أفكار أولى العلم العزيز والاطلاع الواسع ممن هم أقدر مني من أبناء وطني حتى أحسن الظن بمستقبل هذه البلاد . ويتحقق لدي أنها دارجة في مدارج

الرقى الصحيح . وهو ما تصبو اليه هم أبناؤها الذين وقفوا أنفسهم ونفيسهم لخدمتها غير قاصرين سعيهم على نفعهم الخاص إذ أن الأئمة لا يتيسر لها الارتقاء إلا بفضل فئة من أبناؤها يوثرون نفعها على نفعهم الذاتي ويسعون إلى ذلك بكل ما أوتوه من المواهب غير مريدن جزاء ولا شكوراً . وحسبهم أن يقال عنهم أنهم عاشوا وهم أعضاء عاملة وماتوا وهم أحياء في القلوب . كفاهم فخراً أن يلقبوا بالمصلحين للشعوب . هؤلاء هم النوابغ الذين أشبهوا القلائد الثمينة في جيد الأئمة فلا تجود الأيام بكثيرين منهم ولكنهم متى وجدوا في أمة أثروا على غيرهم فنشطت العقول من عقال اليأس وهمت الهمم من الهمود وانبعث منهم نور صار سراجاً وهاجاً للأفكار . لا تحتم مصر على كل فرد من أبناؤها أن يكون مثل مصطفى كامل أو محمد عبده أو مبارك أو فكرى أو رفاعة ولكنها تنادى كل فرد منا أن يقوم بعمل نافع على قدر ما يسمح به استعدادده . لو وجه كل فرد متعلم همته إلى القيام بأى عمل مهما كان قليلاً لتكوّن من مجموع تلك الأعمال عمل كبير ولا فادوا البلاد كما أفادها النوابغ . يجعل مثل هذه الأمانى نصب عينيّ شرعت في هذا العمل منذ زمن بعيد . مستخيراً الله في أمري حتى كلل مسعأى بالنجاح . لا زال الفلاح حليف كل عامل على ترقية بلادنا العزيزة في ظل الاتحاد وحماية أمير البلاد مولانا الخديو المحبوب (عباس باشا حلمى الثانى) ورعاية المتبوع الأعظم (السلطان عبد الحميد خان) . هذا وقبل أن أختم كلامى لا يسعنى إلا تقديم شكرى واحترامى لحضرة الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الحكيم محمد أستاذ الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية لتفضله بالاطلاع على لغة هذا الكتاب أكثر الله من أمثاله العاملين أن ربى سميع مجيب محمد فهمى حسين الحامى

قواعد عمومية



قضى ناموس الوجود أن يكون العالم متغيراً وأن يسير على سنة الترقى
 آناً قاناً وجيلاً فجيلاً وعصراً بعد عصر ومن يرجع بصره كرة الى الانسان
 في جميع أدوار حياته وأطوار معيشته في العصور التي تعاقبت عليه يجد بوناً
 شاسعاً وفرقاً بيناً بين حالته الفطرية والحالة التي وصل اليها فقد كان وهو
 على الفطرة أشبه بالحيوان الأعجم منه بالإنسان سيد الخليفة كان يأوى الى
 الغيران والكهوف وفرش الغبراء ويلتجئ الزرقاء ويقتات بالأعشاب
 والكلام أو بما يقتنضه من الحيوانات الأخرى التي لا قدرة لها على مقاومته
 وكانت الصلات بينه وبين أخيه معدومة والنفرة مستحكمة فلم يكن يلوى
 عليه إلا حيث يريد الفتك به واغتصاب حقوقه ولم يكن يكلمه إلا بالصراع
 ولا يشير اليه بغير سنان رجمه أو سهم قومه وطالما تحين الفرص للايقاع به
 وتربص للقضاء عليه حتى لا يقاسمه العشب والماء والهواء وفي ذلك الحين
 من الدهر لم يكن للإنسان شيئاً مذكوراً .

ثم رأى نفسه عرضة لفوائل الوحوش وكواسر السباع فأعد لها
 المدة وهي المسكن الذي يستكن فيه وراها معرضة لتأثير الجو من قر
 الشتاء وحر الصيف فأتخذ من اللبس ما وصلت اليه يدها وهداه اليه
 الإلهام الغريزي .

علم أن تلك المدد لم تكن لتفنيه عن مساعدة أخيه فكثيراً ما فتكت

به الوحوش وهو في كسر داره فلم يقدر على رد غاراتها وكثيراً ما أعتيه الحيلة في الحصول على الجلود التي يلبسها فوجد ان لا مندوحة له من الاستصراخ يبنى جنسه على عجم الحيوانات وضواري السباع والاستعانة بهم في بناء المسكن وتدبير شؤونه فاتخذ له زوجة ليسكن اليها وجعل الله بينهما مودة ورحمة .

صار الرجل سيد عشيرة يذب عن حوضها ويحمي ذمارها ويغار على مصلحتها وينير على من يكدر صفوها من العشائر الاخرى وكانت القبائل أعداء تترقب كل واحدة منها اثاره حرب عوان على غيرها والقضاء عليها قضاء مبرماً حتى يصير الرزق مقصوراً عليها وموارد الثروة ملكاً لها لا يزاها عليها مزاحم

وكانت نفوس تلك القبائل غالية اذا هي أوتيت من شدة البطش وقوة المراس ما يوقع هيتها في قلوب غيرها ورخيصة اذا كانت بمكس ذلك وقد نتج عن هذا التنازع رسوخ قدم القوى وسيادته على الضعيف واستعباده له استعباداً ممتقوتاً . ومن البديهي ان كل قبيلة من القبائل كانت مستقلة تمام الاستقلال عن غيرها في أحوالها المعاشية وكان أفرادها هم المنوطون بالتماس الرزق إما بمعالجة الصيد أو الرعي أو الزراعة أو الصناعة مستخرين في ذلك ما اقتنوه من الرقيق على أثر انتصارهم على من هم أضعف منهم من القبائل ولذا كان الاقتصاد شخصياً لا تتناول مباحثه الا الأسرة وكان يشتمل على القواعد التي يبنى عليها تدبير المنزل .

وكانت تلك الحروب التي تستعر نارها بين القبائل المتجاورة وتدور رحاها لجرد الجشع وحب الاستئثار بالثروة عقبة كئودا في سبيل الانتفاع

بالموارد الطبيعية إذ كانت كل قبيلة لا يهملها إلا أمر واحد هو شن الفارة على غيرها وسلب ما عندها من الثروة أو الذخيرة وكانت حياة كل منها عبارة عن سلسلة حروب تشيب لهولها الولدان تتيحبها اراقة الدماء وإيراد الكثيرين موارد الفناء حتى دعت الحال الى وجود وازع يوقف كل قبيلة عند حدها ويمنع التعدي خوفاً على الجميع من التلف (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)

وهكذا تألفت الشعوب وصار كل شعب منها متحداً في اللغة والجنسية والمادات وصار له وازع يسوسه ورجال أشداء يصدون عنه الأعداء من الشعوب الأخرى وقد أوجد ذلك من التضامن الجنسي في نفوس أفراد الشعب ما بث فيها حب التضافر على ما فيه منفعة الجميع وتناسى تلك الأحقاد القديمة من بين القبائل التي جمعها لواء واحد هو لواء الوطنية وحماية البلاد ورد غارات المايثين بمحقوقها . صار كل فرد لا يبحث عما يرق نفسه فقط أو قبيلته فقط بل جعل النفع العام نصب عينيه ولم ينس أن لبلاده التي تربي فوق أرضها وتحت سمائها واستدر خيراتها حقاً مقدساً يحتم عليه أن يعلى كلمتها ويرقى شأنها ويبدل كل مرتخص وغال في سبيل تقدمها . أما الملوك الذين استلموا قيادة تلك الشعوب فكان السبب في انتخابهم ما لقبائلهم من الغلبة على الجميع ولذا كان حب التغلب طبيعة فيهم وكانت الأثم تسود أو تنحط لا بحسب علومها إذ أن العلوم لم يكن لها من العناية ما لها الآن بل بحسب قوة جيوشها ويطش ملوكها وقسوة رجالها في ميادين القتال وبراعتهم في ازهاق الأرواح . كان الحق وألوة كلتين مترادفتين وكانت السلطة في شغار السيوف وأسنة الرماح والمز تحت ظلال الخطى

واليمانى وكانت آلات الحروب هى الحكم وقت استحكام الخلاف والفارق بين الحق والباطل . والدولة القوية الساعد هى السيدة المالكة لا يجارها غيرها في مضار ولا يرفع صوته فوق صوتها . كان أول ماتسمى اليه الدولة التى تريد الظهور على غيرها هو كسر شوكة أندادها اللاتى يزاحمنها في الصيت ويشاركنها في الصولة . ولذا لم يكن ليجتمع في عصر واحد دولتان قويتان . والتاريخ شاهد عدل على أن دولة آشور ومصر والفرس والفينيقيين والأغريقين والقرطاجيين والرومان والعرب والترك قامت كل واحدة منهم على انقاض التى قبلها .

وبالبحث في أحوال كل دولة من الدول الغابرة يجد رقيها أو اضمحلالها يد فته من أرباب السلطان يعتمدون في أغلب الأحيان على آرائهم الخصوصية للبت في معضلات المسائل التى ترفع اليهم وفي إدارة شؤون بلادهم الاقتصادية وكان كثير من أولئك الملوك يستشيرون بآراء الحكماء في عصرهم ويستمينون بها على حل كثير من المسائل المالية كضرب النقود ووضع المكوس والقيام بالمشروعات وإصلاح الأراضى وغير ذلك ومع ذلك لم تخرج تلك الآراء عن كونها نصائح تتغير باختلاف الأزمنة والأمكنة وباختلاف علمهم في المسائل المالية . فكانت إدارية أكثر منها علمية وذلك فضلا عن أنها لم تتناول أبحاثاً كثيرة لضيق نطاق التجارة بسبب اختلال الأمن وتوتر العلاقات بين الممالك وعدم صلاحية وسائل النقل وغير ذلك من الأسباب

وإذا بحثنا في العلاقات التى كانت في قديم الزمان بين الأمم الشرقية والأمم الغربية . فإنا نجد لها مقطوعة الاتصال بسبب اختلاف في الدين

وهو أعظم مؤثر على النفوس في ذلك الوقت . والاختلاف في الجنسية . واختلاف في المشارب والعادات . ولذا كان يندر وجود الغربي في وسط آسيا أو افريقية خوفاً على نفسه من لهلاكه ولم يقدم الشرق على الذهاب الى البلاد الغربية للسبب عينه بيد انه لم يمنع اختلاف الدين بعض عقلاء أمراء الشرق من التودد الى أمراء الغرب فقد كان هارون الرشيد الخليفة العباسي من أعز أصدقاء شرممان ملك الفرنجة وكان يكرم وفادة الغربيين ويحمي تجارهم ويفسح لهم في بلاده ويقتبس من علومهم ويحترم علماءهم على انه لم يكن كل ملوك الغرب مثل شرممان فقد شبت في القرن الحادي عشر نار الحروب الصليبية بين الشرق والغرب ودام لهيها أكثر من قرنين حتى انتهكت قوى الطرفين وكانت نتيجة تلك الحروب اطلاع الغربيين على كثير من عوامل المدينة التي أشرقت في المشرق وغربت عندهم فسطمت عليهم وبددت الحجب التي كانت تحول بينهم وبين التمدن الصحيح وقد وجد الغربيون من الشرق سوقاً نافقة جلب سلهم فتقدمت التجارة واتسع نطاقها وتعامل تجار المشرق والمغرب

إلا أنه بعد ان دالت دولة العرب وخلفتها دولة آل عثمان كانت الأمم الغربية تقدم رجالاً وتوخر أخرى في المتاجرة مع الدولة العثمانية التي كان لها وقتئذ من القوة والسلطان ما هو غني عن البيان . وكان سبب تردد أولئك التجار اختلاف دينهم مع دين المسلمين وخوفهم من فتك هؤلاء بهم . فافتضى تسامح سلاطين آل عثمان أن يمنحوا الأجانب امتيازات لا تزال باقية الى الآن ترغيباً لهم في المتاجرة معهم . وأهم تلك الامتيازات هي المعاهدة التي أبرمت سنة ١٧٤٠ وليس الغرض هنا بيان ماهية تلك الامتيازات الممنوحة

للأجانب. ولكن يان انها كانت أول خطوة في سبيل التضامن الاجتماعي أو التضامن الانساني وهو أن تسمى كل أمة في تحسين حالة المجتمع جهد استطاعتها وأن تسير مع غيرها جنباً لجنب في سبيل النفع العام للجمعية الانسانية . ويشمل التضامن الاجتماعي أمرين . الأول نفع الوطن وأبنائه وهذا مايجب أن يسعى اليه كل فرد . الثاني التسامح مع الأجانب ومعاملتهم بالحسنى والاتحاد معهم على ترقية شأن المجتمع الانساني . لانه لاغنى عن مساعدة الغير مهما كثرت ثروة كل قطر ولان الله عز وجل خلق الخلق ليشتكافوا على النفع العام ويتآلفوا (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)

وكان أهم ما أنتجته الامتيازات الأجنبية رواج التجارة بين الممالك الغربية والدولة العثمانية وزوال كثير من الأحقاد النفسية والمالية من بين الطرفين وخصوصاً المقلاء وصار الشرق يأخذ عن الغرب تلك العلوم والفنون والصنائع التي أخذ هذا أكثرها عنه وزادها تميماً وأتقنها اتقاناً جعلها تظهر له من أول وهلة فتنهت النفوس الشرقية من سباتها ونشطت الهمم من عقالها ونهضت الأفكار من جمودها ونسجت على منوال الأمم الغربية ودب في الشرق حب التضامن كما دب في الغرب

وقد مزق حب التضامن الاجتماعي ذلك الحجاب الكثيف الذي كان يحجب الأمم بعضها عن بعض . فاحتكت الأفكار ولم يعد الفلاسفة والمفكرون يقصرون بحثهم على العلوم النفسية كما كان يفعل فلاسفة اليونان بل عوموا البحث وصار منهم الاجتماعيون والعمرانيون ووضعوا نصب أعينهم المجتمع وكيفية تربيته فنشأت العلوم الاجتماعية من هذه الحركة الفكرية . وموضوعها الروابط البشرية . وهي تنفرع الى فروع بقدر تلك الروابط

﴿ فالعلوم الاقتصادية ﴾ تبحث في الملائق المادية أو التجارية . وعلمون
الأخلاق في العلاقات الأدبية . وعلم السياسة في الروابط السياسية وهكذا .
وكانت هذه النهضة الاجتماعية فاتحة عصر جديد للعالم وقالاً حسناً
للمدنية وداعياً الى حرية الفكر والعمل والاختراع . فانه لم يمض جزء قليل
من القرن التاسع عشر حتى استخدم البخار . وصارت البواخر مواخر في جميع
البحار . والقاطرات مسيرات في الأقطار . فتحسنت وسائل النقل . واتسع
نطاق السوق الدولية لكثير من الأصناف . وأصبحت المواصلات سهلة
وسريعة . وزادت الملائق بين الشرق والغرب . وتوصل أحدهم الى عمل
الصلب من الفولاذ في النصف الأخير من ذلك القرن . فأقادت الصناعة فائدة
كبيرة . واستعملت الاسلاك البرقية والآلة الكلامية والاسلكية فصارت
أنحاء المعمورة كأنها قطعة واحدة لا فرق بين يديها وقربها . وقد ساعد
ذلك انتشار الأفكار وتوطيد الملائق وتقوية روح التضامن حتى قام
الاشتراكيون في المهد الأخير يقولون بإبطال التجنيد وعقدت الأمم مؤتمر
السلام للبحث في توطيد الأمن العام وتقليل الحروب ووضع العقل موضع
السيف وصوت المناقشات محل دوى القنابل . وقوة الحجة بدل قوة الساعد
وقد نال النظامات الاقتصادية أعظم نصيب من التحسين في عصر
الاختراعات . وشمل التقدم الممولين وأرباب الأعمال والعملة ولم يبق هؤلاء
خصوصاً عبيداً لعبت بهم يد الغير وتسخرهم بغير حساب . بل صاروا أحراراً
لا يعالجون من العمل إلا ما يروق عندهم ولا يقبلون إلا أجوراً مناسبة
لعملهم ودرجة اتقانهم ولم يعودوا مقيدين بخدمة فئة مخصوصة من أرباب
الأموال أو الأعمال بل نتج عن حرية التعاقد التي نمت روحها مع نمو

النظمات المدنية الحديثة أن العامل صار حراً يشتغل لمن يشاء بما يشاء فلا خوف اذا على العملة ما دامت أمورهم بأيديهم. وإن من يقارن بين حالتهم الآن في كثير من البلدان وحالتهم منذ قرن لا بل نصف قرن يجد تغيراً عظيماً لا يكاد يصدق بوجوده. فقد صار كثيرون منهم في بسطة من الرزق توازى معيشة كثيرين من الطبقات الوسطى والعليا في الزمن الماضي. وصار جلم ان لم تقل كلمهم في البلاد المتمدينة يعرفون القراءة والكتابة بحيث يقدرون على اتقان معلوماتهم في الحرفة التي يزاولونها وقد خففت الآلات البخارية عن كواهلهم كثيراً من الأعمال الشاقة التي كانت تضى أجسامهم وتهلك قواهم العقلية فتفرغوا لاتقان الصناعة والوقوف على دقائقها وانفسحت امامهم الآمال بعد ان كانت كسم الخياط ولا يخفى ما في ذلك من التشجيع على العمل.

على ان ماناله العملة من المزايا ليس بنسبة ما أصاب الممولون وأرباب الأعمال من النفي والجاه وان كان العملة هم سبب اراثهم وأصل سعادتهم ولا غرابة في ذلك ما دام المال قوة لا تقاوم وما دام تياره لا يقف في سبيله أحد وقد أوجد ذلك التفاوت في الانصباء تدمراً في نفوس العملة يظهر أثره من آن الى آخر فيضربون عن العمل وما من دواء لذلك سوى أن لا يغمطهم الممولون حقوقهم ولا يبخسهم أشياءهم وستحقق الأيام ذلك

وليس نصيب مصر من القرن الماضي بأقل من نصيب غيرها فقد كان أكثر المصور رضاء عليها والمستقصى ما حدث فيها من التحسين يجد ان واضع أساسه هو ساكن الجنان محمد على باشا رأس الأسرة الخديوية الحالية. وأول ما وجه عنايته اليه إصلاح الأراضي الزراعية التي هي ثروة مصر

الحقيقية فبنى القناطر الخيرية وحفر الترع وأقام الجسور وغير طريقته زى
الأحواض القديمة وجلب القطن الذى هو أهم أنواع ثروة هذا القطر
فوجد بمصر مبدئاً خصيباً وأنشأ الماعمل لصناعة أصناف كثيرة ضرورية
وأصلح الموانى تسهيلاً للتجارة الأجنبية ولم يشغله الانتفاع بكنوز الثروة
المادية عن استخراج كنوز الثروة العقلية وترقية حالة الفلاح المصرى
المشهور بكائه فأرسل البعثات العلمية الى البلاد الأوروبية على نفقة
الامة فوجدت من التوابغ من أخذوا يدها وساروا بها في نظريتي التمدن
الصحيح الذى اختطه لها . وقد سار كل من تربع على دست الخديوية من
الأسرة العلوية على الخطة التى رسمها سلمهم الصالح وصار كل خديو يرقى
البلاد في فرع من الفروع الى أن صارت مصر تضاهى أعرق البلاد مدنية
حيث وضعت القوانين وأسست المحاكم المختلطة والأهلية فاستتب الأمن
وأقبل الأجانب بأموالهم على المتاجرة وصارت الحقوق مقدسة بفضل العدل
وزاد الناس إقبالاً على اقتناء الثروة واستثمار المال بالتجارة والزراعة وغيرها
وقد زادت ترعة السويس المألحة التى تم حفرها في عهد الخديو الأسبق
اسماعيل باشا سنة ١٨٦٩ أهمية البلاد التجارية وصارت بواسطتها واسطة
بين الشرق والغرب وتحويل إليها كثير من المتاجر . أما حالة الفلاح وهو أهم
عامل على استخراج ثروة البلاد فأحسن بكثير مما كانت عليه قبل فبعد أن
كان يرزح تحت أثقال المونة التى كان يساق إليها منكراً ويعمل متضجراً بلا
أجر ويترك زراعة أرضه معطلة ومعيشته مهملات ألقيت تلك السخرة المخالفة
لحرية التعاقد وصار حراً يشتغل في أرضه أو في أرض غيره بأجر مناسب
لا تعابه ولمعد أن كان يئن من الضرائب الثقيلة التى كانت ضربة قاضية على

جاصلات أرضه القليلة خفت تلك الضرائب رافة بحاله وذلك فضلاً عن
ازدياد خصب الأرض التي يشتغل فيها بفضل تنظيم الري .
وقد اهتمت الحكومة والأمة في العهد الأخير بتعليم الفلاح فأحسننا
بذلك صنماً لأنه لا فائدة كبيرة تعود على الفلاح من تحسين الري وتخفيف
الضرائب مادام يجهل الطرق الزراعية الحديثة ولا يتيسر له ذلك إلا بالتعلم
فتعليمه في الحقيقة زيادة في ثروة الأمة كما أن الاعتناء ببعض الصناعات
الضرورية هو من لوميات الوقت الحاضر . ولذا يحسن أن تشجع الصناعة
والزراعة وأن يكون الاعتناء بالثانية أكثر ولو أدى ذلك إلى تشييد مدارس
لها في الجهات المهمة من القطر .

﴿قوانين الطبيعة في العلوم الاجتماعية﴾

جرت عادة الإنسان أن يهتم بما يحيط به من الكائنات وينكب على
درسها واستطلاع غوامض أسرارها فيرصد الأفلاك في السماء ويبحث في
كيفية سيرها وارتباطها ببعض وينقب على أسماؤها ويخفر الأرض
ويقف على مآخوذه طبقاتها المختلفة وعلى تكوين تلك الطبقات وعلى أسباب
وجود المعادن في جهة دون أخرى ثم يعمد إلى الماء فيحلله ويعرف كيفية
تركيبه من العناصر المختلفة الداخلة فيه كالأكسجين والهيدروجين ولا
ينفصل عن الهواء والوقوف على أجزائه وتحليل عناصره كالأكسجين
والنيتروجين والبخار والارغون ولا ينسى أن يدرس أحوال النبات والحيوان
درساً جيداً . يفعل كل ذلك . ينهمك في الفلك وفي علم طبقات الأرض وفي

علم الكيمياء وفي علم النبات وفي علم الحيوان قبل أن يدرس العلوم التي تربطه بأخيه الإنسان تلك العلوم التي نشأت من تعامله مع أخوانه وترعرعت على أثر قوة الرابطة بينهم. وهذا التاريخ يشهد أن الفلاسفة المتقدمين عنوا بدرس العلوم الطبيعية وبرع كثير منهم في علم الفلسفة النفسية حتى قل من يضارعهم فيها من الفلاسفة المتأخرين ولكنهم لم يوجد منهم من يستنبط القواعد العامة التي تنطبق على الإنسان في معاملته مع أخيه. فلم ينبغ من بين المتقدمين علماء في الاجتماع أو في العمران كما نبغ الفلكيون والنباتيون والكيمائيون والطبيعيون.

والسبب في ذلك مبنى على أمرين. «الأول» ضعف العلائق بين الإنسان مما منع الناس أن يتعاملوا ويكتنه كل فرد منهم حقيقة الآخر وكل شعب حقيقة الشعوب الأخرى. «الثاني» تأثير الطبيعة على عقل الإنسان وحلولها المحل الأول من مخيلته حتى لم يبق له شاغل سوى استيعاب علومها وتمحيص حقائقها وتحقيق قواعدها الثابتة في كل زمان ومكان.

على أنه كما قدمنا لم تبق الطبيعة هي الشغل الشاغل لأبحاث الإنسان بل توجهت عنايته إلى الوقوف على الأسرار التي تربطه بأخيه خصوصاً في المعاملة التي اتسع نطاقها وصارت لازمة له ولذا رغب المتأخرون من الفلاسفة في درس الأحوال التي تنشأ من معاملة الإنسان أخاه.

وكان الفضل للفيلسوف «مونتسكيو» والطبيعيين الفرنسيين في معرفة وجود قوانين طبيعية تسير على نهجها النظمات الاقتصادية في المجتمع الإنساني ومن ذلك العهد دخلت تلك العلوم في دور مهم تزيد أهميته يوماً عن يوم. والباحث في العلوم الطبيعية كعلم الفلك وعلم الكيمياء وعلم طبقات الأرض

يجد ان هناك قواعد عامة تسيطر عليها الأجرام السماوية لا تقتدر عليها قيد شهر
(ذلك تقدير العزيز العليم) وقوانين مطردة تنطبق عليها العناصر كالماء والهواء
بحيث ان كل من يحلل قطرة من الماء يجد مركبة من الهيدروجين
والأكسجين ومن يحلل الهواء يجد فيه دائماً الاوكسجين والنيتروجين
والبخار وغيرها من محتوياته ومن تلك القوانين المطردة في العلوم الطبيعية
ما يلاحظه المطلع بمجرد النظر كعرفة أن في جهة كذا من السماء نجماً لا يغير
موضعه ومنها ما يحتاج الى تدقيق النظر وإعمال الروية شهوراً وسنين قبل
أن يقف الإنسان على حقيقته كعرفة أن الأرض تدور حول الشمس وان
القمر يدور حول الأرض أو معرفة ان الماء مركب من الهيدروجين
والأكسجين . وقد ثبت أن النظم الاقتصادية تسيطر على قواعد عامة
طبيعية لا يمكن تحويلها عن مجراها كما تسيطر العلوم الطبيعية على قواعد ثابتة
لا تغيرها يد الزمان . وانبنى على ذلك أن الاقتصاد علم مبني على قواعد ثابتة
وعامة في كل زمان شأن العلوم الأخرى . بيد ان بعض الفلاسفة وهو
«هربرت سبنسر» اعترض على أن العلوم الاجتماعية ذات قواعد طبيعية مثل
العلوم الطبيعية فقال انه بما أن الإنسان حر في أفعاله فلا يصح أن تكون
تلك الأفعال موضوعاً لعلم من العلوم . ويرد على قوله هذا بان الإنسان
ليس حراً في أفعاله كما يزعم بل توجد عوامل كثيرة تقيد إرادته فللعادة
من جهة تأثير على معاملته وللتقليد من جهة أخرى تقييد لحيته كما أن
للقوانين الطبيعية تأثيراً على معاملاته فهو لا يقدر أن يدخل السوق مشترياً
و يأخذ بالثمن الذي يريده أو بالثمن و يبيع بأي سعر شاء ولكن لا بد له
أن يخضع للقواعد الثابتة التي يسيطر عليها السعر . فهو وإن كان حراً في فعله

بمعنى أنه يدخل السوق طالماً مختاراً ولكن اختياره يقف عند هذا الحد فلا يتعداه إلى النتيجة . هو لا يقبل على الشراء مرغماً ولكن متى أقبل لا بد له من الخضوع لحالة السوق ودفع الثمن على حسب ما تقتضيه تلك الحالة . ومثل الإنسان في ذلك مثل من أخذ دواء بإرادته فإنه لا دخل له مطلقاً في أحداث التأثير الذي ينتج عن ذلك الدواء تبعاً للقوانين الطبيعية الفسيولوجية

فالناظر في القواعد الاقتصادية يجد لها عامة وثابتة لأنها تشهد مثلاً أن المعروض من صنف من الأصناف إذا زاد على المطلوب نقص السعر ونلاحظ أيضاً أن الأرض تنتهك قواها بكثرة الإجهاد . وقد قال «سبنسر» نفسه أنه حالما يمكن إدخال الصور المختلفة تحت قاعدة عامة بحيث يقدر الإنسان على تفسيرها فلا مانع من القول أن هناك علماً وبما إن القواعد الاقتصادية عامة فلا مانع من القول بأن الاقتصاد علم ذو أصول عامة تشبه القواعد الطبيعية .

﴿ مقناً الاقتصاد السياسي ﴾

كان فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ميلادية فاتحة عصر جديد لجميع أوروبا حيث تهضمت على أثر انتشار علوم اليونان التي كانت مكنوزة في تلك المدينة وكان للعنصر اللاتيني حظ وافر من تلك العلوم لا سيما إيطاليا التي رحبت بضيوفها العلماء الذين فروا من وجه العدو الفاتح وأكرمت مشواهم فأطلعوها على أسرار علوم انتشرت في جميع أوروبا فاستنارت بها العقول بعد أن كادت تذهب المصير المظلمة بذاكها وعرف الناس مزية التضامن الجنسي وتألفت

الحكومات في بلاد كثيرة لتأخذ بيد الشعوب الى معارج الرقي الصحيح
وأول بلاد أتيحت كانت إيطاليا حيث نبغ منها « كريستوف كولومب »
المكتشف الشهير الذي أمدته اسبانيا بالمال بعد ان منعته بلاده فنجح في
مهمته واكتشف الدنيا الجديدة سنة ١٤٩٢ ميلادية وكان لا يكتشف
أمريكا تأثير عظيم على أوروبا للأسباب الآتية :

- **﴿ أولاً ﴾** لانه فتح للسلع الأوروبية أسواقاً لم توجد من قبل .
- **﴿ ثانياً ﴾** لانه تسنى لأوروبا أن تحصل على كثير من المواد الأولية
كالصوف والمعادن من البلاد الأمريكية فاتسع نطاق تجارتها وصناعتها .
- **﴿ ثالثاً ﴾** لمنافسة أمريكا لأوروبا في أسواق العالم بما وهبتها الطبيعة من
مواد الثروة ولا يخفى تأثير ذلك على التجارة الأوروبية في ذلك الوقت .
- **﴿ رابعاً ﴾** لان الدنيا الجديدة كانت كنزاً مملوءاً بالذهب والفضة اللذين
كان يعتبرهما الأوروبيون وسيلة لا ثراء الأثمن .
- **﴿ خامساً ﴾** لان اسبانيا كانت هي التي ربحت من تلك الصفقة فساعدتها
ذلك على الظهور على جميع أوروبا حتى بلغت أقصى درجات التقدم في حكم
فيليب الثاني .

وقد أشعلت كل تلك الأسباب حب الثروة في قلوب الأوروبيين
فباتوا يحسدون الامة الاسبانية على ما أوتيت من المنعة والجاه بما لها من
المال وأصبحوا لا تلجأ أسنتهم إلا بذكره وأضحت الائم المدربة على
الملاحة وخصوصاً الانكليزية تقطع الطرق على المراكب الاسبانية
وتسلبها كل ما فيها من الغنائم . وقد ظلت أوروبا على هذه الحال وهي لا يقر
لها قرار ولا يهنأ لها بال إلا بالائراء حتى أصبحت الحكومات قبل الشعوب

مشغوفة بحبه لاهم لها إلا استنباط الوسائل الجالبة للمال فأجهدت القرائح وجاء كل بما جادت به قريحته .

في سنة ١٦١٣ ميلادية ألف إيطالي اسمه «الطونوسيرا» كتاباً ذكر فيه ان أحسن وسيلة لجلب الذهب أن تصنع الأثم البضائع وتبيعها في الخارج وكانت أمريكا بالطبع أكبر سوق ترسل اليها تلك البضائع من أوروبا فطفقت أوروبا تعمل بنصيحته وصارت كل دولة لا تكتفى إلا بصادراتها وتشجعها جهد استطاعتها رغبة في أن تكون هي البائدة وأن تقبض مالا كثيراً ثمناً لسلعها . ورغماً عما كانت تحصر فيه كل مملكة اهتمامها من استجادة المتاجر لم تجد تلك الطريقة نفعاً ولم تأت بكبير فائدة . والسبب في ذلك هو ان كل دولة أرادت البيع فزاد المعروض من السلع عن المطلوب منها وكانت النتيجة هبوط الاسعار وحبوط مسعى الأمم الأوروبية وقد فطن بعض الفلاسفة وخصوصاً الفرنسيين منهم الى أن خيبة المسعى إنما نجمت عن تداخل الإنسان في القوانين الطبيعية التي تسير عليها المعاملة ووضع الحكومات قوانين لتنف في سبيلها توصلها الى الإكثار من الصادرات فخاروا المبدأ الذي رسخ في العقول وتسلط على الأوهام . ووضع «مونتسكيو» وغيره في القرن الثامن عشر كتاباً ذكروا فيها ان القوانين الطبيعية التي تسير عليها المعاملة ليس لأحد تسلط عليها وانها لا تؤثر فيها القوانين واللوائح ودعوا الناس الى التمسك بتلك القواعد والعدول عن مبدأ تمديدها .

وقام في الوقت نفسه علماء سموا أنفسهم بالطبيعيين وكان مغزى تأليفهم وجوب الحكم بما تمليه الطبيعة حيث ينبعث العدل والنظام وليس بما يريده الحكام المستبدون . وكانوا كما قدمناهم أول من وضع أساس العلوم الاجتماعية

والاقتصادية . وقد بلغوا شأنا عظيما في منتصف القرن الثامن عشر حيث انضم الى مذهبهم كثيرون من عليا القوم وأرباب الحل والعقد في فرنسا وصار « كسناى » أحد فطاحلهم طيبيا للملك « لويز » الخامس عشر « وجورناى » وزيرا للتجارة . وفي سنة ١٧٥٨ ظهر كتاب لأول ضمنه أبحاثا اقتصادية كثيرة وبني كثيرا من أصوله على ان هناك قوانين طبيعية متى تمسك الإنسان بها وسار على نهجها فانه لا يحتاج الى من يعذل بينه وبين أخيه فى المتاملة » إذ ان تلك القواعد الطبيعية العامة التى يهتدى الإنسان اليها بمشكاة العقل هى التى تدله على ماله وما عليه «^(١)

وليس من غرضنا هنا ان نستوعب تلك المباحث وانما لا بأس من القول أن « كسناى » هو أول من دافع عن حرية التجارة مستدلا على ذلك بأنها ليست فقط من مقتضيات العدل بل تحتها الأصول الاقتصادية لانه كلما قوت روح المناظرة أجهت كل أمة قرائنها وزادت أعمالها تنميًا وصناعاتها استجداء ووجه كل فرد عنايته الى الاقتصاد فى النفقات « ولا شك فى ان المقتصد يود دائما الحصول على خير أكثر بتعب أقل أو بعبارة أخرى يفرح قليلا ليغنى كثيرا »^(٢)

ولو استمر أولئك الاقتصاديون على تلك الطريقة من ربط المسببات بالأسباب لاهتدوا الى أصول عديدة ولكنهم قصروا الثروة على الأرض وقالوا .

« أولا » إن الزراعة هى الوسيلة الوحيدة لإحداث الثروة بما ان الطعام هو أكثر الأصناف لزوما فى هذه الحياة .

﴿ثانياً﴾ ان العمل في الأرض من إنارتها وحرثها وبذر الحبوب فيها وغير ذلك هو وحده الذي يزيد في ثروة الأمة لانه بعد خصم أجرة زراعة الأرض وثمر الآلات الزراعية وثمر الحبوب وغير ذلك من النفقات يكون الباقي من ثمن الحاصلات نتاجاً صافياً . وهذا بخلاف جميع الأعمال الأخرى إذ ان المشتري لصف من الأصناف المصنوعة يدفع للبائع أجرة نفقات الصنف ممل عليها ربح التجار الذين توسطوا في جلبه من صانعه وبما أن النفقات هي في الغالب عبارة عن ثمن المواد الأولية المصنوعة منها الأصناف (وهذه من الأرض) فليس للصناعة نتاج خاص بها وهي لا تزيد الثروة ولولا الأرض لما وجدت الصناعة وبناء على ذلك قسم أولئك الاقتصاديون الناس الى ثلاث طبقات طبقة ملاك الأرض وهم المحدثون للثروة حقيقة وطبقة الفلاحين وهم الذين يساعدون على هذا الإحداث وغيرهم من السكان كذوى الإمارة وذوى التجارة وذوى الصناعة وهؤلاء في نظرهم عيال على الطبقتين الأوليين .

وقد أخرج مبدؤهم الصدور وجلب عليهم سخط الجمهور من ذوى التجارة والإمارة والصناعة الذين عجبوا كيف تعتبر أعمالهم هباء لا تأتي بفائدة ولا تجلب مغماً أو تحدث ثروة جديدة وانهم انما يحولون ما تنتجه الأرض من شكل الى شكل آخر^(١)

وقد غاب عن أولئك الاقتصاديين ان الصانع بتحويله الكتمان الى ثوب جعله ذا قيمة وذا قيمة في المبادلة أيضاً فكيف لا ينسب الثوب اليه

(١) قال المركز ميرابو وكان من ضمن الطيعيين في ذلك الوقت « اذا أعطيت قطعة من القماش غليظاً فانهن يقدر أبداً على تكبيرها بحيث تكفي لعمل ثوبين وثوبين »

وهو بالحالة التي صار بها ثروة وكيف ينسب الى الأرض مع ان الكتان ربما لم تكن له فائدة لولا صلاحيته لعمل الأتواب ؟

على انه بعد موت «كسناي» وسقوط وزارة «تورجوت»^(١) «وجورناي» تفرق أصحاب هذا المذهب طرائق وتشتتوا حزائق ولم يعد لهم من التأثير ما كان لهم . وقد أقام «آدم سميث» في باريس مدة ثلاث سنوات كان فيها صديقاً لكسناي وتورجوت يشارك الطبيعيين في أبحاثهم ويأخذ ما حسن من أرائهم وينبذ ما انتقد منها ثم ذهب الى ايقوسيا في سنة ١٧٦٦ وتفرغ لوضع «كتاب البحث في ثروة الشعوب وأسبابها» مدة عشر سنين حتى أتمه في سنة ١٧٧٦ . فجاء ذلك الكتاب مفعماً بالحقائق العلمية مدققاً في الأصول الاقتصادية واضعاً القواعد لهذا العلم الجليل حتى سمي بعضهم مؤلفه أبا الاقتصاد . وان من يقرأ كتاب آدم سميث ويطلع على آرائه السديدة لا يجب اذا هو علم ان الكتاب الذي وضعه صار قانوناً يقتدى به مدة قرنين ليس في انكثرتا فقط بل في جميع أوروبا وأمريكا لافرق بين الحاكم والمحكوم ولا يزال الى الآن نبراساً يهتدى به في غياهب الشك في كثير من المسائل الاقتصادية .

وقد قال ميينا الغرض من الاقتصاد .

« ان علم الاقتصاد السياسي وهو فرع من العلوم التي تقع تحت بحث السياسي أو المقتن له غرضان متباينان

(١) تورجوت كان من أكبر أنصار هذا المبدأ وكان وزيراً للتجارة في زمن لويز السادس عشر ملك فرنسا وقد تمكن مدة وزارته من اباحة التجارة والغاء العشور وضريبة القمح ومن تحرير حرية العمل بنشيت شركات العمل .

«الأول» انه بواسطته يحصل الشعب على إيرادوا فيقوم به أو دعه أو هو بعبارة أخرى أوضح يساعد الناس على الحصول على الإيراد والحاجيات اللازمة لهم .

«الثاني» انه يمد الحكومة أو الجمهورية بالإيرادات اللازمة للقيام بالخدمات العمومية . فهو بهذه الطريقة يرى الى اغناء كل من الشعب والحكومة»^(١) وقد وافق الطبيعيين على وجود قوانين طبيعية لا قدرة للإنسان على معاندتها ولا للحكومة على وضع القوانين واللوائح عثرة في طريقها ولكنه لم ير رأيهم في ان الزراعة هي وحدها العمل المحدث للثروة وان الأرض هي المنبع الوحيد لها بل رأى ان العامل مهما كان حقيراً يحدث ثروة كالزراع

(١) ولد آدم سميت في كيركالكى بإيقوسيا سنة ١٧٢٣ وفي سنة ١٧٣٧ ذهب الى جامعة غلاسكو ومنها الى جامعة ايسفورد حيث مكث ست سنين ثم آب الى بلده وقضى فيها سنتين كان يقب فيها ويتم دراسته ثم اشتغل بالقاء بعض محاضرات في جمعية أسست لهذا الغرض تحت رعاية اللورد كينيس وصار في تلك الاثناء صديقاً لدافيد هيوم أحد مشاهير الكتاب في ذلك العهد وفي سنة ١٧٥١ عين استاذاً للنطق في جامعة غلاسكو ثم استاذاً للفلسفة الدينية في الجامعة المذكورة وفي سنة ١٧٥٩ نشر كتاباً في الاخلاق وضع به الحجر الاول من حياته العلمية . وقد تأقت نفسه الى الاطلاع فاعتزل الاعمال في سنة ١٧٦٣ واصطب دوق باكلوج الشاب في سياحته . وقد مكث في باريز ونولوز ثلاث سنوات عرف فيها كسناى وتورجرت وغيرهما من الطبيعيين او الاقتصاديين ثم رجع الى بلده في سنة ١٧٦٦ وعكف على تصنيف كتابه حتى أنه في سنة ١٧٧٦ وهو أول كتاب دقق النظر في المسائل الاقتصادية وقد عينته حكومة ايقوسيا مديراً في الجرك ومكث بادنبرج الى أن وافته الوفاة سنة ١٧٩٠

وصاحب الأرض . وحقاً فعل لانه لولا العمل لما وصلت الصناعة الى هذا الحد من الاتقان ولما أخذت الأرض زخرفها وازينت وقد ازدادت أصول هذا العلم كثيراً عما كانت عليه قبل وخصوصاً ما يتعلق بالتجارة الدولية والمبادلة بحسب ما اقتضته سنة العمران .

أما من أتى بعد سميث من الاقتصاديين فذهبوا مذاهب كثيرة بعضها في كيفية الاستنتاج كالمذهب العلمي والمذهب التاريخي أو الاستدلالي والمذهب الاختياري . وبعضها في كيفية توزيع الثروة وهي مذاهب الاشتراكيين على اختلافها . ولا يزال العلم قابلاً للتوسع إذ انه يتسع نطاقه باتساع نطاق المعاملات وتزداد أهميته كلما استبحر الإنسان في العمران

تعريفه

علم الاقتصاد السياسي هو عبارة عن القواعد الطبيعية التي تنطبق على كيفية أحداث ثروة المجتمع وكيفية مبادلتها بين افراده وكيفية توزيعها على مستحقيها وعلى كيفية استهلاكها . وليس لأحد أن يظن ان الاقتصادى ينطق عن هوى نفسه أو يقول قولاً جزافاً . فما هو بقائل إلا ما توجه اليه القواعد الطبيعية وما يستنتجه من الأصول العامة الثابتة التي يظهر أثرها كل يوم عند معاملة الإنسان أخاه . لا يكلف علم الاقتصاد كل فرد بأن يكون عباً لنفسه ساعياً وراء جمع المال مهما كان ذلك مخالفاً لنمته منافياً لانسانيته . هو لا يجرد من كل شخص نفساً يقفها لجمع المال وتعبيده ولتحصيل الثروة وعقد الخناصر عليها . هو لا يبحث في أحوال الإنسان الذي لا يهيمه إلا أحداث الثروة وانفاها . كما قال بعض الاقتصاديين بما دعا كثيراً من الفلاسفة أن

ينحوا باللائمة على القواعد الاقتصادية ويصفوا الاقتصاد بأنه مخالف للإنسانية. لا يعيب الاقتصاد جعله المال أو الفائدة المادية مقياساً للأعمال فيستوى لديه الباعث الذي يوجد في نفس من يتردد بين اتفاق جنينين مثلاً صدقة على فقير بئس وبين اتفاقهما في شهواته بما أن مقياس الباعثين الداعي للبر والباعث على الشر واحد وهو الجنهان وإن اختلف تهدير الفيلسوف لهذين الباعثين اللذين قاما بنفس الرجل وقر رأيه على تفضيل أحدهما. بيد أنه يوجد فرق عظيم بين اعتبار المال مقياساً للبواعث والأعمال وبين جعل تحصيله الشغل الشاغل لكل إنسان « وإنما جعلت النقود أو المزية المادية أو القوة التبادلية أساساً تركز عليه الأبحاث الاقتصادية ليس لأن المال هو الذي يجب أن يقدّر الإنسان عليه الآمال دون سواء أو لأنه هو وحده موضوع كلام الاقتصادي بل لأنه أضبط مقياس للبواعث التي تجول بفكر الإنسان على وجه العموم ولوفطن المتقدمون من الاقتصاديين لتوضيح تلك الحقيقة لما وجد غيرهم سبيلاً إلى الانتقاد عليهم أو تحريف كلمهم عن موضعه »^(١)

وقد تقدم لنا الكلام على أن القواعد التي تتكون منها العلوم الاجتماعية أو علم الاقتصاد السياسي هي قواعد طبيعية ثابتة لا تتقيد بزمان أو بجهة من الجهات ولا يقدر البشر على وضع قانون في طريقها يحول مجراها عن أصله. وتلك القواعد الاقتصادية هي أكبر قواعد علم الاجتماع أحكاماً يكاد يقرب من دقة قواعد العلوم الطبيعية كالفلك والكيمياء والطبيعة وغيرها وربما أشبهت الأخيرة في أن النقود فيها ميسار للمعاملات الإنسانية كما أن مقياس

الحرارة في تلك ميزان التأثيرات الجوية

﴿ الفرض من الاقتصاد السياسي ﴾

كان الاقتصاد السياسي في أول الأمر قبل أن تتبين للعلماء قواعده العلمية يتناول بحثين أولهما الاقتصاد على وجه العموم ثانيهما إدارة الحكومة أو بعبارة أخرى كان الفرض منه العمل بفن الاقتصاد لا في إدارة شؤون أسرة بل في إدارة شؤون الأمة وهي أسرة مكبرة عييدها السياسي الذي يدير دفتها ويدير أحوالها الاقتصادية ويشرف على مراقبتها التجارية . ويرشد أفرادها إلى ما به يسعد حالهم ويأمرهم بالسعى لتحقيق هذا الفرض بحسب ما يلائم أحوالهم وعاداتهم وجوبلادهم شأن رئيس الأسرة الشفيق بها الساعي في رقيها . وكان الساسة يسنون القوانين للتجارة والقرارات لكيفية العمل . كانت الحال كذلك قبل أن يعرف بنو الإنسان ان هناك قواعد طبيعية تسير عليها المعاملات الاقتصادية كالمبادلة والاستهلاك والأسعار لا يقدر السياسي أن يقف في طريقها مهما سن من اللوائح واقترح من القرارات . ولكنه لم يمض النصف الأول من القرن الثامن عشر حتى تغيرت سياسة الساسة في أحوال البلاد العمرانية وذلك على أثر كتاب نشره الطبيعيون وكتاب نشره بعد ذلك آدم سميث كما تقدم ذكره في موضع آخر ^(١) فلم تعد لهم قوة الأمر والنهي في إدارة تجارة البلاد وصار الاقتصاد السياسي لا يختص بالوسائل التي يلزم أن يتخذها الساسة حتى يقدروا على إدارة دفة التجارة ونحريك دولاب العمل بل على القواعد الطبيعية التي تسير التجارة

والعمل على نهجها اذا هما تركا وشأنهما ولم يتعرض لهما الساسة بوضع قوانين في طريقهما . فأقلت بهذه الطريقة من يد الحكومات وساستها وصار علماً مشتركاً بين الجمعية الإنسانية « لا يتخصص بأمة من الأمم ولا تختص به حكومة من الحكومات وهو مؤسس على العوامل الإنسانية وليس لقوة ما ان تحدث فيه تغييراً »^(١)

وقد ظهرت تلك الحقيقة في كتابات من جاء بعد « آدم سميث » من الاقتصاديين فعرف « ساي » سنة ١٨٠٣ الاقتصاد بأنه علم الثروة ولم يبق « ريكاردو » للحكومة إلا وظيفة ربط الضرائب وجباية الأموال حيث يفهم من كتابه انه نزع من السياسى كل سيطرة كانت له .

على ان « جيمس ميل » وضع كتاباً سنة ١٨٢١ قال فيه « ان الاقتصاد السياسى هو للحكومة بمثابة الاقتصاد الشخصى للأسرة وانه كما ان فن إدارة البيت يقضى أن ينظم رب هذا البيت كيفية امداد أسرته بالأصناف التى لا يمكن الحصول عليها إلا بمصرفات وكيفية استهلاك تلك الحاجيات كذلك يبحث الاقتصاد للحكومة » ولولا ان جيمس اعتبر الاقتصاد فى مباحثه علماً لدل هذا التعريف على انه يريد أن يمتدحه فنّاً من فنون الحكومة . ونجماً الأستاذ « ناسوسينيور » نحواً لم يسبقه به أحد قبله حيث قسم الاقتصاد الى قسمين الاقتصاد العلمى وعرفه « بأنه هو العلم الذى يفسر حقيقة الثروة وإحداثها وتوزيعها » والاقتصاد العملى « وموضوعه وصف أحسن الوسائل التى تتخذها الأمة فى إحداث الثروة والاستزادة منها » فهو بهذا التقسيم أراد أن يرجع الى الحالة الأولى ويخلط فن تدبير الحكومة بعلم الاقتصاد ويجعل

(١) مقتطف من خطبة ألقاها المسترلو فى حفلة مضي مائة سنة على آدم سميث

للسياسي سيطرة كالأول يرى بواسطتها مندوحة له الى التداخل في القواعد الطبيعية الثابتة التي يسير عليها علم الاقتصاد ولكنه عدل عن هذا التعريف المزدوج واقتصر على الكلام على الاقتصاد العلمي تاركا الاقتصاد العملي للحاكم أو السياسي . لانه وان كانت المباحث التي تختص باستنباط الوسائل التي يلزم الامة اتخاذها لتكثرت ثروتها وتزداد حركة تجارتها من أزمم اللزوميات لتلك الامة ولكنها لا تكون بحال من الأحوال جزءاً من علم الاقتصاد السياسي إلا بقدر ما تكون الملاحاة جزءاً من علم الفلك . ولا مشاحة في ان علم الاقتصاد ضروري لحل كثير من المسائل الحيوية التي تفرض الحكومة أحياناً ولكنه ليس وحده البات في تلك المشكلات ولا أهم ما يعتمد عليه في حلها لان أساس هذه المباحث يتناول النظر في أحوال الحكومة الأدبية وقوانينها المدنية والجنائية وكل ماله مساس بالهيئة الاجتماعية التي يريد الاقتصادي أن يؤثر عليها ^(١) فالسياسي قبل أن يقدر على حل تلك المعضلات يلزمه أن يلم بجميع الأسباب التي يكون من شأنها ترقية الشعب الذي يديره والتي تكون مغبتها انحطاطه . وذلك ما يضيق دونه صدر الاقتصادي الذي يحصر أبحاثه في دائرة واحدة وهي درس أحد تلك الأسباب التي ترقى الشعب وان كان هذا أهمها ^(٢)

علم الاقتصاد علم

يجدر بنا أن نبين حقيقة العلم والفن :
فالعلم سواء كان علم الهندسة أو علم الفلسفة أو علم النبات أو علم طبقات

الأرض يبحث في علاقات النتائج بالأسباب وترجيحها إليها وحدهم ادراك
 الأشياء على ما هي عليه بدون استحسان أو استهجان .
 أما الفن سواء كان فن الموسيقى أو فن التصوير أو فن إدارة
 الحكومة أو فن الطب فيبدأ بالاستحسان أو الاستهجان ثم يبين بعد ذلك
 كيفية الحصول على الحسن وكيفية اجتناب القبيح مستنداً في ذلك على
 الحقائق العلمية التي لها أساس به .

فالطبيب مثلاً يبدأ بتذكير المريض ان هذا مضر بصحته وان ذلك
 مفيد لها ثم يرشده الى الطريق الذي يلزمه أن يسلكه لكي يتقضى الضرر وينال
 النافع . يرى الطبيب ان الألم مضر بصحة المريض فيأمره بأخذ الدواء الشافي
 منه وهو بالطبع يستند في وصف ذلك الدواء على ما قرره علم وظائف الأعضاء
 من تأثيره على الجسم . يعرف الطبيب أن الجمر مضر بالمريض فيجتاحه عن
 شربها . فوظيفة الفن هي الامر والنهي ولذا سعى الاقتصاد في أول الأمر
 سياسياً لانه كان داخلاً ضمن ما يأمر به السياسي أمته . كان السياسي في
 بادئ الأمر هو طبيب الأمة يأمرها أن تفعل كل ما يراه صالحاً لها فاذا رأى
 ان جرية التجارة أنفع لبلاده أزال عراقيل المكوس من طريقها واذا فطن
 الى أن الضرائب ضربة قاضية على ثروتها أمر أن تخفف أو أن تزال بالبرقة .
 ولا حاجة بنا الى تكرار ما ذكرناه قبلاً من أن الاقتصاد السياسي صار
 علماً بعد ان توصل الطبيعيون وذو آدم سميت ، الى أن القواعد التي تنبئ عليها
 النظائيات الاقتصادية هي طبيعية واتباعها هناك فرقا بين وظيفة الاقتصاد
 ووظيفة السياسي . فوظيفة الأول لا تعدى استنتاج القواعد العلمية وترجيح
 النتائج الى أسبابها وربط الأسباب بالنتائج فهو لا يأمر بشاؤك طريق دوق

آخر أو ينهى عن اتخاذ وسيلة من الوسائل وإنما يترك الأمر والنهي للفيلسوف الأخلاقى أو العالم الدينى أو الحاكّم السياسى . ليس للإقتصادى أن يقول بوجوب حرية التجارة في مملكة من الممالك وأن تحقق له النفع من وراء ذلك بل كل ما عليه أن يسند النتائج الى أسبابها . له أن يقول « ان الممالك التى لم تبضع عراقل في طريق البضائع الاجنبية انخفضت فيها الأسعار وسهل عليها الحصول على أصناف كثيرة من غيرها » وليس له أن يقول « تنزل تلك العراقل من طريق التجارات الأجنبية » ليس له أن يقول « لترك القوم التغالى في الربا والاغراق في المضاربة » وان كانت داخلة في اختصاص العلم الذى يدرسه وانما يجوز له أن يقول « كثيراً ما نتج عن الغلو في المراهبة ضعف في الثقة وهى أهم عامل في التجارة . ولكم ضربت المضاربة تجارة البلد الذى تحل فيه ضربة صبت عليها العسر المالى بعد اليسار وسيبت لها الحن والشقاء »

والسبب في ذلك هو :

﴿ أولاً ﴾ ان القواعد التى تسير عليها المعاملات طبيعية وثابتة لا دخل للانسان في وجودها ولا تنقيد بارادته أو تغير بأمره فكيف يقدر الإقتصادى إذا أن يأمر أو ينهى اذا كان لا قدرة له على تلك القواعد الطبيعية ؟ بل كيف يتسنى للسياسى أن يسيطر عليها ؟ ومن العجيب أن يظن بعضهم ان الأسعار بيد الحكومة قلبها كيف تشاء وأنها تهدر أن تضع القوانين والقرارات لتصد بها تيار تلك القوى الطبيعية وهو خطأ بين كما تقدم .

﴿ ثانياً ﴾ ان معلومات الإقتصادى لا تؤهله وحدها أن يأمر أو ينهى حتى في المسائل التى لها مساس بالنظمات الاقتصادية لانه لا ينظر في حل تلك المسائل الى الوجهة الاقتصادية فقط بل الى أسباب كثيرة أخرى منها

ما هو ديني ومنها ما هو أدبي ومنها ما هو سياسي فوجب أن يناط البت فيها الى السياسي فهو أوسع من الإقتصادي إطلاعا على أحوال البلاد العمومية وأكثر دراية بما يلائمها . ويستحسن أن يعتمد السياسي في حل المسائل التجارية والمالية على القواعد الاقتصادية فتلا يربط أكثر الضرائب على الأطنان في البلاد الزراعية أو ينفى العملة من التصنيق في البلاد الصناعية

﴿ ثالثاً ﴾ ان من القواعد المقررة في علم الإقتصاد ان توزيع الأعمال يزيد كل عمل اتقاناً فاختصاص العالم الإقتصادي بمجرد البحث في النظامات الاقتصادية بدون التصدي للأمر والنهي ادعى الى توسيع نطاق تلك النظامات

﴿ فضل اعتباره علماً ﴾

عرفنا من المباحث المتقدمة ان مزية الإقتصاد ترجع الى اعتباره علماً وعدم تداخل الساسة في الحكم في النظامات الاقتصادية إلا كما يتداخل الطبيب الذي يصف الدواء في القواعد التي قررها علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) أو علم الكيمياء لان أولئك الساسة يحاولون عبثاً أن يقيدوا تلك الأصول الطبيعية بقيود القوانين واللوائح أو أن يرقلوا سيرها بتدخلهم فيها ولأنه من الضرر أن يقف الإنسان مائس له به علم وخصوصاً اذا وضع نفسه موضع المسيطر على أمة يأمرها أن تسلك كذا من الطرق لتروج تجارتها أو ان تنتهي عن كذا من الأعمال لان فيها خسارتها . يجب على السياسي أن يهتدي بهدى ما استنبطه الإقتصادي من القواعد الطبيعية التي تسير عليها التجارة فلا يأمر بما يتنافى فان أعدل القوانين والأوامر أقربها الى القوانين الطبيعية .

وقد كان الفضل في بلوغ الأصول الاقتصادية شأوها الحال من الأهمية
لمراجعة ذلك في القرن الثامن عشر. فلم يعد السياسي يعارض القواعد الاقتصادية
التي لا تخصص بأمة من الأمم أو زمن من الأزمنة أو مكان من الأماكن.
ولم يعد لكل أمة اقتصاد خاص بها كما كان لها سياسة خاصة بها بل صار
الاقتصاد علماً مشتركاً بين الجميع لدرجة أن أحد الاقتصاديين ذهب إلى
تسميته علم الإنسانية^(١) وهي تسمية فيها شيء كثير من الصحة.

طرق الاستنتاج

فلنا أنه توجد قواعد طبيعية ثابتة تدير عليها المنظمات الاقتصادية ولكن
كيف يستنبط الاقتصادي الأصول العلمية الاقتصادية وما هي أحسن وسيلة
للبوصول إليها ؟

اختلفت مذاهب الاقتصاديين بعد «آدم سميث» في كيفية الاستنتاج

المذهب العلمي

أما «ريكاردو»^(٢) وغيره من الاقتصاديين العلميين فكانوا يرون
أن بين الاقتصادي تلك الأصول على بداهات وضوحها لهذا الغرض وهذه
(١) هو الأستاذ (روني) الذي عرف الاقتصاد السياسي بأنه علم الإنسانية لا علم
الجزر وهو علم يجب أن يوجه إلى تحسين حالة النوع الإنساني.

(٢) هو دافيد ريكاردو ولد سنة ١٧٧٢ وفي سنة ١٨٢٩ درس كتاب آدم سميث
ولم يدرس من العلوم غيره وهو يعتبر الاقتصاد علماً وكان أول الاقتصاديين العلميين
في إنكلترا وتوفي سنة ١٨٢٣

البسدييات هي (أولاً) ان كل إنسان يرغب دائماً في الحصول على جلب
أوفر النعم بأقل ما يكون من العناء (ثانياً) ان عدد سكان الدنيا لا يقل إلا
لداي خطر مادي أو أدبي أو نقاد الثروة التي جلبوا على اقتنائها (ثالثاً) ان
قوة العمل وغيره من وسائل الإحداث يمكن زيادتها لحد غير معلوم بواسطة
استخدام ما أحدثه من النتائج في إحداث غيرها (رابعاً) انه يوجد حد يخصص
الأرض بحيث انه اذا زيد لعدد العمل والمصروفات فيها قل نسبة الغلة التي
تنتج من تلك الزيادة تكون أقل من نسبة العمل . أو بعبارة أخرى انه ولو
أن الغلة تزداد بازدياد العمل أو النفقات ولكن زيادة إثناء الأرض ليست
بنسبة ذلك العمل .

كان أولئك الاقتصاديون يعتبرون ان ذلك الانسان الخيالي واحد في
كل الازمنة واحد في كل الأئمة وان همه دائماً جمع الثروة والحصول على
خير أعم بمب أقل . وتشبه تلك الطريقة الاستنتاجية الطريقة التي كان يتبعها
علماء القانون الرومانيون في استنباط الأحكام القانونية من مبادئ القانون
الطبيعي أو قانون الألواح الاثني عشر^(١) وتشبه أيضاً الطريقة الاستنتاجية
الموجودة في علم المنطق ولا بأس من الكلام على هذه فنقول :

يأتي علماء المنطق بقضايا مسلمة ويركبنها بهيئة قياس وهو في عرقهم
ما زكب من قضايا واستلزم قولاً آخر يسمى نتيجة وللتنتيجة موضوع
ومحمول . والمقدمة التي يكون فيها الموضوع تسمى الصغرى والتي فيها المحمول

(١) هي قوانين قسها الرومان على اثني عشر لوحاً وعقوها في الساحة العمومية
في روما سنة ٤٤٩ قبل الميلاد . وأهم ما احترته أن العين بالعين والسن بالسن وان
قدان أن يقود مدينه أسيراً حتى يوفيه دينه

تسمى الكبرى . ويتكون من هذه الهيئة شكل والاشكال عندهم أربعة .
 ﴿الشكل الأول﴾ هو ما كان المكرر فيه محمولا في الصغرى موضوعاً
 في الكبرى كقولهم العالم متغير وكل متغير حادث واستنتاجهم من ذلك
 ان العالم حادث . فالمكرر هنا هو لفظ متغير وهو محمول في الصغرى
 موضوع في الكبرى .

﴿الشكل الثاني﴾ وهو ما كان المكرر فيه محمولا فيهما مثال ذلك
 قولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الجماد يناطق فتكون النتيجة لاشيء من
 الانسان بجماد .

﴿الشكل الثالث﴾ وهو ما كان فيه المكرر موضوعاً فيهما كقولنا
 العاقل مقتصد وكل عاقل ناجح واستنتاجنا من ذلك القياس ان المقتصد ناجح
 ﴿الشكل الرابع﴾ وهو ما كان فيه المكرر موضوعاً في الصغرى
 محمولا في الكبرى كقولنا كل الأرض يتناقص إناؤها بعد حد معلوم
 والناجم أرض واستنتاجنا من ذلك ان المناجم يتناقص حاصلاتها بعد حد
 معلوم . وفي كل حالة من الأحوال المذكورة أمكن الاستنتاج بحذف المكرر
 وكان يزعم أصحاب ذلك المذهب ان تلك البدييات التي وضعوها كافية
 لان تستنبط منها أصول عديدة بواسطة الاستنتاج . على اننا بتدقيق النظر
 في تلك البدييات التي وضعوها نجدها محدودة لا تكفي وحدها في الاستنباط
 وخصوصاً في الوقت الحاضر الذي اتسع فيه مجال العلوم الاقتصادية واتسعت
 ميادين أبحاثها وتناولت كثيراً من المسائل المعوية .

الذهب المسترودى أو التاريخى

وأما أصحاب المذهب التاريخى وهو الذى ظهر فى المانيا على أثر ظهور كتاب فى الاقتصاد للعالم « روشير » فأروا أن لاتبنى الأصول الاقتصادية على الرجل الخيالى كما كان يفعل أنصار المذهب المتقدم بل على الحقائق الراهنة ^(١) وأن يتوصلوا الى ذلك (أولاً) بالمشاهدات الحسية وملاحظة كل ما يقع تحت نظرهم من الأحوال الاقتصادية (ثانياً) بالاستعانة بالتاريخ فى معرفة النظمات القديمة واستنتاج الحديثة منها أو الاستدلال عليها بها (ثالثاً) بعمل الامتحانات المختلفة من وقت الى آخر كما يفعل الكيماءى قبل أن يتوصل الى الحقائق العلمية (رابعاً) بالإحصائيات (ستاتستيك) التى تنشر فيها من وقت الى آخر قيمة الصادرات وقيمة الواردات وعدد السكان وكمية الحاصلات من صنف من الأصناف وغير ذلك مما له مساس بالنظمات الاقتصادية . والباحث فى كل وسيلة من الوسائل المذكورة يجدها غير كافية لاستنباط قواعد عامة فإن المشاهدة الحسية أو الملاحظة كثيراً ما يصعب على الاقتصادى الاستفادة منها ومثله فى ذلك مثل من ينجلي امام عينه الشبح البعيد فيدقق النظر فيه ولا يرى القريب منه جداً . هذا فضلاً عن أن اختلاف البلاد فى موارد الثروة والجو يجعل ما يستنتج فى جهة غير صالح لجهة أخرى . وبمناسبة الكلام على التاريخ فى هذا الصدد يمرض لنا سؤالان (أولهما) كيف يساعد

(١) ويدل قول أبى العلاء المرسى

ومن عجب قفوا احاديث كاذب وتترك من جبل بنا فما نشاهد

على انه كان يذهب هذا المذهب فيعتمد على الحقائق فى أقواله كما يظهر من شعره

الإلمام بالنظمات الاقتصادية الحالية على معرفة ما كان عليه الإنسان في
 الاحقاب النابرة؛ (ثانيهما) ما فائدة درس تلك الأحوال الماضية في الوصول
 الى النظمات الاقتصادية الحالية؟ والجواب على الأول هو انه لا يمكن معرفة
 أحوال الإنسان في الأحقاب النابرة تمام المعرفة من المبادئ الاقتصادية
 العامة لاختلاف كثير بين الشعوب في أكثر الأحوال وذلك لاختلاف
 في الجور والاعتقادات والأجناس فلا تكفى معرفة الاقتصادى حالة الصناع
 على وجه العموم أن يعرف طرقاً من أخبارهم في الماضى ولا أن يعرف
 ما كانوا عليه في مصر مثلاً كما انه لا يمكن المعارف لطباع الإنسان على وجه الاجال
 أن يقف على دقائق خصاله وتفاصيل أخباره في كل أمة من الأمم . ولذا
 وجب على الاقتصادى أن يترك معرفة الأحوال الماضية للمؤرخ فهو المنوط
 بها وحده . ونجيب عن السؤال الثانى بأن درس الأحوال الماضية فى أمة من
 الأمم يوصلنا الى مبادئ منطقية على تلك الأمة فقط فلا نقدر أن نتزع
 من تلك الأحوال ما نرى منطقية على جميع الأشخاص في كل انحاء العالم لتفاوت
 في درجة العمران وشكل البلاد ومقدار ميل أهلها الى العمل وغير ذلك مما
 لا يصح معه أن نتخذ حالة افراد تلك الأمة قاعدة يقاس عليها . فمثلاً الباحث
 فى أحوال مصر وحدها في المصور التى تماقت عليها وان تيسر له اكتناه
 المبادئ التى تلائمها بالطريقة العملية ولكنه لا يقدر أن يستنتج من تلك
 الأحوال قواعد اقتصادية عامة تنطبق على جميع الممالك . لا يقدر من تحقق
 لديه من تاريخ مصر القديمة أن الزراعة أحسن موارد ثروتها أن يقول ان هذه
 أحسن لجميع الأمم .

وليس لنا في حاجة الى القول ان الامتحانات ليست دائماً في وسع

الاقتصادى اللهم إلا اذا كان حاكماً مهيّطاً أو سياسياً مديراً للحكومة من الحكومات يصدر الأمر على سبيل الامتحان فيأمر أمته أن تفتح صدرها للمتاجر الأجنبية مدة من الزمن يشاهد في أثناءها كل ما يعرض في أحوال البلاد التجارية من النتائج ثم يستنبط منها أصولاً اقتصادية ويحدث يلقى الأمر الأول بقرار يأمر فيه بتجربة مبدأ حماية الصناعات الوطنية فيضرب الضرائب على الواردات الأجنبية ويدون القواعد التي يستنبطها من تلك التجربة أيضاً . وما أظن الأمة التي هو حاكمها أو مدير تجارتها إلا منتفضة عليه . هذا فضلاً عن أن الأصول التي يستنبطها من امتحاناته لا تكون عامة تسرى على جميع العالم . وشرط الأصول العلمية أن تكون مطردة كما قدمنا لا تنقيد بأمة من الأمم أو بزمان من الأزمنة .

ولا ننكر أن الإحصائيات مفيدة للاقتصادى في تحقيق الأصول العلمية التي يعرفها من قبل ولكننا لا ندرى كيف يقدر أن يستنبط منها أصولاً علمية جديدة .

فما قدم نرى صعوبة العمل بهذا المذهب وحده ولو أن « روشير » وأضرابه أطنبوا في مدحه . وتلك الصعوبة هي أعظم بكثير من التي تعترض من يريد الاستنتاج من البديهيات التي وضعها الاقتصاديون المليون . ولذا يجب لتحصيل الحقائق العلمية أن لا يكتفى بالمذهب التاريخى بل يرى أصحاب المذهب الاختيارى وهو أوجه الثلاثة أن يشترك الاستنتاج مع الاستدلال

المذهب الاختيارى

إذا سلمنا من الاستنتاج أن أسعار السلع التي من نوع واحد كالقطن

مثلا المروضة في سوق واحدة تكون متساوية بعد خصم أجرة النقل فلا بد للتحقق من صحة هذه القاعدة أن نستفهم من بالعين ومشتري في الجهات التي تضمنها السوق الواحدة وتقرن بين الأثمان التي دفعوها . ومن ذلك نرى ان تطبيق الأصول العامة يقتضى الملاحظة أيضاً وأن المذهبيين المتقدمين الاستنتاجي والاستدلالي أو التاريخي هما أمران لازمان لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وأنه لايسهل الوصول الى الحقيقة إلا من إشرأ كهما كليهما في تنخيصها وتحليلها من شائبة الشك ذاك يستنتجها من المقولات الأوائل التي سبق الكلام عليها . وهذا يدعمها بالبرهان الحسي ويؤكدها بالامتحانات . بهذا مادما أصحاب المذهب الاختياري مثل « شمولار » ^(١) الالماني و« كيتين » ^(٢) و« مانجر » وغيرهم أن لايقيدوا أنفسهم بأحد المذهبين المتقدمين الذين يروى شمولار « انهما لازمان للوصول الى الحقائق العلمية لزوم الرجوع للمشي وان مصلحتهما واحدة وأساسهما واحد وضرورتهما في الاستنتاج واحدة »

وقد جمع هذا المذهب المزيين مزية رأى العقل ومزية رأى العين ففاق غيره في الوقوف على الأصول العلمية وهي الضالة التي ينشدها الاقتصادى فلا بدع اذا فضله المتأخرون من العلماء .

﴿ اعتبارات الانسان ﴾

خلق الانسان ضعيفاً لا بد له من التماس الرزق ليسد به حاجته وهي أما مادية كالطعام والشراب واللباس والسكنى أو أدبية كالعلم . وترداد تلك

الحاجات كلما استبحر العالم في العمران حتى ان من يقارن بين حاجات المصري منذ مائة عام واحتياجاته في الوقت الحاضر يجد انها ازدادت كثيراً . فبعد ان كان مخشوشنا في معيشته لا يسأل إلا عن الضروري لتقويم أودعه أصبح متأثراً في ملبسه متفتناً في مسكنه وبعد ان كان لا يرى ضرورة لتعلم القراءة أو الكتابة أصبح يمتبرها لازمة له في حياته . وبعد ان كان يقطع المسافات سيرا على الاقدام أو على متون الدواب صار يرى ركوب البخار ضرورياً . كمال أراد الانتقال من جهة الى أخرى وهكذا ازدادت حاجاته اضمافاً . ومن يقارن بين احتياجات الأوروبي المتمدن والافريقي المتوحش يرى طلبات الأول لا تنتهى عند حد ينما يقتصر الثاني على أبسط الحاجات مما لا بد منه .

ويظهر التفاوت بين الأمم المتباينة في المدنية أو بين الأمة الواحدة في دورين مختلفين منها أكثر وضوحاً في الاحتياجات الأدبية لانه كلما ارتقت الشعوب كثر عدد المشتغلين بالعلوم والتعليم وتفنن المفكرون في قوة الابتداع حتى يصير كل فرد محتاجاً لا يتقان العلوم قبل أن يجازى غيره في مضمار العمل . فنذ نصف قرن مثلاً كانت الطبقة المتعلمة من المصريين قليلة بحيث ان التسابق كان معدوماً والاحتياج الى الإتيان قليلاً . أما الآن وقد غصت النوادي بالتعلمين فقد أصبح كل فرد محتاجاً الى الاتقان قبل أن يبارى غيره في ميدان الارتقاء وبلغت الاحتياجات الأدبية شأنها كبرياء والحقيقة التي لا ريب فيها هي أن الاحتياجات الأدبية ناتجة عن الاحتياجات المادية وهي تبدو في كل شعب آخذ في أسباب النهوض . وقد قال «سيمون» «ان لكل شعب احتياجات بعضها مادية وبعضها أدبية . إذ هو لا يميزه

الحاجات المعاشية فقط بل يلزم له التعليم : وإنى أرى أن الوسيلة الوحيدة التي توهم الشعب للحصول على ما يقوم به أوده هي فتح أبواب الارتزاق في وجود أفراد - والتعليم اللازم لهذا الشعب هو ما يزيد استمداده للقيام بالأعمال المنوطة به »

ولكي يسهل على الإنسان الحصول على تلك الحاجات خلق الله عز وجل الكائنات وبت فيها كل ما يحتاج إليه الإنسان من الماء والهواء والمعادن قال تعالى (والأرض مدهدناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع لظيئ رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتاً كذلك الخروج)^(١) (والذي خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون)^(٢) ثم أباح للإنسان الانتفاع بتلك الخيرات الطبيعية واستعمالها فيما يفيد (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخيل منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تمضوا فيه واعلموا أن الله غني حميد)^(٣) وكثيراً ما بين المولى عز وجل للإنسان منافع الأشياء التي خلقها له وما كان يهتدي إلى ذلك لولا أن هداه الله رب العالمين (والأنعام خلقها لكم فيها ذبائح ومتافع ومنها تأكلون ولكم فيها جمال حين تريحون وحين ترحون وتحمل أثقالكم إلى بلدكم تكونوا بالفيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم والخيول والبغال والحمر لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون)^(٤)

(١) سورة نوح (٢) سورة الزخرف (٣) سورة البقرة (٤) سورة النحل

(وان لكم في الأنعام عبرة نسقيكم بما في بطونها ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون وعليها وعلى الفلك تحملون) ^(١) (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون منه حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) ^(٢)

﴿المنفعة﴾

كل شيء قابل لسد حاجة للانسان يسمى نافعاً له فالهواء نافع لانه ضرورى لتنفس الانسان والحيوان . والماء ذو منفعة لانه لازم للشرب والخبز نافع لانه لازم للطعام وهكذا . ولا يظن ظان ان المنفعة هنا مرادفة للفائدة كما يقتضى المعنى اللغوى لهذا اللفظ ويحكم على كل ماله منفعة بانه مفيد . « لأن المنفعة التى نتكلم عنها هنا هى صلاحية الشيء لسد حاجة للانسان أو قضاء غرض له مهما كان استعمال هذا الشيء لهذا الغرض من السخافة والفساد بمكان ومهما كان فيه من التلف للانسان » ^(٣)

فإدام الشقى أو البائس يطلب السم ليهلك به غيره أو يتخلص به من بؤسه . وما دام شخص يطلب الحمر أو لحم الخنزير فالسم والحمر والخنزير كلها أشياء ذات منفعة بالمعنى الاقتصادى .

فالاقتصادى لا ينظر الى الأغراض التى تستعمل لها الأصناف فيفضل بين منافعها كما يفعل العالم أو الفقيه الدينى أو الفيلسوف الأخلاقى بل كل ما عليه أن يلاحظ (أولاً) هل الانسان محتاج الى الصنف لغرض (١) سورة المؤمنون (٢) سورة الملائكة (٣) دى كنى (فلسفة الاقتصاد)

من الأغراض ؟ (ثانياً) هل هذا الصنف قابل لسد هذا الغرض ؟ فإن وجد هذين الشرطين متوفرين حكم بأن الصنف نافع وإن لم يتوفر فإن كان الشيء لا ينفع لغرض من الأغراض أو كان الإنسان محتاجاً إليه ولكنه لا يتيسر له الحصول عليه لاستحالة ذلك كالمناجم التي لا يمكن احتفارها لكثرة بعدها عن سطح الأرض حكم بأنه غير نافع

﴿ تقسيم الأشياء ﴾

الأشياء النافعة بالمعنى المتقدم تنقسم الى :
 - أولاً : أشياء مادية وتشمل كل ما يدرك بالحواس كالماء والتراب والأحجار والأسم (ثانياً) أشياء معنوية مثل حق الملكية على متاع من الأئمة . وتلك الأشياء المادية سواء كانت تتلشى بالاستعمال كأنواع الأطعمة فإنه لا يمكن الانتفاع بها إلا بواسطة استنفادها أو لا تتلشى بالاستعمال بل تقاومه كالثياب وآلات الصناعة والبيوت منها القيميات وهي ما يتفاوت أفرادها في القيمة كالبيوت والخيول إذ أن كل أفرادها ليست بدرجته واحدة في القيمة ومنها المثلثات وهي ما قام أحدها مقام الآخر كالمكيلات والموزونات والنقود . ويحدث كثيراً أن الأشياء المثلية هي التي تتلشى بالاستعمال مثل النقود والفحم ومنها الثابتة^(١) وهي الخائزة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقها أو بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يمتريها خلل مثال ذلك البيوت والأراضي ومنها^(٢) المنقولات وهي كل ماعدا الأشياء الثابتة . ومنها الأشياء الصالحة

(١) فادة ٢ من القانون المدني الاهلي (٢) مادة ٣ من القانون المدني الاهلي

للتجارة وهي ما أبيع الاتجار بها كالنسوجات ونحوها . ومنها الأشياء الغير المباعة في التجارة وهي ما حرّمها القانون لسبب من الاسباب كالحشيش في مصر .

﴿ الثروة الشخصية ﴾

الثروة في اللغة كثرة المال يقال أثرى فلان إثراء صار ذا مال كثير ومعناها في اصطلاح الاقتصاديين غير ذلك . إذ ليس من الضروري أن يملك الشخص الفناطير المقنطرة من الذهب والفضة قبل أن يقال عنه انه مثر بل يكفي أن يملك شيئاً نافعاً كما تقدم مهما كانت تلك المنفعة قليلة . فالثروة الشخصية تشمل ما يأتي : (أولاً) جميع الأشياء المادية التي يملكها الشخص سواء اكتسب ملكيتها بالطريقة القانونية أو بغير ذلك كالمعارات مثل البيوت والأراضي والممتلكات مثل الكتب والانعام والطعام (ثانياً) جميع الحقوق سواء كانت عينية أي متعلقة بالعين كحق الارتفاق والشرب والمسيل وحق الزهن وحق الطبع وحق الامتياز بعمل صنف . أو شخصية كالديون التي للشخص على آخر . فإذا كان لزيد ألف جنيه على عمرو عد هذا المبلغ ضمن ثروة زيد الشخصية . وجميع الأسهم التي للشخص في الشركات فن يملك في إحدى الشركات مائة سهم مثلاً فن كل سهم خمسة جنيهات عد حاصل ذلك وهو خمسمائة جنيه ضمن ثروته .

أما الأشياء الغير المادية كالصفات فما كان منها خاصاً بذات الشخص كالصحة والجمال والنباهة فلا يكون ثروة شخصية حتى ولو جلب له كثيراً من المنافع المادية (ثالثاً) أما ما كان من تلك الصفات له علاقة بالغير فانه يعد

ضمن الثروة الشخصية. مثال ذلك اسم التاجر فانه ولو انه صفة قائمة به إلا أن علاقته بالزبائن لها مزية أخرى مما يزيد ثروته ويمكنه بيعه لو أحب مع محله التجارى .

﴿ ثروة الشعب ﴾

لا يقتصر الشخص على استعمال ما يملكه بل لا بد له أن ينتفع بأشياء كثيرة يعجز عن اقتنائها فهو محتاج الى الهواء الى الماء والجو الجميل علاوة على ثروته الشخصية وتلك الأشياء التي لا يقدر الفرد على اقتنائها بل يشترك جميع الافراد في الانتفاع بها تدخل تحت ثروة الشعب وهي تشمل :

﴿ أولاً ﴾ الأشياء المادية التي يملكها افراد الشعب كالأراضى والبيوت

﴿ ثانياً ﴾ الأملاك الأميرية المخصصة للمنافع العمومية كالترع والجسور والشواطىء والمين وغير ذلك ^(١) وكذلك أملاك الميرى الحرة كالسكك الحديدية فى مصر .

﴿ ثالثاً ﴾ « قوة الريح والماء اللذين يحركان الآلات ويسيران السفن وكذلك الضغط الجوى والأبنجرة » ^(٢) وقد زعم بمض الاقتصاديين ان هذه الأشياء لا تعد ثروة للشعب ، وهو زعم لا أساس له فمن ذا الذى ينكر المنافع العظيمة التى تعود على مصر من نيلها السعيد أو التى تعود على الولايات المتحدة من شلالات نياجرا ؟

﴿ رابعاً ﴾ الخدمات التى تعود منها منافع مادية مباشرة مثل خدمات الصناع . ومن الغريب ان أولئك الاقتصاديين يعتبرون خدمة الصانع ثروة

(١) انظر مادة ١٠ و ٩ من القانون المدنى الأهلى (٢) ريكاردو

الشعب لانها تجلب له الثروة رأساً ولا يعتبرون الخدمات الجليلة التي يؤتيها العلماء وان كانت توصل أخيراً الى تحسين حالته المادية وهذا يتنافى الصواب لانه اذا افترض الصانع بانه يوجد المنافع للمواد فالعالم يشترط أكثر بانه يوجد المنافع في العقول فهو يربي الصانع ويعلمهم كيف يحولون الأشياء العديمة المنفعة الى ثروة . ولم تخف هذه الحقيقة في الزمن الماضي حتى ان « المعلمين والأطباء والشعراء كانوا يشرون في الأسواق الرومانية »^(١) وان كل من يعرف المزاياء الجليلة التي عادت على الولايات المتحدة مثلاً من محترعيها وعلمائها كما كان سبباً في ارتقاها لا يبخس العلماء أشياءهم بل يعتبر خدماتهم من ضمن ثروة الشعوب

❖ خامساً ❖ الديون التي للحكومة أو الافراد على الأجانب وينقص من ثروة الشعب ما على حكومته أو افراده من الديون للأجانب .

❖ سادساً ❖ النظام والعدل السائدين في الشعب إذ عليهما يتوقف انتظام التجارة وبهما تتوفر السعادة .

❖ سابعاً ❖ الجو والخيرات الطبيعية كالمناجم وغيرها بشرط أن تكون الأمة قادرة على الانتفاع بها . وقد تعالى « بيتي » حتى عد أفراد الأمة ضمن ثروتها وعد الأستاذ « نيكولسون » قيمة الناس في انكلترا بمبلغ ٤٧٠٠٠ مليون من الجنيهات « على ان هناك شكاً في أن عد الناس ضمن ثروة الشعب تكون له أدنى فائدة »^(٢) لان المهم ليس عدد افراد الشعب بل قيمة خدماتهم وحيثئذ « لا يصح أن نعتبر عدد افراد الشعب ضمن ثروته »^(٣)

ولا يدخل ضمن ثروة الشعب الديون والحقوق التي لافرادهم بعضهم

(١) كساي ص ٨١ (٢) مارشال ص ٦٤٤ (٣) ميل

على بعض لانه لا يهتم كثيراً اذا كان زيد هو الدائن أو عمرو ماداماً كلاهما من أمة واحدة .

...
يوتقيد معرفة ثروة الشعب كثيراً عند مقارنته بشعب آخر . فمثلاً لمعرفة
أيتهما الأغنى انكلترا أو المانيا يلزم معرفة ثروة كل من الشعب الانكليزي
والشعب الالماني . ومقارنة الثروتين ببعضهما ببعض فإيهما زادت ثروته كان
اغنى من الآخر .

...
وهذه مزية جليظة لمعرفة ثروة الشعب وخصوصاً في هذا الوقت الذي
اصبحت فيه ثروة الشعوب مقياساً لدرجتها في السؤدد ومكانتها من الصولة
. واضحت الامة الكثيرة المال هي التي تناط بها الآمال .



الكتاب الاول

في

احداث الثروة

وسائل الازدهار

نذكر في هذا الباب الوسائل المحدثه لما يسد احتياجات الانسان التي
تهدم ذكرها سواء كانت تلك الوسائل طبيعية أو كانت نتيجة الكبد
والكدح. وقد اتفق الاقتصاديون على أن الوسائل المحدثه للثروة ثلاث وهي
الأرض والعمل ورأس المال . وانما ذكرت بهذا الترتيب لانه هو الوجودى
لها . فقد خلقت الأرض التي هي مصدر حياة الانسان وينبوع المواد التي
يصنع منها لوازمه وزينها الخالق عز وجل بالروح الخضراء والأرضى الخصبة
والاحراش الواسعة والانهار الجارية وأودع في بطنها المعادن كالقحم والحديد
والذهب قبل أن يدرك الانسان مزىة العمل لنفسه ويضرب في طول البلاد
وعرضها مبتغياً من رزق الله وقبل أن يجمع رأس المال . قال عز وجل
(والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج .
ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا بهجئات وجب الحصيد . والنخل باسقات
لها طلع نصيد رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتاً كذلك الخروج) وقال في آية

أخرى (ومن آياته أن يرسل الرياح) «أى الرياح التى تفتح السحاب الماطر وتجمعه ولذا سميت رحمة . قال عليه الصلاة والسلام اللهم اجعلها ريحاً أى للرحمة ولا تجعلها ريحاً لأن المفرد للعذاب كالريح العقيم والريح الصرصر (مبشرات) أى بالمطر (وليديقكم من رحمته) أى المنافع التابعة لها كتذرية الحبوب وبخفيف العفونة وسقى الأشجار الى غير ذلك من اللطف وقيل الخصب التابع لتزول المطر المسبب عنها (ولتجرى الفلك) فى البحر عند هبوبها (بأمره) عز وجل (ولتبتغوا من فضله) بتجارة البحر (ولعلكم تشكرون)»^(١) أى وتشكروا نعمة الله تعالى فيما ذكر «^(٢) وقد جمعت هاتان الآيتان الشريفتان وسائل الاحداث الثلاث وهى الارضى والعمل من زراعة وتجارة ورأس المال وهو الفلك التى يصنعها الانسان قبل أن يكتسب من تجارة البحر :

(١) فى الموارد الطبيعية

ان لطبيعة البلاد تأثيراً عظيماً على ثروتها ويدخل فى الطبيعة شكل البلاد وموقعها وتكوين طبقات أرضها وجوها . فالبلاد الواقعة فى المنطقة المنجمدة الشمالية أقل من غيرها خيرات وأبعد عن الآراء وأقل استعداداً للصناعة والزراعة لأن مناخها وشكل الأرض فيها لا يصلحان لهذا الغرض والممالك الواقعة فى المنطقة الحارة جمعت من التسهيل والاستعداد الطبيعى ما فاقت به غيرها فى الآراء . ولولا قلة نشاط أهلها وكثرة اعتمادهم على الموارد الطبيعية

(١) هذه الآية من سورة الروم

(٢) تفسير الألوسى الجزء السادس ص ٤٥١ و ٤٥٢

وعدم اهتمامهم بأنفسهم لصارت أغنى البلاد بلا مرء وأغلب تلك البلاد
أكثر استعداداً للزراعة منها للصناعة وهي تنتج أهم المحاصيل الزراعية
كالقطن والقمح . وأما الممالك الموجودة في المناطق المتدلة فقد جمعت بين
جودة المناخ ووفرة الخيرات وسهلت على أهلها الصناعات والزراعة والتجارة .
وليس تأثير طبقات الارض على ثروة البلاد بأقل من تأثير موقعها فالبلاد
الكثيرة المعادن الوفيرة الخيرات يسهل على سكانها الترقى في الصناعة والتجّاح
في المشروعات الكبرى . والبلاد الفريدة الانهار الخصبة التربة لا يجد أهلها
صعوبة في استثمارها . ﴿ثروة مصر المعقارية﴾

وقد أبدعت يد القدرة شكل بلادنا المصرية وبسطت أرضها وأسبغت
عليها نعمة النيل وهو أعظم نوال . وعمل الآمال . وعط الرحال . فهو ان
يجرى جرت الأرزاق معه وأينما حل حلت الخيرات . يغير الجذب الى خصب
ويفسح في ضيق العيش حتى يحمله رغداً . فكمن من صحار بمقبرة . فاض
عليها الخصب من فيض . وجرى المسجد في ارجائها من مائه . وأنساب الذهب
الى أهلها ورزقوا بعد عسر يسراً . عرف القدماء مزية النيل السعيد حتى قدسوه
الى درجة العبادة وكانوا يطرحون فيه فتاة بكراً في كل عام إظهاراً لفضله
عليهم ولم تزل هذه العادة في مصر حتى أبطلها عمرو بن العاص في خلافة عمر
رضي الله عنه ولم يكن للنيل مجرى ثابت كما له الآن بل كان يفيض على بعض
الاراضي برهة ثم ينتقل الى غيرها فتبنت الاعشاب والحشائش في الأرض
التي يتركها فيستعملها المصريون مراعى لما شيتهم وكان مصبه عند مدينة الفيوم
الآن ومعناها (يوم) أي بحر ولم يزل الطمي يرسب عاماً فعاماً حتى تكونت
الدلتا التي قال عنها «هيرودوتس» انها هدية النيل وضارت أخصب أراضي

الجمهورية. وكان أول ما نهتم به كل دولة تملك مصر هو أراضيها الخصبة التي جعلتها كعبة تشد إليها الرحال .

ولم يكن أولئك القدماء بأحرص منا على مياهه . فان قدسه بعضهم بالعبادة فتحن نحفظ ماءه في الخزانات والترع . وقد بنى محمد علي باشا القناطر الخيرية ضناً بتلك المياه على البحر المتوسط ورغبة في توزيعها على الأراضي ثم حفر الترع وهي بمثابة شرايين تجري فيها هذه المياه العذبة فتكسب الأرض خصباً والزرع نماء .

❦ الاصلاح العباسي ❦

وسارت مصر بفضل ذلك الاصلاح الى الأمام وصارت الأراضي الصالحة للزراعة تكثر عاماً فعاماً والرخاء يزداد يوماً فيوماً واهتم الأهالي وخصوصاً كبار المزارعين باصلاح الأراضي وصرف المال الكثير في هذا السبيل وكذلك عنى كبار المالكين من الأجانب بتحسين كثير من الأراضي على أثر قانون ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (الموافق ١٦ يونيو سنة ١٨٦٧) الذي أصدره الباب العالي مبيحاً فيه للأجانب امتلاك الأراضي في جميع انحاء السلطنة العثمانية^(١) . ولا مانع من القول ان ذلك القانون جعل للأجانب مصالحة خصوصية في الاعتناء بتهد الأراضي^(٢)

وقد ترك الاصلاح العلوي بعض الأراضي وخصوصاً في الوجه القبلي لا يتيسر لها الري بالترع وان تيسر فمرة واحدة في العام . فلما أن ترع مولانا

(١) ماعدا الحجاز (٢) وان جرت عادة كثير من الممالك أن لا يصرحن للأجانب بامتلاك الأراضي

الخديو الحالى على أركبة الخديوية تأقت نفسه الكريمة أن يعيد الاصلاح
لمصر في أهم منبع لثروتها وهو الأرض . وليس في وسعى أن أشرح هذا
الاصلاح وانما أذكر منه :

﴿ أولاً ﴾ بناء خزان اصوان الذى تم في سنة ١٩٠٠ وبناء قناطر في
أسيوط والغرض من بنائهما هو: (أورد) لكي يتسنى الري الصيفي لمديريات
الدلتا. (ثانياً) تحويل أراضي الوجه القبلي التي تروى رى الحياض الى صيفي .
(ثالثاً) زيادة مقدار الأراضي المزروعة ^(١) . وقد بلغت نفقات البناء ٣٧٣٧٢٦٠
جنيهاً مصرياً ونفقات التحويل الذي بدئ فيه على أثر ذلك حتى نهاية سنة
(١٩٠٥) ١,٧٤٠,٥١٤ جنيهاً مصرياً حيث حول ٢٥١,١٧٠ فداناً وبلغ ما حول
٢٨٦٦١٧ فداناً (لغاية سنة ١٩٠٦) وينتظر أن يتم التحويل في آخر سنة
١٩٠٨ وكانت نتيجة انشاء الخزائين ان بلغ مقدار الأطنان التي تستفيد منها
١,٢٧٦,٠٠٠ فدان وازداد ثمنها ١٥,٧٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى وارتفع متوسط
إيجار القدان في بعض الاطنان التي كانت تروى رياً صيفياً قبل انشائه من
٣٦٨ جنيهات مصريه في سنة (١٩٠١) الى ٧٦٧ جنيهات مصريه في سنة
(١٩٠٥) وقد قدر ان أثمان الاراضى التي تستفيد من التحويل في مصر
الوسطى تزيد نحو ٢٦,٥٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى ^(٢)

﴿ ثانياً ﴾ بناء قناطر في اسنا لتعليق منسوب المياه في تلك الجهة حتى
تزيد أرضها خصباً .

﴿ ثالثاً ﴾ بناء قناطر في زفتى لمنع انصباب الفرعين في البحر المتوسط

(١) انظر تقرير الورد كروم سنة ١٩٠٥ مرة ٤٤

(٢) انظر مذكرة السير جاستن عن اعمال الري والتحويل سنة ١٩٠٥

﴿رابعاً﴾ انشاء الترع في الوجه القبلي حتى أصبح الري منتظماً فيه.
 ﴿خامساً﴾ تسوية فرعى النيل اللذين يصبان عند رشيد ودمياط وقد
 بدئ في هذا العمل سنة ١٩٠٥^(١)

وقد أحدثت تلك الاصلاحات الجليلة تقدماً محسوساً في خصب
 الأراضى وزيادة في الثروة العقارية المتينة البناء القليلة التأثير بالتقلبات المالية.
 (الملحمة): يوجد كثير من البلاد خصها الله عز وجل بالمعادن وأكثر تلك
 البلاد جبلية ويستفيد أهلها من احتقار تلك المناجم التي هي إحدى ثروة
 الأرض أما بلاد مصر فانها زراعية حرمت من المعادن إلا قليلاً فلا يوجد
 فيها الحديد وهو أنفع صنف للصناعة وهذا عائق طبيعي عن الترقى فيها .

(البحار): لم يخل شيء من الكائنات من فائدة فكما ان الأرض الزراعية
 وسيلة للثروة وكما ان المناجم كنز لها كذلك البحار والأنهار والبحيرات
 وسيلة لاحداث الثروة . قال تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات
 سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون منه
 حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون)^(٢)
 وقال في آية أخرى (وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا
 منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم
 تشكرون)^(٣) ويشغل كثير من الأعم بصيد البحار خصوصاً القرية من
 المناطق الشمالية بيدان المشغولين من المصريين بالعمل في البحر قليلون بالنسبة
 للمبتغين بالزراعة وذلك (أولاً) لانهم يفضلون الزراعة التي صارت ملكة
 في أكثرهم (ثانياً) لعدم تدريبهم على البحر .

(١) انظر تقرير سنة ١٩٠٤ (٢) سورة المائدة (٣) سورة النحل

الإنسان والطبيعة

هذه حالة الإنسان مع الطبيعة فهو لا يقدر على تغيير جو البلاد التي يحل فيها أو تبديل شكلها أو جعل المضارب سهولاً أو الجبال تلولاً أو الآبار أنهاراً أو الأحجار معادن أو الفحم ذهباً بل لابد له أن يتقيد بما قيده القدرة به ويرضى بما قسمته الطبيعة له ولا جناح عليه إذا هوساقته نفسه إلى تمضيدها خفر الجداول والساقى وبني مخزانات يحتفظ فيها بالمياه الضرورية لحياته وحياة نباته أو اخترق الجبال بأنفاق ينحتها في صلد الصخر أو سخر الماء لإدارة مصانع وإثارة بيوتة وحفر الترع المالحة يوصل بها البحر بالبحر ويسهل المواصلات ويرقى التجارة . لا حرج عليه إذا هو استخدم العناصر الموجودة في إيجاد عناصر معدومة واستنبط المركبات الكيميائية مثل النفوسات والنيترات لتقوية خصب الأرض حتى لا يستنزف كله من الاستعمال . ولكن ليعلم أن تربة تلك الأرض التي يزرعها مركبة من عناصر مختلفة لكل عنصر منها دخل عظيم في انبات الحبوب التي يذرها وإن تلك العناصر محدودة لا يمكنه أن يستزيد منها بعد أن يستنزف أغلبها بكثرة الاجهاد فإذا عرف هذه الحقيقة الناصبة سهل عليه معرفة قانونين اقتصاديين يسرى مفعولهما على الأرض وهما قانون تزايد الثلثة وقانون تناقصها

الإنسان والأرض

ألم تركب تشابهت الكائنات في أمور كثيرة وشهد هذا التشابه بقدرة الله عز وجل . وكيف خلق الله الإنسان من نقطة ثم من علقه ثم صغيره

جنبناً في الرحم وولد رضيعاً ثم دب على الأرض وصار طفلاً فصيباً فراهقاً
 قبالاً فشاباً ثم وصل الى سن الكهولة وهو عادة سن الأربعين ثم ابتدأت
 قوامان تضحل ولم يأت زمن شيخوخته إلا واشتعل رأسه شيباً واحدودب
 ظهره ضعفاً ولم تسطع رجلاه على حمله وصار ما يأكله من الطعام لا يفيد
 مثل الأول قبل أن يصل الى سن التناقص :

﴿ قالوه ترابره انفة ﴾

كذلك يوجد حد لخصب الأرض ونهاية للعناصر المكونة لها ويشبه
 هذا الحد سن الكهولة في الرجل وقبل الوصول اليه تزداد غلتها بازدياد كمية
 المال والشغل اللذين ينفقان عليها . فاذا فرضنا انه توجد في إحدى الجهات
 قطعة أرض في بدء زراعتها فان كل شغل يصرف فيها وكل مال ينفق عليها
 يأتي بفلة هي أكثر من نسبة الشغل والمال . ذلك لان الأرض في مستقبل
 خصبها يثمر فيها الشغل كما يثمر الطعام في تهوية الغلام في مستقبل العمر فكما
 كثر الاعتمادها ازدادت حاصلاتها وصارت كافية لسد حاجات عدد عظيم
 ممن يعملون فيها وكلما جد الناس في استغلالها بالمال والرجال أو بالآلات
 الزراعية الحديثة جادت عليهم بنتاج نسبته أعلى بكثير من نسبة الشغل
 والمال اللذين أنفقا فيها .

وهذه حالة الأرض في الجهات التي لم يتقاطر عليها السكان إلا منذ عهد
 قريب مثل أراضي مروط التي استثمرها حديثاً الجتاب العالي الخديو وجلب
 لها الآلات الزراعية الحديثة وتمدها بنفسه حتى صارت خصبة بعد ان
 كانت مكاناً غير ذي زرع . ويستحسن أن يتمد الأرض التي في مستقبل

خصبها المليون القادرون على استثمارها لانه كلما يقبل صغار الفلاحين عليها لقلة حاصلاتها في أول الأمر ولو أنها بعد قليل من الاعتناء تربو نسبة غلتها على نسبة الشغل ورأس المال اللذين أنفقا في فلحها .

﴿ قانون تناقص الغلة ﴾

أما اذا وصلت الأرض الى نقطة التناقص وهي التي شبيهناها بسن الكهولة في الرجل أو بعبارة أخرى اذا استنزفت المواد الكيماوية المسببة لخصبها وأتهدت قواها الطبيعية بكثرة الاجهاد قلت النسبة بين غلتها وبين الشغل والمال المنفقين فيها فاذا فرضنا ان قطعة أرض تقادم عليها المهد ولجأ ألوف الفلاحين اليها وعملوا فيها مدة من الزمن حتى استنفدوا المواد الطبيعية التي كان لها الفضل في خصبها واستنزفوا مواهبها الكيماوية كالفوسفات والنيترات حتى وصلت الى حد التناقص . فبعد وصولها الى هذا الحد لا يحصل العاملون فيها على كمية مناسبة للشغل ورأس المال سواء كان هذا عبارة عن آلات زراعية كالحارث والقوس أو عبارة عن دواب كالخيل والبغال أو عبارة عن نقود . حتى انه اذا ضوعف عدد الفلاحين أو ضوعف مقدار المال فإن الغلة لا تتضاعف .

وهكذا كلما زاد عدد المشتغلين فيها وتهاقت الناس على فلحها خضم من الفائدة جزء ليس بنسبة ما انفقوه من الشغل والمال فتتفثر ثروة الكثيرين عند حد لا يتجاوزه وعبثاً يحاولون اكثار الحاصلات بنسبة اكثار الشغل ورأس المال فيتسالمون عن السبب وما من سبب سوى ان لكل شئ نهاية وإن الارض تفد خصبها الذي يستخرجون كنوزة وهرمت من كثرة

الإستعمال . والفروض في الإيضاحين المتقدمين شيئان (الأول) ان طريقة الزراعة كانت واحدة بمعنى ان معلومات الفلاحين كانت واحدة ولم يخطر على بالهم أن يستعملوا الطرق الزراعية الحديثة أو يتخذوا الاسمدة لمقاومة ضعف الارض (الثاني) ان حاصلات الأرض كانت من المكيلات أو الموزونات بدون نظر الى أسعارها ان كانت ارتفعت أو هبطت لان المهم هو معرفة نتاج الأرض لا ثمنه ولان القوانين التي تسير عليها الاسعار لا دخل لها في خصب الأرض وعدمه . ويوجد امام من يفلحون الأرض التي وصلت الى جد التناقص ثلاثة طرق: فإما أن يلجئوا الى أراضٍ أخرى محاورة ويقوموا على جرائتها وزراعتها وبهذه الطريقة يجدون مجالا لا كثار يروئهم وإما أن يصبروا على مضض وليس هذا من الحكمة في شيء سيما اذا كانت بلادهم واسعة الفضاء . وإما أن يهاجروا الى جهة أخرى أراضيها في مستقبل العمر وهذا ما سارت عليه أمم كثيرة من قبل

وقد يفضل البعض أن يستأجروا الأراضي الخصبة التي ربما كانت بلغت جد التناقص أو كادت على أن يستغلوا أراضي أخرى جديدة يرغب أحدهم أن يدفع إيجار القدان إثني عشر جنياً عن ان يصرف ستة فقط في استغلال أراضٍ أخرى . يفضلون أن يتزاحموا في الجهات التي بلغت أراضيها جد التناقص حتى يضيق بهم العيش فيها لقلة نتاجها بالنسبة لكدهم وعدم كفايته لبد حاجاتهم على أن ينتقلوا الى الأراضي التي في مستقبل خصبتها مع أن السمة في هذه متوفرة بقليل من الكد وقليل من المال . وما يسر ذكره في مصر ان كثيراً من كبار الممالين عرفوا هذه المزية في الأراضي الجديدة فأخذوا يشترون ضياعاً كثيرة منها وينفقون الأموال فيها بدون نظر

الى غلتها في الوقت الحاضر بل رغبة في الخيرات التي سيحوتها منها في
 القريب العاجل .

✽ التسمير ✽

على انه مهما تفاقم خطر تلك العلة الدفينة في بطن كل أرض فان التجارب
 قد سهلت للانسان أن يتداركها بالدواء ويقلل تأثيرها على الحاصلات . وقد
 أجمع علماء الزراعة أن الأسمدة تعيد الى الأرض ما فقد منها من المواد
 المخصصة كالنيترات وغيرها كما تعيد الأدوية الى المريض ما فقد جسده من
 القوة الحيوية . أو هي على الأقل تقاوم نفاذ هذا الخصب كما يسكن الدواء
 الألم . وكتب أحد أولئك العلماء يقول « ان فلاح الأرض وسقيها وتسميدها
 كلها عوامل على انحلال المواد الصخرية فيها واستحالتها الى نيترات . ويعيد
 السماد الى الأرض ما فقد منها . وما بقي من الاصقاع خصيباً نحو خمسين
 عاماً وكان المتبع في استثماره طريقة مخصوصة لا يبعد أن يبقى كذلك مادامت
 تلك الطريقة متبعة اللهم إلا اذا غمرت المياه الأرض او انقلبت حالة الجو »
 والأسبغة ضرورية للأراضي المصرية (أولاً) لان كثيراً منها وصل
 الى حد التناقص (ثانياً) لان بعض الأصناف الزراعية مضغف للأرض
 كالقطن مثلاً الذي يزرع في نحو ١,٥٠٦,٢٩٠ فداناً من الأراضي المنزرعة
 البالغة ٥,٣٣٩,٦٥٨ فداناً فانه من النباتات المنهكة للقوى الكيماوية المضغفة
 لخصب الأرض ولذا يستحسن أن تترك الأرض بعد زرعها نحو ثلاث
 سنوات تزرع في أثناءها برسياً مثلاً لانه يكثر النيترات . وطالما كان
 اجهاد الأرض بالزرع مسبباً لآفة حاصلات القطن في بعض السنين .
 أما من جهة أنواع الأسبغة فقد جاء بتقرير الجمعية الزراعية الخديوية لسنة
 ١٩٠٧ ان الأسمدة الكيماوية تفضل الأسبغة الأخرى فان استعمالها

يأتى بفائدة كبرى في أراضي هذه البلاد التى تشبعت من الأسمحة المحلية
لكثرة استعمالها في المدد السالفة فضلا عما في استعمال الأسمدة الكيماوية
من الوفر في النفقات لكبر حجم الأسمحة البلدية وصعوبة نقلها ولما يتبع
هذا النقل من المصروف الكثير. والمستعملة من تلك الأسمدة الكيماوية
هي عادة نترات « شيلي » أو سلفات النواشدر وكلتاها مفيدة . بيد ان
الأولى تندمج مع التربة بسهولة وتحدث تأثيراً سريعاً . على ان بعضهم
يخاف أن تفور في قاع الأرض أو تسير مع المياه التى تروىها وهذا يمكن منه
إذا هي استعملت على كميات صغيرة . أما سلفات النواشدر فهي وان كانت
أبطأ منها مفعولا ولكنها أبقى تأثيراً وهي فضلا عن ذلك تنزل في قاع
الأرض ولا تحملها مياه الري فإذا اجتمع هذان المخصبان جاء بأحسن نتيجة
سيما إذا استعملت سلفات النواشدر أثناء البذر وقد زعم أحد كبار الزراعيين ان
البرسيم اذا لقع « بالنيترو بكتيرين » بمعدل ما قيمته خمسة شلنات لكل فدان
فانه لا يزيد فقط كميته من ٣٠ الى ٥٠ بالمائة بل يضيف الى كل فدان كمية
عظيمة من النيتروجين تعادل ما قيمته جنيهان من نترات الصودا . هذا بالطبع
على شرط وجود الفوسفات والصودا والجير التى لا بد لكل أرض منها ^(١)
سريانه انفا نيترو على الناهم : ليس القانونان المذكوران قاصرين على
الأرض الزراعية بل يسريان على المناجم . فعند البدء في استخراج المعادن من
المناجم تكون تلك المعادن عادة قريبة من أديم الأرض فلا يتكلف استخراجها
نفقات كثيرة ويمكن عدداً قليلا من العملة أن يستخرجوا من بطن الأرض
كمية عظيمة من المعدن . وكلما زاد عددهم صارت نسبة ما يحصلونه أكثر من

الشغل الذي يبذلونه أو المال الذي يدفعه صاحب المنجم أو مستأجره في شراء الآلات الرافعة وأجرة العملة والنقل وغير ذلك ولكن اذا وصل الحفر الى درجة بحيث يصعب استخراج الفحم من الطبقة السفلى الى الطبقة العليا فان صاحب المنجم أو مستأجره يقل ربحه لان نسبة زيادة النفقات تفوق زيادة الربح. واذا زاد عدد العملة فانه يدفع أجورهم من ماله الخاص لانهم لا يقبلون إلا بأجور أعلى من الأول فهم معرضون للاخطار من ضيق التنفس أو الانفجار وغيرهما مما لا يرغبهم معه إلا زيادة الأجور. وكثيراً ما أفضت هذه الحالة الى هجر المناجم والالتجاء الى غيرها مما لم تستنزف معادنها وتجم ثروتها. إذ انه لا فائدة من تكبد النفقات اذا كانت الفائدة قليلة بجانبها.

عزم سريانهما على المصنوعات : ومن الغريب ان هذين القانونين لا يسريان إلا على المواد المستخرجة من الارض قبل صناعتها كالحديد والنحاس وقت استخراجهما ولكن متى زاولها الصانع زال عنها تأثيرهما . فصاحب المصنع يقدر على زيادة مصنوعاته بزيادة عدد العملة عنده لانه من البديهي أن عشرة الصانع يقدر على صنع كمية من الأواني الذهبية أو الفضية مثلاً أكثر من الخمسة وان الخمسة عشر يصنعون أكثر من العشرة . وكل هذا زيادة على ربح صاحب العمل او المالى . والسبب في ذلك هو انه بزيادة عدد العملة وكمية رأس المال تنظم حركة العمل وتقوى روحه فتكثر كمية البضائع التى يمكن بيعها ويقل تأثير العقبات الطبيعية التى تقف دون زيادة التاج وتصور نسبة المتحصل من الصناعة أكثر من نسبة مقدار الشغل ورأس المال اللذين ينفقان فيها

❦ (٧) العمل ❦

لئن كان للطبيعة حق الأولوية في أحداث الثروة سواء في أرضها الخصبة أو في أحرشها الكثيفة أو في مناجها الكثيرة المعادن أو في مراعيها الغزيرة الكلأ، أو في أنهارها المتدفقة بالخيرات فإن المدار في استثمار كل ذلك على العمل ولو قليلاً . فلا بد من فلاح الأرض وبذر الحبوب قبل أن تجود الطبيعة بنماؤها وتبذل الأرض غلتها ولا بد من احتفار المناجم قبل استخراج كنوزها ولا بد من جني الثمار قبل التمتع بلذيذ طعمها فالعمل ضروري لل عمران ولازم لكل موجود وهو للموارد الطبيعية التي هي يتابع الثروة بمثابة الدلو من البئر إذ لولاه ما قدر أحد على الاغتراف منها .

وقد وفي الدين العمل قسطه من المدح حيث حث على التمسك به فقال عز وجل في سورة مريم (وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً فكلّي واشربي وقري عيناً) وهو أمر به لانه اذا كان جل شأنه يأمر السيدة مريم وهي في وقت المخاض بهز جذع النخلة قبل أن يتساقط عليها الثمر مع انه قادر على أن يكفيها مؤونة ذلك التعب فن البديهي انه يأمر كل فرد من افراد الهيئة الاجتماعية بالسمي في تحصيل رزقه ولا سيما اذا كان صحيح الجسم . وقال تعالى في آية أخرى (وجعلنا الليل لباساً والنهار معاشاً) أي وقتاً يلزم فيه السمي لتحصيل العيش وترقب الرزق بالعمل وقال (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) وهو أمر بوجوب جوب البلاد والضرب في طولها وعرضها رغبة في العمل والانتفاع بما خلق

جلت عظمته من الخيرات وقال (فابتغوا عند الله الرزق) أي اعملوا حتى
تحصلوا على ما يقوم بضروراتكم وقال (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه
واليه النشور) وقال (وأن ليس للانسان إلا ماسى) وكان النبي صلى الله
عليه وسلم جالساً مع أصحابه ذات يوم فنظروا الى شاب ذي جلد وقوة وقد
بكر يسمي فقالوا ويح هذا لو كان شبابه وجلده في سبيل الله فقال النبي
« لا تقولوا هذا فانه ان كان يسعى على نفسه ليكفها المسألة ونفيتها عن الناس
فهو في سبيل الله وان كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضفاف ليغنيهم
ويكفيهم فهو في سبيل الله » وقال « احرث لدينك كأنك تعيش أبداً »
وقال « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خير من أن يأتي رجلاً اعطاه الله
من فضله فيسأله اعطاه أو منعه » وقال « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من
أن يأكل من عمل يده وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » (رواه
البخاري) وهكذا فضل النبي العمل في أية حرفة على الاستئانة الى الكسل
واراقة ماء الوجه في الطلب . وجاء في الانجيل ما معناه « تأكل خبزك بعرق
جبينك » وهو حث على العمل طلباً للارتزاق . وروي ان سيدنا عيسى
عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً فقال ما تصنع قال أتعبد قال ومن يعولك
قال أخي قال أخوك أعبد منك . وقال عمر بن الخطاب « ما من موطن يأتيني
الموت فيه أحب الى من موطن اتسوق فيه لأهلي أبيع وأشتري » وقال
« لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وقول اللهم ارزقني فقد علمتم ان السماء
لا تمطر ذهباً ولا فضة » وقيل للامام أحمد « ما تقول فيمن جلس في بيت
أو مسجده وقال لا أعمل شيئاً حتى يأتيني رزقي » فقال « أحمد هذا رجل
جهل العلم أما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله جعل رزقي محب

ظل رمحي . وقوله عليه السلام حين ذكر الطير فقال تغدو خماسا وتروح
بطانا فذكر أنها تغدو في طلب الرزق »

هكذا يبحث الدين على العمل ويرغب فيه . مراعاة لتقدم العمران وحفاظته
على النوع الانساني من الفناء ومن ذلك تظهر حطة أولئك الذين يرون
التوسل وسيلة للارتزاق والتسول حرفة للتميش . أولئك الذين لم يعرفوا
مزية العمل وعلاقته بالسعادة ففضلوا مد أيديهم للسؤال على مدها للعمل
« واستسهلوا أن يكونوا كالكلاب تأكل كل ما يلقى إليها . أولئك هم الذين
يحمل الشقاء بالبلد الذي يحملون فيه فهم يستنفدون ثروته ويستنزفون خيراته
بدون أن يسموا في أحداثها . العمل هو أساس الثروة فكيف ينتظر النجاح
بدونه وهو دعامة كل مآثره في العالم من التقدم في المدنية . مارأينا بلداً
تمسك أهله بأهداب العمل إلا وتحولت فيه الصحارى القفراء الى حدائق
غناء وجادت الأرض بكنوزها وانساب الذهب الى جيوب أهلها . لولاه
لم يصير التراب تبرا وتبدل المفاوز بمعاهد للعلوم ومعابد للنسك ومعامل
للصناعة لولاه ما ضحكت الأرض من بكاء السماء ولا ابتسمت الأزهار في
الأكام . ولا حملت الأشجار لذيذ الثمار من كل زوجين اثنين . إذ أنه لا بد
من غرس غرسها قبل أن تصير دانية ظلها . بذلة قطوفها . ولا غنى عن
تمهدها قبل أن تترعرع أغصانها وتصير دوحة تناطح السحاب . لولاه ما
استنبط الانسان الوسائل التي يسخر بها القوى الطبيعية ويتغلب على
الصعاب . ويقرب المسافات بالبخار والكهرباء ويجعل كليهما رهين اشارته .
لولاه ما أخذت الأرض زخرفها . وبلغت من المدنية غايتها . وبدت آثار
العمران في انحطائها وصارت معمورة يترايد سكانها في كل عام وتتضاعف

نرونها آناً قائماً . من ينكر فضل العمل في احداث الثروة فليرجع ببصره
الكرة الى «استراليا» في الماضي يجدها في آخر درجة من الانحطاط لتحول
سكانها الأصليين وكثرة اتكالمهم على الموارد الطبيعية وبشاهدتها الآن
وقد نالت من العمران حظاً وافراً وجرت في المدينة شوطاً بعيداً . ذلك لان
قوماً عرفوا مزية العمل استوطنوها فعملوا من تلك الموارد وعملوا في برها
وبحرها واحتفروا المناجم واستخرجوا كنوزاً دفنتها الارض في بطنها اجيالاً
وحافظت عليها لمن يقدر العمل حق قدره . فطبيعة تلك البلاد لم تتغير وانما
تغير سكانها . بل مالنا وللتمثيل باستراليا واماننا شبه جزيرة العرب التي
كانت محط رحال المدينة . ومهبط العلوم والعرفان . ومصدر العمران مالها .
قد غفت آثار مدينتها ودالت دولة ملوكها . واندرست معالم علومها
واندثرت معارفها . وصار ذلك المجد القديم . والسودد الماضي . أشبه بحلم
حالم . أليس السبب هو ان ذلك السلف الصالح خلف من بعدهم خلف
أضاعوا الجد الموروث وأهملوا العمل وتمسكوا بأذيال الكسل . حتى صاروا
قديماء في عالم جديد (وتحسبهم أبقاظاً وهم رقود)
كان «كسناي» وأضرابه يعتبرون الأرض الوسيلة الوحيدة لاجداث
الثروة ويخصون العمل حقه في الاحداث . وذلك زعم صحيح من جهة
ان الأرض ينبوع المواد التي تقوم بها الصناعة فلا يقدر الصانع على نسج
ثوب بدون قطن . ويستحيل عليه صناعة آلة حديدية بدون حديد . ولكن
«كسناي» بخس العامل حقه وأنكر عليه تحويله الحديد من شكله الطبيعي
حيث لا ينتفع به الى شكل يصير بواسطته آلة تجارية يتهاقت الناس على
اقتناعها . أنكر علي العالم الكيماوي تركيبه لدواء فيه شفاء للناس من مواد

طبيعية لا تقيد كثيراً . وهذا ما لا ترضاه العدالة . على أنه بعد « كسناى » كما قدمنا أتبع للعمل أن يأخذ « آدم سميث » بناصره ويظهر فضله ويطنب في مدحه ومن ثم أخذ مقامه في الصعود ونجحه في السعود حتى لقد قال فيه العلامة « جيد » أنه هو الجدير دون غيره أن يكون الوسيلة في أحداث الثروة حقيقة إذ الانسان هو المنتج الحقيقى لها وما الطبيعة إلا طوع ارادته يحركها كيف شاءت تلك الارادة .

• (١) «أدوار العمل» : (عصر الصيد) في ذلك العصر كان الانسان قليل العمل كثير الاعتماد على الطبيعة يعيش من صيد البر أو البحر وكان رحالاً كالأرامل السائمة يسكن البقاع الكثيرة القنص كما تأوى هذه الى المروج الغزيرة الكلاء ويلقى عصا الترحال اذا قل الصيد كما تفعل هى اذا غيض الماء أو جفت المرمى . وقد كان في ذلك الدور مهدداً بخطر ين . الوحوش الكاسرة . والمجاعات المهلكة . لقلة ادخاره لما يقات به في اعساره . فالويل له اذا أصابه مرض أقعده عن الصيد أو انتابه حر أو برد منعه عن مطاردة فريسته . والويل له اذا كان ضعيف النكاية أعداءه الذين يداهمونه لسلب ما اقتنصه . وكان عدم ادخاره راجعاً الى أسباب كثيرة منها عدم احترام الحقوق فكان حقه مزعوماً لا يقدر هو على حمايته . وليس هناك حكومة تدافع عنه ومنها عدم وجود مسكن له أو ذرية في أغلب الاحيان . ولذا لم يوجد عنده ما يدعوه الى الاحتفاظ بالقوت تحرزاً للمستقبل .

• (عصر الرعي) ولما رأى نفسه معرضاً للمجاعات القتالة التي كانت تحتاجه من وقت الى آخر . ورأى أنه ملزم بالنفقة على زوجته وأولاده توجهت همه الى تدجين الحيوانات النافرة كالابل والخيول والغنم وغيرها مما كان

لا ينتفع به كثيراً. ووجد من أهله وذويه من يساعده على رعى تلك الأبل والغنم في الوديان والروج الفسيحة التي تحيط به والانتقال بها من مكان إلى آخر. وفي ذلك العصر ازداد عدد الناس عما كانوا عليه وتألفت منهم قبائل كثيرة كانت ثروة كل واحدة منهم تقدر بعدد رؤوس الأبل أو الغنم التي تملكها كما كانت الحال عند العرب والتركمان. وكما هي الآن عند العرب الرحالة والبط. ويمكننا أن نمزو كثرة عدد الناس إلى سببين (الأول) كثرة نتائج الحيوانات التي كانوا يربونها حتى صاروا في سعة من العيش. فكانوا ينتفعون بألبانها وأوبارها ولحومها وجلودها حتى قلت الجماعات بينهم (الثاني) ازدياد العصبية في كل واحدة من تلك القبائل مما جعل حق الملكية مضموناً نوع ضمان وجب إلى كل فرد اقتناء الحيوانات فزادت الثروة وزاد المدد.

(عصر الزراعة) وكانت النتيجة الطبيعية لزيادة عدد السكان هي الازدحام على المراعي بالحيوانات مما جعل حشائشها التي غرسها يد الطبيعة غير كافية لسد الحاجة. فعمد الناس إلى معالجة الزراعة من إثارة الأرض وبذر الحبوب فيها وتعمدها بالسقي حتى نبت ما يكفي لمؤوتهم ولانعامهم. واستخدموا في الزراعة كثيراً من تلك الحيوانات ومن ذلك العصر ظهر العمل بمظهر أجلي إذ لم يعد الإنسان مفروضاً كل أموره للطبيعة يأوى حيث نبت حشائشها ويرحل إذا جفت خيراتها. بل أخذ يعمل على مموله فيحول به الأرض المجربة إلى مزارع كثيرة الخيرات وابتنى على رغد عيشه تقدم عظيم في أحواله الأدبية. فنظم معيشتة وظهرت الحكومات لأول مرة بالمعنى الذي نراها به الآن. ولا حاجة بنا إلى القول أن معظم الأمم المتمدينة في الزمن الماضي كانت تعالج الزراعة في أول أمرها قبل أن ترسخ قدمها في

المدينة . والسبب في ذلك بساطة الزراعة . وعدم احتياجها الى كثير تفكير أو كبير عناء . على ان تلك الأثم نفسها وجهت همتها بعد ان تم لها الأمر الى استجادة الصنائع على اختلاف أنواعها . (عصر الصناعة) . الصناعة أثر من آثار المدينة تتوجه الهمم اليها عند بزوغ شمسها . وتستجد اذا زخر بحر العمران . والسبب في ذلك راجع الى أمرين (الأول) ان الانسان لا تنوق نفسه الى الكماليات كالصناعات المختلفة إلا بعد تحصيل الضرورى من مأكل وملبس (الثانى) هو ان معظم الصناعات تحتاج الى الممارسة والتعليم وهما لا يوجدان في وسط الأثم المتوحشة ومن الصنائع ما هو مقدم كصناعة التجارة والحداة والبناء . والخياطة لان منفعتها ظاهرة لبناء المسكن وعمل الملابس ولذا توجد احياناً بحالة ساذجة ومنها ما لا يوجد في الأمة إلا اذا قننت وتنوعت أساليب مدينتها كصناعة الرسم وصناعة الطباعة وتجديد الكتب ^(١) وكما علا كعب الأمة في العمران ابتدعت الصنائع المختلفة واستنبطت الاختراعات المفيدة وارتقت فيها الأعمال العقلية الضرورية للصنائع كالنقل والتعليم والتأليف . (عصر انحراف البحار) على انه مهما يكن من تقدم الصناعة عند بعض الأثم في الأحقاب الغابرة فان اختراع البخار في القرن الماضى جعل صناعة الزمن الحاضر متقنة . وصار العامل بدل ان يستغرق وقتاً طويلاً في الصناعة يدير الآلة البخارية فتكفيه مؤونة التمتع .

(ب) (اعمال العقلية) . ولا مشاحة في ان عمل الانسان في الأدوار التى تخدمت لم يكن يدوياً محضاً . بل لا بد له من أعمال عقلية ولو قليلة . لانه لا ينتظر أن يصنع الانسان عدة للصيد أو آلة لفلح الأرض

أو يبذر الحبوب إلا بعد التفكير الذي هو المميز للانسان من الحيوان . ولا يتصور أن يستوعب الصنائع إلا بعد أن يعرف دقائقها من الملم . ويتعلم العلوم المرتبطة بها . ثم هو لا يقدر على تعهد الارض ما لم يوجد هناك حاكم يمنع عنه تمدد الغير ومهندس يسهل له الري ولم ينتفع بالآلات البخارية في الزراعة والصناعة إلا بعد أن أجهد المخترعون ك«جيمس وات» وغيره قرائحهم حتى وصلوا الى استخدام البخار . فالأعمال العقلية ضرورية للأعمال اليدوية كالزراعة والصناعة وهي مقدمة عليها حتى في أحقر الصنائع .

﴿ (ج) العمل المنتجة للثروة ﴾ اختلفت الآراء من عصر الى آخر في تحديد الأعمال البشرية التي تكون نتيجتها زيادة ثروة الأمم . أما ابن عرب فكانوا يرون كما يؤخذ من كلام الحريري وغيره من الحكماء ان المعاش امانة وتجارة وفلاحة وصناعة وقد قال الخليفة المأمون « الناس أربعة ذو سيادة أو صناعة أو تجارة أو زراعة فمن لم يكن منهم كان عيالا عليهم » ويفهم من ذلك ان تلك الأعمال الأربعة هي التي كانت معتبرة محدثة للثروة بمعنى ان عمل الحاكم الذي يقي البلاد شر العدو ويرد المظالم وينظم الري هو عمل يزيد في الثروة وكذلك عمل الصانع الذي يوجد نافع للمواد الأولية والتاجر الذي يتوسط في جلب تلك المصنوعات وتسليمها لطلابها والزارع الذي يقوم بأمانة الأرض وبذر الحب فيها حتى تنبت ما يسد الحاجة وأما أعمال غيرهم فلم تكن محدثة للثروة . وأما الطبيعيون وهم « كسناي » ومن كان على مذهبه فقد تقدم أنهم كانوا يعتبرون ان المحدث للثروة من الأعمال ما كانت متعلقة بالأرض من آثارها وحرثها وبذر الحبوب فيها وبناء على ذلك قسموا الناس الى ثلاث طبقات طبقة ملاك الأراضي وهم المحدثون

لثروة حقيقة وطبقة الفلاحين وهم الذين يساعدون على هذا الاحداث وغيرهم من السكان كذوى الامارة وذوى التجارة وذوى الصناعة وكانوا يرون هؤلاء عيالا على الطبقتين الاوليين . ولكن « آدم سميث » لم ينح نحو أولئك الاقتصاديين فقد اعتبر الصناعة والتجارة والإمارة من الأعمال المنتجة للثروة وتبعه من أتى بعده من الاقتصاديين .

ويمكننا أن نقسم الأعمال (أولا) الى ما هي مباشرة لاعداد سلعة من السلع للقيام بسد حاجة من حاجات الانسان وهذه محدثة للثروة بلا خلاف مثال ذلك العمل الذي يتكبد به كل من حارث الأرض وباذر القمح وحاصده ودارسه وطاحنه وعاجنه وخازنه لان كلا منها موجه الى اعداد الخبز مباشرة وان تنوعت حالات القمح المراد جملة خبزا (ثانياً) الى غير مباشرة لاعداد الصنف وهذه إما برؤية أو عقلية . أما الأولى فلا يخلو حالها من أحد أمور خمسة (١) الأعمال التي يتكبد بها الناس في استخراج المواد الأولية اللازمة للصناعة كاحتجار المناجم وتشذيب الاشجار وغير ذلك وهذه بالطبع منتجة ما دامت تتيحها تستخدم في الصناعة (ب) الأعمال التي تصرف في اعداد الآلات اللازمة لصناعة الصنف مثال ذلك شغل الحداد في تجهيز المحراث أو آلة الغزل (ج) الأعمال التي يكون من شأنها بناء المحلات المعدة للصناعة كالمعامل والأحواض وهكذا لانه لولا تلك الحال لما توفر اعداد البضائع القطنية مثلا أو المراكب (د) ما يوجه من الأعمال الى الحصول على طعام وكساء ولوازم للصناع ما دامت تلك الحاجات غير خارجة عن حد الكفاية أو للحصول على الفحم اللازم لتسيير الآلات البخارية في حالة ما اذا كان الصناع لا يشتغل بيده (هـ) الأعمال التي بواسطتها يمكن نقل الصنف الى

حيث يطلبه الناس . ويدخل فيها عمل الحمالين في البر وصناعة المراكب والالات البخارية وبناء الأحواض والأرصفة وأعمال أمناء النقل والمراكبية وجميع التجار والتسيبين والسامرة والأعمال التي تحسنت بواسطتها الطرقات وغير ذلك . أما العقلية فمنها ما هو متعلق بالصناعة أو الزراعة أو التجارة كالاختراع والتأليف وتعليم الصناعات والتفنن في ابتداعها وترويجها ولا شك في ان هذه منتجة . ولا فرق بين أن تكون هذه موجهة الى الزراعة أو الصناعة أو التجارة . ويدخل تحت هذه أعمال الري على اختلاف أنواعها وجميع ماتعمله الحكومة أو الأهالي لترقية الصناعة أو التجارة أو الزراعة . ولا جناح علينا اذا نحن عددنا ضمن تلك الأعمال ما يبذله الفلاسفة والحكماء من الأفكار لتعضيد الحالة الاقتصادية والاجتماعية . وما تبذله الحكومة من بث العدل في الربوع والحفاظة على الامن سواء بسن القوانين أو الأعمال الحربية برية كانت أو بحرية . * (د) اوعمال الغير المنتجة *

فالمفهوم مما تقدم هو ان كل عمل تكون نتيجته إيجاد منفعة لصنف من الأصناف وبارازه في عداد الثروة يسمى منتجاً بالمعنى الاقتصادي وما كان بخلاف ذلك لا يكون منتجاً وينبئ على ذلك (أولاً) ان عمل من يسمى في اتقاد انسان من النار مثلاً ليس منتجاً وان كان محموداً في حد ذاته اللهم إلا اذا كان من أُنقذه له فائدة اقتصادية كأن يكون عضواً حاملاً (ثانياً) ان من يحتفر الأرض لمجرد اللهب لا يعد عمله منتجاً مهما أجهد نفسه (ثالثاً) ان عمل المكنى أو الموسيقى أو الممثل ليس منتجاً لانه لا فائدة مادية تعود منه على الأمة فهو لا ينتج ثروة لا رأساً ولا بواسطة ولا يساعد الحالة الاقتصادية بل ربما كان حائقاً لها فعمل هؤلاء يكسب المكنى غنى وافراً . والموسيقى يساوأه

والمثل ثروة . ولكنه لا يكسب الأمة شيئاً على أنها تقدر أن تضرب مثلاً
يكون فيه عمل الموسيقى أو الراقصة منتجاً للثروة وذلك إذا كان في بلد غير
بلدها . فالراقصة الباريسية تأتي لمصر مثلاً فتجد اقبالا عظيما من بعض
الليدزين على بضاعتها وبعد ان تجمع مالا ترجع الى بلدها . فبفعلها هذا زادت
ثروة الأمة الفرنسية (رابعاً) العمل الذي لا ضرورة له حتى ولو كان في شيء
وإحدى . ولنضرب لذلك مثلاً رجلاً يقدر أن يثير الأرض بقرتين يضيف لهما
ثالثة فإن عمل تلك البقرة الثالثة غير منتج لانه لا احتياج له

الاجتهاد والزمه

كل عمل من الأعمال الحديثة للثروة يقتضى شيئين (الأول) الاجتهاد بمعنى
ان العامل لا يشتغل لمجرد اللهو واللعب كما يفعل كثيرون بقصد الرياضة بل
يشتغل حباً في النتيجة (الثاني) الزمن بمعنى ان كل عمل يقتضى زمناً يتم فيه
وبما ان العمر قصير في أغلب الأحيان والأعمال التي يجب القيام بها كثيرة
يحسن استخدام الوقت بدون توان وأداء كل عمل في الوقت المناسب له . ولا
ينبغي أن يقضى كل الزمن في العمل بل للرياضة الفضل في تجديد القوى
وضيق النفس . ففى للعامل بمثابة المنبه والدواء الشافى من داء العمل . ولذا
اعتادت الأمم على ترك الأعمال يوماً في الأسبوع ترويحاً للنفوس وتجديداً
للقوى . ويشير قول النبي صلى الله عليه وسلم « ان النبات لا أرضاً قطع ولا
ظهوراً أتى » وقوله « ان لبدنك عليك حقاً » الى وجوب الرياضة . ويأتى
على الانسان زمن يقعد به عن الكسب هو سن الشيخوخة . وأوقات النوم
والمرض . وكل هذه تقضي من عمله لا سبيل له الى سده .

﴿٥﴾ عوامل ترقية الأعمال

عوامل ترقية الأعمال كثيرة منها ما يختص بأصحابها ومنها ما يختص بها نفسها

﴿١﴾ كفاءة العامل

ان لكفاءة العامل تأثيراً عظيماً على العمل وترجع هذه الكفاءة الى أمور كثيرة منها (أولاً) مفرزة العلم على القيام بالعمل المنوط به بمعنى انه إذا كان جاداً يحسن أن يعرف خواص الحديد وان كان فلاحاً تخليق به أن يعرف كيف يبذر الحبوب وكيف يشغل الآلات الزراعية وهكذا لأنه على كفاءة كل عامل في العمل المنوط به يتوقف اتقان عمله العمل . ولذا كانت المدارس الصناعية خير وسيلة للوقوف على دقائق الصناعة واكتساب كلياتها وجزئياتها لان التعليم ضروري في الصناعات كما قدمنا لا سيما اذا كان بالطريقة العملية مدعومة بالأصول العلمية ولانه لا ينتظر أن يزرع أحد الصناع في حرقه من الحرف قبل أن يستوعبها تارة بالتعلم وطوراً بالتجرب . وليست الزراعة بأقل من الصناعة احتياجاً للتعليم بل ان احتياج الفلاح للوصول الى الأصول العلمية قبل أن يعرف تماماً كيفية استثمار الأرض أكثر من احتياج الضائع . وقد اهتمت الحكومة المصرية بالتعليم الصناعي والزراعي فأنشأت في شهر أكتوبر سنة ١٩٠٦ إدارة فنية سميها إدارة الزراعة والتعليم الصناعي وجعلت تحتها مدرسة الزراعة ومدرسة الهندسة والمدارس الصناعية والمعامل^(١) ولا شك في أن ذلك العمل يكون فائده مضاعفة

(١) أنظر مذكرة المستشار المالي سنة ١٩٠٨ . وتتهم الامه المصرية كثيراً بالتعليم الصناعي ولذا لا يتفك امرؤها وعظماؤها عن الشغلي في بناء المدارس الصناعية

إذا جعلت في كل مديرية مدرسة زراعية لتعليم الفلاح الزراعة بالطريقة العلمية (ثانياً) 'نباهة' . ولا يعزب عن بالنا تأثير نباهة العامل على العمل المنوط به . فهو بواسطة تلك النباهة لا يضيع وقتاً طويلاً في العمل ولا في التعلم . ومن يدخل أحد العامل يظهر له الفرق بين الصانع الذكي والنبي بدقة الصناعة وعدم اتلاف كثير من المواد التي يصنعها كما ان الذكي يقدر على فهم ما يليق اليه بسرعة فلا يجد معلمه أو رئيسه صعوبة في تشغيله (ثالثاً) عبثاً . ومن الأسف ان كثيراً من العملة لا يهتمون بحالهم المعاشية فلا يأكلون من القوت إلا ما يضمن أجسامهم ويضيع قواهم ثم هم ينغمسون أحياناً في ملاذ تجز عليهم البلاء وما علموا ان كل ذلك ضياع عليهم ونقص من مكاسبهم . وتشمل حاجات المعيشة السكنى والطعام والكسوة . أما البيوت التي يسكنها كثير من العملة وخصوصاً في المدن الكبرى فهي أقرب الى قبور الأموات منها الى احياء الأحياء لانه قل أن تزورها الشمس أو ان يدخلها الهواء وأغلبها ضيقة لا تكاد تكنى للمرافق الضرورية . وأما الماء كل فأغلبها محروم من المواد المغذية مع ان الصناع أحوج الناس اليها ليعوضوا ما فقدته أجسامهم وأما اللباس فيكاد لا يقيمهم حراً ولا برداً . هذا ما جعل العملة في بعض الممالك في حالة يرثى لها وان كانوا في البعض الآخر في رغد من العيش . ولذا قام كثيرون في الأثم الغربية وأخذوا على عواتقهم تحسين حالة العامل الذي هو المحدث للثروة رأساً وانهاضه من خموله الأدبي وفقره المادي فبنوا مساكن خاصة للعملة متوفرة فيها الشروط الصحية وبنوا المدارس لإولادهم ومطاعم خاصة بهم . وهكذا ارتقت حالة العامل وصار في عيشة راضية . على ان تلك الفئة لا تزال في مصر في حالة يرثى لها وماعسى الاقتصادى

أن يقول في تحسين حال قومهم أهم عامل على أحداث الثروة غير تنبيه أولى المروءة والنخوة الى تأسيس مثل تلك الجمعيات اقتداء بالبلاد الغربية وتبنيهم أنفسهم الى اتفاق شيء من أجورهم في الأطعمة الغذائية بدل التزم المقوت إذ ان الصانع كالألة البخارية كلما اعتنى بمباشرة ازداد نشاطاً وازدادت منفعة (رابعاً) ان سلوك العامل تأثيراً أيضاً على عمله لان حسن السلوك تقل شواغله فيحصر فكره في العمل المحترف به ويتسنى له تميجه واستجادته بخلاف المروج السير الذي تلهيه ملامحه عن التفكير للعمل والنشاط فيه . وهناك عاملان آخران ربما غابا عن البعض مع انهما في الحقيقة من أهم العوامل على اتقان العمل وهما ان يفتح امام العامل باب العمل في الارتقاء حتى يثبت فيه روح الجد في العمل والتفاني في اتقانه وان يثابراً على اجتهاده في القرب العاجل لان المكافأة تحرك همته وتضاعف اجتهاده فاذا وضع صاحب العمل جوائز لمن هم تحت ادارته فان كل فرد يجهد نفسه طمعاً في الفوز ولا شك في ان ذلك يزيد في جودة البضائع وفي مكسب صاحبها . ويهتم كثير من الحكومات بالعملة فتسن القوانين واللوائح تمنع بها الأطفال من الاشتغال إلا بعد سن معلوم . وتحدد ساعات العمل وتراقب أحوال العملة الصحية والأدوية مراقبة الأم الشفقة وذلك جأ في تنظيم حالة البلاد الاقتصادية . ﴿ (٢) توزيع الاعمال ﴾

قد اختلفت طرق التكسب وظهرت في مظاهر متنوعة فمن الناس من يشتغل بالعلوم العقلية كعلم الحقوق وعلم الفلسفة ومنهم من يشتغل بالفنون والصنائع ومنهم من يشتغل بالزراعة ومنهم الأمير والحفير . قال عز وجل (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات)

وهذا التوزيع طبعى فى الحقيقة لان كل فرد يستجيب عليه من جهة أن يقوم بكل الاعمال اللازمة لحفظ كيانه وتهذيب نفسه ويتعذر عليه من جهة أخرى أن يستغنى عن مزايا تلك الأعمال . فهو محتاج الى خبز يمه بالخبز وخياط يخطط ملابسه وبناء يعد له المسكن ومهذب يتقف عقله وعالم يفقه فى الدين وههكذا ممالا يقع تحت حصر . ثم ان كل فرد من هؤلاء محتاج الى آخرين وأولئك الآخرون محتاجون الى غيرهم حتى ان العقل ليحار من ارتباط الناس بعضهم ببعض واحتياج بعضهم لبعض حتى فى أحر الأعمال سنة الله فى خلقه (ولن تجد لسنة الله تبديلا) . ظهرت تلك الحقيقة الطبيعية ظهوراً جلياً عند ما استبحر الانسان فى العمران ولم تظهر تماماً فى أيام هيجيته وقت ان كانت الحراب هى ساعده الوحيد على التعيش ولا فى أيام بربريته حيث الاحتياجات قليلة بيد انه حتى فى تلك الدرجة لم يستغن عن عمل زوجته فى اعداد الطعام وعمل ابنته فى رعى الابل أو الغنم وعمل ابنه فى حمل الضيد أو الاحتطاب . ثم هى لا تزال تزداد وضوحاً بازدياد المدنية . ألم تر كيف اختص بعض الناس بالنجارة ثم اختص بعضهم بعد ذلك بالنجارة الدقيقة . كعمل الصناديق وعمل المناضيد والبعض بفرع من النجارة الدقيقة . كعمل الحابر والعصى مع اننا نجد فى بعض الجهات ان النجار يعمل كل تلك الأصناف ويجدى فى جهات أخرى أقل مدينة ان النجار والحداد والحجام شخص واحد والسبب فى ازدياد هذا التوزيع هو تولد احتياجات جديدة كلما زخر بحر العمران وازداد عدد السكان . ولم يقتصر هذا التوزيع على الفنون والصنائع بل ظهر فى الأعمال العقلية على اختلاف أنواعها فبعد ان كان الفيلسوف فى الزمن الماضى مثلاً تناول بحائه علم النفس وعلم الأخلاق

وعلم الالهيّات أصبح كل فرع من هذه الفروع منوطاً بشخص مخصوص
 ونبي الفلاسفة الاخلاقيون والفلاسفة المعرايون . وكذلك الحال في الفنون
 الطيبة فن الأطباء الاختصاصي في العيون ومنهم الاختصاصي في الأمراض
 الباطنة . ومنهم الاختصاصي في أمراض النساء . وقد تناول هذا التوزيع علم
 الحقوق أيضاً فنبغ في البلاد المتمدينة علماء اختصاصيون في التشريع الجنائي
 وآخرون في المدني . وآخرون في الدولي . وآخرون في فلسفة التشريع وهكذا
 كلما ازداد التضامن الاجتماعي قويت الروابط بين الانسان وأصبح كل
 فرد لا يهتم إلا بالعمل اللائق به على حسب استعداده الفطري مهما كان
 هذا العمل وخده غير كاف للقيام بـلوازمه مادام يريد أن يرتفع في بحبوحة
 المجتمع ويتمتع بخدمات غيره جزاء عمله لا أن يعيش منفرداً يشغل نفسه بعمل
 كل شيء فلا يتقن عمل شيء . نحن لا ننكر على الشخص أن يتعلم علوماً كثيرة
 بقدر ما يمكنه إذ أن ذلك من ضروريات التقدم ولكن لا بد له من استيعاب
 علم على الأقل والوقوف على دقائقه جيداً بحيث يقدر أن يفيد غيره بنتيجة
 أبحاثه فيه لأن التفرغ لعمل واحد سواء كان عملياً أو علمياً يفسح أمام الانسان
 مجال التضلع فيه فتضاعف الفائدة التي تعود على غيره منه .

﴿ (١) تقسيم الشغل ﴾ ولتشكلم الآن على المزايا الجزئية التي عادت على العالم
 الاقتصادي من تقسيم الشغل وخصوصاً في الصناعة (فأول) مزية تنتج
 عن اختصاص كل واحد من العملة بفرع من الاعمال هي انتفاعه لهذا الفرع
 والنبوغ فيه حتى يقدر على تأديته بسرعة وإتقان زائدين فإذا عهد لرجل
 واحد عمل المدى وترك هو وشأنه تارة يضرع النار وطوراً يطرق الحديد
 وتارة يرهف وطوراً يشحذه لاستغرفت كل تلك الأعمال زماناً طويلاً حتى

انه ربما لا يقدر على أن يصنع أكثر من أربعين أو خمسين مدية في اليوم ولكن اذا قيسمت تلك الاعمال على عملة كل بما هو أليق به فان كل عمل منها يصير سهلاً ويمكن تتيمة بسرعة عظيمة وهذا لا يتيسر مطلقاً لمن ليس متعوداً على هذا الفرع من العمل ولا شك في ان ذلك يوفر وقتاً طويلاً وشغلاً كثيراً ويضاعف عدد المدى حتى يبلغها مئات بدل الأربعين أو الخمسين التي كان يصنعها الشخص الواحد . والتقسيم بهذه الطريقة نادر في الزراعة لأن الأعمال المختلفة من آتارة الأرض وحرثها وسقيها لا تحصل كلها في وقت واحد ولذا يقدر رجل واحد على القيام بها جميعها (والمزية) الثانية هي ان العامل المختص بفرع من العمل يقدر على التفرغ له وإتقانه وإبتراع طرق كثيرة لتحسينه وتربى عنده ملكة الاختراع واننا اذا نظرنا الى المخترعين فاننا نجد أكثرهم اختصاصيين توصلوا الى الاختراعات المفيدة بفضل فحوصهم الالات الدقيقة وامعاتهم النظر في تركيبها (والمزية) الثالثة لتقسيم الشغل توفير الوقت الذي يضيعه العامل اذا هو ترك عملاً ليلداً في عمل آخر لما يحدث عادة خلال ذلك من الفتور فاذا أراد فلاح مثلاً أن يشتغل في ممبل على فرض انه صانع أيضاً فان الوقت الذي يضيعه في الذهاب من الحقل الى المصنع ومن المصنع الى الحقل وكذلك الفتور الذي يعقب هذا وذلك لما يقلل ثمرة عمله ويزيد في نصبه والعامل المشتغل بالنجارة اذا أراد أن يكون هو القائم بكل شئ من تنظيف الأخشاب وقطعها وتركيبها وتلوينها فانه يضيع وقته سدى بين مسك المنشار وتذويب الألوان به ما يعتريه من الفتور في أول كل عملية من تلك العمليات (والمزية) الرابعة هي انه يتجزئ الاعمال بحيد النساء وضعاف الرجال ما يحترفون به ويقدررون

على الارتفاق بحسب ما يلائم حالهم من الأعمال كتلويح الأخشاب أو ربط الملابس وبهذه الطريقة لا يجد الفقر سبيلا للوصول إليهم .

﴿ ب ﴾ تطبيق على الشخص . ولقد كان من المزايا المتقدمة لتوزيع الأعمال وتقسيم الشغل أن عدداً عظيماً من العاملين عنوا بدرس دقيق الصناعات ونفعوا في كثير من الأعمال وأشربوا في قلوبهم حبها كل لما ينط به فصاروا قادة في الفنون وساعداً قوياً للصنائع وسبباً في بلوغها شأوها الجمالى من الأهمية ومن ينكر تلك الحقيقة فعليه بمقارنة حالة الممالك الغربية في الوقت الحاضر وحالتها منذ قرن أو نصف قرن يجد كيف ارتقت الصناعة والتجارة وسهلت طرق الكسب على العامل المجد . وأعطيت قيادة الأعمال للنوايع من المدربين المدبرين . فازدادت الثروة أضعافاً . واتسعت ميادين العمل . من يشك في مزايا تقسيم الشغل فليقرأ تاريخ الصناعة في انكلترا مثلاً وكيف نشأت فيها العامل الهائلة بعضها لصنع البرونز لصناعة المسامير وبعضها لصنع الآلات البخارية وصار كل مصنع منها يستورد منه جميع الأقطار .

﴿ ج ﴾ التطبيق على . ولم تقتصر مزايا تقسيم الشغل وتوزيع الأعمال على الأشخاص بل كانت نتيجة اختصاص بعض الجهات بصنع صنف من الأصناف مفيدة جداً . ومعظم أسباب هذا الاختصاص طبيعية كقرب الجهة من مناجم الحديد أو الفحم أو توسطها بين المراكز التجارية وغير ذلك مما لا يحصى . فمثلاً إذا اختصت قرية بعمل نوع من المنسوجات فإن أهلها تربي عندهم ملكة خصوصية في تلك الصناعة يتوارثها الآباء عن الأجداد والإبناء عن الآباء . وزيد كل جبل على الصناعة من التحسين والتعميق ما لم يكن ليوجد لو أن تلك القرية سعى أهلها في صنع أصناف غير ملائمة لاستعمالهم

وهذا فضلا عن الفائدة التي تم كل من جاوزوا تلك القرية إذ يتهدد بمصيرهم
بتوريد الطعام للعملة والبعض بتوريد المواد الأولية وهكذا مما يفتح أبواب
العمل في وجوه كثيرين . ويشغل عليهم الارتقاء .

(٢) تطبيق على الأمم . وقد توسع أحد الاقتصاديين الانكليز
في محبوب توزيع الأعمال حتى قرر مبدأ تقسيم العمل على الأمم . وكان ذلك
وقب مناقشة دار الندوة الانكليزية في مسألة إلغاء الرسوم الجمركية التي كانت
تضعها انكلترا على الغيوب التي تستورد منها من البلاد الأجنبية . ولقد كان
من رأى ذلك العالم الجزى على مبدأ حرية التجارة وعدم وضع العراقيل في
طريقها بالرسوم لأنه اعتبر ان الدنيا كلها حقوق واحدة . وان كل أمة تسمى
بجهدها في أن تفرض فيها ما رزقها الله من الخيرات الطبيعية وما وصلت اليه
أعمالها . فتعوض من مصر أقطانها وانكلترا مصنوعات الحديدية . وفرا انسابها
الجزيرية . والولايات المتحدة خبونها وآلاتها . واليابان شايها والصين خرفها
والبنين بنها . ولست أريد انصوفها . وهذا أرق ما يصل اليه التضامن العنقاني .

(٣) أمثلة تقسيم الشغل . على أن تقسيم الشغل على ماله من المزايا
الطبيعية لم يصلح من الاتحاد فقد اعترض عليه (أولا) بأنه يقضى بالاعمال إلى
الاعمال التي لا تكون لانه يعود على عقل واحد يصير في أدائه كآلة المتحركة
وتتصرف بقوة واحدة . فلا يعمل ما يعمل في أغلب الأحيان . فالرجل الذي
يستخدمه في أحد المصانع لجود وضع القصب في موقع الآلة البخارية على رأيهم
لا يعمل عنها كثيرا لأنه لا يعمل ما يعمل . ويمكن الرد على هذا القول بأنه
وإن كان العمل الموصوف به العامل غير مشجع على التفكير وربما كان مضاعفا
للقوة الفكرية إلا أن أمام العامل أمدا قصيرا في وقت فراغه يمكنه أن يفت

عقله فيه ويتدارك هذا النقص الذي ربما يطرق إليه هذا من جهة ومن جهة ثانية انه بفضل تقسيم الشغل ووصول المخترعون إلى اختراع الآلات لتقوم مقام الانسان في الأعمال التي لا تحتاج إلى تفكير (ثانياً) بأنه يجعل الصانع كثير الاعتماد على غيره لا يقدر على الاشتغال بحرفة منفرداً . قال جل الذي يمضي عمره في معرفة عمل جزء من ثمانية عشر جزءاً من الآلة . فلا يستطيع منه إذا طرد خارج المصنع أن يجد لنفسه مرتزقاً وإنما يرى أن هذا الضرر الذي يهلون بوجوده ليس في الحقيقة بما يخوف منه الصانع مادام هو واخوانه متضامنين في المباشرة . وما داموا يقدرون على صنع كمية عظيمة من البضائع تكفي لسد الحاجة بدون كبير عناء .

﴿ (٣) تنظيم الأعمال ﴾

على أنه مهما عظمت المزايا التي تعود من كفاية الصانع ومهما أطلب « آدم سميث » في مدج قسم الشغل فإن مزية تنظيم العمل أعظم . ربما لا يميز بعضهم هذه الحقيقة جاكياً من الالتفات ولكنهم ينفون حاجتنا بحسب أعمالهم . إن نجاح الأعمال على اختلاف أنواعها يتوقف على ترتيبها . فإن يقوم كل انسان في كل وقت بما يناسبه من العمل . وإن يحافظ جيد الاستطاعة على الغرض منه . وإن يؤدى العمل أيضاً في المكان المناسب له فإذا كان نجاراً تنجزه المكان اللائق بتجارته . وإن كان مجاهداً اتخذ محلاً قريباً لمن الحكمة مثلاً أو في طريق مشهور وإن كان نجاراً دقيقاً لجأ إلى المدن . كذلك من الحكمة أن يؤدى الانسان العمل بالكيفية المناسبة له ويحيد عنه . ومن أقوال الحكماء لا تطلب سرعة العمل وانطلب مجوده فإن الناس لا يسألون في كم

فرغ وانما ينظرون الى اتمامه وجودة صنعه وان من يقرأ تاريخ حياة عظماء الرجال وأرباب الأعمال يجد ان تنظيم أوقاتهم وتوزيع أعمالهم عليها والجرى على النظام في ذلك بالمصابرة والمثابرة كان السبب في فوزهم :

وقل من جد في أمر يحاوله واستعمل الصبر إلا فاز بالظفر

ويكون تنظيم العمل (أولاً) بتوزيعه على العملة كل بما ينط به والمقارنة بين نتيجة شغل أحدهم ونتيجة عمل الآخر . فإذا قسم صاحب مصنع مثلاً العمل بهذه الكيفية ناقس كل صانع زميله في اتمام ماعهد اليه وجعل الفوز نصب عينيه . فينبغ من بينهم بفضل هذا التنافس عدد عظيم من المدربين على العمل (ثانياً) بان تمهد ادارة الأعمال الى الاكفاء ولو كانوا غير أغنياء فقد ظهر ان الفضل في نجاح كثير من الأعمال للمحركين لدولابها وانها تعظم أهميتها أو تصرف على قدر حظ أولئك المديرين من الدراية أو نصيبهم من الجهد . وكأني من تجارة أو صناعة لحقها الدمار وأصبحت أتراباً بعدعين بموت مديرها الذين أسسوها لا على المال فقط بل على الحكمة أيضاً . إذ لا فائدة من رؤوس الأموال اذا لم تكن رؤوس أرباب الأعمال مملوءة بالرزاة وبهذا النظر وطول التجارب والحكمة التي هي أهم صفات رب العمل . وانما نشاهد كل يوم كثيراً من المحال التجارية والمعامل ذات أموال كثيرة ومشحونة بالمعدات ولكنها لا تنجح . ذلك لان مديرها لا علم لهم بماعهد اليهم ولا تجارب يقدرون . أن يجاروا بها غيرهم . ومن ذلك نعرف أهمية مدير العمل وانه لا بد من اختياره من ذوى الحكمة ولو باستئجاره لهذا الغرض ولقائل أن يقول ان مدير العمل الاجير ربما لا يعتنى بهذا العمل اعتناء أصحاب الأموال والجواب على ذلك هو انه لا شك في ان الشخص أشفق

على نفسه من غيره . ولكن من يدفع أجوراً عالية يمكنه استخدام الناس كبار العقول يديرون عمله وينجح على أيديهم نجاحاً باهراً .

﴿ (٣) رأس المال ﴾

بقي علينا أن نعرف الوسيلة الثالثة للاحداث . وهي رأس المال الذي لا يختلف في أهميته اثنان وخصوصاً في الوقت الحاضر الذي آسعت فيه ميادين الكسب وازداد عدد السكان . وأصبحت الخيرات الطبيعية وحدها في البلاد كالارض الخصبية والمناجم الكثيرة المعادن لا تستغني عن المال لاستثمارها . فهي تحتاج للحبوب تبذر فيها وللآلات الرافعة والعملية لتفليحها أو احتفارها . ولا سبيل الى ذلك كله إلا بالمال . ان الزمن الحاضر يختلف كثيراً عن الغابر . حيث عدد الناس قليل والحصول على الحاجات سهل . كان الانسان في عصر العصر لا يكلفه الحصول على الأسماك إلا ارقابها في البحر ولا يكلفه صيد البر إلا مطاردة فريسته وكان مزاحمه قليلين أو معدومين وكانت حاجاته قليلة فلم يكن يحتاج إلا لقوسه وهو رأس ماله الوحيد في ذلك الوقت . ولكن ليست الحال كذلك في الزمن الحاضر الذي أصبح فيه المال القوة المحركة للعالم أجمع . وان من لا مال له اذا أراد أمراً قعده العدم عما يريد . وقرت همته دون بلوغه . وضاعت قوته هباء . كالماء الذي يبقى في الأودية من مطر الشتاء . لا يمر الى نهر ولا يجري الى مكان فتشربه أرضه . فكم من عقول رجيحة . وأفكار حصيفة . لم يستفد منها العالم لان أيدي أصحابها صفر من المال . وكم من ممالك رجعت القهقري لنقص في رؤوس أموالها كانت نتيجة نضوب الموارد فيها . والمعجز عن استخراج كنوزها

البينة من احتقار النتائج وإصلاح الأراضي . وكمن يلد تدقت فيه
الخيرات . وسطعت شمس المدينة بفضل رؤوس الأموال . وان من يقارن
بين الولايات المتحدة الأمريكية منذ قرن مضى وبين ما وصلت اليه الآن
يظهر له فضل رأس المال كالبيان . لولا رؤوس الأموال لما سهل على الانسان
الانتقال من مكان إلى مكان في سبك الحديد أو اليواجر ولا قامت لأي
مشروع قائمة . لذا كانت أهم ما توجه اليه الهمم وتصوب نحوه العزائم .
فكيف يقدر من يفكر في بناء مصنع لنسج الصوف أن يبرز هذه الفكرة
إلى الوجود إلا بما يشتري به الآلات والمواد اللازمة للصناعة ويدفع منه
أجور العمالة ؟ وكيف يقدر الحكومة على بناء المعامل أو مد سبك الحديد
بدون تخصيص أموال لذلك ؟ - تعريفه -

ليس تعريف رأس المال بالأمر السهل فبعد تشييت الآراء في ذلك
وإني إذا كبر هنا (أولاً) رأي الاقتصادي (ثانياً) رأي الإقتصاديين
(١) رأي الإقتصاديين * كان بعض الاقتصاديين القدميين
يعبرون عن رأس المال بأنه القيم المتجمعة لافرق بين أن تكون تلك القيم
تقوداً أو أحياراً كريمة أو غيرها . وينبغي على ذلك أن صاحب رأس المال
يقدر أن يستغله بواسطة اقراضه لغيره كما يكسب من شغله أو يستفيد من
أرضه ثم رأي « آدم سميث » بعد ذلك « أن رأس المال هو ذلك الجزء
من الثروة الذي يؤتمل الانسان أن يكسب منه إيراداً » ولا حظ من تبعه
من الإقتصاديين وخصوصاً الإنكليز أن الإقتصاد على وصف رأس المال
بأنه المنتج للإيراد لا يفي بالميراد . فعرفه « ميل » « بأنه ذلك الجزء من الثروة
المدخر لإحداث ثروة أخرى في المستقبل » مثال ذلك آلة بخارية أو سكة

خديد أو مبلغ من المال . وقال « ناز » انه « هو الثروة المدخرة إما مباشرة أو بواسطة لسد الفوز في المستقبل » . وربما ظهر ان هذه الآراء متناقضة ولكن الحال بخلاف ذلك لأن كل فرد من أولئك الاقصاديين أراد أن يقرر حقيقة قادم سميت أراد أن يقرر رأس المال من حيث توزيع الثروة وعده انه كل ما أنتج لإيراداً . فالأرض التي يوجرها صاحبها رأس مال لها لأنها تجلب له الأجرة . وأراد صاحب الرأي الثاني أن يقرر رأس المال من حيث الامداد وهو موضع بحثنا . فلم يعتبر إلا ما أحدثت الثروة متازباً صنفاتها أوجدته الطبيعة كالأرض لأنها وسيلة أخرى قائمة بذاتها وبناء على ذلك لا تميز الأشياء الطبيعية في باب احداث الثروة رأس مال للشعب . وأما الرأي الثالث قائم ينظر الى رأس المال من حيث مباراته فيدخل في التعريف كل مال متاخر لسد الحاجة سواء مباشرة كالنوب أو بواسطة كالذراهم التي تدخر للمستقبل . وانما يتدقق النظر في التعريف الأخير نجده منطبقاً تمام الانطباق على تعريف الثروة ولذا يحسن ان نحصر لفظة رأس المال فقط بالجزء من الثروة - غير الموارد الطبيعية - الذي يستعمل في احداث ثروة أخرى . فليست اذاً كل ثروة رأس مال لأن ملابس الانسان ثروة وطفاه ثروة ومع ذلك ليست الملابس أو الطعام رأس مال . وليست الأرض رأس مال وان كانت من أهم موارد الثروة .

(١) رأس مال السموم . تختلف رؤوس أموال الأشخاص باختلاف مهنتهم فليس مال العامل هو القعدة التي يستعملها في حرفة ورأس مال صاحب المثل هو ذلك الجزء من ثروته الذي يخصصه للعمل . فيستعمل (أولاً) المصنوع وآلاته والمواد التي يراد صناعتها كالقطن الغير المصنوع (ثانياً)

اسمه التجارى وعلامات محله التجارية (ثالثاً) غذاء وكساء العملة أو بعبارة أخرى أجورهم (رابعاً) المال الذى أقرضه لغيره . وجميع الحقوق التى له حتى ولو كانت على الأرض . وماله من الأسهم فى الشركات . والمبالغ المودعة فى المصارف باسمه . ويخصم من رأس ماله بهذه الكيفية . المبالغ التى عليه ويسهل قياس غيره عليه كالتاجر مثلاً سواء كان فرداً أو شركة .

(ب) رأس مال الشعب * أما رأس مال الأمة فهو الجزء من ثروتها غير الأرض ونحوها من المواهب الطبيعية الذى تستخدمه الأمة فى إيجاد ثروة أخرى . فيشمل سكك الحديد التى تبنيها الحكومة أو الشركات ويشمل المعامل ويشمل الأموال المتداولة فيها حتى ولو كانت نقوداً ورقية ويشمل رؤوس أموال أفرادها بالتفسير المتقدم . إلا أنه يلزم ملاحظة أمرين جديرين بالالتفات (أولهما) أنه لا يصح عد مالا لشخص من الحقوق على الأرض كالأرض مثلاً ضمن رأس مال الشعب الذى هو نتيجة أعمال أفرادها . فلا يدخل فيه سواء من المواهب الطبيعية (ثانيهما) أنه عند ضم رؤوس أموال الأشخاص لا حاجة الى ضم الأسهم التى بأيديهم على سكك الحديد مثلاً لأن هذا يؤدى الى عدها مرتين . ومن هذا التعريف نعرف الفرق بين ثروة الأمة ورأس مالها : (١) فالأرض والانهار والمناخ ثروة للأمة كما قدمنا . ولكنها ليست رأس مال لها لأن رأس المال نتيجة العمل فى الغالب وهذه طبيعة لا دخل للأمة فى وجودها (٢) الأمن والعدل ثروة للأمة ولكنها ليسا رأس مال لها لأنه ليس الغرض من وجودهما أحداث ثروة جديدة (٣) القلاع والحصون والمساجد والمدارس والتكايا والمستشفيات وقصور التاحف ودور الآثار تعد ضمن ثروة الأمة لا ضمن رأس مالها

لأنها وإن لم تكن من الأشياء التي أوجدتها الطبيعة ولكن الأمة لا مقصد من إيجادها استعمالها في أحداث ثروة أخرى .

﴿ (٢) رأى الاشتراكيين ﴾ أما الاشتراكيون فيعرفونه بأنه « كل ثروة تجلب لصاحبها دخلاً بدون كدح » وهذا التعريف وإن أشبه تعريف « آدم سميث » في أن رأس المال يجلب لإراداً لصاحبه . ولكنه يشف عن حقد على الماليين الذين يستخدمون غيرهم عبيداً لهم بواسطة هذا المال فينسب الذنب إليهم بدون كد ولا كدح . فينظر الاقتصاديون إلى رأس المال كوسيلة مهمة لأحداث الثروة ولطوبون في مدحه ينظر إليه الاشتراكيون كونه سلاح يجرده أصحابه في وجوه الغير . فيأتون لهم صاغرين وعلى ذلك يملأ هؤلاء الفضاء صخباً وسخفاً عليه . وتعريف الاقتصاديين أحسن لأنه يظهر مزية رأس المال بدون نظر إلى ما يعرض له . وأما التعريف الآخر ففيه شيء من التهويل إذ ليس كل مال مقتصباً حتى يقال إن إيراد صاحبه بدون كدح ﴿ كيفية الحصول على رأس مال ﴾

« والآن ما هي الطريقة التي يسير عليها الإنسان حتى يتكون عنده رأس مال ؟ » هذا سؤال يطرحه العامل البسيط الذي يكسب بضعة قروش في اليوم وكل شخص لم يرث عن أهله شيئاً حيناً يرى ما لا غنى من السؤدد والعظمة وتتوق نفسه لأن يصير مثلهم . فإن قال له الاقتصادي « إن رأس المال هو نتيجة العمل » كما قال ماركس عنه أنه « عمل متباور » سخر منه وقال « أتى أشتغل دائماً . أشتغل من الفجر إلى غسق الليل . أشتغل بكل قواي . فأين هو رأس المال الذي أنشده ؟ » وإن قال أنه نتيجة العمل في الأرض قام في وجهه ذلك الفلاح الذي وقف حياته على خدمتها وقال له « قد أشتغلت

طول حياتي في الأرض فأين هو رأس المال ؟ « فلا يحد الاقتصادى لنفسه مندوحة عن الاجابة بغير ما تقدم . ليس رأس المال نتيجة الشغل فقط أو نتيجة الشغل في الأرض . بل لابد من وجود شيء قبل الحصول عليه . هو « التوفير » . لو فطن العامل البسيط لتلك الحقيقة فلم يحس وجيبه خلو من كسب يومه . لو وقف الفلاح على كنهها فلم يحصد الزرع اليوم ويبعثره في القذارة بالتبذير وطورا لعدم ترتيب معيشته لا يصبح للعامل البسيط والفلاح المجتهد رأس مال . والتوفير هو ان يحرم الانسان نفسه من صرف جزء من مكسبه . فان كان عاملا مثلا احتفظ على جزء من أجرته وان كان فلاحا لم ينفق كل غلة أرضه . وهو من الأمور الواجبة . قال عز وجل (ولا تبذر تبذيرا) « نهى عن صرف المال الى من لا يستحقه فان التبذير اتفاق في غير موضعه مأخوذ من تفريق البذر وإلقائه في الأرض كيفما كان من غير تعهد لمواقفه وقد أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وصححه والبيهقي في الشعب عن ابن مسعود انه قال التبذير إنفاق المال في غير حده . وفرق الماوردي بينه وبين الإسراف بان الإسراف تجاوز في الكمية وهو جهل بمقادير الحقوق . والتبذير تجاوز في موقع الحق وهو جهل بالكيفية وبمواقفها وكلاهما مذموم . وفسر المفسرون التبذير هذا بتفريق المال فيما لا ينبغي وإنفاقه على وجه الإسراف » ^(١) . ثم علل النهي عن ذلك التبذير في نفس الآية فقال (ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) « أى ان من يصرفون المال في غير موضعه مماثلون للشياطين في صفات السوء التي من مجلتها التبذير » ^(٢) . ومن ذلك نرى ان الله عز وجل لم ينه عن صرف المال في

موضعه كالأكل والملبس والنفقة على الأهل على شرط التوسط في ذلك لقوله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) في هذه الآية « تمثيل لمنع الشحيح وإسراف المبذر زجراً لهما عنهما وحلا على ما بينهما من الاقتصاد والتوسط بين الإفراط والتفريط وذلك هو الجود المدوح بخير الأمور أوسطها » . وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التوفير والاحتفاظ بالمال فقال « تزود من صحبتك لسقمك ومن غناك لفقرك ومن شبابك لهرمك » وأخرج أحمد وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما عال من اقتصد » وأخرج البيهقي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة » وفي رواية عن أنس مرفوعاً « التدبير نصف المعيشة » .

وانا إذا تتبعنا الإنسان في أدوار حياته نجد حرصه على التوفير نتيجة بعد نظره في العواقب . فلم توجه عنايته إليه في فطرته أو بربريته لمرضاة ما يدخره للضياع أو السلب من جهة . ولقلة حاجاته وقلة عدد من تزمه نفقتهم من جهة أخرى . لم يكن يدور بخلده يوماً ما أن النعم التي أسبغها عليه الله تعالى تحتاج إلى غير الاعتراف من مناهلها بدون عناء حتى يحتفظ بشئ منها سبباً وأن تلك الخيرات كانت غير قابلة للحيازة . ولكنه بعد ذلك ابتدأ ينظر إلى البعد مما حوله . ابتدأ يفكر في مصير أولاده من بعده وكيف يعيشون إذا هو لم يترك لهم شيئاً فعتمد إلى التوفير مدفوعاً (أولاً) بحب ذويه (ثانياً) برغبة الظهور والنبش في سعة بما يحدته من الثروة (ثالثاً) بمباراة غيره في امتلاك القوة المحركة للعالم وهي المال (رابعاً) زيادة احتياجاته ورغبته في سدها . فهو في حالة المدنية لا يحتاج قط إلى الحاجيات كالطعام والشراب

واللباس والسكنى بل الى الكماليات من الرياش والتعليم الذى أصبح ضرورياً
 فى البلاد المتقدمة . فبدون توفير شئ من مكسبه لا يقدر الموظف الذى
 يتناول ستة جنيهات على القيام بترية أولاده أو شراء حاجاته . وبغير هذه
 الطريقة لا يجد الصانع الذى يكسب عشرة قروش فى اليوم مايلمه للطواريء
 كالمرض والعزل والمهرم * شروط التوفير * : وأهم شرط يلزم توفره قبل
 التوفير هو استتباب الأمن لأنه متى أمن كل فرد من تعدى الغير عليه
 واغتصاب ماله فيه . أقبل على جمع المال لأنه لا يخاف وقتئذ أن يحرم هو منه
 ويتمتع به غيره . ومصدق ذلك ان التوفير كان معدوماً أو قليلا فى الأعصار
 الأولى وقت ان كانت السيطرة لأفراد قلائل مجردون من يشاؤون من ثروته
 فكان كل فرد يفضل صرف ماله ولو فى غير موضعه على تركه لغيره يتمتع به
 ولا تزال الحال كذلك فى الممالك المعتلة الأمن مثل روسيا وكثير من
 جمهوريات أمريكا . وثابت من التاريخ ان الثورة فى المملكة تعوق ازدياد
 الثروة . وهذا لقلة الرغبة فى التوفير . والشرط الثانى هو تقليل النفقات
 وتقديم الأهم منها على المهم كتفضيل الطعام مثلاً على الكساء . وهذا عن
 الفخفة الكاذبة كركوب العربات بلا موجب وما شابه ذلك من الكماليات
 وهناك عامل آخر يشجع على التوفير وجمع رؤوس الأموال . وهو زيادة مرافق
 الاستثمار فى المملكة كالمناجم التى لم تحتفر . وكذلك زيادة معدل الفائدة .
 فإذا زاد معدل الفائدة أو بعبارة أخرى اذا زاد المبلغ الذى يأخذه المقرض
 ربا على ماله رغب كل شخص فى جمع المال بجرمان نفسه فى الحال رغبة فى
 التمتع فى المال . بيد اننا يمكننا ان نأتى بمثال يكون فيه هبوط معدل الفائدة
 داعيا الى التوفير . فإذا فرضنا ان موظفاً يريد أن يكون دخله السنوى ٤٠٠

جنيه في أيام قاعده . فلو كان معدل الفائدة ٤ بالمائة لزمه أن يوفر ١٠٠٠٠ جنيه . ولو كان ٨ بالمائة وفر ٥٠٠٠ جنيه وهذه مسألة استثنائية لا يقاس عليها . ولا داعي الى القول ان زيادة أسباب الرفاهية وتهدم العمران والوقوف على أسرار الحياة العملية كلها عوامل تبت في نفس الانسان حب الاقتصاد في المعيشة والتوفير عملاً بما يقتضيه النظر في العواقب . ويختلف التوفير صعوبة وسهولة باختلاف المهن . فلا يؤثر توفير خمسة جنيهات في الشهر على موظف مرتبه ثلاثون تأثير خمسة قروش في اليوم على صانع أجرته عشرون قرشاً وذلك لان هذه الاجرة تكاد لا تقوم بحاجاته الضرورية . فيصعب عليه حجز شيء منه وخصوصاً في أول الأمر . ويكون التوفير (أولاً) بحجز جزء من المرتب اذا كان من يريد التوفير موظفاً . ومن الأجرة اذا كان صانعاً . وكثيراً ما ينفق الموظفون جزءاً من مرتبهم في تربية أولادهم وبذلك يزدون ثروة المجتمع وكذلك يعتنى الصناع بتقوية أولادهم لينتفع بهم في المستقبل وليزيدوا ثروة الشعب (ثانياً) بوضع جزء من أجرة الأرض لغرض الاستثمار في المستقبل . سواء كان هذا بالتجارة أو بواسطة اصلاح الأراضي وهكذا . ومما يؤسف عليه ان كثيرين من أرباب الأطياف لا يوفرن شيئاً من أجرة أراضيهم ليكون لهم في المستقبل رأس مال يساعدهم على اصلاح تلك الأراضي وزيادة غلتها أو على شراء أطياف غيرها والانتفاع بخيراتها . وقد تجبرهم قلة المال على الاستدانة فيورطون أنفسهم ويهبطون أراضيهم بالدين وليس هذا من بعد النظر في شيء (ثالثاً) بحفظ شيء من الربح اذا كان من يريد التوفير تاجراً وهذا يزيد رأس ماله الأصلي ويضاعف ثروته . على انه وان كان التوفير أهم وسيلة يصل بها الانسان الى رأس مال

إلا أنه ليس كل رأس مال ناجماً عنه . فالقوس والنشاب مثلاً وهما رأس مال المتوحش لم ينتجا عن التوفير . وإذا نظرنا في ثروة الشعب لا نجد كثيراً منها ناجماً عن التوفير مباشرة . والسبب في ذلك هو أن التوفير الذي نتكلم عنه هو الامتناع عن الصرف لغرض الانتفاع في المستقبل . وهذا الانتفاع يكون بيناء المعامل وشراء مهمات الصناعة ودفع أجور العملة أو بحدسك الحديد وغيرها من الثروة التي تحدث إراداً . وإذا لا مانع من القول أن سكك الحديد والمعامل نتيجة التوفير بمعنى أن المشيد لها هي النقود التي وفرت

﴿ تقسيم رأس المال ﴾ قسم الاقتصاديون رأس المال الى (١) مستهلك وهو كل الأصناف التي تسد حاجة العامل مباشرة كالطعام والشراب واللباس والسكنى . وليس المقصود من سد العوز مباشرة أن يسده في الحال إذ ربما سده على سنين متعددة . قال «سميث» «أن جملة من الملابس تكفي سنين وجملة من أثاثات المنزل تكفي نصف قرن أو قرناً . ولكن جملة من البنيوت ربما سدت الحاجة أجيالاً عديدة إذا اعتنى صاحبها بينها وأحسن تأسيسها وهي وإن كانت فناؤها بعيد الوقوع . ولكنها تعتبر كالملابس والأثاثات أنها بنيت للاستعمال» . (٢) مستمر ويشمل كل الآلات والمهمات التي تستخدم في العمل مثال ذلك سكك الحديد والمعامل والسفن والأحواض وغير ذلك وإنما سمي مستمراً لأنه يحدث ثروة (٣) ثابت وعرفه «ميل» بأنه «الحائز لصفة الاستقرار والصلابة وكانت الثروة الحديثة بواسطة تأتي على دفعات متعددة» مثال ذلك المصنع والآلة البخارية . لأن الثروة التي تحدث منها سنوياً كانت منسوجات قطنية أو حريرية أو غيرها تأتي كلما أديرت تلك الآلات (٤) متداول وعرفه أيضاً بأنه «ما يقوم بإحداث الثروة بواسطة استعماله

بطريقة مخصوصة . كالطعام والشراب والمواد الأولية فان وظيفتها واحدة دائماً وهي رد عوض العملة . وقال « سميث » مبيناً الفرق بينهما « اذا كان رأس المال مستخدماً لفرض اخذات ثروة في المستقبل . فان هذا الاحداث يكون إما ببقائه في حيازة الشخص أو باستهلاكه . ويسمى في الحالة الأولى ثابتاً وفي الثانية متداولاً » ويفضل رأس المال الثابت المتداول من جهة تحمله وعدم تأثره بالطوارئ . فالعامل وسكك الحديد تبقى قروناً طويلاً لا تعبث بها أيدي الزمان ولا تكلف صاحبها نفقات كثيرة إلا في أول بنائها . وربما حصل منها على ما دفعه فيها في بضعة أشهر أو أيام إلا ان اقتناؤه يقتضي مخاطرة . فمثلاً اذا بنت شركة معملًا في إحدى الجهات ولكنها وجدت التجارة كاسدة هناك فلربما تحملت خسائر عظيمة . وكذلك اذا مدت سكة حديد الى جهة لم يقبل الناس عليها . ولذا كان من الحكمة أن يقارن الانسان الفوائد التي تعود من رأس المال الثابت بالخسائر التي ربما تكون نتيجة اقتناؤه قبل أن يقبل على ذلك . (٥) منحصي وهو ما خصص لجهة من الاستغلال فلا يمكن استعماله في غيرها مثال ذلك آلة الطباعة وآلة الخياطة . (٦) غير منحصي وهو ما يمكن استعماله في كل شيء كالنقود مثلاً . ولا شك في ان هذا أكثر فائدة لانه لا يتقيد بعمل من الأعمال بل يمكن استخدامه في كل ما يفيد (٧) استغزلي . وهناك نوع من رأس المال لا يرقى التجارة مطلقاً وتعود فائدته على صاحبه فقط ويسمى استغلالياً أو مريحاً . مثال ذلك النقود التي تقرض لمبذر ربما فان الفرض الذي تستعمل فيه لا يفيد الهيئة الاجتماعية بالمرّة ولا يساعد العمل بأي وجه . ولا يحدث ثروة ما . وانما يسمى مريحاً لانه يعود بالربح على المقرض . وكذلك البيت الذي يؤجره صاحبه . وسيرد

الكلام على الأجرة ان شاء الله في الكتاب الثالث عند الكلام على توزيع الثروة. وليس المقصود من ذكر تلك الأنواع بيان ان كل نوع منها قائم بذاته فاننا نجد مثلا ان رأس المال الاستهلاكى هو المتداول. وان الثابت هو الثمر

﴿ كيفية تنظيم الثمرات ﴾

أما وقد عرفنا في الباب الأول الوسائل الثلاث التى يتوصل بها الانسان الى الاحداث يجدر بنا أن نقف في هذا الباب على النظمات التى سار الانسان عليها فانتظمت حركة الحاصلات. وأمكنه أن يستفيد من تلك الوسائل ويزيد الثروة التى يحصل عليها بواسطتها. وأهم تلك النظمات التى ينتظم بها الاحداث هى : (١) قواعد تنظيم النتائج والثمرات * أو بعبارة أخرى تلك الأصول الطبيعية التى تتوازن بواسطتها كفتا المروض والمطلوب فلا يزداد ما يصنعه الانسان أو يزرعه (ب) الاشتراك فى الثمرات وهو أحسن ما وصل اليه التضامن فى العهد الأخير وازدادت بواسطته كميات الثمرات. وقبل أن نكلم على كل من هذين نورد طرفاً من تاريخ الصناعة. وكيف ابتدأت صغيرة حتى وصلت الى ما وصلت اليه الآن من الاهمية. إذ على الأصناف المصنوعة تدور التجارة. لاسيما فى الوقت الحاضر الذى ازدادت فيه الحاجات وانفسح ميدان العمل فنقول : (١) الصناعة فى الاسرة : ذكرنا فى التمهد كيف تكونت القبيلة واجتمعت عصبيتها وكيف كانت منعزلة تمام العزلة عن غيرها. وفى ذلك الدور كانت تلك القبائل أو البطون لا تهتم كل واحدة منهن إلا بصنع ما يلزم لها وكان كل فرد من أعضائها يشتغل بما يلائمه فعلى الرجل بناء البيت. وعلى المرأة خياطة الملابس. وكثيراً ما كانت تلك المجتمعات

الصغيرة تفتى المييد والإماء، وتأمرهم بصناعة ضرورتها . على ان تلك
الصناعات كانت في أقصى درجات الانحطاط (أولاً) لاقتصار كل فرد على
ما يوحيه اليه عقله وكثيراً ما يخطئ (ثانياً) لقلة الحاجات (ثالثاً) لعدم الاعتناء
إذ ان أكثر أولئك الصناع في الأسرة كانوا يشتغلون من الرهبة وليس
لرغبة في العمل (رابعاً) لقلة التنافس فلم تحش الأئمة المكلفة بصناعة الملابس
مثلاً ظهور غيرها عليها مادام ذلك العمل منوطاً بها وحدها «٢» شركات الصناع
ثم خلت الصناعة بعد ذلك خطوة على أثر تغيير عظيم في الحالة الاجتماعية
وانضمام كثير من القبائل أو المجتمعات الصغيرة تحت سلطان الحكومة
فزادت العصبية بين افراد تلك المجتمعات وسرى التضامن بينهم وأسسوا
جمعيات للتعاون والاحياء . وليس في تاريخ جهة من الجهات أحسن مثلاً لتلك
الجمعيات من تاريخ أوروبا في القرن الخامس عشر والسادس عشر بعد نهضتها
العلمية الكبرى التي تلاها تقدمها العمراني . وكان من ضمن تلك الجمعيات
شركات العملة التي جمعت أرباب الصنائع بعد ان كانوا متفرقين أيدي سبا في
المجتمعات الصغيرة أو الأسرات فوجدت شركات للبنائين وشركات
للغزلين وشركات للتجارين وهكذا . وكانت كل جمعية من تلك الجمعيات
تختار أفراداً منها يراقبون العمل وتدافع عن صواح افرادها وكان أولئك
الأعضاء يؤسسون بعضهم بعضاً وقيمون الحفلات الدينية . وقد أقادت تلك
الشركات الصنائع وزادت كل واحدة منهن في اتمان مهنة من المهن . وذلك
« أولاً » لوجود التسابق بين الأعضاء في استجداء الصنائع « ثانياً » لعدم
استقلال كل فرد برأيه كافي الدور المتقدم . وقد بلغت تلك الجمعيات أهمية كبرى
وصارت قوة الشوكة حتى ان بعضها كانت تفعل بالأسماع ما تشاء لعدم

وجود الزاحم . على انه في القرن السابع عشر فقدت تلك الشركات أهميتها
 فقد دب في نفوس بعض الأعضاء من المؤثرات ما انفرط بها عقد اجتماعهم
 ولازم كل منهم بيته يزاول مهنته فيه ولكن لا يبيع نتيجة عمله بنفسه كما
 كان يفعل قبلا بل يبيع ما يصنع الى وسيط بينه وبين الغير . وهكذا ادعى
 بنيان تلك الجمعيات في كثير من الممالك . وصارت لا تلاثم القرن الثامن عشر
 ليلها دائما الى نفع ذاتها ولو بضرر المجتمع (٣) ظهور المحرم : وبعد ان دالت
 أيامها ولزم أعضاؤها بيوتهم كما تقدم سعى التاجر الذي كان يتوسط بينهم وبين
 المشتري في لم شعهم وجمعهم في محل واحد هو العمل . وكان لظهور المعامل
 تأثير عظيم على الصناعة . حيث أمكن كل فرد انه يتقن عمله . فهو لم يكن
 مكلفا باحضار الآلات اللازمة كما في الأدوار المتقدمة بل كان كل ما عليه
 أن يشتغل تحت مراقبة صاحب العمل في مقابلة أجر يتقاضاه . وقد تكلمنا
 في الباب المتقدم عن فوائد تقسيم الشغل في المعامل وعن كفاءة العملة وكيف
 دعا ذلك الى اتقان كثير من الصناعات . (٤) ثم وجد الانسان ان قوته
 المضنية لا تساعد على صنع كميات كثيرة من البضائع في وقت قصير .
 ووجد أيضا ان بعض الأشغال المكلف بها ملة فصنع من الحديد آلات
 تقوم مقام يده في تلك الأعمال . وصار بهذه الطريقة لا يحتاج الى بذل
 مجهود عظيم . إذا أمكنه يد واحدة أن يحرك آلة كبيرة للفرز أو النسيج
 مثلا وأمكن المرأة الضعيفة القوى أن تدير آلة الخياطة بغاية السهولة .
 فتخيط الملابس في أقرب وقت بعد ان كانت تنكب على عمل الثوب الواحد
 أياما عديدة . فاختراع الآلات وان أثر على الفوائد التي كانت تعود من
 تقسيم الشغل وحنق كل صانع إلا ان ذلك لا يذكّر بجانب فوائد تلك

الآلات التي منها (أولاً) أنها تخرج عن عائق الصانع الأعمال المملة كقطع الأخشاب وثقب الحديد حتى يقدر أن يوجه عنايته إلى أعمال أخرى تحتاج إلى براعة (ثانياً) أنها تساعد في الأعمال الشاقة التي لا يقدر عليها لولاها . فن إذا كان يقدر على رفع الأحمال الثقيلة أو احتفار الأرض الصلدة بدون الآلات الرافعة أو آلات الحفر ؟ (ثالثاً) أنها تقصر الوقت اللازم لصناعة الصنف وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان (رابعاً) أنها تمكن الإنسان من القيام بالصناعات الدقيقة التي لولا الآلات ما تسنى له القيام بها . مثال ذلك العدد اللازمة للساعة . تلك العدد الدقيقة التي لولا اختراع الآلات تقضى الصانع زمناً طويلاً في صناعتها . (خامساً) أنها تصنع الأشياء ذات المقياس الواحد بغاية الدقة فيمكن استعمال أحدها بدل الآخر . مثال ذلك إذا صنعت قطعة من الأجزاء المكونة لآلة خياطة أمكننا الحصول على مثلها ولولا وجود الآلات لما أمكن صنع تلك القطعة المماثلة (سادساً) وهناك فائدة عظيمة لجميع الآلات وهي تشابه كثير منها في التركيب حتى أن الصانع المتمرن على إحداها يقدر على معرفة أجزاء الآلة الأخرى بغاية السهولة وليست هذه المزية بالشئ القليل فهي تزيل العقبات التي تقف في طريق الصانع المحترف بإحدى المهن أن يشتغل في مهنة أخرى « سابغاً » ولا تنسى أن الآلات تساعد أيضاً على صنع كميات كبيرة من البضائع بنفقات قليلة . وغير خاف ما في ذلك من تخفيف الأسعار وزيادة الرخاء .

﴿ قوة البخار والكهرباء ﴾ وقد كان الإنسان يدير الآلات يده في أول الأمر ولما صعب عليه ذلك استخدم الريح فوجده كثير الثقل لا يدوم له الانتفاع به وذل الماء واستفاد من قوة أمجاداره في إدارة معاملته . على أن

كل ذلك لم يفده مثل البخار. وأول من وقف على سر البخار وأنه قوة هائلة تفوق جميع القوى الطبيعية هو «نيوكومن» سنة ١٧٠٥ وأتى بعده «جيمس وات» سنة ١٧٦٩. واخترع تلك الآلة العجيبة التي خدمت الإنسانية خدمة كبرى وأتى بعدهما «جورج ستيفنسون» وغيره ممن زادوا هذا الاختراع تحسناً. وكان اختراع البخار فائلاً حسناً للمعامل في البلاد الصناعية كما كان للمواصلات في البر والبحر فأصبحت تصنع كميات عظيمة من البضائع وترسلها إلى أقصى بلاد المعمورة في مدة قصيرة. وأخذت ثروة الممالك الصناعية كالكثرا والولايات المتحدة تزداد ازدياداً هائلاً وكثر في هذه أرباب الملايين وذلك بفضل الآلات البخارية التي تدير معاملها الضخمة وليس الفضل للبخار وحده في ترقية الشؤون الاقتصادية وزيادة القوى المحركة في المعامل. فقد خدمت الكهرباء العالم الصناعي خدمة لا تقدر فهي تسير القاطرات وتدير الآلات. وتسير الطرقات. ويزداد استعمال الكهرباء في كثير من المصانع وخصوصاً في الولايات المتحدة. ويستعمل «الغاز» في تحريك بعض الآلات كالآلات الزراعية والآلات التي لا يقصد منها أحداث قوة عظيمة. وربما لجأ الإنسان في المستقبل لتوليد القوى الطبيعية لإدارة تلك المعامل الضخمة التي تستهلك كميات عظيمة من الفحم لأنه لن يدوم فلمناحه خدم معلوم أما الطبيعة فلن تقف قواها عند حد. وناهيك بمثل شلالات «نياجرا» بأمر يكاد لا يلا على عظمة تلك القوى الطبيعية.

﴿مولودات البخارية والعملة﴾ والآن يمرض هذا السؤال «هل تقيد الآلات البخارية العملة؟» على ذلك أجاب الاقتصاديون العلميون بما يأتي : (أولاً) إن الآلات تكون تبيعها هبوط الأسعار. وإن كل اختراع يقلل

نفقات صنع الصنف ويقتض سعره يفيد العامل كما يفيد غيره من مستهلكي تلك الأصناف (ثانياً) يقولون ان كل اختراع آلى يسبب هبوطاً في أسعار البضائع وانه كلما قلت الاسعار كثر بيع الأصناف فتزداد حركة التجارة ويحصل العملة العديمو الخدمة على خدمات كثيرة . فالاختراعات بدل أن تضيق في وجوه العملة ميادين التكسب تفتح امامهم أبوابه « وهناك أمثلة عديدة على ذلك ومن ضمنها اختراع آلة الطباعة . فانه لازدياد الكتب على أثر ذلك الاختراع ازداد عدد الطابعين على عدد النساخين في القرون الوسطى » ^(١) (ثالثاً) ويزيدون على السببين المتقدمين ان استعمال الآلات يوفر على العملة الشغل اليدوى ويقلل النفقات . فيربح كثيرون من ذلك . يربح صاحب العمل ويربح المشتري ^(٢) . والخلاصة هي ان الآلات وان كانت كثيرة الأخطار على العملة في أغلب الأحيان وداعية الى اختلال التوازن بين ثروة الافراد إذ ينما تراها تملأ خزائن أصحاب المعامل بالذهب نرى مكسب العملة قليلا بجانب تعبه . ولكن الفوائد التي عادت منها على ثروة الشعوب من توسيع نطاق التجارة وتوطيد دعائم العمران وزيادة الرفاهية لاتدع مجالاً للشك في اغتفار تلك المضار القليلة بجانب مزاياها الجليلة .

﴿ (١) كيفية تنظيم الثمرات ﴾

ما أشبه القواعد الاقتصادية التي تربط الانسان بأخيه في المعاملة بالقواعد الطبيعية التي تسير الأفلاك عليها ! وما أكثر ظهور هذا الشبه في الترتيب الذي تسير على نهجه السوق التجارية . نرى دائماً ان التوازن الاقتصادي

بين المروض والمطلوب من الثمرات سواء كانت نتيجة الصناعة أو الزراعة يأتي من نفسه . ولنضرب لذلك مثلاً صنفاً نفقت سوقه وأقبل الناس على شراؤه فإنه ان كانت الكمية المروضة من هذا الصنف للبيع أقل من المطلوبة منه أو بعبارة أخرى اذا كان من يريدون شراؤه أكثر فغيراً ممن يريدون ييمه ارتفعت أسعاره . وأقبل أصحاب المعامل على صنعه وبذلك يكثر المروض منه . ويهبط سعره فيحدث التوازن المطلوب . هذا هو القانون الطبيعي الذي تتوازن بواسطته كفتا المروض والمطلوب . فاذا عرف صاحب المعمل الذي يصنع صنفاً من الأصناف هذه الحقيقة الناصعة فلم يصنع إلا بقدر اللازم راجت بضاعته وانتظمت كفة القلات . ومعرفة القدر اللازم كانت أمراً سهلاً في زمن الإسرف وقت ان كان الافراد قليلين والحاجات قليلة أيضاً وكذلك كان من السهل أن يعرف أعضاء شركة العملة عدد افراد جهم المحتاجين لصنف من الأصناف التي يصنعونها . ولكن بعد ان صارت السوق قطرية أو دولية لم تبق معرفة المقدار المطلوب بالأمر السهل وأصبح صاحب المعمل محتاجاً لنباهة فائقة ونظر في العواقب يرى بهما المقدار المطلوب في المستقبل ولو بوجه التقريب . أصبح صاحب المعمل يعرض مصنوعاته لأعلى قطر واحد فقط بل على جميع العالم . وان غلطة واحدة يرتكبها في تقدير اللازم ربما كانت كافية لهدم جميع آماله . ماذا يعمل صاحب أحد معامل القطن في انكلترا الذي يمد مئات الملايين من جميع الأقطار بالبضائع القطنية هل يكفيه أن يصنع وكفى ؟ كلا . لانه ربما صنع كمية عظيمة من البضائع ولكنه عند عرضها وجد اعراضاً عن شرائها لقلة الطالبين أو قلة المال اللازم للشراء أو ربما صنع كمية قليلة من الصنف ظناً منه انه مرغوب عنه فوجده

مرغوباً فيه فيندم حيث لا ينفع الندم . فتلافياً لكل ذلك ومحافظة على انتظام الحركة في صنف من الأصناف سواء كان من الأصناف الزراعية أو المصنوعات يحسن (أولاً) أن يعرف المحدث للثروة المقدار المطلوب منها ولو على وجه التقريب فإن كان من أرباب الأطنان جس نبض العالم التجارى أولاً وعرف بالأجمال القدر اللازم من القطن مثلاً للمعامل وكية المزروع منه في الجهات الأخرى قبل أن يزرع كثيراً من أرضه منه ويصرف مالا كثيراً على ذلك . وإن كان صاحب معمل جس نبض الحركة المالية وعلم بالتعريب المقدار المطلوب من الصنف الذى يصنعه فلا يصنع ملابس للشتاء مع علمه بأنه على وشك الانتهاء . ولا يكثر من صناعة ما يتغير في كل وقت على حسب الأذواق (ثانياً) أن يكون رأس المال المستخدم في الاحداث مرناً بحيث يمكن تحويله الى شكل جديد بأسرع من لمح البصر . على ان هذا ليس ممكناً في كثير من رؤوس الأموال كسكك الحديد والآلات البخارية والمعامل فاتها لا يمكن تحويلها في الغالب من شكل الى شكل . أما رأس المال الغير المخصص فهو كالعجينة يمكن تشكيله بأى شكل . والشاهد ان العمل المستعد لصناعة صنفين من الأصناف كالمنسوجات القطنية والحريرية مثلاً أكثر فائدة من المصنع المعد لصناعة المنسوجات القطنية فقط . ذلك لان صاحبه متى رأى سوق أحد الصنفين متلبدة بالقيوم صرف رأس ماله في صناعة الآخر . وكثيراً ما ربا الربح من أحدهما على الخسارة في الآخر . (ثالثاً) أن تكون الثروات من الأصناف الضرورية كالملابس والآلات وغيرهما مما لا يفتر الناس عن طلبها . وقد وجد ان المشتغلين بصناعة هذه الاصناف يسهل عليهم أن يسبروا بحكمة وروية لانه لا يبقى عليهم سوى

السمى في الانتفاع بذلك القانون الطبيعى وهو قانون المرض والطلب .
ولندرس الآن كيف يجر عدم الروية في معرفة المقدار المطلوب والمقدار المنتظر
عرضه من صنف من الأصناف الى داء عضال في العالم الاقتصادى يسمى الأزمة

الاورامات

لم يكد يتبدى القرن التاسع عشر حتى ظهر تغيير عظيم في النظمات
الاقتصادية وبرزت الى عالم الوجود تلك الاختراعات الجليسة التي كان لها
أعظم تأثير في العالم الصناعى والتجارى إذ سهلت المواصلات بين المصر
والمصر ووصلت الملائق التجارية بين الأمم واتسع نطاق الصناعة فأصبح
أصحاب المعامل يصنعون البضائع لكل العالم وأصبحت الأموال لا تقتيد
بجهة من الجهات بل تستثمر أينما يرجى المكسب فصار المليون لا يقتصرون
على وضع أموالهم في سبيل الانتفاع بالموارد الطبيعية في بلادهم بل يرسلونها
الى الجهات الأخرى القليلة المال الكثيرة الخيرات . وعلى أثر ذلك مدت
سلك الحديد في كثير من الأقطار . واحتفرت المناجم . وشيدت المعامل
وأنشئت المصارف . وازدادت الملائق التجارية بين الممالك وأضحى كل
العالم المتمدين وكل ماله علاقة به جسماً واحداً . اذا تألم منه عضو شعر باقى
الأعضاء بالألم . واذا شل طرف تمطلت منافع أطراف كثيرة . غير ان
ذلك النظام الاقتصادى لم يسلم من خلل يفتابه من وقت الى آخر . وذلك
الجسم لم تسلم أعضاؤه من أمراض تفتك ببعضها فتعطل البعض الآخر .
وأشد تلك الأدواء خطراً هى الأزمات الاقتصادية . ومعرقها ولو على
وجه الاجمال واجبة على كل من يهيمه صحة ذلك الجسم كما انه يجب على الطبيب

أن يراقب الإنسان في مرضه وصحته قبل أن يحكم له أو عليه . وليس من السهل على الاقتصادي أن يضع تعريفاً لتلك الأمراض الاقتصادية بكلمة أو كلمتين أو ثلاث كما أنه لا يقدر الطبيب أن يعرف المرض بأكثر من ذكر أعراضه . ولذا كان وصف تلك الأمراض الاقتصادية وتشخيص أعراضها أحسن تعريف لها . بيد أن بعض الاقتصاديين أرادوا أن يضعوا تعريفاً لها فقال «روشير» إنها عبارة عن اختلال التوازن بين المعروض والمطلوب فعلا . وقال «جونس» عنها «إنها عبارة عن اتباع غير تدريجي لنظام متعقد في المعاملات التجارية يؤهل إلى تصفية ينتج عنها عجز كثير من التجار عن الوفاء بتعهداتهم» ومن التعريفات الوصفية ما قاله اللورد «أوفرستون» عن الأدوار المختلفة التي تتدرج فيها الأحوال الاقتصادية من أنها «حالة سكون يتلوها نمو في التجارة فتوطد في الثقة فشغف بالتجارة ثم تقال فيها فتشج فكساد فتضييق ينتهي إلى السكون» ثم تعيد هذه الأدوار نفسها وهكذا فترى من هذا أن الأزمة هي عبارة عن نتيجة ضيق هو رد فعل لإجهاد عظيم في الأحداث سواء كان الأحداث بصنع البضائع وعرضها في السوق القطرية أو الدولية أو بوضع رؤوس الأموال في المشروعات كدسكك الحديد وإنشاء الشركات . وتسمى الأزمات بحسب السبب الذي حدثت منه فإن حلت من اكتظاظ السوق بكميات كثيرة من المصنوعات سميت الأزمة صناعية وإن حدثت لعدم الحكمة في المتاجرة سميت أزمة تجارية وإن نتجت عن النظام المالي سميت أزمة مالية . وإن حدثت من التقود سميت أزمة تقود وهذه الأنواع من الأزمات وإن اختلفت أسماؤها ولكنها مرتبطة ببعضها بعض فالأزمة المالية مرتبطة بالتجارة لأن المال قوام التجارة وكذلك أزمة

النقود مرتبطة بالصناعية لانه اذا وجدت كيات عظيمة من صنف من الأصناف وكان الطلب قليلا فان سبب ذلك هو قلة النقود في أغلب الأحيان فليس من مانع أن تتبع «جونس» في تسخية تلك الأزمات أزمات اقتصادية .. (١) أسباب الأزمات * : ان تلك العلة الاقتصادية أسبابا كثيرة أهمها (أولا) تحسن العلاقات التجارية بين الانسان وأخيه الانسان وبالتالي بين الامة وأختها حتى انبنى على ذلك اتساع نطاق التجارة وزيادة كمية الاصناف المتجر بها زيادة رجحت بها كفة المعروض على كفة المطلوب في أغلب الأحيان فأجبر أصحاب تلك البضائع على سلوك أحد طريقين : أما بيع سلمهم بأقل من نفقاتها أو غدم بيعها وكلاهما مودبا كثرهم الى الخراب ومورد من لهم علاقة بهم موارد الافلاس (ثانيا) ازدياد الضروريات وانتشار الترف حتى لقد اصبح صاحب المعمل يبارى غيره في صنع أصناف جديدة تسند تلك الحاجات وابتداع سلع تروق في عيون المترفين . ومن المعلوم ان نتيجة تلك المباراة قد تكون أحيانا ازدياد البضائع المعروضة على المطلوبة حتى توول الحالة الى ما تقدم (ثالثا) اتساع السوق الدولية بحيث أصبح من يزيد صنع البضائع للمتاجرة غير قادر على معرفة عدد من يريدون ابتياع صنفه فيصنع على قدر المطلوب وليس قادرا على معرفة عدد من يريدون مجازاته ، فأصبحت مصنوعاته عرضة للبوار . اذا هو لم يتدبر في أمره . ولا يخل بكفتي المطلوب والمعرض (رابعا) انتشار استعمال الآلات البخارية في المعامل وزيادة البضائع لهذا السبب أيضا حتى صارت كفة المطلوب في أغلب الأحيان أخف من كفة المعروض فبهبطت الأسعار وحل البوار (خامسا) الاختراعات لانها تغير النسبة بين وسائل الاحداث وسرى في موضع آخر كيف كانت

عاقبة اختراع النقود القبطانية وشيوعها في بعض الممالك (سادساً) ازدياد
المواصلات لانها توسع نطاق التجارة. ومصدق ذلك هو التأثير الشديد الذي
أحدثه حفر ترعة السويس في الأسواق الغربية لان كل مملكة من تلك
الممالك أرادت أن تنتهز تلك الفرصة لتعرض لمصنوعاتها على الشرق الأدنى
والأقصى بواسطة تلك التربة التي اختصرت المسافة فزادت كمية المعروض
عن المطلوب في أكثر الممالك^(١) (سابعاً) الاشاعات التي تحدث بشأن صناعة
صنف من الأصناف. مثال ذلك اذا تداول على الألسنة ان نوعاً من الملابس
القطنية ستنتفيق سوقه. فان أصحاب المعامل يقبلون على صنعه طمعاً في الربح
ولكنهم بعد أن يتكبدوا نفقات كثيرة يجدون انهم صنعوا زيادة عن المطلوب
فيضطرون الى البيع وهم خاسرون (ثامناً) المضاربات ويزداد الكلام عليها
في موضع آخر (تاسعاً) التغالي في التسليف لانه اذا كانت رؤوس الأموال
المستعملة في المشروعات مستدانة كان أقل ترزعزع في الثقة بالمدينين. كافياً
لهدم آمال كثيرين ويحدث ذلك وقت الشف بالمشروعات كما حدث في مصر
سنة ١٩٠٤ حيث أنشئت الشركات الكثيرة وشيدت المباني الضخمة وبني
كثيرون العلالى والقصور على خيالات وهمية لا أساس لها. وكانت المصارف
في ذلك الوقت تدمهم بالأموال بدون أدنى ممانعة حتى جروا بشوطاً بعيداً
في ذلك الميدان. ولكن سقوط بعضهم وضع حداً لتلك الأمانى الباطلة
وأضعف الثقة فكفت المصارف بعدها عن التسليف وانبى على ذلك ان
عرض كثيرون أملاكهم بأجنس الأثمان فلم يجدوا مشتريين فأفلسوا وأفلس
كل من له علاقة بهم وحدثت الأزمة المالية في سنة ١٩٠٦ وهناك سببان

آخران وهما الحروب لانها تحول مجرى القوى المحدثه للثروة فى المملكتين المتحاربتين الى النفقات على الجيوش المحاربة فتنتهز الدول التى على الحياد تلك الفرصة وتصنع كميات كثيرة من الاصناف تريد عن المطلوب فتعثر بها أزمة كما قدمنا مثال ذلك الأزمة الكبرى التى حدثت فى انكلترا سنة ١٨١٥ إذ كان سببها تنافى التجار الانكليز فى المتاجرة ليملكوا زمام الاسواق الأوروبية بعد ان تضرع حروب «نابليون» وأزارها «^(١) والثورات . وما قيل فى الحرب بين دولتين يقال فى الحرب الأهلية التى تستمر نارها فى مملكة من الممالك . والحاصل « ان أسباب الأزمات الاقتصادية كثيرة فكل حادثة فجائية تزيد بسببها كمية نتائج الأعمال أو يقل مقدار المطلوب وكل حادثة يتسبب عنها اختلال الحركة التجارية لابد أن تحدث أزمة » ^(٢)

❖ (٢) عمومات الازمات ❖ يقدر الاقتصادى أن يرى الأزمة على بعد كما يرى الفلكى الكسوف أو الخسوف وله فى ذلك علامات منها :
الاضطراب بالمشروعات والبحث والتنقيب وراء كل ما فيه ربح ولو وهماً فتنشأ الشركات العديدة لمده سكك الحديد فى بقع مجهولة وتكثر الاشاعات ويكثر مصدقوها طمعاً فى الأثراء . ومنها انهيار وخصوصاً فى حاجيات المعيشة وأصناف التمتع . والسبب فى ذلك هو ان المصارف وغيرها لا ترضى بما عندها من المال حتى يصير القدر الموجود منه كثيراً فترتفع الأسعار . ومنها ارتفاع الدولار وذلك لان الأعمال كثيرة تحتاج الى عملة كثيرين فيرغبهم أرباب الأعمال بزيادة الاجور . ومنها ارتفاع أسعار العقارات . وقد لوحظ ذلك قبل الأزمة المالية المصرية وخصوصاً فى أراضي البناء فى المدن . ومنها

ارتفاع معدل النفع وذلك لان كثيرين يريدون التعامل بالدين . ومنها
سرة طلب النقود وهبوط في أسهم الشركات^(١) . ولا بأس من إيراد كلمة هنا
عن كل من الأزمة الصناعية والأزمة التجارية والأزمة المالية .

❦ (١) الأزمة الصناعية ❦

الأزمة الصناعية هي نوع من الأزمات الاقتصادية . وسببها زيادة
المعرض عن المطلوب بحيث يصير ذاك بضاعة كاسدة . وقد سبق الكلام
على ضرورة تنظيم الإحداث بحفظ التوازن الطبيعي بين المعرض والمطلوب
فاذا أمكن الوقوف على التغييرات التي تحدث في المقدار المطلوب سهل هذا
التوازن . وقد وضع الأستاذ « انجل » الالماني أربع نظريات في ذلك استنبطها
من ملاحظة مصروفات آلاف من الأسرات الالمانية وهي : (أولاً) انه
كلما زاد مقدار إيراد الشخص نقص المعدل المثبت للمبلغ المخصص للطعام بالنسبة
للمصروف (ثانياً) ان معدل المائة المنفق في شراء الملابس ثابت لا يتغير
مهما زاد الإيراد (ثالثاً) ان معدل المائة المصروف على السكنى وأدوات
الوقود والنور لا يتغير أيضاً مهما كانت كمية الإيراد (رابعاً) انه كلما زاد
مقدار الإيراد زاد معدل المائة المصروف على الأصناف المتنوعة كأنواع الزينة .
على ان ارتباك حالة السوق واتساع نطاقها وزيادة الحاجات خصوصاً أدوات
الترف قد جعلت من الصعب معرفة المطلوب بالضبط أو معرفة التغير الذي
طرأ عليه . والسبب في ذلك راجع « الى انتشار الآلات البخارية الذي زاد
الصناعة ارتباطاً كما حتى صار أصحاب المعامل لا يصنعون البضاعة لسوق واحدة
صغيرة بحيث يقدرّون على معرفة حالتها بقاية السهولة بل سرت روح التخمين

في كل فرع من الصناعة واتسع نطاق السوق وخفى على أصحاب المصانع مزاجهم وعجزوا عن تقدير الأسعار . فصارت تلك الآلات الهائلة تصنع البضائع على غير هدى منها . ويزيد الحالة ارتباكا كل تحسين في وسائل النقل وكل اختراع لآلات تخفف الشغل وتزيد معه صعوبة اكتناه السوق . فرى اذن ان استخدام الآلات التجارية هو السبب المادى لتلك الزلازل الشديدة التي لا يفارق زلزالها السوق التجارية الحديثة^(١) . وبما يزيد حالة السوق ارتباكا ويضاعف الصعوبة التي يجدها أرباب الأعمال وأصحاب المعامل في تقدير المطلوب اتساع السوق بتسهيل المواصلات حتى صار من الممكن أن يزاحم صاحب المعمل الأمريكي مثلاً أصحاب المعامل الانكليزية في السوق الدولية ولم تعد السوق قاصرة على افراد قلائل ولم يبق أصحاب المعامل قادرين على معرفة عدد مزاحمهم في جهة من الجهات ولو بطريق الحدس والتخمين وبما لا يستهان به في المنظمات التجارية الحالية تولد مطالب جديدة في كل يوم وعدم ثبوت مستهلكي الثروة على مبدأ واحد في الطلب حتى انك ترى الأصناف تبتكر اليوم ويدل عنها في الغد وتجد صنفاً تنفق سوقه مرة واحدة وآخر يتقطع طلبه فجأة بدون أقل سبب معقول فمثل هذه الحالة لما يوصد في وجوه أرباب المعامل باب التخمين ويجعل مراكز أكثرهم على شفا جرف هائل من الإفلاس . وباليات المحدثين للثروة سواء كانوا أصحاب الأرض أو أرباب الأعمال أو المالكين يبعدون الخطر المحدق بهم بعد نظرهم فيخفون من شراهم وأنانيتهم ولا يتعالى كل منهم في الأحداث . ولكن من العجيب ان يخرج الموقف يزيد أغلبهم اقداً لسبيين (أولهما) النظر الى فائدتهم

الشخصية والسعى وراء ما ينفع أنفسهم ولو يضرر الغير (ثانيهما) الرغبة في
 اكثار ربحهم بصنع كميات عظيمة من البضائع حتى يعوضوا ما يفقدونه
 وليظهروا على غيرهم حتى تزداد كميات البضائع المصنوعة ازدياداً هائلاً
 وينتفخ خوف السوق بها . والسبب زيادة العروض عن المطلوب . وهذه
 الزيادة إما أن تكون في صنف من الأصناف فقط كأن تكون كمية البضائع
 القطنية التي صنعتها المعامل في جهة من الجهات أكثر من اللازم وتسمى
 الوفرة مزية وإما أن تكتظ السوق الدولية بصنف من الأصناف وتسمى
 الوفرة عمومية وهنا الطامة الكبرى على أصحاب المعامل إذا هم لم يوقعوا
 بين العروض والمطلوب . ولكن أنى لهم هذا في وسط ذلك المعتزك
 الهائل ؟ ولا شك في أن كل صاحب معمل يريد أن يزيل تلك التهمة التي
 حلت بالسوق ببيع بضائمه بثمان بخس ولو أفلس وربما تج عن أفلاس
 صاحب معمل من المعامل الكبرى انتشار الشك في غيره . ومثل القوم
 في ذلك مثل البناء إذا سقط جزء منه تداعى باقي الأجزاء فلاجل أن يحافظ
 أرباب المعامل على سمعتهم يسمى كثيرون منهم في عرض عقاراتهم ورؤوس
 أموالهم الثابتة كالآلات وغيرها حباً في تملك نقود بدلها ولكن ليس من
 مشترين لها فينتج عن ذلك أن تمتد الوفرة حتى إلى الأصناف التي لم يصنع
 منها فوق اللازم فيم البوار بعد ذلك ويشتد طلب أرباب المعامل للنقود لكي
 ينفذوا أنفسهم من الضيق ويقع كثيرون في غلب القمطر وتهفل المعامل
 وترى القوم صرعى والأعمال معطلة والحركة الصناعية والتجارية ساكنة
 سكوتاً يقرب من الموت .

— (ب) — الأزمة التجارية —

أما الأزمة التجارية فهي نوع من الأزمات الاقتصادية سببه سقوط كثيرين

من التجار وقد يكون هذا السقوط لأسباب كثيرة منها (١) قلة النتائج في صنف من الأصناف. مثال ذلك إذا تعهد أحد التجار لأحد المعامل بتوريد عشرة آلاف قطار من القطن وجاءت الغلة أقل من ذلك التزم أن يشتري القطن من جهة أخرى للوفاء بتمهده وأجبر على دفع مبلغ عظيم من المال ربما أودى بتجارته إلى الدمار (٢) ومنها كثرة المعروض أيضاً. فإذا خزن التجار ثلاثة آلاف قطار من القطن بذل أن يبيعوها بسعر القطار أربعائة قرش على نية أن يبيعوها في السنة المقبلة ثم جاءت تلك السنة بنتاج كثير من القطن وهبطت أسعاره أجبر هؤلاء التجار على أن يبيعوا ما عندهم بالسعر الجارى وربما أدى ذلك إلى إفلاسهم وتزعزع الثقة في غيرهم وحدث أزمة وقد حدث مثل ذلك في انكلترا سنة ١٨٤٧ حيث ارتفع سعر القمح فأقلس كثيرون من التجار الذين كانوا يستوردونه من الجبلات الأخرى. وتبهم غيرهم ممن لهم علاقة بهم وخربت خزائن مصارف كثيرة ووقفت حركة المعاملات. ومن تلك الأسباب أيضاً المضاربة وهي ذلك الداء العياء الذى تنشى في جميع العالم التجارى وصار سبباً في سقوط تجار كثيرين ووقوف الحركة التجارية وحلول الأزمات على أثر ذلك. وكثيراً ما نتج عن المضاربة ارتفاع الأسعار لدرجة لا تطاق. وكان ذلك داعياً إلى عجز من تعهد من التجار بأحد الالتزامات كتوريد صنف مثلاً عن القيام بتمهده. ولا يخفى ما في ذلك من الضرر به وبجميع من يعاملونه. وقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن أسباب الأزمة التجارية هي كل ما يؤثر على أداء الديون ومن حيث أن الأداء متوقف على حركة البيع كان ما يمنع هذا أول مسبب للأزمة وليس هناك ما يعطل حركة البيع أكثر من زيادة المعروض عن المطلوب

إذ أنه يترتب عليها بوار كمية عظيمة من الثروات ومما يسبب زيادة النجاج سرعة زيادة رؤوس الأموال ولما كان هذا مسبباً عن التسليف كانت سرعة التسليف هي سبب الأزيمة التجارية . فكما ان التسليف منبع النجاج كذلك هو منبع الخطر . وهو في العالم الاقصادى مثل الصحافة في العالم الفكرى وليس هناك دليل غيره على اجتماع الفضيلة والرذيلة «^(١)

﴿ (ج) التسليف والوزمة المالية ﴾

أصبحت الثقة بين الانسان وأخيه تختلف عن الأول كثيراً . وأضحى الاعتماد على تلك الثقة أقوى دعائم الأصول التجارية الحديثة . ولذلك نرى ان القوانين التجارية تعتمد عليها كثيراً فتقبل اثبات التعهدات التجارية بأية طريقة . مثال ذلك المادة (٢١٥) من القانون المدنى الأهلى فانها أجازت لأصحاب الديون التجارية أن يثبتوها بأية طريقة حتى ولو كانت تلك الديون أكثر من ألف قرش ديوانى . وتحافظ على تلك الثقة فتعاقب كل من يعشون بها بتدليس أو نحوه مثال ذلك المادة (٢٨٥) من قانون العقوبات الأهلى وما يليها . ومن المنظمات الاقتصادية التى ظهرت فيها الثقة بأجلى مظاهرها تأسيس المصارف فى كثير من الجهات لمد المحتاجين بالمال فى مقابلة دفع شئ وبواسطة تلك المصارف أمكن قضاء كثير من الأشغال التجارية بدون دفع نقود فى الحال والاكتفاء بالتعهد بالدفع فى الاستقبال . وهكذا أمكن بهذه الطريقة ادخال تحسين عظيم على التجارة : (أولاً) لان التسليف يوفر النقود ويمكن بواسطته قضاء كثير من الأعمال بدون دفع فى الحال لان التاجر الذى يأخذ من أحد المصارف جملة من النقود يكثر رأس ماله ويمكنه القيام بأى عمل مهم يعود

عليه بالنفع العميم (ثانياً) وتزيد بواسطته رؤوس أموال الافراد ويسهل عليهم احداث الثروة سواء بالتجارة أو غيرها . ومما يجب ملاحظته هنا أن التسليف لا يزيد رأس مال الأمة . بل كل ما ينتجه هو تسهيل انتقال رؤوس الأموال من شخص الى آخر وزيادة الثمرات العمومية للشعب (ثالثاً) بواسطة التسليف يمكن إمداد الاكفاء من الأمة بالمال ليدبروا به الأعمال المفيدة فتخطو البلاد خطوات واسعة في سبيل التقدم وان من يبحث في الثروة الوفيرة التي نالتها الائتم المتمدينة كألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا يجد ان التسليف وانتظام المصارف وتدير المال بالرزانة والتعقل كان لها اليد الطولى في تقدمها (رابعاً) بواسطة التسليف يمكن استغلال المبالغ الصغيرة . فالعامل الذي يكسب بضعة قروش في اليوم والموظف الذي لا يسمح له وقته بالانتفاع بما يوفره من مرتبه يقدر كل منهما بواسطة ايداع ما يوفره في أحد المصارف أو اقراضه لأحد التجار أن يفيد الحركة التجارية في البلاد فائدة عظمى

﴿ تأثير السلف على الاسعار ﴾ عند ما يحس أصحاب المصارف نبض السوق التجارية ويحسون بقوة حركة المشروعات يقبلون بكلياتهم على تعضيد ذوى النشاط من أرباب الأعمال في البدء في المشروعات المهمة كمد السكك الحديد وصنع كميات عظيمة من البضائع لعلمهم بان ذلك الاقراض يفيدهم في المستقبل إذ يأخذون زيادة على ما يدفعونه مبلغاً يسمى بالفائدة . ويظهر هذا الاقبال في الاهتمام بتأسيس المصارف لانتهاز الفرص وفي تخفيف الشروط على المقرضين سواء كانوا أصحاب معامل أو ملاك أراض أو أرباب أعمال فلا يتكلف أحدهم غير كلمة أو كلمتين في الحصول على مبلغ جسيم من مال المصارف التي ظن أربابها حينئذ ان النسي حليف كل من يلقى

دلوه لينهل من اخيرات المحققة. وأحسنوا الظن بالمستقبل ووضعو الثقة في
 كل من يفد عليهم طالباً امداده بالمال فصاروا يبارى بعضهم بعضاً في
 التسليف . وصدقون الأراجيف ويهتمون بكل مشروع ولو كان في عالم
 الخيال . وأصبح عدد المقترضين يزداد يوماً فيوماً وأضحت المشروعات
 الشغل الشاغل للمفكرين والماليين وأرباب الأعمال . فأنشئت الشركات
 بدون أقل عناء لأن أرباب المصارف بسطوا أيديهم بالمال ولم يبق على أرباب
 الأعمال إلا البدء في مد السكك الحديدية واحتفار المناجم وتجزئة الأراضي وبناء
 المعامل وهم بين من يحسب لنفسه الألوف ويبين من يعطيها بالآلاف الألوف
 أما الاسعار فانها تكون في هذا الدور عرضة للارتفاع ولا سيما اذا كان بعض
 أولئك المقترضين مالكين زمام صنف من الاصناف المهمة كالقمح أو القطن
 أو غيرها مما لا يقل طلبه . أو كانوا يشتغلون بمشروع يُنتظر منه ربح كبير كمد
 سكة حديدية في جهة مهمة . وكلما زاد أصحاب المصارف في السخاء . اشتد
 الغلاء . ليس فقط في الاصناف المهمة بل في جميع الاصناف وحينئذ يهب
 الصيارف من رقتهم . ويفقهون خرج موقعهم . حينما يجدون ان خزائهم
 أصبحت خاوية على عروشها . وان جميع أموالهم انتقلت الى أولئك الذين
 أخذوا على عواتقهم القيام بالمشروعات وخاطروا بأنفسهم . وبمال غيرهم في
 سبيل الآراء . وهنا تظهر نتيجة التقال في التسليف في أبشع مظاهرها .
 يمد المخاطرون أيديهم الى أصحاب المصارف طالبين المعونة على اتمام مابدؤوه
 فيولون عنهم معرضين . يسترحمونهم فلا تلين قلوبهم التي أصبحت كاللحجارة
 بل أشد قسوة . ذلك لأن الثقة التي غررت بالمقترضين قد ترعزت حينما
 دققوا النظر في المشروعات التي عضدوها فوجدوها واهنة الأساس فلم

يريدوا أن يزيدوا أنفسهم خسارة على خسارة فكفوا أيديهم عن التسليف .
وبالنظر الى المقترضين نجدهم فئتين : فئة بدؤا في المشروعات من عهد قريب
اقتداء بمن نجح من المخاطرين وهم نفر قليل وهؤلاء كالطفل الصغير الذي
يحتق بسرعة اذا منع عنه الهواء التقي قراهم ينسحبون من الورطة التي وقعوا
فيها إلا المكابرين منهم . وقلة يوالون العمل في المشروعات التي بدؤوها من
مدة طويلة وقاربوا الانتهاء منها وهؤلاء محتاجون الى المال كثيراً . لدفع أجور
العملة وشراء الأدوات اللازمة فهم كالفرق الذي يكافح الأمواج طلباً للنجاة
وعليم مستقبل السوق . وبهم تناط آمال كثيرين . ثم يظل أولئك المغررون
وخصوصاً المضاربين منهم مدة وهم بين الحياة والموت يتعلقون بالنجاح
مرة . ويأسون من الفلاح مراراً . يقاتل كثيرون منهم ييأس . وما أشد
قتال اليائسين . يتغالى المضاربون منهم في المضاربة كما يغلو المقامر الخاسر في
آخر الليل . كل ذلك وأصحاب المصارف منصرفون عنهم الى النظر في
شؤون أنفسهم حتى يطفح الكيل من العسر . ويفرغ الصبر . وتجل الساعة
الرهية . حيث تجد كثيرين من المضاربين وأرباب الأعمال وهم في حالة النزع
يعقبها الافلاس . - وهو في عالم التجارة أشد من الموت - « واذا أفلس مضارب
شهير فليس افلاسه مقصوداً عليه بل يفلس كل من له علاقة به . وقد يتفق
ان كثيرين ممن تسحب الثقة منهم يكونون في الحقيقة غير مفلسين ولكن
أحد مدينتهم أفلس فاذا طالبهم غيرهم بوفاء ديونهم رجعوا على مدينتهم فوجدوه
مفلساً فعجزوا عن الدفع فأفلسوا . لانه كما تتولد الثقة من الثقة كذلك يلد
الشك شكاً يتبعه الافلاس والعسر . ثم تترك تلك العاصفة التجارية القوم صرعى
لا ينبض فيهم عرق واحد يشجعهم على المخاطرة كالأول . فتسكت حركة

السوق سكوتاً يقرب من الموت وتحل الشركات بدون أن يقوم غيرها على انقاضها ويهبط سعر الفحم والحديد وغيرها مما يلزم للتجارة وتعرض السفن والمناجم في السوق فلا يقبل أحد على شرائها^(١) وهكذا تحل الأزمة المالية التي أهم أسبابها امتناع المصارف عن التسليف وأخذها بخناق كل من يلجئ إليها لتفك عسره . دع عنك التقالي في التسليف في أول الأمر والاشتغال بالمضاربة وعدم التبصر والأناية والشره بالأثراء فكلها أسباب تعجل بوقوعها وقد يكون امتناع المصارف عن التسليف ناتجاً عن سوء إدارتها وعدم احتياطها للطوارئ في أول الأمر حتى أصبحت كل أموالها في أيدي المضاربين وأرباب المشروعات المخاطرين .

﴿ (٣) دورانه الأزمة ﴾ قد لاحظ الاقتصاديون ان التجارة تسير على شكل دائرة وان الأزمة الاقتصادية تتكرر كل عشر سنوات . فان التجارة تكون في حالة سكون ثم تنمو ثم يزد نموها ثم يتراد ثم تنتعج ثم تكسد ثم تنتهي الى السكون وتحدث الأزمة وبعد ذلك السكون تغير حالتها وتجدد قوى المصارف وتناسى القوم ما حل بهم بالامس ويقبلون على الاقتراض فتتمو التجارة وتدرج في الأدوار التي ذكرناها الى ان تنتهي الى السكون وهكذا . وبما ثبت ذلك الأزمات التي حدثت في انكلترا في سنى ١٧٥٣ و ١٧٦٣ و ١٧٧٢ و ١٧٧٣ و ١٧٨٣ و ١٧٩٣ و ١٨١٥ و ١٨٢٥ و ١٨٣٩ و ١٨٣٩ و ١٨٤٧ و ١٨٥٧ و ١٨٦٦ و ١٨٧٨ و ١٨٩٠ ففي هذه السنين المائة والأربعين قد مر على مصارف انكلترا السلم والحرب . وتعاملت بالفضة والذهب . وتقلب عليها الشدة والرخاء . ولم يمنع ذلك كله حدوث تلك الجوائح

الدورية . وقد قال «ميل» سنة ١٨٦٧ « لا مشاحة في أنه كل عشر سنوات تحدث زيادة فجائية لطلب السلفة تكون عاقبتها ترعزا عظيما في الثقة . وقد شوهد ذلك خصوصاً في الأزمات التجارية وذلك لان عشر السنين التي بين أزمة وأخرى إنما هي عمر السلفة تتدرج فيه بحسب الأحوال فتنتقل من دور الطفولة الى سن الرشد ثم يمتري الثقة مرض يودي بحياتها » وذكر بعد ذلك كيف أنه يمكن تلافي تلك الأخطار أو تقليل تأثيرها بواسطة انتشار الأخبار عن الأحوال التجارية بالصحف وغرف التجارة وأندية التجار (البورصات) وغير ذلك .

*(٤) (دواء الازمات) ان كل من يقترح دواءا للأزمة التي أصبحت أشد من الموت على العالم الاقتصادي لهو عامل على ترقية المدينة وأسعاد كثيرين ممن تودي الأزمات بسمعتهم الى الضياع فضلا عن تخفيف آلام كل فرد من افراد الهيئة الاجتماعية . فهي تصيب العامل في مكسبه وتفقده العمل الذي يتعيش منه . وتودي بالمالى الى الإفلاس وتوقف حركة المعامل فلا يجد أربابها سبيلا الى الربح وهي وان كانت لا تؤثر على الفلاح مباشرة « بما انها لا تؤثر كثيراً على الثمرات الزراعية والمعادن وما شابهها من الأصناف إذ ان منفعة هذه الأصناف معروفة عادة بخلاف المصنوعات والمتاجر »^(١) ولكنها تؤثر عليه من جهات أخرى^(٢) إذ لا يجد من يشتري القطن

(١) جونز (٢) لاحظ سوارس أحد كبار المالين بمصر أن الازمة المالية المصرية مضرّة بالفلاح لان المزارعين يأخذون منه ٢٥ بللته أو ٣٠ بللته ويشترطون عليه أن لا يدفع الا بعد عشر سنين وذكر أنه لو فرجت الأزمة عن المصارف لما وجد أولئك اليه سبيلا

أو غيره من حاصلات أرضه على فرض أنه يملك رأس المال الكافي لزراعها. وقد اختلفت الأدوية التي وصفها الاقتصاديون لتخفيف ويلات الأزمة بشأن الأطباء . اذا عضل الداء . وظهر في أشكال متعددة . بيد أنهم كلهم متفقون على أن الأزمة ناتجة عن الإحداث . ولذلك نرى أن الأدوية التي وصفوها هي أدوية لوسائل الاحداث وخصوصاً العمل ورأس المال . فبعضهم يرى أنه اذا كانت الأزمة ناتجة عن قلة رأس المال فإن أحسن طريقة لمداواة الحالة التجارية هي أن تصدر الحكومة نقوداً من الورق تقوم مقام المال في قضاء الأشغال . أو تصرح لأحد المصارف بذلك حتى تعود الثقة الى المصارف ويندمل الجرح الذي أصاب التجارة على أثر زوال تلك الثقة^(١) . على أنه يمكن الاعتراض على هذا الرأي بأن النقود الورقية كما سنرى بمرور تزيد الحالة ارتباكاً لأن الحكومات عرضة دائماً للتغالي في إصدارها فيكون الدواء مساعداً على استفحال الداء . ويرى آخرون أنه بما أن الأزمة ليست إلا زيادة المروض من السلع عن المطلوب منها فليس هناك أحسن من أن تصرف هذه الزيادة في التنم أي لاستعمل بحيث تزيد الثروة ولا داعي الى القول أن هذا الرأي مخالف للاقتصاد ومشجع على زيادة الآفات التجارية . ويرى بعضهم أن كل البضائع المهمة في العالم التجاري يمكن اعتبارها نتيجة

(١) وقد اقترح المستر تشارلس فولر أحد أعضاء مجلس نواب الولايات المتحدة هذا الاقتراح لتخفيف الأزمة الأخيرة . وقد وصف هذا الدواء لتفريغ الأزمة المالية المصرية مدبرو البنوك فقالوا من الحكومة أن تسلف البنك العقاري مليون جنيه وذلك بأن تكون السلفه قراطيس مما عند الحكومة من القنصليد الانكليزي أو الموحد المصري بزيادة ٥ بالمائة عن سعرها في الاسواق وقد رأى هذا الرأي أيضاً كبار المالىين الأوروبيين

الشغل وان أجور العملة غير مناسبة للنتاج وهو نتيجة شغلهم وانه كلما كانت تلك الأجور قليلة ازدادت أرباح أرباب المعامل فحذا غيرهم حذوهم وهذا يفضي طبعاً الى زيادة المعروض عن المطلوب زيادة لا يقابلها عادة اتساع في السوق فتحدث الأزمة فتلافياً لذلك يقترح تقسيم تلك الزيادة على العملة إذ هم المحدثون الحقيقيون للثروة وهذا الرأي لا يمكن تطبيقه فن من أرباب الأعمال يترك نتيجة عملهم ربحاً للصانع ؟ ان أرباب الأعمال ينكرون على العملة أجورهم فكيف يقبلون أن يعطوهم زيادة عنها ؟ ومن رأى البعض ان نتائج الأزمة المالية في الأوقات الحاضرة مؤثرة على أرباب الأموال والأعمال وان أحسن طريقة أن يتحد أرباب الأعمال المختلفة لانه « ان اتحد أرباب أى عمل من الأعمال تحت نظام مخصوص بحيث تتوحد مصالحهم فلا تبقى هناك صعوبة في التوفيق بين كمية المعروض من هذا العمل والمطلوب منه »^(١) على ان هذا الرأي يمكن الاعتراض عليه بان مثل هذا العمل يؤول الى الاحتكار^(٢) وضرره في العالم التجارى والصناعى لا يختلف فيه اثنان . فأحسن طريقة للتوفيق بين المعروض والمطلوب هي تهريب محدثى الثروة لمستهلكيها (أولاً) بالاستغناء عن الوسطاء وانشاء جمعيات الاشتراك في الاستهلاك وجمعيات الاشتراك في الاحداث وستتكلم على كل منهما في موضع آخر (ثانياً) بمحصر التجارة في المجال الكبرى وإيجاد روابط بينها بواسطة أندية التجار (البورصات) لان فيها يمكن معرفة مقدار المعروض من صنف من الأصناف في الجهات الأخرى فيأخذ أصحاب المعامل حذرهم ولا يصنعون منه كثيراً وكذلك غرف التجارة التى تمد التجار بالمعلومات اللازمة

(١) المستر كارول رايت الأمريكى رئيس ادارة الصناعة (٢) جونس

لهم وهى التى وصفها العلامة « ميل » دواء للآزمات .

❦ نادى التجار (البورصة) ❦

تدل لفظة «البورصة» على معنيين (الأول) اجتماع التجار والسيارف لقضاء الأشغال التجارية (والثانى) المكان الذى ينقد فيه هذا الاجتماع وقد عرفها قانون التجارة الفرنسى (مادة ٧١) بأنها مجتمع التجار وأرباب السفن والسماسة والوكلاء بالعمولة تحت رعاية الحكومة . وهى من المنظمات الاقتصادية اللازمة لكل دولة متقدمة إذ هى للتجارة بمثابة مقياس الحرارة تنبئ بالأسعار ومقدار المطلوب والمعرض ويمكن بواسطتها جس نبض السوق والاحتباس من الوقوع فى الآزمات . ولم تبلغ «البورصة» شأوها الحالى إلا منذ زمن قريب فقد كانت «البورصات» فى القرون الوسطى حتى نهاية القرن السابع عشر لا يباع فيها إلا الكميالات وتصرف فيها النقود ولكن دعت الحاجة بعد ذلك الملوك فى أوروبا الى الاستدانة من المالىين للقيام بالحروب وصارت تلك القراطيس التى على الحكومات تباع فى «البورصات» وبدخول العالم التجارى فى دور جديد من التقدم دخلت هى أيضاً وصارت تباع فيها أسهم الشركات على اختلاف أنواعها وأصبحت الآن مراسح تمثل فيها المضاربات التى شغف كثيرون بها ولم تخل «بورصة» منها

❦ (١) المضاربات ❦

لا شك فى ان التأمل وبعد النظر من أجل الصفات التى يلزم كل تاجر التحلى بها . ولا خلاف فى انها جلتان ممدوحتان فيه . وقد أبان « آدم

سميث « ان كل مشتغل في هذه الدنيا يدخل في مكسبه شئ لم يكن ليربحه لولا نظره في العواقب وخصوصاً من كان من ذوى المكانات العالية المحفوفة بالمخاطر ولما كان « الغرض من هذا النظر في العواقب تهدير حالة السوق في المستقبل بحيث يمكن التاجر الكسب بقدر الامكان »^(١) كان مفيداً للتجارة في أحوال كثيرة منها انه يمنع النعوط والتاريخ يشهد كيف عرف سيدنا يوسف الصديق عليه السلام ان مصر سيحل بها قحط وقت ان جاء أحدهم يستفتيه في (سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات) حيث (قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً بما تأكلون ثم يأتي بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن إلا قليلاً مما تحصنون ثم يأتي بعد ذلك عام فيه يفاث الناس وفيه يعصرون)^(٢) وبهذه الوسيلة كان سبباً في نجاتهم من القحط وصارت مصر في ذلك الوقت مشد رحال للتجار الى أقصى الأقطار (٢) ومنها انه يمنع ارتفاع الاسعار لان التجار بواسطة نظرهم في العواقب يخدمون التجارة خدمة كبرى فهم يشترون السلع من الجهة التي تباع فيها رخيصة ويبيعونها في السوق التي تباع فيها غالية فتقل بذلك كمية المعروض من البضائع في السوق الاولى وتزيد في الثانية فتساوى الأثمان . مثال ذلك اذا كان القمح غالياً في السودان ورخيصاً في مصر فان حسن نظر بعض التجار يدلهم على شراء هذه السلعة من مصر فيقل المعروض منها ويبيعها في السودان حيث يزيد المعروض بهذه الطريقة فيهيئ سعرها . اوهم يشترون الصنف وقت كثرته وقله طلبه ويخزونه لحين قلته وكثرة طلبه فيربحون هم ويربحون غيرهم في المستقبل

بتسهيل الحصول على حاجاتهم منه فتنتظم الأسعار أيضاً . فإذا كان نتاج القطن في إحدى السنين وافرأ وسعره هابطاً فإن كثيرين من التجار وهم أعلم بقراءة المستقبل يعرفون العام الذي يكون فيه النتاج قليلاً فلا يبيعون كل ما يشترونه بل يبيعون جزءاً منه فقط ويحفظون الباقي استعداداً للطوارئ في المستقبل . وهم بعملهم هذا ينظمون الأسعار (أولاً) لأنهم باخترانهم بعض النتاج يقلون العروض منه في السوق فيرتفع سعره نوع ارتفاع في سنة الوفرة . ولا يخفى مافى ذلك من الفائدة لأصحاب القطن (ثانياً) لأنهم عند حلول العام القليل الحاصلات الذي دلهم عليه بعد نظرهم يضيفون ما أودعوه في خزائهم الى العروض منه وتكون النتيجة اعتدالاً في أسعاره بدل ارتفاعها وربما كان سعره في تلك السنة كالسنة الأولى أو كان الفرق بينهما قليلاً . على ان كثيرين لم يقتصر بعد نظرهم على اختزان البضائع أو معالجة التجارة المعقولة بل تمدوا طورهم . وطفقوا يخرقون حجب المستقبل بأوهامهم واندفعوا في تيار الاتجار بالتخمين بانين كل معاملاتهم على سلع مجهولة وموكولة للمصادفة أو متجرين بأشياء لا يقصد استلامها بل يقصد ربح الفروق أو صبرهم بالفروق حتى أصبحوا خطراً يهدد الحالة التجارية وداءاً افتاك بالصالح العام . هؤلاء هم المضاربون الذين استفحل أمرهم فكادوا لغيرهم كيداً كاد يذهب بحياته واسترسلوا في غوايتهم غير مبالين إلا بمنفعتهم الشخصية ولو أصبحت الأزمات على الأبواب . والقلاء لا يطلق . هم كما يدل اسمهم يريدون أن يصرعوا غيرهم ويخربوا السوق ليقوموا على انقاضها . وإذا بحثنا في الاسباب التي تحمل بعض التجار والسامرة على المضاربة نجدأهما اثنين : حب الاستئثار بالغني وغرورهم في تقدير أنفسهم . فكما لاحظ « آدم سميث » ان

كثيرين من الناس يعجبون بأنفسهم بدون حق كذلك يتغالى كثيرون في المضاربة لهذا السبب عينه وينسون ان المصادفة التي وكلوا اليها أمرهم ربما خاتمتهم فاقبلوا خاسرين . (١) ما محمد بن في «البورصات» في «البورصات» فته من التجار يدعون السماسرة وظيفتهم بيع الأسهم والسندات والكيميالات أو التوسط في شرائها والسمسرة حرفة مباحة^(١) ويجب عليهم القيام بواجبات كثيرة فرضها عليهم القانون التجاري لأجل ذكرها هنا . وهناك أيضاً الوكلاء بالعمولة والوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملاً باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل أو على ذمته في مقابل أجره أو عمولة . ويجب عليهم القيام بما فرضه عليهم القوانين^(٢) . ويوجد غير هؤلاء كثيرون من التجار والمضاربين والمضاربون : إما أن يتأجروا بأصناف غير موجودة وستوجد في المستقبل كان يتفق أحدهم مع أحد السماسرة أن يسلم له بعد ثلاثة أشهر ألف أردب قمحاً سعر الأردب مائة قرش ثم يحمي مضارب آخر ويشترى من المشتري الأول القمح الذي لم يستلمه بسعر الأردب مائة وعشرين قرشاً وربما جاء ثالث ودفع للثاني مائة وثلاثين قرشاً في الأردب وهكذا حتى انه عند حلول ميعاد التسليم يزداد طلب الصنف كثيراً لأن كل بائع يجبر على التسليم فإذا طلب المشتري الأخير من البائع له أن يسلم له الصنف رجع هذا على من باع له طائفاً ذات الطلب وهكذا فيرتفع سعر السلعة ارتفاعاً هائلاً لقلة الموجود منها فعلاً وكثرة المطلوب . وقد يحدث ان أحد كبار المالىين من المضاربين يشتري جميع حاصلات ذلك الصنف ويملك زمام السوق . وهنا يظهر حرج موقف كل من خاطر وضارب لان ذلك المالى يجعل سعر الصنف

(١) أنظر مادة ١٦٦ من قانون التجارة الاهلي (٢) أنظر مواد ٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ وما بعدها

كما يريد هوشأن كل محتكر فلا يجد المضاربون بداً من الافلاس لعجزهم عن أداء تعهداتهم. وقد يشتري بعض المضاربين الأسهم لأجل أن يبيعها في بحر الشهر أو في آخره ويكون الفرق بين السعرين: السعر الذي اشترى به والسعر الذي باع به ربحاً له. فإذا فرضنا أنه أمر السمسار أن يشتري له مائة سهم سعر السهم خمسة جنيهات. وبعد خمسة عشر يوماً من تاريخ الشراء صعدت قيمة الأسهم نصف جنيه وباعها في هذه الأثناء لآخر أو بعبارة أخرى صرح للسمسار أن يحفظها للمشتري الجديد فإنه يكسب $500 \times 1/4$ أي ٢٥٠ جنيهاً. ولكن لنفرض أنه في نهاية الشهر لم يرتفع سعر الأسهم. ففي هذه الحالة يخلص المضارب من دفع ثمن الشراء بأن يدفع للسمسار مبالغاً من النقود يختلف قلة وكثرة على حسب أهمية الأسهم حتى بهذه الطريقة يمد هذا الوقت على حسابه ويجدد له فرصة يكسب فيها وهكذا لا يزال يماطل ويمد السمسار بالمال ليمد له الوقت حتى ينتهز فرصة صعود السهم فيبيع ويستلم الفرق بين السعرين السعر الذي اتفق أن يدفعه للسمسار أولاً والسعر الذي باع به وهو بالطبع يخضع من ذلك المبالغ التي كان يمد السمسار بها. والمضاربون على أنواع. فبعض المضارب بالصعود والمضارب بالهبوط: أما الأول فهو الذي يشتري الأسهم كما في المثال المتقدم ثم ينتظر بدون دفع الثمن كلما حل أجله إلى أن تصعد قيمة الأسهم فيبيع ويربح الفرق بين السعرين. وأما الآخر فهو الذي يبيع أسهماً كثيرة بقصد اكثار المعروض منها وخفض سعرها ثم يشتريها بعد ذلك. فإذا كان سعر السهم في إحدى الشركات ثمانية جنيهات وباع أحد المضاربين مائة سهم بدون أن يسلمها اتبني على ذلك هبوط سعرها فيبادر هو إلى انتهاز فرصة هذا الهبوط ويشتري منها وربما فعل ذلك بدفع

سته جنهيات ونصف في السهم فيمكنه أن يقوم بتعهده للسمسار أو لغيره ويربح ١٥٠ جنهياً لانه اشترى ببلغ ٦٥٠ جنهياً فقط مع انه أخذ ٨٠٠ جنهيه وكثيراً ما يفضل كبار المالين ذلك خصوصاً عند مايرون عن بعد ان الأسهم ستبسط قيمتها فيريدون أن يربحوا مهما أضر ربحهم بمصلحة غيرهم .

(٢) مضار المضاربة ان المضاربة لا سيما اذا كانت في الفروق لا تختلف كثيراً عن المقامرة بل هي مثلها في أكثر الأحوال . غير ان ضررها أبلغ من ضرر هذه لانهما تسحب الثقة من السوق . وتحدث تأثيراً سيئاً في أخلاق كثيرين . ويستنويهم شيطانها حتى يقبلوا عليها . ومضى أقبلوا أدبرت سمعهم وأصبحوا معرضين في كل آن الى الافلاس . وان استدرجهم الربح في أول الأمر كما هي الحال في المقامرة . وليس ضرر المضاربة مقصوراً على الافراد بل ينتاب جميع الأمة وخصوصاً اذا كان الصنف الذي يضاربون به من الأصناف المهمة كالقمح والقطن والذهب أو كان عقاراً كأراضي البناء^(١) . والسبب في ذلك انها كما قدمنا تكثر المطلوب من الصنف على المعروض فيرتفع سعره . ومما يزيد ضررها وخصوصاً في الأسهم وجود فئة من المروجين الذين يذيعون أخباراً كاذبة عن أهمية بعض الشركات حتى يتهاوت الناس على اقتناء سهومها . فيكون الويل ويلين . ولقد كانت تلك الفئة سبباً في التعجيل بالازمات على بلاد كثيرة . وهناك ضرر كبير للمضاربات من جهة توزيع الثروة وذلك انها تسبب اختلالاً في كفة التوازن بين الانصياء ربما كان سبباً في ان يحتكر بعض المثرين صنفاً من الأصناف

(١) كانت نتيجة مضاربة كثيرين بأراضي البناء في المدن وخصوصاً في مصر والاسكندرية أن ارتفعت أثمانها ارتفاعاً هائلاً حتى ان المتر الواحد وصل ١٣٠ جنهياً

المهمة فيفعلون بأسعارها ما شاؤوا وشاء طمعهم الأشعبي . وما يزيد ضررها عجز كثير من الحكومات. عن إبطالها فقد سنت الولايات المتحدة قانوناً في سنة ١٨٦٤ تمنع به المضاربة في الذهب فاشتري المضاربون كل الذهب الموجود وتسلطوا على السوق وملكوا زمام السعر حتى ارتفع ارتفاعاً مريعاً فلم تر الحكومة بداً من إلغاء ذلك القانون . فأحسن طريقة أن يكون لكل شخص وازع من نفسه عن الاشتغال بالمضاربات ففيها ضرر بليغ بالشعوب وهي أن أفادت بعض الافراد فقد أوردت كثيرين موارد الخراب . وناهيك ما حل بمصرنا أخيراً من المآزق المالية وركود الحركة التجارية وخراب بيوتات كثيرة . ألم يكن الاشتغال بالمضاربات السبب المهم لتلك الثنابات ؟

﴿ (٣) تقرير الاسعار في «البورصة» ﴾ وفي كل يوم بعد انتهاء الأعمال المهمة في «البورصات» تقرر الأسعار الجارية سواء كانت أسعار أسهم أو سندات أو حاصلات زراعية وذلك بواسطة أخذ متوسط السعر في جملة مبيعات مختلفة . فإذا فرض أن سعر المبيع من الاسهم مثلاً كان ٨ و ٩ و ٧ من الجنيئات جمعت تلك الأعداد وأخذ متوسطها والنتيجة هي السعر الجاري لتلك الأسهم في ذلك اليوم وإذا فرضنا أن سعر القطن مثلاً كان في بعض المبيعات ١٥ ريالاً وفي سوق آخر ١٤ وفي جهة أخرى ١٦ فإن سعره في البورصة يكون متوسط هذه المبيعات أي ١٥ ريالاً وبعد أن تقرر «البورصات» الأسعار تنشرها وترسلها أحياناً للجهات الأخرى .

﴿ (٤) عمومات «البورصات» ﴾ وللبورصات علاقات بعضها ببعض كما للمصارف في كثير من أنحاء الارض . فتوجد «البورصات» الدولية المهمة في «برلين» و «لندره» و «باريس» وتباع فيها قراطيس الحكومات

والسندات المهمة وغيرها مما له علاقة بالتجارة وتوجد « بورصة » متوسطة بين انحاء العالم هي « بورصة نيويورك ». وكذلك توجد « بورصات » كثيرة في الممالك المهمة . وتأثير تلك العلاقة شديد على التجارة . لان أقل تعطيل يطرأ على إحدى « البورصات » يظهر أثره في الأخر وخصوصاً اذا كانت « البورصة » التي ينتابها اخلل من المراكز المهمة للتجارة . ومما زاد هذا التأثير أيضاً أن المضاربة صار أغلبها في الاصناف الدولية وأصبح ضررها عاماً واستئصالها صعباً .

﴿ (٥) منافع « البورصات » ﴾ يزعم كثيرون ان اندية التجار لا فائدة فيها بما ان فيها المضاربات التي أجمع الكل على ضررها وهو زعم باطل لان لها الدور المهم في ترقية الشؤون التجارية فهي : (أولاً) تبين مقدار المعروض من الاصناف وسعره الجاري وترشد أصحاب المعامل وغيرهم من خازني الثروة الى المحافظة على التوازن الطبيعي بين المعروض والمطلوب فتقل الأزمات . ومال المضاربات إلا أمور استثنائية لا يصح أن تستخدم دوحه الى غمط « البورصات » حقها (ثانياً) ترشد أرباب الأعمال الى الكيفية التي يحصلون بها على السلفة ليقوموا بها أعمالهم (ثالثاً) تظهر للناس فوائد بعض المشروعات فيقبلون عليها . والخلاصة ان أعضاء نوادي التجار باخلاصهم في تميم أعمالهم واتباعهم صوت الذمة يفيدون التجارة فوائد يعجز غيرهم عن مثلها .

— المراجعة —

توجد صفة قائمة بنفس كل انسان تحضه دائماً على نفعها . وجلب خير أوفر لها بأقل ما تتحمله من النصب . فان كان صانعاً اشتغل في المعمل الذي ينتظر منه أجرة عالية . واذا كان صاحب معمل سعى دائماً في صنع الصنف

العالي القيمة . وإذا كان مالياً أقرض ماله حيث معدل الفائدة مرتفع . وهي تلك
 الصفة الكامنة التي تبث في الإنسان حب مباراة غيره في مضمار الكسب
 ومزاحمته على موارد الثروة فتفيد العالم الاقتصادى والشخص معاً . أما الأول
 فلأنها تنظم أمرنا الثروة فينتظم سعرها في المبادنة ويقل التباين في التوزيع
 وأما الثانى فلأنها تربى في الشخص ملكة الاقنان في جميع أعماله وهو كفيـل
 بالنجاح . فان كان من أرباب الصناعات استجاءها قبل أن ينافس غيره .
 وان كان من أرباب الأعمال فكر في عمله وحاسب نفسه قبل الإقدام عليه
 يجهـد كل عامل نفسه متى كان باب المباراة مفتوحاً يدخله من يشاء . ينظم
 عمله ليفوز في المضمار على غيره . ينتقى أكثر الأعمال ربحاً له . فننتظم كفة
 التوازن في العالم الاقتصادى . فإذا فرضنا ان صناعة الملابس القطنية في إحدى
 الجهات تأتى بربح كثير وصناعة الصوف لاربح فيها فإذا تكون النتيجة غير
 ازدهام كثيرين من أرباب الأموال والمعملة على الصناعة الأولى واكثار
 المعروض من البضائع القطنية ثم هجر الثانية فيقل المعروض منها . ويرتفع
 سعره بالنسبة للأخرى . وحينئذ يتقاطر الناس على الصناعة الثانية وتتساوى
 الكفتان بعملهم هذا ؟ فلولاً وجود تلك المزاومة على المنافع لما انتظمت
 حركة التجارة . ولا بلغت الصناعة هذا الحد من الاقنان . ذلك لان كل
 مزاحم يستجيش من نفسه الاقدام والاقنان وقوة الارادة وبعد النظر لينل
 غيره على أمره فلا يبقى في السوق إلا الأنسب للبقاء والأقدر على العمل .
 وقد وقف العادة أحياناً في سبيل التزامم فلا يعود العامل ينتقل الى الصناعة
 التي يكثر كسبها بل يبقى في العمل الذى هو فيه بحكم العادة . ولا يعود
 صاحب العمل يصنع الضنف الأربح له بل يستمر على صناعة صنف واحد .

بتأثيرها أيضاً . ومما ينافي تلك الحالة التي ذكرناها اوستراكية لأن كل فرد لا يكون حينئذ حراً في مزاحمة غيره لنفع نفسه بل يوجه عنايته الى نفع غيره ولو بضرر نفسه . وقد ظن بعضهم ان الاشتراك والتعاون اللذين سنتكلم عليهما ينافيان المزاحمة بمعنى انه اذا اتحد جملة من أرباب الأموال . واشتركوا في الاحداث ضاع تأثير المزاحمة . بيد انه وان ضعف تأثيرها في المتعاونين أو المشتركين . ولكنه يشتد بينهم وبين الغير . ويفيد الحالة التجارية أكثر . فالمتحد وان ضعف سعيه وحيداً . ولكنه يزداد اجتهاده في نفع المتضافين معه . وبما ان المزاحمة ناتجة عن ميل غريزي في الانسان يدعوه الى نفع نفسه فكل ما نافي هذا الميل غير ملائم لها . مثال ذلك الاحسان . ونجبة الأوطان . فاذا استخدم صاحب معمل صانعاً رافعة بحاله واذا استمر صانع في أحد المعامل لمجرد نفع موطنه صاحب المعمل فلا يعد عمل كل منهما صادراً عن حب التزام على المنافع . وقد كان للمزاحمة وحرية العمل أعظم تأثير في بلوغ المالك الغريبة وخصوصاً الولايات المتحدة درجة عالية في التجارة والصناعة ونموغ كثيرين من الصناعات الماهرين . والمخترعين البارعين الذين أفادوا العالم فائدة كبرى . وكلما اشتد التلاحم على المرافق الحيوية زاد تأثير التزام وعنى كل صاحب عمل باتقائه . وصارت الأسعار تابعة لقانون العرض والطلب وليس لإرادة بعض افراد محتكرين . تخفت وطأت قلبها . وكثيراً مادما التزام بعض التجار الى عرض بضائعهم رخيصة وكان سبباً في التوازن بين المعروض والمطلوب . لانه كما يراحم البائع البائع كذلك يراحم المشتري المشتري . وقد أطنب بعض الاقتصاديين وخصوصاً « بليستيات » في مدح المزاحمة ففسبوا لها كل شيء اختلف به العصر الحاضر

عن المصور الغابرة التي لم تكن فيها المزاحمة شديدة بل كانت الضائع والمتاجر في يد افراد قلائل . وكذلك كل مزية انفراد بها القرب دون كثير من ممالك الشرق التي لا تأثير للتنافس فيها . على اننا مهما ترغنا بذكر محاسن المزاحمة فلا ننسى مساوئها . لا ننسى ان بعض الأعمال التي تقوم على انقراض غيرها من جراء المزاحمة ليست دائماً الأنفع للمجتمع وان كانت الأنسب للبقاء في الجهاد الحيوى . وانا لثرى شركات هوض بنياتها . وأعمالا انعدم كيانها . كانت أنفع بكثير من التي حلت محلها . لا ننسى ان كثيرين من العملة يجهدون أنفسهم ويضنون أجسامهم . حباً في مزاحمة غيرهم . لا ينيب عنا ان كثيرات من النساء تنهك المزاحمة قواهن . وتضعف أطفالهن . لا يعزب عن بالنا ان ذلك التنازع تكون نتيجته في أغلب الاحيان أن يملك زمام الأعمال افراد قلائل يسيطرون عليها ويفعلون بالأشعار كما يشاؤون . لا تنكر أيضاً ان التنافس يجعل كثيرين من أرباب المعامل ينفقون النفقات الباهظة في زخرفة البضائع وطلائها بحيث تنال الخطوة عند المشتري فيقبل على ابتياعها وانه لا ريب في ان تلك النفقات تلي سعرها أحياناً^(١) . ولا ننسى أيضاً ان تلك الخلطة الكامنة في نفس الانسان قد تكون منافية لنفع الامة في أغلب الأحيان ولكن ذلك كله لا يمحو من صحيفة التاريخ الدور المهم الذي كان للتنافس في ترقية الشعوب . وانه لا محل للتخوف من تأثير المنافسة على بعض الافراد كالعلة وغيرهم اذا هم خففوا من غلواتهم . وان حسن الادارة يقتضى أن لا يزيد صاحب العمل النفقات على أشياء تافهة طمعاً بالربح العظيم فلربما كسدت فتكون خسارته أعظم . ذلك كله لا يزيل اعتقادنا ان المزاحمة

أنفع للعالم على وجه العموم كما ان حرية التجارة التي امتدحها « آدم سميث »
 أنفع للأثم بوجه الاجمال^(١). وربما تطرق الى ذهن البعض ان الانسان وهو
 في دور المدنية أكثر خداعاً منه في دور البربرية لان كثيرين من التجار
 وأرباب المعامل يزفون البضاعة بحيث تظهر أحسن مما هي عليه في الحقيقة
 طمعاً في منافسة غيرهم . ويستعملون الفس والخلابة في المعاملة حباً في الربح
 ويساعدون اتساع السوق . ولكننا لودقنا النظر لوجدنا ان النظمات التجارية
 الحديثة تدور على الصدق في المعاملة في أغلب الأحيان . وان أولئك الذين
 يريدون أن يظهروا على غيرهم بطرق غير شريفة لا يلبثون إلا قليلاً في مصاف
 أصحاب الشرف حتى يهتروا الى حضيض الهوان . ذلك لان المشتري في
 الوقت الحاضر أكثر نباهة وأقدر على معرفة الزغل مهما نفاه حسن السبك
 ولان الجيد من البضائع المعروضة يستلفت الأنظار رغماً عن وجود مثله من
 الزيف . وإن من يعرف تاريخ كثير من البيوت التجارية الكبرى يجد ان
 مؤسسيها وضعوا دعائمها على طهارة النمة في المعاملة . وعلموا أولادهم ان
 الفس داء عضال اذا لم تظهر اعراضه اليوم تظهر غداً^(٢).

❦ الاقتصاد ❦

وبما يضعف تأثير المزاخمة الاحتكار وهو في اللغة الحبس لتجني
 أوقات الغلاء يقال احتكر زيد الطعام اذا حبسه ارادة الغلاء . وفي عرف
 الاقتصاديين هو البيع أو الشراء اذا تميد بشخص أو جملة أشخاص بحيث
 لا يكون مجال المزاخمة متسعاً لكل فرد . مثال ذلك اذا وجدت في إحدى

(١) ليست (٢) أنظر اقتصاد الصناعة لا رسال ص ٦ و ٧

الجهات شركة مصرح لها دون غيرها أن تصنع وتبيع صنفاً من الأصناف سميت تلك الشركة محتكرة لهذا الصنف لعدم وجود من يزاحونها في صنعه وبيعه . ومن التعريف المتقدم يمكن القول إن المحتكر إما أن يكون (أولاً) شخصاً واحداً كأن يشتري أحد الأغنياء سكة حديدية يكون هو وحده المسيطر عليها يفعل بالأجرة ما يشاء لعدم وجود مزاح له (ثانياً) أو يكون المحتكر شخصين تسلط كل منهما على تجهيز صنف من الأصناف الضرورية أو القيام بخدمة من الخدمات المهمة مع وجود ارتباط بين الصنفين أو الخدمتين كأن يحتكر شخص توزيع الماء على سكان إحدى الجهات والآخر انارة البيوت والطرقات . أو يتعهد أحدهما بالبريد والآخر بالرسائل البرقية وفي الحالة الأولى يكون السعر احتكارياً «لأن المزاجحة قائمة مع طرف واحد من المتعاملين وهم المشترون»^(١) وينبني على عدم وجود المزاجحة مع البائعين ووجودها مع المشتري أن السعر يتوقف على إرادة المحتكر «ويكون أقصى ما يمكن دفعه»^(٢) ومما يدل على أن السعر يتوقف على إرادة المحتكر أن شركات السكك الحديدية مثلاً تفرق بين الأجرة التي يدفعها الركاب في الدرجة الأولى والراكب في الثانية والراكب في الثالثة تفرقة لا أساس لها لأن الفرق بين الدرجة الأولى والثانية ليس بنسبة الفرق بين أجريتهما وكذلك الفرق بين الثانية والثالثة . أما في الحالة الثانية فإن تقدير الأسعار أصعب بكثير^(٣) . وربما كان ظلم المشتري أكثر^(٤) . وذلك لأن المرافق التي يملكها المحتكر لا غنى للناس عنها في أكثر الأحيان . فإذا أنقعت شركة النور وشركة المياه مصروفات باهظة أو تكبدت خسائر عظيمة في المضاربات

(١) ريكاردو (٢) آدم سميث (٣) مارشال (٤) كورنوت

أو نحوها وأرادت أن تشرك في الخسارة غيرها من المحتاجين لها بواسطة رفع الأسعار فن المسيطر عليها؛ أليس من الجائز والمحمّل عدم راقها بغيرها ثم أليس أنفع للمشتري وجود شركات عديدة للماء حتى يعدل التنافس الأسعار وتقتصد كل واحدة منهن في النفقات؟

﴿ مضر المصنّاع ﴾ والاحتكار مذموم ومضر بحالة البلاد الاقتصادية (أولاً) لأنه يجعل زمام السعر بيد المحتكر يقلبه كيف يشاء وإن مآثره من اعتدال بعض المحتكرين لا يصح أن يكون داعياً إلى تخفيف النكير على الاحتكار. إذ أن الحامل لهم على الاعتدال ليس مصلحة الغير. بل الخوف من أن يراحمهم غيرهم. يتعفف المحتكرون في بعض الأحيان لا حباً في التعفف. بل خوفاً من نفور الناس منهم. على أن الأسعار الاحتكارية مهما قلت فأقل منها الأسعار في حالة المزاحمة وحرية التنافس (ثانياً) لأن تلك الأسعار في الغالب عالية كما قال « آدم سميث » و« ريكاردو » وكما ثبت من حوادث كثيرة. ولا شك في أن هذا ضربة قاضية على مصالح كثيرين وخصوصاً إذا كان الصنف أو العمل المحتكر من ضروريات المعيشة كالماء أو النور أو الحبوب^(١) أو إحدى وسائل المواصلات (ثالثاً) لأنه يحرم الصناعة التي يدخل فيها من المزايا الجليّة التي كانت تستفيد منها المزاحمة من حيث الاستجادة والتنميق اللذين تسببهما المنافسة (رابعاً) لأنه يحل بالتوازن الاقتصادي لا من حيث الأسعار فقط. بل من جهة توزيع الثروة إذ يرمح المحتكرون أموالاً كثيرة خالصة لهم من دون غيرهم^(٢) (خامساً) لأنه يسد

(١) أنظر مقدمة ابن خلدون في احتكار الزرع (٢) يؤخذ من إحصائيات المستر يكر أنه من الثمانية عشر مليوناً من الصناع في الولايات المتحدة لا يستفيد من

في وجوه كثيرين سبل الربح من الصنف المحتكر سواء بواسطة صناعته أو معالجة التجار به . وقد ذم النبي صلى الله عليه وسلم الاحتكار فقال (بئس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح) وفي رواية (إن سمع برخص ساء وإن سمع بغلاء فرح) وروى أبو الليث السمرقندي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال (الجلاب مرزوق والمحتكر ملعون)

على أنه قد يخف ضرر الاحتكار في بعض الأحيان إذا كان المحتكر حكومة والسبب في ذلك أن الحكومة الصالحة تهتم بالشعب وتفضل منفعة على الربح فتجعل الأسعار الاحتكارية واطئة ولذا يستحسن أنه أن كان ولا بد من احتكار بعض المرافق لعدم إمكان المزاومة عليها في أغلب الأحيان كالسكك الحديدية وإنارة البيوت والطرق أن تكون الحكومة هي المحتكرة لا اختيار أخف الضررين . وقد قال العلامة « جيفونس » . . . ولكن إذا كانت إحدى المرافق الحيوية محتكرة فإن ميدان الابتداع فيها يكون ضيقاً والنشاط قليلاً . وبدل أن تكون الأسعار هابطة بحيث يسهل الانتفاع على كل فرد . تصبح بعكس ذلك في حالة الاحتكار . وذلك لأن الشركة المحتكرة تطمع دائماً في رفع الأجر لكي يزداد ربحها فتقل خدمتها للمنفعة العمومية وهذا الخطر يكاد يلمس باليد في شركات المياه والنور سواء كان كهربائياً أو عادياً . وفي كثير من الشركات التي تأخذ على نفسها النقل سواء للبضائع أو للمسافرين أو للرسائل . ويصعب على الحكومة في مثل هذه الأحوال أن تسن قوانين تحددها الأسعار نظراً للصعوبة التي تقف في الاحتكار نوع فائدة الا خمسة مليونات وخمسة آلاف أما الربح الباقي فانه يذهب

لافراد قلائل

طريق من يريد تهديرها وهوليس واضعاً رأس ماله في تلك المرافق . ومن ذلك يعلم انه يحذر بالحكومة أو البلدية أن تسيطر على مثل تلك المرافق وتولاهابنفسها لكي يتسنى لها أن تعدل الأسعار متى اقتضت المصلحة ذلك»

❦ الاشتراك ❦

الانسان مبنى بالطبع لا بد له في هذه الحياة الدنيا من الاجتماع بغيره وقد عرفنا كيف كان في درجات الوحشية والانحطاط العقلي وقت استقلاله بنفسه ومناوآته أخاه العداء . وكيف تأكد له بعد ذلك انه قليل بنفسه كثير بإخوانه . وكيف قويت الروابط شيئاً فشيئاً الى ان صار وهو في دور مدينته معتمداً كل الاعتماد في تحصيل حاجاته على معاونة غيره له . وقد ظهر هذا الاعتماد بأجلى مظاهره في تقسيم العمل وفي السرطت بجميع أنواعها . وفي جمعيات التعاون وهي عبارة عن اجتماع كثير من العملة لترقية شأن أنفسهم وتحسين نوع من الصناعات . وكان من مزايا هذا التعاون ترقية كثير من الأعمال وتقوية وسائل إحداث الثروة . فبه أمكن مد السكك الحديدية . وبناء المعامل الضخمة . وبواسطته نبغ المهرة من العملة في فروع كثيرة من الصنائع . وتحسنت الصناعة والزراعة . وصار من الممكن صنع كميات كبيرة من البضائع لسد حاجات الانسان . المتزايدة في كل آن . فهو إن احتاج في دور وحشيتة لمعونة أخيه مرة . لرد غائلة وحش أو حمل صخرة . فهو محتاج له في دور المدينة ألف ألف مرة حتى يقدر على اختراق الجبال . وتذليل البحار واستخدام الموارد الطبيعية بواسطة حفر المناجم وفتح الأرض وبناء البيوت الفخيمة وتشيد المعامل الضخمة وغير ذلك من ضروريات المدنية .

﴿١﴾ الاشتراك بالمال : من المعلوم ان رأس مال الشخص وسيلة مهمة لإحداث الثروة . وان رؤوس الاموال الكثيرة تقوم بما لا يقوم به رأس مال الفرد . وان المال كالماء تحترق قطراته الجبال وهي متجمعة . ولا تروى غلة اذا كانت قليلة . ولذا كانت الشركات من أهم الوسائل التي امتاز بها العصر الحديث وأمكن بواسطة تجمع رؤوس أموال كثيرة . القيام بمشروعات خطيرة . لاقدره للفرد على القيام بها وحده . والشركة عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة في رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الأرباح التي تنشأ عنه بينهم^(١) . فاذا عقد ثلاثة شركة لاستخراج الفحم في إحدى الجهات أو أسسوا شركة لتكرير السكر أو بنوا بالمال المجتمع عندهم مصنعا لنسج القطن وجلبوا له المهمات والعملة فانه يمكنهم أن يقوموا بالعمل أحسن قيام . ويسهل عليهم الربح . ولا يشترط أن تكون الحصة من الرأس المال التي يدفعها كل من الشركاء نقودا بل يجوز أن تكون أوراقا ذات قيمة أو منقولات أو عقارات أو حتى انتفاع بشئ مما ذكر كما انه يجوز أن تكون الحصة التي يقدمها المشترك عملا من الأعمال^(٢) كأن يكون كاتباً بدون أخذ مرتب . أو يكون صانعا . ويكون ما يدفعه الشخص من المال أو يقوم به من الخدمة مخرولا الحق له في أخذ جزء من الربح . وهذا الجزء إما أن يذكر في العقد أولا يذكر في الحالة الأولى يتبع ما في العقد مع الملاحظة انه لا يصح بأى حال من الأحوال أن يشترط في الشركة ان واحداً من الشركاء أو أكثر لا يكون له نصيب في الربح أو يسترجع رأس

(١) أنظر مادة ٤١٩ من القانون المدني الاهلى و٥١١ من المخطط

(٢) أنظر مادة ٤٢٠ مدنى أهل و٥١٢ مدنى مختلط

ماله سالماً من كل خسارة^(١). وأما إذا لم يذ كر في العقدان الربح أو الخسارة
تقسم على الشركاء بحسب حصصهم^(٢). فإذا فرضنا ان ثلاثة أشخاص وضع
الأول عشرة آلاف جنيه و وضع الثاني خمسة آلاف و وضع الثالث ألفاً و أمكنهم
أن يشيدوا معملًا لصناعة الملابس القطنية مثلاً وان هذا المعمل ربح أربعة
آلاف من الجنيهات فان انصباهم تكون هكذا $(\frac{4000}{10000} \times 10000) = 4000$ ج
للاول و ١٢٥٠ ج للثاني و ٢٥٠ ج للثالث . أما المزايا التي يستفيدها الشركاء
من الشركة فكثيرة منها (١) انهم يقدرون بواسطة تلك الأموال التي
وضعوها أن يصنعوا كيات كبيرة من المتاجر بدون نفقات كثيرة (٢)
ويتسنى لهم أن يرقوا العمل الذي يشتغلون فيه و يستخدموا فيه أمهر الصناع
و أحسن الآلات . فان اشتغلوا باحتقار المناجم جلبوا أحسن الآلات الرافعة
و الحافرة . وان اشتغلوا بصناعة الملابس القطنية مثلاً استوردوا أحسن المواد
الاولية . ولا شك في ان ذلك يفيدهم أنفسهم من جهة الربح و يفيد العمل
الذي يشتغلون فيه من جهة أخرى (٣) و يسهل عليهم الاشتهار في وقت
قصير بما ينشرونه من الاعلانات و ما يتجرون به من البضائع الجيدة أو
يقومون به من الأعمال المفيدة (٤) و يمكنهم ان يقتصدوا من النفقات ما يزيد
في أرباحهم . فإذا فرضنا ان عند أحد المالين عشرة آلاف جنيه و أراد أن يحتفر
منجماً فربما جلب آلات و استأجر عملة بمبلغ يزيد عما عنده . ولكن
إذا اشترك آخران معه في هذا العمل بان دفع أحدهما خمسة آلاف والاخر
خمسة و ألفين أمكن الجميع أن يقوموا بهذا العمل بأقل من خمسة عشر ألفاً

(١) أنظر مادة ٤٣٤ مدني أهلي و ٥٢٩ مدني مختلط

(٢) أنظر مادة ٤٣٠ مدني أهلي و ٥٢٣ مختلط

ويوفروا الباقي (٥) ويقدر الشركاء على الانتفاع بأصناف كثيرة تابعة للعمل الذي يعملون فيه كأن يذوبوا الحديد بالقرب من المنجم الذي يستخرجونه منه

﴿ ب ﴾ (ب) تقسيم الشركات * الشركات منها ما هي مدنية وهي التي لا تقوم بعمل تجارى . ومنها ما هي تجارية وهي التي تقوم بعمل من الأعمال التي تعد تجارية ^(١) . وهذه منها (أولا) شركة التضامن (ثانياً) شركة التوصية (ثالثاً) شركات المحاصة (رابعاً) شركات المساهمة . أما الأولى فهي الشركة التي يعقدها انسان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسمها ^(٢) . ويكون اسم واحد من الشركاء أو أكثر عنواناً لها ^(٣) . وكثير من الشركات التي تشتغل بالبيع من هذا القبيل وإنما سميت بهذا الاسم لان أعضاءها متضامنون في جميع تعهداتها بمعنى ان كل عمل يعمل بعنوانها يحمل كل عضو من أعضائها مسؤولاً ^(٤) . وأما الثانية فهي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين ^(٥) . ولكي يعرف الجمهور المسؤولين المتضامين ولا يفتروا بوجود غيرهم في إدارة الشركة حتم الشارع أن يكون عنوان الشركة اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين ^(٦) . وأن لا يدخل في عنوانها اسم واحد من الشركاء الموصين أى أرباب المال الخارجين عن الادارة ^(٧) . وأن

-
- (١) وهي الأعمال التي ذكرتها مادة ٢ من قانون التجارة الاهلى والمختلط
- (٢) مادة ٢٠ من قانون التجارة الاهلى و٢٦ من قانون التجارة المختلط (٣) مادة ٢١ من الاهلى و٢٧ من المختلط (٤) أنظر مادة ٢٢ أهلى و ٢٨ مختلط (٥) أنظر مادة ٢٣ أهلى و ٢٩ مختلط (٦) أنظر مادة ٢٤ أهلى و ٣٠ مختلط (٧) مادة ٢٦ أهلى و ٣٢ مختلط

لا يعمل أي واحد من الموصين عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناءً على توكيل^(١) وذلك كله خوفاً من التعبير بالمتعاملين مع الشركة . وأما النوع الثالث فهو الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة^(٢) . مثال ذلك علم زيد ان عمراً ذاهب الى إحدى الجهات حيث القمح رخيص فاعطاه مبلغاً من المال ليضم عليه هو شيئاً ويشتري به قمحاً لبيعاه ويقتسما الربح . فكل العقود التي يعقدها عمرو مع بائى القمح لا تدخل لزيد فيها بل هو وحده المسؤول . وكذلك كل عمل يعمله زيد كاستئجار مركب لحمل القمح أو استئجار حمالين لنقله يكون هو المسؤول عنه وحده^(٣) . وعلاقتهما الوحيدة هي اقتسام الربح أو الخسارة^(٤) . على ان كثيراً من الشركات المتقدمة شخصية لا تستمر إلا باستمرار أصحابها وخصوصاً ما كان منها مدنياً فاذا أسرع الموت الى أحد الشركاء أو أفلس أسرع الانحلال الى الشركة^(٥) . ووقف دولاب العمل الذى بدأته . وهذا نقص جسيم لا يستهان به . نقص يترتب عليه تثبيط الهمم عن الإقبال على المشروعات المهمة . خوفاً من الافلاس والتشهير ولذا كان النوع الرابع من الشركات وهى شركات المساهمة . أحسن من جميع الأنواع الأخرى :

شركات المساهمة : ابتدأ كبار المالىين فى القرن التاسع عشر بتأليف شركات المساهمة فى جميع الأقطار فطفت التجارة والصناعة خطوات واسعة وأمكن القيام بالمشروعات الجسيمة التى لا يقدر اثنان أو ثلاثة من المالىين

(١) أنظر مادة ٢٨ التجارة الاهلى و٣٤ تجارة مختلط (٢) أنظر مادة ٥٩ التجارة

الاهلى و٦٥ تجارة مختلط (٣) أنظر مادة ٦١ تجارة اهلى و٦٧ تجارة مختلط

(٤) مادة ٦٢ تجارة اهلى و٦٨ مختلط (٥) مادة ٤٤٥ مدنى اهلى و٥٤٢ مختلط

على اتقانها مثل السكك الحديدية التي يعبر بعضها أوروبا وآسيا وبعضها أمريكا ومثل بناء البواخر الهائلة التي توصل مملكة بأخرى وغير ذلك من المشروعات التي يعجز عنها الواحد أو الاثنان أو الثلاثة والتي لا بد لها من آلاف الألوف من الأصفر الرنان . وازمن يشاهد سرعة انتشار شركات المساهمة في جميع العالم المتمددين يأخذ العجب من ذلك^(١) . ومن يعرف مقدار رؤوس أموال تلك الشركات يعجب أكثر^(٢) . ويتجزأ رأس مال شركة المساهمة الى أسهم متساوية القيمة وكذلك الى أجزاء أسهم متساوية^(٣) يكون لحامليها الحق في أخذ جزء من الربح . مثال ذلك اذا ألف أحد المالين شركة وجعل رأس مالها خمسمائة ألف من الجنيهات فليس هناك أسهل عليه من تجزئ هذا المبلغ الى أسهم وجمعه ممن يريدون الاشتراك في هذا العمل . ولا تكون شركة المساهمة معنونة باسم الشركاء جميعهم ولا باسم أحدهم . وإنما يطلق عليها اسم العمل المقصود منها كعنوان لها^(٤) كأن تسمى شركة البواخر . أو شركة السكر أو شركة معامل الحديد وهكذا بحسب العمل الذي تقوم به . وتعهد ادارتها بعد ذلك الى مدير أو أكثر يكون له إلمام بالعمل الذي تأخذه الشركة على عاتقها . وتمتاز شركات المساهمة عن غيرها من الأنواع المتقدمة (أولاً) لان أعضاءها كثيرون فإن أفلست أو قصرت فلا تضر بسمة شخص معين (ثانياً) لان الشركات الأخرى يتوقف بقاؤها على إرادة نفر

(١) في سنة ١٨٨٨ كان في انكلترا ٨٠٨١ شركة مساهمة وصارت تزداد عاماً عاماً الى أن بلغ عدد الشركات المصرح لها في سنة (١٨٩٠) ٩٧٦٩ شركة (٢) من أقدم الشركات في الولايات المتحدة شركة الزيت ورأس مالها ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٣) مادة ٣٧ تجارة أهلى و٤٣ مختلط (٤) أنظر مادة ٣٣ من قانون التجارة الأهلى و٣٩ مختلط

القليل الذين أسسوها . وأما شركات المساهمة فيندر أن يتفق جميع المساهمين على حلها (ثالثاً) لأن المال الذي يقدمه الشركاء في الشركات الأخرى قد يكون عادة غير كاف للقيام بالمشروعات الخطيرة أما بواسطة شركات المساهمة فيمكن تجميع الأعمال الجسيمة (رابعاً) لانه من السهل على كل انسان مهما كان ماله قليلاً أن ينتفع بشركات المساهمة . ويسهل أيضاً على من ليس من أرباب الصناعة أو التجارة أن يستفيد منها . فالموظف الذي لا يتسمر له الاشتغال بالأعمال التجارية يقدر أن يشتري بضعة أسهم في إحدى الشركات فيستفيد فائدة كبرى ولا سيما إذا كان التماثل بأعمال الشركة من المديرين (خامساً) وهناك ميزة أخرى لشركات المساهمة وهي توزيع الخسارة فبدل أن يخوف المليون من عقد شركة تضامن تكلفهم الخسارة فيها أموالاً طائلة يحدون شركات المساهمة لا يكلفهم الدخول فيها إلا مبالغ قليلة فيقدمون عليها بلا تردد . وهذا هو السبب في أن كثيراً من شركات المساهمة لا يحد مؤسسوها أقل صعوبة في جميع رأس المال اللازم لها (سادساً) وتمتاز شركات المساهمة بعدم خفاء أعمالها كباقي الشركات فهي تبسط أمام المالك رأس ماله . والأعمال التي تنوى القيام بها . وماله الاحتياطي . وغير ذلك مما يساعد الجمهور على اكتناه حالها ومعرفة مقدار كفاءتها للعمل المشروع فيه (سابعاً) أما من يدخل في إحدى شركات المساهمة ففتوح أمامه في كل آن باب الخروج بدون الإخلال بالعمل الذي تقوم به فليس هناك أسهل عليه من بيع الأسهم التي يده لا يخرى محل محله فيها وهذا بخلاف الحال في الشركات الأخرى فالمتضامن مثلاً لا يقدر على الخروج إلا بإحلال الشركة (ثامناً) لأنها تسهل الصناعة بالجملة التي سيأتي الكلام عليها (تاسعاً) لأنها تؤثر تأثيراً حسناً في

الحالة التجارية والصناعية اذا تبع مديروها الحكمة والروية وذلك لان الصناعة بالجملة والاتجار بالجملة يقتضيان استنباط الوسائل العديدة للانتفاع بكل جزء من ثروة البلاد وعدم تضييع صنف من الأصناف هباء . ثم هي من جهة أخرى توسع المجال . لأرباب الأعمال المختلفة . والباحث في أسباب اثره كثير من الشعوب يجد أهمها تلك الشركات الضخمة التي حفرت المناجم المترامية الأطراف وتمدت السكك الحديدية . وسهلت المواصلات البحرية بإنشاء المراكب البخارية (عاشراً) وتستمر شركة المساهمة حتى ولو تركها أغلب أعضائها . مثال ذلك حدد القانون المصرى ان الشركة تبقى على شرط أن يبقى فيها سبعة أعضاء . وتستمر أيضاً الى أن لا يبقى من رأس مالها إلا الربع ^(١) . وهذه ميزة كبرى لانها تسهل على الشركة انجاز العمل الذى بدأته (الحادى عشر) وتبقى ميزة أخرى لشركات المساهمة ألا وهي تحسين العلاقات بين مديرى الأعمال والعملة فبعد ان كان هؤلاء يتذمرون من رب العمل الذى يطمعهم حقوقهم ويستأثر بالأرباح دونهم . زال هذا التذمر لأنهم أصبحوا يعتبرون ان مخدمهم ليس شخصاً معيناً بل الشركة وهى شخص معنوى لا يمكن الحقده عليه . وفضلاً عن ذلك أصبحوا عارفين بمقدار الارباح لان الشركة تنشرها من وقت الى آخر فلا حرج عليهم اذا هم طالبوا بزيادة أجورهم . وربما انتقدت شركات المساهمة (أولاً) من جهة ان مديريها وخصوصاً المستخدمين سواء عليهم أخسرت أم ربحت مع ان مديرى

(١) قرار مجلس النظار الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ . هذا بالطبع اذا لم تحكم الحكمة بافلاسها أو حلها أو ينه الغرض الذى أسست من أجله أو يتفق جميع حملة الاسهم على حلها أو تنته مدتها

الشركات الأخرى كشركات التضامن يحافظون على صيتها . ويجهدون أنفسهم في القيام بأعمالها بغاية التعقل والرزانة . ويرد على ذلك بأن أعضاء الشركة لهم حق مراقبة أولئك المديرين فيجوز لهم عزلهم إذا كانوا مستخدمين متى ظهر قصيرهم في المحافظة على صوالح الشركة (ثانياً) من جهة أنها تعطل على كثير من صغار التجار فتقل أرباحهم . ويرد على ذلك بأن تلك الشركات تحتاج الى وظائف كثيرة كما قدمنا وليس هناك أسهل على أرباب المهارة من التجار من الانخراط في تلك الاعمال في مقابل مرتب يتقاضونه في آخر كل شهر حتى يرتاحوا من تقلبات الزمن وتقلبات السعر (ثالثاً) من جهة أنها تخاطر في بعض الأحيان فتقبل على مشروعات لا قدرة لها على القيام بها فتذهب أموال كثيرة ادراج الرياح وانه كثيراً ما غرر مؤسسون شركات المساهمة فبنوا مشروعات في تخيلاتهم وطلبوا من الجمهور الاشتراك في ابرازها الى عالم الوجود فكانت النتيجة جحوظ المسعى . وضياع الأموال . وهذا الاعتراض وجيه إلا انه لا يجوز مطلقاً أن يستنتج من النقص في بعض القائمين بأحد المشروعات ان جميع المشروعات الأخرى لا فائدة فيها لان للمساهمين بصائر يجب أن يمتدوا عليها . وأبصاراً يجب أن ينعموا النظر بها في كل مشروع يمرض عليهم . إذ ليس من الحكمة أن يصدق الانسان كل ما يسمع ولا ان يتبع كل ما يترشح عليه . والمقصود ان الشركات من أهم العوامل لاحداث الثروة في الأقطار خصوصاً اذا عنيت الحكومات بأمرها وراقبتها مراقبة تامة . وأما اذا تركت وشأنها تطرق الخلل اليها . ودخل الزيف في قلوب القائمين بأمرها . فحلت بسببها الأزمات وصارت خطر آتهدد البلاد .^(١)

(١) ان الشركات في مصر كان لها أهم دخل في حدوث الازنة المالية المصرية

﴿ (ج) الصناعة بالجملة ﴾

فما تقدم نعرف ان المال مجتمعاً يمكن استخدامه في صناعة مقدار عظيم من صنف من الأصناف بدون نفقات كثيرة . فاذا فرضنا انه يوجد ثلاثة مصانع للمنسوجات القطنية في إحدى الجهات رأس مال الأول بما فيه مهماته خمسة آلاف جنيه ورأس مال الثاني ثمانية آلاف ورأس مال الثالث سبعة آلاف وكل واحد من هذه المصانع مستقل عن الآخر وفيه المستخدمون من عملة وكتبة ومديرين وملاحظين ومهندسين . ثم اتحد أصحاب تلك المعامل وعقدوا شركة فيما بينهم وانضموا كلهم في محل واحد فلا شك في انهم يستفيدون من ذلك كثيراً : (أولاً) لاقتصادهم في العمل^(١) فبعد ان كانت ثلاثة المحال الأولى يحتاج كل منها الى عملة خاصة به . أصبح المحل الجديد محتاجاً الى عدد أكثر قليل من موظفي أحدها فربما احتاج الى خمسمائة عامل وثلاثة كتبة وملاحظين اثنين مع ان كل منها معمل منها في أول الأمر كان يلزم له مائتا عامل على الأقل وملاحظ وكاتب . وبعد ان كان كل من ثلاثة المحال الأولى محتاجاً لأمين تقود أصبح المحل الجديد محتاجاً لواحد فقط ويقدر أولئك العملة أو الموظفون على انجاز العمل في وقت قصير بقوة الاتحاد والتضافر ويكون عملهم متقناً ولا يضيع منهم صنف بدون أن ينتفعوا به . (ثانياً) لاقتصادهم في العمل : وبعد ان كان لكل معمل محل خاص به أصبح الأخيرة لان كثيراً منها أسست في ممالك أخرى لاسيطرة الحكوة عليها فكانت رؤوس أموالها قليلة لا تكفي الاعمال التي أرادت القيام بها فأفلست وحل بكتيرين الافلاس بسببها (١) أنظر شارلس جيد ص ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ .

المحل الجديد جامعاً للجميع وربما كانت أجرته في الشهر مثل أجره أحد الثلاثة أو أكثر بقليل (ثالثاً) لاقتصادهم في المواد الأولية . والسبب في ذلك هو ان العملة ينتفعون بها من كل الوجوه فلا يتركون بعضها بدون أن يصنعوا منه شيئاً نافعاً . فهم يصنعون القطن الرديء الى ملابس للشغل . واذا كانوا في معمل حديد يستعملون برادته (رابعاً) ويقدر أصحاب المحل الجديد على انتقاء الآلات البخارية اللازمة لاكثر الحاصلات . ويمكنهم أن يستعملوا آلات دقيقة لم يكن كل فرد منهم قادراً على استعمالها في معمله ويتيسر لهم زيادة على ذلك استخدام المهرة من الصنائع كل في العمل الذي يلائمه فيصير أولئك العملة بفضل تقسيم الشغل قادرين على انجاز الأعمال في وقت قصير باعتناء زائد . ولا شك في ان هذه المزية لا تتيسر لصاحب المعمل الواحد لانه يريد أن يربح كثيراً ولو استغنى عن كثير من العملة الماهرين والمهندسين البارعين (خامساً) ومما تمتاز به الصناعة بالجملة كما في الأمثلة المتقدمة ان أصحاب المحل الجديد لا تكلفهم الآلات البخارية كميات كثيرة من الفحم ولا تكلفهم المواد الأولية التي يشترونها أثماناً عالية وذلك لان من يمدهم تلك الأصناف يتنازل عن جزء من الثمن جزاء شرائهم منه ولا منهم يأخذون منه كميات كبيرة خصوصاً من المواد غير المصنوعة . وترتب على ذلك ان النفقات التي تستلزمها تلك الكميات الكبيرة تكون قليلة ولا شك في ان ذلك يقلل العقبات من طريق بيع تلك السلع ويسهل الربح فيها ويزيد الاقبال عليها لان المشتري يقدر أن يختار من بينها ما يشاء . ومما يزيد في رواج تلك المحال الكبرى ان القائمين بأمرها يقدرون أن يعلنوا عنها في الصحف والأسفار (كتلوجات) . ويذيعوا ذكرها في الامصار . فيتسابق الناس

الى التعامل معها . مدفوعين بما سمعوه من سمعتها . ربما كلفت تلك الاعلانات اصحاب المحال الكبرى كثيراً في أول الأمر ولكنها تفيدهم بعد ان يشتهروا وهذا بالطبع غير ممكن لأصحاب المحال الصغرى الذين لا تساعدهم ثروتهم على الاعلان عن متاجرهم . هذا وفضلا عن ذلك كله فان مديرى المحال الكبرى بعد أن يكلوا أمر ملاحظة العملة لمساعدتهم الذين يتقون بهم يتفرغون لإدارة شؤون العمل بترو وحكمة^(١) قل ان يحجب معهما سعيهم . يقدر ان يدرسوا الحالة التجارية درساً دقيقاً ويقفوا على أسرار الصناعة التى يدبرونها وأن يعرفوا عن بعد المقدار المطلوب منها فتتفق سوق الصنف الذى يصنعونه ويربحون منه أموالاً طائلة . أما أصحاب المحال الصغرى فلا يدرون ما يصنعون أيا لاحظون العملة أو يرصدون حركة السوق ولذلك كانوا معرضين أكثر من غيرهم للخطأ فى التقدير .

﴿ (د) نتيجة الصناعة بالجملة ﴾ ومن المشاهد فى هذه الأيام رغبة الناس فى الأصناف الجيدة من البضائع أنى وجدوها وبأى سعر حصلوا عليها وانهم يقبلون على المحال الكبرى حتى ولو كانت تباع بسعر هو أعلى مما تباع به المحال الصغرى^(٢) . ذلك لان شهرة تلك المحال الكبرى أثرت على الزبائن فأثروها على غيرها رغبة فى الحصول على الجيد من جهة وعدم ضياع الوقت فى مساومة المحال الصغرى لما فى تلك المساومة من الصعوبة . فن الطبيعى أن تتطلع تلك المحال الكبرى كثيراً من المحال الصغرى وتستنزف مورد

(١) أنظر اقتصاد الصناعة لمارشال ص ١٥٩

(٢) عمل اقتراح هذا العام فى نادى المدارس العليا مقتضاه أن يختار كل عضو

الحل الذى يراه فوجد أن أغلب الاعضاء يتعاملون مع المحال الكبرى

حياتها وقوم على انقاضها على عمر الأيام وتجعل مديريها أجراء فيها . وهذه النتيجة وإن كانت ويلا وثوراً على أصحاب الحال الصغرى إلا أنها مفيدة للعالم الاقتصادي ولا يخشى من ضررها هؤلاء المديرين ماداموا يجدون لهم مرتزقاً بالعمل في الحال الكبرى . أما الاشتراكيون فيصفقون استحساناً لهذه النتيجة لأنهم يحتقرون كل مشروع صغير يقوم به افراد قلائل ويريدون أن تبثدى المشروعات كبيرة وأن يكون المستقلون بها كثيرين ^(١) . وإن من يرى التأثير العظيم الذى أحدثته المشروعات الكبرى في عالم التجارة والصناعة وما استفادته المدينة لا يجد بداً من استحسان رأى الاشتراكين وخصوصاً عند ما يرى كثيراً من الحال الصغيرة يريد أصحابها أحياناً أن يحصلوا على ربح باهظ من بضاعة مزجاة لم يمتنوا أقل اعتناء في انتقاها .

— (١) جمعيات التعاون —

جمعيات التعاون هي جمعيات يشترك أعضاؤها في عمل من الأعمال كالاتحاد في الإحداث بأن يجتمع كثير من العملة أهل الحرفة الواحدة في محل واحد بحيث يكونون أحراراً لا يسيطر عليهم مالى أو صاحب معمل . وتردد هذه الجمعيات في انكلترا والبلاد الأمريكية وهي أشبه شئ بشركات الصناع القديمة . إلا أنها تختلف عنها من جهة أنها تبحث عن الوسائل الفعالة لترقية الصناعات التى يزاومها أعضاؤها . ولا شك في أن وجود مثل تلك الجمعيات في بلد من البلاد دليل على معرفة العملة مزية التضامن والأخوية . ويستحسن أن تضم هذه الجمعيات عدداً كبيراً لآلاتها تكون حينئذ أقدر

على مجارة المحال الكبرى في مضمار الكسب . ويجمع كثير من تلك الجمعيات الأموال اللازمة لها بطريقتين فهي أحياناً تجزئوه الى حصص يدفع كل عضو منها حصة ويأخذ جزءاً من الربح بحسب ماوضع وبعضها لا تجعل المال شرطاً للدخول فيها بل تقبل الأعضاء الذين يساعدونها بالعمل فقط وتعطيهم جزءاً من الربح . وقد أنبأ الأستاذ «ميل» قبل وجود تلك الجمعيات بأنها ستكثر ويزداد عندها في جهات كثيرة . وهاك بعض النتائج الحسنة التي تترتب عليها: (١) يزول الاعتصاب بوجودها . وذلك لان سبب الاضراب هو الحزازات بين العملة وأرباب العمل . ولما كان كل فرد من جمعيات التعاون رئيس نفسه لا مسيطر عليه سوى ذمته كان الاعتصاب ممتنعاً وهذه نتيجة حسنة للعالم الاقتصادي والامن العام أيضاً (٢) وتترقى حالة الصناع الاجتماعية . وذلك لان كثيراً من تلك الجمعيات تنفق جزءاً من أرباحها . في مكافأة المجددين من الأعضاء . وهذا يدعو كل فرد منهم الى زيادة الاعتناء (٣) يحافظ كل فرد من العملة على المواد الأولية فلا يبعث كثيراً منها بغير حساب لعلمه انه صاحبها وان الخسائر عائدة عليه والربح خالص له . ولا مزية في ان ذلك يزيد قوة العمل ويكثر من البضائع (٤) أما المصروفات التي ينفقها هؤلاء العملة قليلة بالنسبة لما ينفقه أصحاب المعامل لان كل عضو من الأعضاء يحرم نفسه من المزايا كثيرة طمعاً في الربح . وقد أفادت تلك الجمعيات الصناعة في كثير من الجهات لانها سهلت على الصناع الحصول على الفوائد العلمية كل في المهنة الذي يشمل فيها وذلك باعداد دور للقراءة يتخلف اليها الصناع في أوقات الفراغ بدل الانغماس في حمأة الموبقات وأضغاف قواهم الجسمية والعقلية . وكانت نتيجة ذلك وجود رجال

يوثق بهم في المهن المختلفة ويزيدون ثروة البلاد . وشهرتها الصناعية والتجارية

- (٢) التعاون في الزراعة -

كان الذين أسسوا فكرة التعاون أو بالحري الذين انتفعوا بما أوجدته القدرة الالهية من تلك القوة الكامنة التي تربط الانسان بأخيه بلحمة التضامن يرمون الى إيجاد جمعيات للتعاون في الزراعة . وقد وجدت تلك الجمعيات فعلاً في كثير من الممالك الغربية . وذلك باتحاد عدد من الفلاحين وملاك الأقطان على فلاح جهة معلومة من الأرض . وانتخاب لجنة من بينهم تجتمع في كل مساء للنظر في الأعمال التي تنوي الجمعية القيام بها في اليوم الثاني . وكان النجاح حليف بعض تلك الجمعيات . لانه بفضل الاتحاد قد ازدادت كمية المحصول وأمكن الملاك أن يعملوا أجور الزراع خمسين أو ستين بالمائة . وأن يزرعوا كل شبر من أراضيهم . وينتفعوا بكل ما أوجدته الطبيعة من المزايا . وانا اذا انعمنا النظر في تلك الجمعيات نجد انها بمثابة مستعمرات صغيرة تقوى فيها رابطة الاتحاد والاخاء . وتضعف الكراهة الموجودة غالباً بين أصحاب الأقطان ومستأجريها أو العاملين فيها . نجد انها بمثابة مدارس زراعية عملية تترقى بواسطتها حالة البلاد الزراعية وتستنبط الطرق لإكثار الحاصلات وإصلاح الأراضي . ولا شك في ان هذه الفوائد الجليلة خصوصاً للأقطار التي تتوقف سعادتها ورفاهية أهلها على خصب أراضيها . ولا تقتصر تلك الجمعيات في أغلب الأحوال على الالتفات للزراعة بل تنظر في شؤون أعضائها الأدبية فيمنع بعضها السكر وبعضها تمتع الربا . وكثير منها تهتف عقول الأعضاء بإصدار المجلات الزراعية . ونحو ذلك من الأعمال

وحاجة وادي النيل شديدة الى مثل تلك الجمعيات وخصوصاً في الزراعة التي هي مصدر حياة البلاد ومنبع خيراتها. ولكن اختلاف قلوب أصحاب الأطنان والنفاس القائم بين الجار وجاره والتزاع الدائم بين الشقيق وشقيقه يضعف الأمل في الوقت الحاضر في التعاون والاستفادة من مثل تلك الجمعيات. يسعى كل فرد من الموسرين في نفع نفسه ولو بضرر غيره. مع انه لو اتحد مع ذلك الغير لكان له من هذا الاتحاد أعظم وسيلة لتحسين زراعته. وعسى انه بسطوع شمس العرفان في الربوع وانتشار روح التضامن الجنسي والاجتماعي بين الافراد يتحقق لدى القوم ان : المؤمن لأخيه كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وحينئذ يولفون تقابات زراعية يكون غرضها : (أولاً) البحث في الطرق التي تحسن حاصلات الأراضي كجلب الأسمدة والآلات الزراعية الحديثة . والملف والبذرة وغير ذلك (ثانياً) درس الوسائل التي تسهل على الفلاح زراعة أصناف كثيرة مهمة بحيث لا يقتصر على زراعة القطن فقط أو القمح بل يزرع أصنافاً كثيرة مهمة حتى اذا عجزت غلة أحدها أو هبط سعره وجد من الآخر مساعداً له على انتشال نفسه من الضيق . فقد لوحظ ضرر اعتماد مصر على صنف واحد في السوق الدولية سيما وقد بدأت بلاد كثيرة تنافسها في زراعة القطن المصري (ثالثاً) يبيع الحاصلات في السوق الناقصة حتى ولو كلف ذلك تصديرها الى الخارج مباشرة . ولا شك انه بواسطة الاتحاد يقدر جلة من كبار الملاك أن يخبروا كبار التجار في الخارج .

❦ (٣) الجمعيات الزراعية ❦

وتقوم الجمعيات الزراعية في كثير من البلاد المتقدمة بوظيفة الأستاذ المرشد فتعلم الزراع أحسن الطرق الزراعية ونصف أتبع الأدوية لزيادة

خصب الأرض وتعمل الامتحانات الزراعية . وتستنبط منها النتائج المفيدة التي اذا عمل الفلاحون بها كثرت حاصلات اراضيهم . ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية التي تفوق العالم في جودة حاصلاتها الزراعية وكثرتها جمعيات من هذا القبيل . كانت لها اليد الطولى في ترقية شأن الفلاح الأمريكي وذلك باصدار المجلات العلمية الزراعية . والتأليف بين قلوب الفلاحين حتى أصبحوا بفضلها اخواناً متحدين على المنفعة متحالفين على المصلحة العمومية وباقامة المعارض الزراعية الكبرى التي اشتهرت أمريكا بها . وقد تأسس سنة ١٨٩٨ في مصر جمعية من هذا القبيل وهي الجمعية الزراعية الخديوية وكان ذلك بتعزيد الحكومة وانخرط في سلك أعضائها عدد عظيم من كبار أصحاب الأقطان الذين يدفعون لها رسماً^(١) . وتسعى هذه الجمعية (أولاً) في إرشاد الفلاح المصري الى كل مايفيده في الزراعة كوصف الأسمدة التي يلزم استعمالها ونوعها ووصف الآلات الزراعية التي تساعد على اصلاح الأرض (ثانياً) وتعمل امتحانات زراعية وتعرض نتائجها على الجمهور بواسطة المجلات فتصف التربة التي تنجح فيها زراعة نوع من الحاصلات أو ينجح فيها نوع من الأسمدة (ثالثاً) وتهتم أيضاً باقامة المعارض الزراعية في أنحاء القطر وهذه أعظم منفض للهمم الى الاعتناء بالزراعة التي هي قوام البلاد (رابعاً) تقدم التقارير السنوية عن حالة الفلاح تبسط فيها مايجب أن يهتم به حتى يترق.

(١) كان الرسم قبل سنة ١٩٠٦ خمسة جنيهاً مصريه ولكنه قص الى جنيهه فكان عدد المشتركين في تلك السنة ٤٤٥٠ تعالماً ٣١٣١ في سنة (١٩٠٥) و٢٤٣ سنة ١٩٠٤ . ولاشك أن قليل الرسم أفيد لانه يفسح المجال لصغار الملاك وهم إلا أكثر عدداً

معلوماته الزراعية . وقد ظهرت للجمعية وفروعها نتائج حسنة محسوسة .
 وخطا الفلاح المصري بمساعدتها خطوات واسعة في سبيل التقدم المادي
 وستضاعف الفائدة التي يستفيد منها في المستقبل بعد أن يستنير بنور
 العرفان لأنه يكون حينئذ قادراً على الاستفادة مما تقدمه له من النصائح .

« (٤) النظارات الزراعية »

ومما يقوم في البلد الزراعى مقام المعلم للأمة النظارة الزراعية لأنها بمباشرتها
 للجمعيات الزراعية وشركات التعاون ترشدها الى مافيه صالحها وتمضدها في
 تنفيذ مآربها وخصوصاً اذا كان ذلك يقتضى نفقات جسيمة لا قبل لها على
 القيام بها . وقد أفادت تلك النظارات كثيراً من الممالك . وهى ضرورية
 خصوصاً للبلاد الخصبة التربة التى تنقصها تربية الفلاح بحيث يقدر على
 الانتفاع بالمزاياء الطبيعية ومراقبته في كيفية الانتفاع حتى يتيسر له ذلك على
 احسن حال وتضاعف الفائدة التى تعود عليه من كنوز بلاده الدفينة . فلا
 عجب ان قلنا انها مراقبة التقدم المادي . لانه ما الفائدة فى الاهتمام بحفر
 الجداول وانشاء الخزانات . وتنظيم طرق الري . اذا لم يعلم الفلاح ويراقب
 فى كيفية الانتفاع بها ؟

ولعمري ان مثل حكومة تهتم بتطهير الترع بدون الإشراف على
 الطريقة التى يستعملها الفلاح للانتفاع بها مثل من يهدي كتاباً فى موضوع
 جليل لرجل لا يعرف القراءة مطلقاً أو يعرف زراً قليلاً لا يروي غلته من
 ذلك الكتاب .



الكتاب الثاني

في

مبادلة الثروة

المبادلة هي إعطاء صنف من الثروة أو أداء خدمة على شرط أخذ مقابل . مثال ذلك اذا رأى أحد الفلاحين ان القمح الذي عنده يزيد عن حاجته ورأى نفسه في حاجة الى ذرة فأخذ جزءاً من القمح واعطاه لمن يزيد ذرته عن حاجته في مقابل ما يأخذه من الذرة سعى هذا العمل بمبادلة وكذلك اذا اشتغل العامل يوماً في مقابلة الأجرة فانه يحمل خدمته في نظيرها . وعلاقة المبادلة بالعملة شديدة . إذ لولا وجودها لا كفى كل فرد باحداث ثروة على قدر اللازم له . ولكان صاحب السلعة أو الخدمة هو المنتفع بها دون غيره . وأما العلاقة التي تربطها بتوزيع الثروة الذي سيأتي الكلام عليه بعد فأشدد بكثير من علاقتها بالاحداث إذ يترتب على عدم وجودها عدم وجوده . وقد أظهر « آدم سميث » أهمية تلك العلاقات فلم يتكلم على أجرة الصانع أو ربح التاجر أو أجرة الأرض إلا بعد ان تكلم على القواعد التي تنطبق على الانسان في المبادلة . وتزداد تلك الأهمية يوماً عن يوم لان المبادلة تشجع الاحداث كثيراً . فلولا ثقة صاحب الأرض التامة من احتياج غيره لثمنها ما تمهدها بالاصلاح وصرف المال الكثير في هذا السبيل . ولولا أمل العامل بالحصول على أجرة عالية لم يجهد قريحته في

استجادة عمله . وتثقيف عقله . ولولا رغبة المالى أو صاحب العمل فى الربح الكثير لم يجمع درهماً . أو بشيد معملاً . ومن ذلك نعرف الفوائد الجليلة التى استفادها العالم الانسانى من المبادلة . فى تلك الرغبة التى هى أهم داع الى تقدم المجتمع الانسانى فى التمدين . وهى هى التى جعلت كل أمة تتجر مع الأخرى بأهم أنواع ثروتها طمعاً فى الربح . وهى التى تبث فى العالم روحاً جديدة بعد ان كان فى سبات عميق من الجهل .

﴿ (١) تاريخها ﴾ والمستقصى لأحوال الانسان فى جميع أدوار حياته من همجته الى مدنيته يجد المبادلة فى كل دور منها مختلفة عن الدور الذى قبله . فقد كان وهو فى همجته لا يتنازل عما يقتنصه من الصيد أو يقتنيه من اسلاب الحرب . وذلك لصعوبة الحصول على حاجات المعيشة فلم يرد أن يبادل غيره بشئ لم يحصل عليه إلا بشق الأنفس . اللهم إلا بعد شروط مطولة . ولهذا السبب كانت طرق التملك والاتقاع فى العصر الاول للامة الرومانية مثلاً كما هى الحال الآن عند كثير من الأمم البربرية . عبارة عن شروط مطولة مشددة . ثم عرف الانسان على توالى الأيام مزية استبدال ما يصنعه من الثروة وأدرك ان لفائدة له إلا بغيره . ولزيادة الايضاح نرجع الى خمسة الأدوار التى تدرجت فيها الصناعة المذكورة فى الكتاب الاول فنقول . **الوسرة :** كانت المبادلة فى هذا الدور مقدومة أو قليلة لان كل أسرة كانت تصنع ما يقوم بحاجاتها ولا تهتم بعرض مصنوعاتهما على غيرها . وفى هذا الدور لم تخرج البضائع من الدور . سرطت العملة : ابتدأت بالمبادلة بين أولئك العملة أرباب الحرفة الواحدة وبين غيرهم ممن يريدون شراء بضائعهم وكانت فى أول الأمر لا تتجاوز حدود قريتهم . ثم بدأ التجار الغرباء بعد

شديد العناية في أخذ تلك المصنوعات لبيعها في جهة أخرى وصارت السوق بعد ذلك قطرية أي صارت كل مملكة سوقاً تباع فيها البضائع التي يصنعها أهلها وقوى نفوذ التجار وزادت شهرتهم وصار الصانع لا يصنع لأمرته فقط أو لقريته فقط بل لجميع المصر الذي يقطنه . وفي ذلك الدور اشتدت روح المزاومة واتسع نطاق التجارة ثم عقب ذلك دور لا يزال إلى وقتنا هذا حيث صارت السوق دولية . ولم تعد المبادلة مقصورة على القرية أو المصر بل صارت المعمورة كلها سوقاً واحدة تعرض فيها المصنوعات من جميع الأقطار . والحاصلات من كل الأمصار . فبلغت المبادلة درجة عظيمة من الأهمية .

﴿ ب ﴾ سيرها : من المعلوم ان الانسان لا يقدر على الاستغناء عن شغل غيره وهذا طبيعي لا مرية فيه . فقبل الحصول على الرغيف مثلاً وهو أبسط الأشياء يلزمه شراء القمح وطحنه وعجنه وخبزه ولا يتيسر له ذلك إلا اذا أعطى صاحب القمح شيئاً في مقابلة قمحه والطحان والدكان والخباز كلا منهم شيئاً في مقابلة عمله . فكيف به اذا أراد عمل ثوب أو تشييد بيت . لا شك في انه يحتاج إلى البز الذي يخطط منه الثوب . والأحجار والأخشاب التي يجهز بها البيت ولا سبيل إلى الحصول على تلك إلا بالمبادلة بأن يعطى صاحب البز أو الأحجار أو الأخشاب جزءاً من ثروته . وما يصدق على الأفراد يصدق على الأمم فأمّة مثل أمّتنا المصرية تحتاج إلى حديد وليس في بلادها مناجم يلزمها ان تعطى شيئاً من القطن الذي تزرعه لانكلاهما مثلاً وهذه ترسل لها الحديد . وأمّة كالانكليزية لا قمح عندها يكفيها يلزمها أن تعطى شيئاً من قمحها للولايات المتحدة حتى تحصل على قوتها وهكذا . فالسبب في المبادلة هو تقسيم الثروة على الأفراد والأمم وكما قال « آدم سميث » « توزيع

الوظائف بين بني الانسان ، كما توزع وظائف الجسم على الأعضاء المختلفة ثم احتياج كل فرد وكل أمة إلى الأصناف والخدمات المختصة بها غيرها . ولو كان كل الافراد وكل الأمم يشتغلون بصنع نوع واحد من المصنوعات أو اعداد صنف من الحاصلات لما حصلت المبادلات لانه لا ينتظر مثلا ان يقايض الفرد على القمح بقمح مثله أو على القمح بفحم مثله . لان هذا عبث تنزه عنه أفعال العقلاء . (ج) فأثرها : وقد أفادت المبادلة العالم والمدنية فائدة عظيمة . لانها فتحت باب النكسب امام كل فرد محترف بمهنة وكل أمة مشتهرة بمهنة فأجهد هؤلاء الافراد والأمم قرائحهم في استنباط أحسن الوسائل لتحسين التجارة والصناعة . فاولا المبادلة ما اشتهرت انكثرتا بجودة مصنوعات القطنية والحديدية . ولا فرنسا بمنسوجاتها الحريرية . ولا الولايات المتحدة بحاصلاتها الزراعية . ولا مصرنا بزراعة القطن . ولا الصين بشايبها . ولا اليابان بحريرها . ولولا المبادلة ما نبغ المحامي والطبيب والمهندس . ولا برع أحد في فن . فهي ضرورية لا غنية عنها ولا مدنية إلا بها ولا تقدم للعالم الاقتصادي إلا بفضلها . (د) القيمة في المبادلة

ذكرنا في القواعد العمومية أن الشيء لا يكون ثروة إلا اذا كانت له منفعة أو قيمة في الاستعمال وان هذا القيمة هي صلاحيته لسد غرض أو قضاء حاجة وانه لا يشترط أن يكون الغرض مفيداً فطول السليمان نافع بهذا المعنى مع انه سم ذعاف . وموضوع الكلام هنا هو قيمة الصنف في المبادلة وهي عبارة عن النسبة بين كمية منه وكمية من صنف آخر . مثال ذلك اذا أعطى أحد المتوحشين ثلاثة ارطال من سن الفيل لرحالة في مقابل رطل من البن فانه يقال ان قيمة الرطل من العاج تساوي ثلث رطل من البن وكذلك

إذا قابض بدوي على مائة رأس من الضأن يناقش كانت قيمة الناقة خمسين رأساً . وقد ميز المفوض قبل الاقتصاديين بين المنفعة والقيمة فقال « ارسطاطليس » : « إذا نظرنا الى الحذاء نجد ان له منفعة لانه يغطي القدم ونجد أيضاً ان له قيمة في المبادلة » وتبعه في ذلك كثيرون من المفكرين ومن بينهم الفيلسوف « لوك » الذي ميز بين المنفعة الطبيعية التي تلازم الصنف وبين قيمة هذا الصنف . ولاحظ « هنتيسون » أيضاً في منتصف القرن الثامن عشر ان « الأسعار والقيم التجارية للأصناف لا تتبع منفعة تلك الأصناف في سد غرض من الأغراض في هذه المعيشة » وعند ظهور الاقتصاديين الطبيعيين في فرنسا لم ينس « توريوت » وغيره أن يفرقوا بين منفعة الصنف في ذاته وبين قيمته التجارية أو التبادلية وكذا لاحظ « آدم سميث » « ان كل صنف لابد أن يكون له قيمة في الاستعمال قبل أن تصير له قيمة في المبادلة » ثم تكلم عن أسباب تلك القيمة التبادلية . وتبعه الاقتصاديون في التفرقة بين هذين النوعين من القيمة . وليست درجة منافع الأصناف مهمة في العالم الاقتصادي . وان كانت كذلك في المباحث الدينية أو الاخلاقية . فالاقتصادي لا يهتم مطلقاً بان يثبت ان منفعة كتاب الاقتصاد للتاجر لاتعادلها منفعة رواية غرامية بل ينظر الى قيمة كل منهما في المبادلة فان وجد انهما متساويان فيها كانا في نظره سواءا . فبينما تتوقف قيمة الاستعمال للصنف على صلاحيته لسد حاجة شخص معين في وقت معين لاتتحدد قيمة المبادلة لهذا الصنف بوقت من الأوقات أو شخص من الأشخاص بل تتبع الصنف كالظل . وهذا مادعا لبعض الاقتصاديين الى تسمية قيمة الاستعمال بالقيمة الشخصية لانها تتبع إرادة الشخص

وتسمية قيمة المبادلة بالقيمة الذاتية لأنها تدل على «منفعة الصنف أو صلاحيته لقضاء مصلحة أو سد حاجة أو تسهيل غرض» (١)

﴿ (١) عمود القيمة ﴾ عند مبادلة صنف بآخر يقارن الانسان بين شيئين (الأول) منفعة الصنف المشتري به للمشتري أو بعبارة أخرى المزية التي كان يقدّر لها له وقت استعماله (الثاني) المنفعة التي كان البائع يكسبها من الصنف المبيع . ومن حيث أنه من البديهي ان الشخص الذي يتنازل عن كمية من صنف يمتلكه يسمى عادة في ان لا يطل المنفعة الضرورية التي لهذا الصنف فلا مانع من القول إن هذا الشخص لا يتنازل إلا عن الأشياء التي ليست ضرورية له في الوقت الحاضر . أما الأشياء الضرورية له فلا يتنازل عنها إلا مضطراً كأن يدفعها ثمناً لأشياء أخرى أكثر منها لزوماً له . وفي الأحوال الاعتيادية وخصوصاً اذا كانت السوق منتظمة الحركة . ولا يوجد في سبيل المزاحمة عقبة من العقبات كاحتكار أو نحوه . تكون المنفعة لكل من المتفاعدين الناتجة عن استعمال الصنف الذي حصل عليه أكثر عنده من منفعة الصنف الذي تنازل عنه . وتكون القيمة التبادلية للصنف مساوية عادة لمنفعة ذلك الصنف للأخذ فالفلاح الذي يدفع أردبين من القمح ثمناً لثوب يعتقد ان هذا الثوب يساوي القمح وإلا لما دفع فيه شيئاً . وصاحب الثوب يعتقد ان منفعة القمح تساوي على الأقل منفعة الثوب له . والدليل على ذلك انه استغنى عن منفعة الثوب في سبيل الانتفاع بالقمح .

﴿ (٢) أسباب القيمة ﴾

اختلفت آراء الاقتصاديين في بيان الأسباب التي تجعل صنفاً من

(١) عرفها الأستاذ نيومان الألماني كذلك سنة ١٨٨٥

الأصناف ذا قيمة في المبادلة . وذهبوا مذاهب شتى في ذلك :

﴿ (١) الشغل أساس القيمة ﴾ : فبعضهم يرون ان السبب في صيرورة الصنف ذا قيمة في المبادلة هو الشغل الذى بذل في الحصول عليه . وأول من رأى هذا رأى « آدم سميث » حيث قال في كتابه « إنه من الطبيعى ان الصنف الذى استغرق العامل في صناعته يومين أو ساعتين يلزم أن تكون قيمته ضعف قيمة صنف آخر يمكن صنعه في يوم أو ساعة » وحذا حذوه « ريكاردو » الانكليزى واعتبر « ان الشغل هو الأساس لكل قيمة وان نسب قيمة الأصناف بعضها لبعض تقدر بنسبة كمية الشغل الذى صرف في كل منها » وتبع « ريكاردو » اقتصاديون كثيرون في هذا رأى ومن بينهم « كارل ماركس » الاشتراكى الذى يعتبر « ان قيمة الصنف تقدر بكمية الشغل الذى بذل في الحصول عليه » . وليس موضوع كلامنا هنا المقارنة بين ثلاثة الأقوال المتقدمة . وانما المراد ذكره هو اجماع أكبر الاقتصاديين على تمجيد الشغل وتقدير العامل حق قدره . وبث روح النشاط في نفسه . وتقوية عزيمته بالأمل وهو أقوى عامل على النجاح . لا ينكر أصحاب هذا المذهب ما لمنفعة الصنف من التأثير على قيمته أحياناً . ولكنهم ينكرون أن تكون أساساً تبني عليه تلك القيمة لوجود ما هو أقوى منها دعامة وأمن بناء . وأكثر أحكاماً وأقل تغييراً وهو الشغل

﴿ (ب) المنفعة أساس القيمة ﴾ : أما هذا رأى فهو رأى كثير من المتأخرين ومن بينهم « كونديللاك » و « ساي » وغيرهما . وقد قال الأول « نحن نسمى الصنف نافماً اذا سد حاجة من حاجتنا » وبحسب تلك المنفعة يكون تقديرنا لقيمه أو بمقابلة أخرى هذا التقدير هو الذى نسميه قيمة .

فقيمة الأشياء إذاً مؤسسة على منفعتها أو بالحري على احتياجنا لها أو بالأحرى
 على المنفعة التي يمكننا استخدامها فيها . وينبني على هذا الرأي أنه إذا عرضت
 ثلاثة خيول للبيع كان الأعلى قيمة هو الأقوى على العمل . أو الأحسن
 منظرًا . وإذا عرضت ثلاثة كتب كان أغلاها أعظمها فائدة . وهذا الرأي
 سهل التطبيق على الأشياء التي من نوع واحد حيث تجعل المنفعة أساساً تبني
 عليه القيمة . ولكنه يصعب تطبيقه عند وجود أصناف من أنواع مختلفة
 فإذا أراد رجل شراء ثوب وكتاب ودواة يرى كلا منها ضرورياً فكيف
 يمكن التفضيل بين الصنف والاخر مع أن منفعة الحبرة ربما كانت أكثر
 من منفعة الكتاب ومنفعة هذا ربما كانت أعظم من منفعة الثوب ؛ كيف
 تجعل المنفعة أساساً للقيمة هنا مع أن المشتري يحتاج لكل صنف من ثلاثة
 الأصناف ومع أن كل صنف منها له منفعة في حد ذاته لا تقارن بمنفعة
 الآخر ؛ وهذا الرأي يمكن الاعتراض عليه : (أولاً) لاننا نشاهد أن الخبز
 أرخص الأصناف مع أنه أئزم الضروريات وأكثرها نفعاً وإن الماس أغلاها
 مع أنه أقلها فائدة . ولو كان الأمر كما ذكر «كونديلاك» ورفيقه لكان
 الخبز أعلى الأصناف قيمة (ثانياً) لأن المنفعة شيء من متعلقات الشخص
 فتختلف باختلاف الأشخاص فالخبز مثلاً أكثر منفعة للجائع منه للثعبان .
 ومع ذلك إذا اشترى هذا رغيفاً دفع فيه ثمناً بقدر ما دفع الأول . فكيف
 تجعل المنفعة أساساً للقيمة وهي شيء متغير لا تثبت على حال واحدة ؛ (ثالثاً)
 كيف يقدر البائع أن يستطلع ما في نية المشتري ويعطيه الصنف بقيمة
 يقدرها على حسب منفعته له (رابعاً) إنا نرى الماء والهواء أكثر الأشياء
 منفعة مع أنها لا قيمة لها في التبادل قبل الحياة . ورأى «والراس»

الفرنسي و «سينيور» الانكليزي ان القيمة تقدر بندرة الصنف أو كثرته فالذهب أغلى من الحديد لان مناجه قليلة والفحم أرخص من الماس لكثرة كميته وقلة هذا . وهذا الرأي وان كان فيه شيء من الحقيقة إلا انه ليس مطرداً فالخبز سعره واحد تقريباً طول السنة مع ان كمية القمح تتغير من وقت الى آخر . والكبريت الأحمر أقل قيمة من الأصفر مع ان ندرة الأول يضربها المثل . ومن رأى الأستاذ «جيفونس» الانكليزي وغيره ان القيمة التبادلية للصنف تقدر بمنفعة آخر جزء منه يسد الحاجة وقد ذكروا الايضاح الآتي مبينين تلك النظرية : ماذا يقصد من الاعتراض على الرأي القائل ان المنفعة أساس القيمة بان الماء عظيم المنفعة وعتيم القيمة ؟ اننا اذا قصدنا بالماء كل ما هو موجود منه فن الخطأ البين أن نقول انه عديم القيمة لانه لو كان في حيازة شخص معلوم لكنت قيمته عظيمة وبيع منه مقدار عظيم أما اذا قصدنا الماء الموضوع في زجاجة أو دلو فلا نقدر على الحكم بانه عظيم الجدوى أو عديمها لان هذا يختلف باختلاف الأحوال . فنرض ان الماء الذي عندي موضوع في سبعة دلاء . أو لها أكثرها عندي فائدة لانه ضروري لمشربي . وثانيها أقل منه فائدة لانه لازم للطبخ . وثالثها أقل من الثاني منفعة للزومه للفصل . والرابع أقل من الثالث لانه لشرب جوادى . والخامس يقل عن الرابع فائدة للزومه لسقى الأزهار . وسادسها لازم لتنظيف البيت . أما السابع فاما من ضرورة له مطلقاً ولذلك لا أجتهد في استعماله . واذا عرضت على منئات من الدلاء فاني أرفضها إذ لا حاجة لي بها . فهل تقدر الآن على الحكم بان الدلو من الماء مفيد أو انه عديم المنفعة ؟ ان ستة الدلاء هذه تختلف منافعتها عندي . ولكن لا مبشاحة في ان قيمتها التبادلية

متساوية. وهذه القيمة تقدر على حسب منفعة أحدها . وهنا تسأل «أى دلو من الدلاء تجمل بمنفعته أساساً لقيمة الجميع؟ أهو الأول أم الثاني؟» والجواب على ذلك أن لا هذا ولا ذاك بل تقدر القيمة على حسب منفعة السادس لانه هو الذى يؤثر على فقده ولو كان عندى مائة دلو من الماء لا احتاج لغير ستة منها لما أثر على فقد الأربعة والتسعين الباقية . ولكن اذا كانت لى ستة فقط فان لكل واحد منها قيمة وهذه لا يمكن أن تكون أعلى من قيمة الدلو السادس لان عدم قدرتي على استعماله هى وحدها التى تدعونى الى شراء غيره فاذا أرتق الماء من الدلو الأول فهل أذب سوء حظى بفقده وأموت من الظمأ؟ ما أظن انى فاعل ذلك بل يقودنى الظمأ الى غيره فأروى غلتى منه . وأحضر آخر بدلاً عنه . ولكن أى دلو من الدلاء أبذل فى هذا السبيل؟ لا ريب فى انه السادس إذ هو أقل الجميع منفعة . وهذا هو السبب فى تقدير قيمة الدلاء الستة بمنفعة الدلو السادس أو آخر دلو منها يسد الحاجة . لنفرض أيضاً ان عندى من الماء عشرين دلواً فن الجلي ان كثيراً منها لا لزوم ولا منفعة لها عندى . ولذا تصير لقيمة لها وهذه حال الماء فى كثير من الممالك^(١) . ومن هذا المثال نعرف ان القيمة التبادلية لصنف من الأصناف تقدر بمنفعة آخر جزء منه يسد الحاجة . ولا يعزب عن بالنا الفرق بين المنفعة الكلية للماء فى المثال للتقدم وبين منفعة آخر جزء منه يسد الحاجة لانه الأولى تقدر بمجموع ستة الدلاء التبادلية منافعها أما الثانية فتقدر بمنفعة السادس فقط . وقد قال الأستاذ « جيفونس » (مبدئاً الفرق بين المنفعة الكلية لصنف من الاصناف ومنفعة الجزء من هذا الصنف)

إنه « إذا أعطى رجل رطلاً من الخبز في اليوم كانت له المنزلة الأولى عنده لانه يقيه من الموت جوعاً فإذا أعطى له رطل آخر كان مفيداً له أيضاً ولو انه يمكنه الاستغناء عنه . فإذا أعطى رطلاً آخر . فانه يكون زيادة لازوماً لها فمن ذلك يعلم ان منفعة الصنف ليست دائماً مناسبة له بل تختلف بحسب ما اذا كان عندنا من قبل كثير منه أو قليل » ﴿ رأى آفر » : قد عرفنا من المذهبين المتقدمين كيف ان المنفعة وحدها ليست أساساً للقيمة في المبادلة وكيف ان نفقات صنع الصنف وحدها ليست أساساً لها أيضاً بما انه توجد أشياء كثيرة لم تمسها يد المخلوق ومع ذلك هي عالية القيمة . ومن ذلك نعرف ان كلا من المنفعة والشغل له دخل في تقدير القيمة التبادلية وقد ذهب كثيرون هذا المذهب منهم الاستاذ « مارشال » الانكليزي فقال « ان القيمة تقدر بمنفعة آخر جزء من الصنف يسد الحاجة ونفقات صنعه وانها توازن بين هذين كما توازن حجر رأس القبة في القبة » ومنهم « روشير » الالماني حيث ذكر « ان قيمة الأصناف في المبادلة أو صلاحيتها لأن تستبدل بغيرها تتوقف على مجموع منفعتها ونفقات صناعتها وهما عاملان يزدادان بازدياد العلائق الاقتصادية بين الانسان وأخيه »

﴿ العرض والطلب ﴾ : وقد أظهر « ميل » ان الفضل في تقدير القيمة التبادلية لصنف من الأصناف لقانون اقتصادي عام وهو قانون العرض والطلب وهذا هو الرأي الممول عليه لاننا نجد ان صاحب معمل يكلف صنع صنف نفقات باهظة ومع ذلك لا تملو قيمته في المبادلة ونشاهد أيضاً ان أشياء لها مزايا جليلة قيمتها قليلة اذا أردنا بيعها . فليس هناك أحسن من وضع كية المروض من الصنف في كفة والمطلوب منه في كفة أخرى

وموازنتهما. فان كانت الرغبة فيه شديدة والكمية قليلة فلا شك في ان قيمته في المبادلة تكون عالية وان كان العكس بان كانت كميته كثيرة والرغبة ليست بنسبتها كانت قيمته واطلة في المبادلة مهما كانت منفعة عالية ومهما كلف صنعه من يتجرون به . واذا نظرنا للمتعاملين نجدهم لا يخلو حالهم من أحد أمور ثلاثة (الأول) اذا كان المتعاملان اثنين مثال ذلك اذا قابض زيد بكرة على ثور بنفسين رأساً من الضأن ففي هذه الحالة يمكننا أن نقول ان زيدا وبكرة استفاد كلاهما من المبادلة وان منفعة الثور لبكرة تساوى منفعة الضأن لزيد (الثاني) أما اذا كانت المبادلة حاصلة بين محتكر وآخرين يراحم بعضهم بعضاً للحصول على الصنف فلا شك في هذه الحالة ان قيمة الصنف في المبادلة لا تكون في أغلب الأحيان قريبة من نفقات الصناعة لان المحتكر يسمى دائماً في الاكتساب من يبيع سلعه جهد استطاعته ويساعده على ذلك المنافسة القائمة بين المتهاقين على سلعته أو خدمته . ومن المعلوم ان أولئك المتهاقين على السلع بعد أن يحصلوا عليها لا يبذرون في انفاقها خوفاً من أن يلتجئوا الى شراء غيرها وهذا الشراء مضر بأحوالهم المالية . ولا شك في ان المحتكر كلما قل من ربحه ازداد ذلك الربح لانه اذا قل قيمة الصنف التبادلية تهافت الناس على شرائه فيربح بذلك كثيراً أما اذا شدد على المشتريين أو المتفعين باعلاء الأثمان فان كثيرين يجمعون عن الانتفاع فقل أرباحه ومن هنا يظهر مقدار خطأ الشركات المحتكرة التي تطلب أثماً باهظة مع انها لو أنصفت لقلت من غلاتها (الثالث) اذا وجدت المزاحمة التي سبق الكلام عليها بين كل من الطرفين المتبادلين بان كان كل مشتر يريد أن يدفع أقل سعر للانتفاع بالصنف وكل بائع يؤمل الاستيلاء

على أعلى ثمن في مقابل الصنف الذى يبيعه وكانت يد الجميع مطلقة في صنعه
والأرباح به وهذا هو المشاهد في كثير من الأحوال . وفي هذه الحالة إما
أن تكون قيمة الصنف (أولاً) لعلاقة بينها وبين نفقات صنعه (ثانياً)
أن توجد تلك العلاقة . وفي الحالة الأولى (١) إما أن تتفق تلك العلاقة
لاستحالة صنع الصنف بأن يكون محدود الكمية كالمداد والعاديات القديمة
والأصناف النادرة المثال وكما قال ميل «أراضى البناء في بلدة محدودة الاتساع
(كمدينة البندقية) وفي الاصطفاغ المرغوب فيها في كل بلدة وعلى العموم في
كثير من الأراضى» وفي هذه الحالة يكون ثمن تلك الأصناف أو بعبارة
أخرى قيمتها التبادلية تابعة لقائدها الأثرية أو شدة الرغبة فيها . فالحكومة
المصرية لا تتنازل عن أثر من الآثار المصرية أو العربية ليس لأن تلك الآثار
لها منفعة تستعمل فيها . أو لأن القدماء تكبدوا نفقات جسيمة في صنعها .
بل لأنها نادرة الوجود لها قيمة أثرية . وأراضى البناء التى فى الجهات المهمة
مثل القبة الخضراء بالعاصمة أو الشارع العباسى بها لا يباع المتر فيها بقيمة
عالية لانه من التبر بدل التراب بل لان المتهاقين على شرائه كثيرون وهو
محدود المقدار (٢) وإما أن تكون قيمة الأصناف لا تتوقف على شئ خلاف
المعروض منها والمطلوب فلا تدخل في تقديرها قيمتها الأثرية ولا يؤثر على
قيمتها كونها محدودة المقدار . وهذه أيضاً لا علاقة بينها وبين نفقات
صناعتها . وأحسن مثل يضربه الاقتصاديون لذلك هو قيمة الأصناف في
المبادلات الدولية . فمثلاً البضائع التى ترسلها انكلترا مصر في مقابل القطن
الذى ترسله هذه لها لا يمكن أن يقال ان قيمتها تتوقف على مقدار النصب
الذى عااته العملة الانكليزية في صنعها إذ ان هذا النصب لا يهتم به المشتري

المطلوب فنقص القيمة حتى تصير مساوية للنفقات أو أكثر منها بقليل فيحجم كثيرون من المحترفين بها وينتج عن ذلك قلة المعروض منها فتزداد قيمتها عن النفقات وتتفق سوقها وهكذا فن هذا نرى انه عند وجود المراحة على صنف من الأصناف تكون نفقات صناعته معيار القيمة . ويصدق في هذه الحالة قول « آدم سميث » و « ريكاردو » ان النفقات سبب القيمة .

(الامر الثاني) ان تصل كمية الصنف الى حد تناقص الثمرة بمعنى اننا نحتاج للحصول على كمية كثيرة منه الى نفقات أكثر وهذه هي الحال في كثير من المناجم لان المستخرج للفحم مثلا كلما تعمق في الحفر ازدادت النفقات عليه . ولا شك أن المتجر بالصنف في هذه الحالة يبيعه بحيث تكون قيمته في المبادلة قريبة من النفقات الباهظة التي تكبدها في الحصول عليه لانه اذا قلت تلك القيمة عن النفقات أحجم القوم عن الاتجار بالصنف فقل المعروض منه فزادت قيمته عن النفقات وان زادت تلك القيمة من النفقات وبيع التجرون به اقتدى بهم غيرهم فزاد المعروض فنقصت القيمة حتى ربما صارت أقل من النفقات التي تكبدها بمض التجرين به وهكذا . ومما تجب مراعاته هنا ان تلك الاصناف لا بد أن تكون لها منفعة مهمة في العالم التجاري بحيث يقبل الناس على الاتجار بها ويمتقدون ان الرغبة فيها مستمرة لاوقية

(الامر الثالث) أن يكون الصنف بحيث ان زيادة جزء صغير على رأس المال المستعمل في صناعته تنتج عنها زيادة مضاعفة في كميته . وفي هذه الحالة تكون القيمة أكثر من نفقات الصنف فربما أنفق صاحب العمل بضعة قروش في صنع الثوب ومع ذلك يبيعه بمبلغ أكثر . واذا تهافت الناس على هذه الحرفة وكثر المعروض من السلع حتى قلت الكمية فانه يحدث ما ذكرناه قبلا

نفقات صنع الصنف

لا يتسنى للإنسان الانتفاع بأى شئ ما لم يحصل عليه فإن كان صيداً طارده حتى اقتنصه وإن كان ثوباً قاسى آلاماً شديدة في سبيل الحصول عليه إذا لم يكل ذلك الى غيره . وتمثل هذه المشاق ثمن الصنف في نظر هذا الشخص فيعتبر مثلاً ان ثمن الطي ضعف ثمن الارنب لان النصب الذي تكبده في اقتناص الأول ضعف ما تكبده في اصطياد الثاني . ويعتقد ان النفقات الحقيقية التي كلفه إياها الصنف هي مقدار الكدح الذي تكبده في الحصول عليه سواء كان هذا النصب مباشرة كمعالجة صنعه بنفسه أو بواسطة كحرمانه نفسه ليجمع مالا يستعمله في صنع الصنف . يد ان هذا النصب وإن كان من الأسباب المهمة التي تجعل الصنف الذي يحصل عليه ذا قيمة ولكنه لا يصح أن يتخذ مقياساً تقاس به تلك القيمة . لاننا لا يمكننا أن نقارن الثعب في صنع صنف من الأصناف بالثعب في تجهيز شئ آخر بحيث نقف على ثمن كل منها وخصوصاً في المجتمعات المتقدمة وذلك للاختلاف العظيم بين افراد المجتمع في المهارة والتباين في أهمية الاصناف بخلاف المصور الأولى التي كان يندر فيها وجود مثل هذا الاختلاف . وأذاً لا بد من استعمال مقياس آخر لبيان الثعب في الحصول على الصنف . وهو عبارة عن كمية النقود التي تنفق في سبيل صناعة السلعة سواء كان ذلك في شراء المواد الأولية أو استخدام رأس المال أو دفع أجور العملة أو غيرها مما يساعد وسائل الإحداث . فقبل أن يسهل على صاحب المعمل تجهيز البضائع القطنية مثلاً لا بد له أن يلاحظ (أولاً) انه يلزم شراء القطن سواء باستيراده من

الخارج أو يجلبه من جهة أخرى وانه يلزمه دفع الثمن وأجرة النقل (ثانياً) انه يلزمه شراء الفحم والزيوت والشحم وغير ذلك مما هو لازم لتسيير الآلات البخارية (ثالثاً) انه يلزم وضع جزء من النقود استعداداً للطوارئ كتصليح إحدى الآلات أو استبدالها أو ترميم المحل في أثناء صناعة الصنف (رابعاً) انه اذا لم يكن ذا مال تلزم له نقود وهذه بالطبع لا بد من اقتراضها بفائدة من أحد المالكين (خامساً) انه من الحكمة وبعد النظر أن يؤمن على معمله من الحريق وماله من الضياع (سادساً) ان العمل يلزم له عملة يحتاجون الى أجور (سابعاً) انه يحتاج الى مديرين وملاحظين ومهندسين للآلات لا بد له أن يلاحظ ان كل هذه النفقات داخلة في صنع الصنف وانه اذا أراد القيام وحده بأحدى هذه الوظائف والاستغناء عن موظفيها فانه يوفر لنفسه أجورهم فمن يدير معمله بنفسه تكون نفقاته أقل ممن يستخدم غيره ومن يستخدم رأس ماله تزداد على ربحه فائدة رأس المال التي كانت تعطى لغيره لولم يكن هو صاحب رأس المال . وقد يحدث ان أحد الصناع يشتغل بالعمل فتجتمع في شخصه جميع الصفات المتقدمة إذ يكون هو صاحب رأس المال والعامل والمراقب ولا شك في ان الربح الذي يحصل عليه يكون خالصاً له . فإذا بحثنا في العناصر المكونة لنفقات صنع الصنف نجد انها لا تخرج عن كونها (١) أجرة للعمل (ب) نصيباً لرأس المال . لان هذين أهم عنصرين يدخلان في إعداد الصنف ويضاف اليهما ثمن المواد الأولية التي تصنع منها السلعة . (١) أجرة العمل : أجرة العمل هي ما يأخذه العملة في مقابل كدحهم في صنع الصنف وهي من النفقات الضرورية في الأتم المتمدية حيث لم يعد الانسان قادراً على تحصيل حاجاته بنفسه كما كان يفعل في أدوار

وحشيتته . ويختلف تأثير الشغل على القيمة في الزمن الحاضر عن تأثيره عليها في الزمن النابر فقد كانت كيته في ذلك الوقت هي المقدّر الوحيد لها وكان المتوحش يبيع الثور بغزالين لأن الثعب الذي يتكبد في اقتناصه ضعف النصب الذي يمانيه في اصطيادهما . ولكن لم تبقى يد الشغل وحدها الصانعة لثمن الصنف الداخلة في نفقاته بل اشترك مع الشغل رأس المال وصار نصيبه داخلا في النفقات . وبما أن أجرة العمل داخلة في نفقات الصنف فأى تغيير يطرأ عليها يؤثر على تلك النفقات كثرة أو قلة . فإذا فرضنا أن النساجين أبوا إلا رفع أجورهم فإن من المقرر ازدياد النفقات على صاحب العمل . أما تأثير زيادة أجرة العملة على الأثمان فيختلف بحسب ما إذا كانت هذه الزيادة مطردة في كل الحرف أو مقصورة على بعضها . ففي الحالة الأولى تزداد نفقات كل الأصناف بنسبة واحدة وتبقى النسبة بينها محفوظة . ولكن إن زادت أجرة العملة في صناعة من الصناعات دون الأخر فيكون التأثير قاصراً على تلك الحرفة ويختل النسبة بين الثمن الطبيعي للأصناف في هذه الصناعة وبين الأصناف في الصناعات الأخرى . فارتفاع أجرة عملة لفائف التبغ دون غيرهم يؤثر بالطبع على نفقات اللفائف بالنسبة لغيرها من السلع .

(ب) مكسب صاحب رأس المال . رأس المال أهم ركن في العالم الحديث وله النصيب الأوفر في التأثير على صنع الصنف . وهذا التأثير لا يوجد بالطبع في الأعمال التي تقتضى الشغل البحت كقطع الأشجار . وحملها في النهر حتى تصل الى حيث تباع لأن من يدفع ثمنها في هذه الحالة لا يهتم إلا بالعمل الذي تكبدته صاحبها . ولا يوجد رأس المال أيضاً في الاتعاب التي يتكبدها الفلاح في زرع أرضه بنفسه . ويشمل نصيب رأس

المال (أولاً) الفائدة التي كانت تعود على صاحبه لو كان شغلّه بدل الانتفاع به على هذه الصورة هذا إذا كان مملوكاً لصاحب المعمل أما إذا اقترضه فلا بد من أن يضيف على نفقات صنع الصنف الفائدة التي يتقاضاها صاحب المال منه (ثانياً) المبلغ الذي يعطيه صاحب رأس المال لشركة التأمين إذا كان مؤمناً عليه (ثالثاً) المبلغ الذي يتجدد به من وقت إلى آخر (رابعاً) أجره مراقبة صاحب رأس المال للمعمل وهذه تختلف كثرة وقلة وأهمية بحسب العمل فصاحب معمل المقذوفات الذي يقوم بمراقبته لا يرغب غيره في عمله إلا بمرتب باهظ وعلى ذلك هو يكسب في الحقيقة ذلك المرتب بمراقبته العمل بنفسه . ولا تخرج أجره المراقبة عن كونها نوعاً من الأجرة تعطى لشخص مخصوص هو مراقب العمل .

﴿أجرة الأرض﴾ : ومن المسائل التي أخطأ فيها كثيرون من الاقتصاديين أن جعلوا أجره الأرض أحد العناصر المكونة للثمن وأضافوها على نفقات أحداث الصنف . وقد كان « آدم سميث » حين طبع كتابه أول مرة سنة ١٧٧٦ يرى « أنه يوجد عنصر آخر يجب ملاحظته في الثمن وهو أجره الأرض ويلزم أن تزداد القيمة التبادلية للصنف حتى يتسنى لمن يعرض هذا الصنف في السوق أن يقوم بسداد أجره الأرض » ولكنه حذف هذه العبارة بعد ذلك . ولعله فعل هذا على أثر الانتقاد الذي أرسله له صديقه « هيوم » أحد كبار الكتاب في ذلك الوقت قال له فيه إن أجره الأرض لا يدخل لها مطلقاً في ثمن الأشياء ^(١) . وحينئذ لا معنى للقول إن أجره

(١) أرسل هيوم في أول إبريل سنة ١٧٧٦ كتاباً لآدم سميث هذا نصه : « لو كنت قريباً مني هنا في مدفني لنا فثبتك في بعض القواعد التي تضمنها كتابك لاني لا أظن

الأرض تدخل في نفقات زراعة القمح مثلاً وبالتالي تدخل في سعره لأن
 بمقياس نفقات زراعة القمح نفقات زراعته في أرض لا أجر لها ولأن
 الأجرة - وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله - هي عبارة عن الفرق بين
 ثمن نتاج الأرض ونفقات زراعته فكيف يمكن أن تكون سبباً ومسبباً
 في آن واحد؟ ❦ التمهيد الطبيعي للصنف ❦

ويسمى ثمن الصنف بالطبيعي إذا كان مساوياً للنفقات التي صرفت في
 الحصول عليه بحيث لا يزيد عنها ولا ينقص فتلاً إذا صرف صانع الأحمدة
 عشرين قرشاً ثمن الجلد الذي يصنع منه الحذاء وعشرة أجرة مساعد وعشرين
 أخرى أجرة عمل نفسه فإن الخمسين قرشاً وهي مجموع تلك النفقات تسمى
 بالسعر الطبيعي للحذاء أي أقل سعر يدفع له قبل أن يستغنى عنه . بيد أنه
 يندر أن يتنازل صانع عما يصنع في مقابل النفقات فقط وإن فعل ذلك فإنه
 يخسر وأقل خسارة له هي ما أنفقه على نفسه من الغذاء والشراب والكساء
 وقت اشتغاله بصنع الصنف ولذا كان السعر الاعتيادي الذي تباع به الأصناف
 هو سعر السوق لأن المشتري لا يسأل من يبيعه الصنف عن مقدار النفقات
 التي تكبدها في تجهيزه ولمطبخها له في مقابله بل يدفع له السعر الجاري في السوق:

❦ السوق وسعره ❦

للسوق معان كثيرة فهي تطلق على أي مكان يجتمع فيه الناس لعرض
 أي عمل من الأعمال كما كان يطلق العرب سوق عكاظ على مكان مخصوص
 مطلقاً إن أُجر الضيعة لما أقل تأثير على أسعار الحاصلات بل اعتقدان السعر يتوقف
 على كمية العروض

في مكة كان يجتمع فيه خول شعرائهم ويعرض كل منهم ما جادت به قريحته فان حاز القبول كافئوه بتعليق قصيدته في الكعبة حتى اجتمعت عندهم الملققات المشهورة . وقد تقيدت السوق بعد ذلك بالمكان الذي تعرض فيه السلع للبيع . وانما جعلت كذلك لانه لم يمكن البيع وقتئذ بخلاف هذه الطريقة إذ كانت طرق النقل معطلة والمواصلات وعرة . أما الآن وقد اتصلت العلاقات بين جميع انحاء المعمورة بالبريد والبرق والسكك الحديدية فلم تعد السوق تطلق فقط على المحل المعروضة فيه البضائع « وصار الاقتصاديون لا يقصدون بالسوق المكان المخصوص الذي تعرض فيه السلع بل كل الجهة التي يقدر فيها البائعون والمشترون أن يتخابروا فيما بينهم بحيث ان اثمان البضائع المتساوية الجنس تكون متساوية وذلك بغاية السهولة والسرعة » (١) فالشرط المهم هو وجود قوم راغبين في شراء صنف من الأصناف وآخرين مستعدين لبيعه وتسمى السوق باسم الصنف الحاصل الاتجار به ولو لم يكن موجوداً بالفعل فسوق القطن هي الحال الجارية للتخابر فيها بشأن القطن . وكذلك سوق القمح أو الذهب فالفلاح المصري الذي يبيع قطنه لأحد تجار « ليفريول » هو أحد افراد سوق « ليفريول » التي تباع فيها القطن والتاجر الانكليزي الذي يشتري من أحد تجار القمح في الولايات المتحدة هو فرد من افراد سوقها . وقد يحدث أن يكون للصنف الواحد ثلاث أسواق اذا حدث بيعه ثلاث مرات . فالقطن مثلاً يشتريه صغار التجار من الفلاحين وتكون القرى في هذه الحالة هي السوق ثم يبيعه أولئك التجار في المدن كالاسكندرية وطنطا والزقازيق وتكون تلك البلدان سوقاً ثانية

للصنف ويبيعه التجار الكبار الذين يشترونه الى كبار التجار في البلاد الأخرى وتصير سوقه بهذه الطريقة دولية . فترى مما تقدم ان السوق كانت محلية قبل أن توجد المواصلات ولا تزال كذلك في بعض البلاد لأسباب كثيرة (أولاً) لان الأصناف المعروضة لا يمكن أن تنتقل من محلها بدون تلف . ومثال ذلك سوق الآجر^(١) فانها لا تتعدى المحل القريب من الأتون (ثانياً) لان الصنف لا يهتم به الا القاطنون في المحل وذلك مثل الخبز وكثير من المأكولات والفاكهة في هذه الأحوال تكون السوق محلية أى يحدث الاتجار بالأصناف في المحل الموجودة فيه وبعد ان تحسنت وسائل النقل في الممالك صارت السوق قطرية وأمكن التاجر الموجود في الإسكندرية مثلاً أن يتخابر مع التاجر الموجود في اصوان ويشترى منه صنفاً من الأصناف الموجودة هناك . وقد كانت نتيجة اختراع الكهرباء والبخار في القرن الماضي تسهيل المخبرات بين مصر والمصرف صارت سوق كثير من الأصناف دولية أى صار الاتجار بها لا يقتصر على تجار المكان الموجودة فيه أو المملكة الموجودة فيها بل صار عاماً بين جميع تجار العالم . ومن الأسباب التي تجعل سوق الأصناف مترامية الاطراف (أولاً) شدة طلبها . فالقطن مثلاً سوقه دولية لان كثيراً من الممالك التي لا تزرعه كانت تكثرها . وفرنسا والمانيا تحتاج اليه في صناعة الملابس القطنية وغيرها . وللمعادن وخصوصاً الذهب والفضة سوقها أوسع وأنفق سوق لان الرغبة فيها عامة (ثانياً) سهولة نقلها^(٢) من محل الى آخر فالأحجار الكريمة سوقها ناقة لانها لا تحتاج الى نفقات كثيرة في نقلها (ثالثاً) تعيين جنسها عن بعد . فالتاجر

الانكليزي مثلاً يرغب شراء القمح من التاجر الأمريكي مكتفياً بالعينة ولكن بعض الأصناف لا بد من رؤيتها وهذه لا ينتظر أن تصير سوقها دولية (رابعاً) إذا كانت الأصناف أسهماً أو قراطيس لأنها موثوق بها في أغلب الأحيان .

سعر السوق

ويقدر سعر الصنف في السوق بحسب النسبة بين الكمية المعروضة منه فعلاً في تلك السوق وبين الكمية التي يطلبها الناس منه بالفعل ومعنى العرض في هذه الحالة اعداد الصنف فعلاً للبيع بثمن معلوم يسمى « ثمن المعروض »^(١) أو الثمن الذي وطد بالتمو الصنف أنفسهم على التنازل عن سلمهم في مقابله فإذا أحضر ملاك الأطنان ألف أردب من القمح وحاسب كل منهم نفسه على أن يبيع الأردب بمبلغ مائة وعشرين قرشاً سعى هذا الثمن « ثمن المعروض » . ومعنى الطلب وجود قوم مستعدين لشراء الصنف بثمن صمم كل فرد منهم عليه من قبل بحيث أنه لا يريد أن يدفع أكثر منه ويسمى « ثمن المطلوب »^(٢) فإذا فرضنا أنه يوجد مشتررون للقمح الذي في المثال المتقدم بعضهم يريدون أن يشتروا مائة أردب بسعر مائة قرش والبعض الآخر وطد كل منهم نفسه على أن يشتري خمسمائة أردب حتى ولو دفع في الأردب مائة قرش وعشرة فإن المائة قرش أو المائة قرش والعشرة تسمى « ثمن المطلوب » . وليس المقصود من الطلب مجرد الرغبة فإذا عرضت ألف فدان للبيع وكان ثمن المعروض مائتي جنيه للفدان فلا يمد الانسان طالباً لشرائها بالمعنى الاقتصادي إذا كان يرغب فيها فقط ولكنه يحول بينه وبين شرائها خلو وقاضه بل لا بد أن يكون عنده القدرة الكافية لإبراز تلك الرغبة من حيز

أتمنى الى حيز الشراء بالفعل قبل أن يكون له أقل تأثير على سعر السوق .
وعند مقارنة الكمية المعروضة في مقابل ثمن معلوم بالكمية المطلوبة في مقابل
ثمن معلوم لا تتخلو الحال من أحد أمور ثلاثة (الأول) أن يكون المروض
أكثر من المطلوب (الثاني) أن يكون أقل منه (الثالث) أن يكونا متساويين
ففي (الحالة الأولى) يوجد أمام من يعرضون سلهم طريقان لا بد لهم من سلوكه
أحدهما فهم إما أن يبيعوا جزءاً من المروض على قدر اللازم للطالين ويتركوا
جزءاً بدون بيع أو يعرضوا الجزء الباقي للبيع فإن باعوا جزءاً من المروض
على قدر المطلوب فقط كسد الباقي وهذا يكلفهم خسائر جسيمة . ولذلك هم
يفضلون أن يبيعوا الجزء الباقي ولو بخسارة نزر قليل على أن يتكبدوا تلك
الخسارة كلها . ومن حيث أن بعض الطالبين الاصيلين وطدوا أنفسهم
على أن لا يزيدوا عن ثمن معين . ومن حيث أن غيرهم يرغبون الشراء على
شرط أن يدفعوا ثمنًا أقل من الثمن الطبيعي للصنف . وبما أنه كما سنرى بعد
قليل لا يصبح أن يكون في السوق الواحدة في وقت واحد سعران للصنف
الواحد فينبني على ذلك أن سعر الصنف يكون أقل من نفقات صناعته أو
بعبارة أخرى يكون أوطأ من ثمنه الطبيعي . وخصوصاً عند ما تدب المنافسة
بين البائعين ويسعى كل فرد منهم في التخلص من سلعته لينتزع للاتجار
بغيرها مما هو أنفق منها سوقاً . وقد علمنا في موضع آخر عند الكلام على
القيمة كيف أن هذه الخسارة تكون سبباً في انسحاب جم غفير من التجار
ضمافا المزيمة من عداد صانعي الصنف خوفاً على أنفسهم من الخسارة وكيف
أن هذا يحمل المروض منه في المرة التالية قليلا وربما كان أقل من المطلوب
وتكون النتيجة ما يحدث في الحالة الثانية . وفي (الحالة الثانية) أي إذا كانت

الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة سنى كل فرد من الطالبين جهد استطاعته في أن يكون هو الفائز على غيره في الحصول على الصنف ولو كان ذلك بدفع ثمن أعلى من الثمن الذى وطد نفسه على دفعه وفضل أن يدفع شيئاً في مقابل الاستغناء به على أن يحرم منه . وتظهر تلك المنافسة بأجلى مظاهرها إذا كان الصنف مهماً سواء كان ذلك لأنه نادر الوجود . أو لأن مقداره محدود أو لأنه من حاجات المعيشة كالطعام والشراب . وتكون نتيجة هذه المنافسة أن البائعين يتجهون على المشتريين ولا يتنازلون عن سلعتهم إلا بثمن باهظ يزيد عن ثمنها الطبيعي « وهذا هو السبب في غلاء حاجات المعيشة غلاءً فاجشاً أثناء حصار المدن أو أثناء القحط » ^(١) أما تأثير ذلك في الحالة الاقتصادية العمومية وخصوصاً إذا كانت الأصناف من المصنوعات فحسوس لا يحتاج الى برهان إذ أن كل صاحب معمل حينما يرى ماخص غيره من تلك الصنفقة الراجحة يقتدي به ويصنع ذلك الصنف التماساً للربح مثله وبهذه الطريقة ربما ازدادت كمية المعروض عن المطلوب في المرة القادمة لان إحجام كثيرين عن شراء الصنف يقلل المطلوب منه وإقبال كثيرين على صناعته يزيد المعروض وتكون النتيجة أن ينقص سعر الصنف في السوق وهكذا . أما في (الحالة الثالثة) وهى تساوى الكمية المعروضة بالكمية المطلوبة فإن سعر السوق يكاد يكون مساوياً تماماً للثمن الطبيعي للصنف أو بعبارة أخرى لتفقاته . « ومقدار نفقات الصنف لا تقدر بمتوسط مصروفات جميع المعروض منه بل بمقدار مصروفات ذلك المعروض الذى لم يمكن اعداده للبيع إلا بعد عناء شديد » ^(٢) . وينبنى على ذلك ان أصحاب المعامل أو الزراع

أو العملة الذين حصلوا على هذا الصنف بعناء قليل يربحون الفرق بين سعره في السوق والنفقات التي أنفقوها عليه فلو فرضنا ان نفقات الصنف قدرت بمبلغ اثني عشر جنهماً وكان أحد أصحاب المعامل أنفق في صناعته عشرة فقط فلا شك أنه يربح اثنين ويكون هذا الربح له بمثابة الأجرة التي تدفع في الأرض لخصبها الطبيعي فقد تقرر لنا بما تقدم ان الثمن الطبيعي للصنف هو لسعره بمثابة المناطيس للحديد يجتذبه دائماً اليه أو هو كالماء قدفت فيه كرة هي سعر السوق لأنها لا تلبث أن تطفو حتى تصبح مساوية له أو أكثر قليل . وان ذلك القانون الطبيعي الاقتصادي قانونه العرض والطلب بمثابة الحواجز التي اذا فتحت عدلت منسوب وسوت بين سطح الماء . كذلك يعمل ذلك القانون الطبيعي تلك الاختلافات في الأسعار ويجعلها في أحيان كثيرة مساوية للثمن الطبيعي أو فوقه قليل . ولا داعي الى القول إن المزاوجة هي التي توجد ذلك الترتيب الطبيعي وتجعل سعر السوق في كثير من الاحوال مساوياً للثمن الطبيعي أو قريباً منه . إلا انه قد توجد أسباب تجعل سعر السوق يبقى مدة طويلة فوق الثمن الطبيعي للصنف وهذه الأسباب منها ما هو طبيعي لكثرة كمية صنف من الأصناف بحيث ان الحصول عليه يكون سهلاً كالأخشاب مثلاً فان السعر الذي تباع به في السوق يخالف الثمن الطبيعي لها وخصوصاً اذا كانت السوق قريبة من الاحراش التي تقطع منها الأشجار . أو لأنه يمكن صنع كميات كثيرة منه بنفقات أكثر لان سعر السوق في هذه الحالة يكون أعلى من الثمن الطبيعي للصنف وإلا لم يتنازل أصحاب السلع عنها . ومن الأسباب التي تجعل سعر السوق أعلى من الثمن الطبيعي القوانين التي تسنها الحكومة كما ذكر ذلك « آدم

سميث « فإذا جعلت مصلحة البريد ثمن الطابع نصف قرش بقي كذلك ولو كلفتها نفقاته عشر القرش فقط . ذلك لان المشتري لا يريد من جهة أن يعارض ومن جهة أخرى لانه لا ينظر للطابع من حيث هو فقط بل من حيث الفائدة التي يستفيد منها . ومن تلك الأسباب العرف فإذا اتفق أهل جهة بحكم المادة على دفع ثمن في أحد الأصناف وصار هذا الثمن متداولاً فمن المرجح أن يبقى كذلك حتى ولو كانت نفقات صناعة الصنف قليلة جداً في جانبه . وكثيراً ما يحدث ذلك في الاصناف المهمة التي لا يستغنى أحد عنها . وكذلك في أصناف الزينة ومن تلك الأسباب ما كان عاماً في جهة من الجهات فمثلاً إذا لبست أمة الحداد ارتفع سعر الأقمشة السوداء . وزاد عن نفقاتها وأقبل كثيرون على صنعها طمعاً في الكسب . ومنها أن تكون الرغبة في الصنف عامة ومدة وجوده قصيرة . مثال ذلك الألعبات التي تصنع للأولاد في الأعياد فان سعرها يكون عادة أعلى من نفقات صنعها لان الرغبة فيها مطردة في ذلك الوقت .

﴿ سعر الوامر للصنف ﴾ : بقي علينا في هذا البحث أن نقرر حقيقة لا ريب فيها وهي ان سعر الصنف يكون وامراً في السوق الوامدة في الوقت الوامر . والسبب في ذلك هو ان كل أجزاء هذا الصنف تكون متساوية في منفعتها وشكلها ونوعها بحيث يقوم بعضها مقام بعض وتكون النسبة بينها واحدة فلا معنى إذاً لأن يفضل المشتري بعضها على البعض الآخر فيدفع فيه ثمناً أعلى بل يدفع ثمناً واحداً في الجميع فالمشتري للقطن العباسي مثلاً لا يشتري من القناطير المعروضة مائة القنطار الاولى بسعر ثلاثة جنيهات والمائة الثانية بثلاثة ونصف بل يدفع سعراً واحداً في الجميع . وشروط

هذه القاعدة هي (أولاً) أن يكون نوع الصنف واحداً . فإذا اختلف فانه لا يستغرب أن يزيد ثمنه أيضاً . حينئذ لا تكون أثمان الأجزاء كلها متساوية (ثانياً) أن تكون السوق واحدة فان اختلفت الأسواق كان هناك مسوغ لاختلاف الأسعار (ثالثاً) أن يكون وقت عرض تلك الأجزاء واحداً .
 فقد يجوز أن سعر القمح يكون في يناير مائة وعشرين قرشاً وفي فبراير مائة قرش مع ان نوعه واحد .

﴿ تمهيد المبادنة ﴾

من يقارن بين المبادلة في الأحقاب النابرة حيث كان الانسان في دور همجيته وبينها في الوقت الحاضر يجد بينهما فرقاً عظيماً ومن يشاهد كيف تجرى المبادلات الآن في البلاد التي لم يسطع عليها نور المدنية مثل أواسط افريقية ويقارن بينها وبين المعاملات التجارية في البلاد المتمدنة يظهر له الفرق أكثر وضوحاً وللتجارة والتجار القدح الممل في ترقية شأن المبادلات ناهيك بطرق النقل وما لها من التأثير المهم في توسيع نطاقها وما قامت وتقوم به لتفقد في إزالة العقبات من طريقها ولتتكلم على كل وسيلة من هذه الوسائل فنقول :

﴿ (١) التجارة والتجار ﴾

(١) التجارة : التجارة هي عبارة عن الشراء والبيع بقصد الربح والغرض منها عرض السلع على طالبيها ولو بقلها من محل الى آخر . وهي من المهن الشريفة في كل زمان ومكان ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعالجها فكان

يرحل مع قرش الى الشام لطلب المتاجر الى مكة . قال تعالى (لا يلاف قرش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف) وقد حث عز وجل عليها فقال (وبكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر لتبتغوا من فضله إنه كان بكم رحباً) وفي آية أخرى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه وتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) وفي موضع آخر (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته ولتجري الفلك بأمره وتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) وهذه الآيات يحث بعضها على تجارة البحر وبعضها على تجارة البر . وليس هناك دليل على مزايا التجارة أسطع من هذا القرآن الذي لا رب فيه . ولم تقب تلك المزايا عن الأمم التي قد خلت من قبلنا فكان المصريون القدماء يجوبون الأقطار بمصنوعاتهم المنسوجة من التيل والحرير وأوانيم الخزفية . وكان الفينيقيون وهم سكان تير يعملون في البحر ويجلبون البضائع . وقد استفادت تلك الأمم من التجارة فائدة كبرى حتى أن بعضها كالفينيين لم تكن لتقوم لهم قائمة إلا بها . وكانت التجارة في تلك الأعصار وسيلة مهمة تصل بها الأمة المتجرة الى اكتناء بلاد غيرها ونشر نفوذها السلمي . ولا تزال كذلك الى الآن . على انه لصعوبة المواصلات ووعورة المسالك في تلك الأحقاب كان نطاق التجارة ضيقاً فان اتصلت العلاقات بين مصرين قل أن يشار كهما ثالث . وقد زاد تلك العزلة ضعف العلاقات بين الأمم وقلة الحاجات ولكن قيام بعض الأمم على أثر من نبجن منهن بواسطة الاتجار بث في كثير من الأمم حب المتاجرة وخصوصاً ما كانت من تلك الأمم تسكن بلاداً مجدبة لا تكفيها حاصلاتها كالامة العربية مثلاً . ومما وصل الشرق بالغرب ووسع نطاق المعاملة بينهما الحروب الصليبية التي

دارت رحاها بين المسلمين والمسيحيين أكثر من قرنين كانت فيها سجالا بينهم . فقد وقف الغريون مدة تلك الحروب على المدينة الشرقية التي كان ظلها على وشك الزوال . وصارت الملائق التجارية بين الممالك تزداد يوماً فيوماً . تقويها المنافع المتبادلة وتسهلها طرق النقل . حتى وصل العالم كله الى درجة بحيث ان أقل طارئ يحدث على تجارة جهة من الجهات تردد صدها الجهات الأخرى . وضاعف ذلك التحسين عناية الأثم بالتجارة وسمى كل شعب في الاستفادة منها بواسطة الاستعمار وغيره . وكذلك العناية أيضاً بوضع قوانين خاصة لها وتميز تصرفات التجار عن تصرفات غيرهم ومراقبتهم حرصاً على صوالحهم : (أولاً) لأهمية السرعة في المسائل التجارية وأهمية الثقة أيضاً في معاملات التجار (ثانياً) لوجود نظمات خاصة بالتجارة كالمصارف ونوادي التجار وغيرها مما يستلزم وجود قانون خاص به

﴿ أقسام التجارة ﴾ : التجارة إما (١) داخلية وهي التي تحدث في داخل البلد وهذه لا تحتاج غالباً الى كبير عناية لان أجرة النقل تكون فيها قليلة ولأنه يسهل معاينة البضائع . هذا من جهة السلع وهناك مزية أخرى من جهة النقود المستعملة في المبادلة فان المتعاملين في هذه الحالة لا يجبرون على استعمال نقود أجنبية كما في (٢) التجارة الدولية وهي التي تحدث بين متعاملين من أمم مختلفة وسيرد الكلام عليها ان شاء الله في مبحث آخر . وقد تكون التجارة (أولاً) بالجملة (ثانياً) بالفرق ففي الحالة الأولى يجلب التاجر كمية عظيمة من البضائع ويبيع منها جملة جملة . ومزايا هذا النوع من المتاجرة لا تختلف كثيراً عن مزايا الصناعة بالجملة فهي (١) توفر على المشتري النصب الذي كان يتكبده لو انه لم يجد امامه كمية كبيرة من

البضاعة يختار منها ما يشاء (٢) وتسهل على البائع المكسب وتفتح امامه باب الشهرة إذ يتسنى له أن يعلن عن بضاعته بواسطة الصحف الكبرى (٣) يقدر المتجر بالجملة أن يعامل المعامل الكبرى التي تتنازل له عن جزء من الثمن في مقابل ما يأخذ منها من البضائع ويمكنه بهذه الوسيلة أن يتساهل مع زبائنه فتزداد الرغبة في معاملته وتكثر أرباحه. ومن المشاهد أن التجارين بالجملة ينالون الشهرة في وقت قصير ولا سيما إذا استألوا الجمهور اليهم بحسن المعاملة وحصلوا على ثقتهم بالصدق وطهارة الذمة. وفي الحالة الثانية يجلب التاجر كمية قليلة من البضائع ليبيع منها جزءاً قليلاً. وتوجد متاجر تقتضى الاتجار بالفرق مثال ذلك محال بيع المواد الغذائية. والبيع بالفرق مفيد للمشتري الذي يريد شراء كمية قليلة من الصنف لانه يقدر عادة أن يساوم التاجر بدون أن تظهر عليه علامة الارتباك بخلاف ما اذا دخل محلا يبيع بالجملة طالباً كمية صغيرة. وهو مفيد للبائع أيضاً من جهة انه يقدر أن يجعل له زبائن كثيرين بغاية السهولة. على ان كثيرين من التجارين بالفرق يطلبون أسعاراً عالية. وذلك لانهم يضيفون اليها ربحهم بعد أن يجلبوها من التجارين بالجملة الذين ربحوا منها أيضاً. ولهذا السبب نجد انهم فقدوا الآن كثيراً من أهميتهم الاولى وتولى كثيرون عنهم الى المحال الكبرى حيث البضائع أجود. وهذا مشاهد في المدن الكبرى التي فيها لا يجد المشتري أقل عناء في الانتقال من محل الى آخر ولذا يفضل أن يقضى حاجته من محل تجارى كبير ولو كان بعيداً عن مسكنه على أن يشتري من محل صغير قريب منه وله العذر في ذلك مادام كثيرون من التجارين بالفرق يريدون أن يربحوا أكثر مما يجب.

تم الجزء الأول ويليهِ بعون الله الجزء الثانى وأوله التجار *

مَدِينَةُ الْأَنْدَلُسِ السَّيِّئَةِ

مَدِينَةُ الْإِسْلَامِ

تَالِيفُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ أَبِي

وَكِيلُ الْبَيَانِ الْعُمُومِيَّةِ

الجزء الثاني

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمؤلف

كل نسخة غير محتومة
تعد هسرة



الطبعة الأولى في شهر يوليو سنة ١٩١١

بنطقة البغدادية بجوار محطة تبصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿التجار﴾ لم يتبدى التجار في تمثيل دورهم المهم في المبادلة الابل بعد اقتضاء دور الأسرة الذي سبق الكلام عليه لان كل أسرة كانت تهتم بصنع حاجياتها فلم يكن ثمة من داع لدخول وسطاء بين أفرادها ولكن بعد أن انتظمت شركات العملة ابتداء التجار يشترون البضائع من أعضائها لبيعوها في بلاد أخرى متجشمين الأخطار في هذا السبيل سواء من قطاع الطريق أو من تعرض أهالي تلك البلاد الذين كانوا يحتمون علي كثير منهم دفع رسم قبل أن يدخلوا في بلدهم ويشتروا السلع منها وكانوا يقبلون بكل تلك الشروط ويقابلون تلك الصعوبات بوجوه مستبشرة لهم انهم انما يسعون لأشرف غاية هي نقل الخيرات من مملكة الى أخرى ونشر المدنية العمرانية في الديار التي يحوسون خلالها وقد خيم الجهل علي ربوعها وضربت المجاعات أطنابها . كأن أولئك الجوابوا الامصار أولي بأس شديد ومكانة عالية ورأي شديد . يدل علي ذلك ما نسمعه من أخبارهم ونقرؤه من أسفارهم وكيف كانوا النسب في نقل مدنية أمة الي أخرى ووصل مصر بمصر لولاهم ما عرفت أمة جارتها ولاقتصرت كل مملكة علي الانتفاع بمواردها مهما كانت قليلة لا توصلها الي غايتها . لولاهم لبقيت مدنية كثير من الأمم أسراراً لا تتجاوز أسوار مدائنها ولا يطلع عليها غيرها فينسج علي منوالها . من ذا الذي كان السبب في معرفة حريير الصين وخزفها ودمشق وصناعاتها والهندومصنوعاتها ومصر وخيراتها واليمن وسيوفها والشام ودروعها غير أولئك الذين جاؤا الاقطار وجاسوا

خلال الديار . من غيرهم كان سببا في بث روح النشاط في نفس العامل حتى درجت الصناعة من مهدها وبلغت أشدها .

بعد أن توطدت ثقة الناس في التجار المتتقلين اتخذوا لهم حوانيت وصاروا بدل أن ينتقلوا للمشتريين ينتقل هؤلاء اليهم وساعدهم على ذلك انتشار الأمن في البلاد التي يحلون بها فلم يعودوا يخافون سطو قطاع الطرق في البر أو القرصان في البحر وكان لهم من ثقة الجمهور مشجع على الاتقان والابتداع فقويت همهم وألفوا الشركات التجارية

ومما يزيد شهرة التجار ما ينشرونه من الاعلانات في الصحف والأسفار مما يكفيهم مؤونة الأسفار وكثيرا ما يرسلون الى الأقطار الأخرى كتباً مرسوماً فيها جنس البضائع التي عندهم فتعني المشتريين عن رؤية السلع قبل شرائها وهذه كلها وسائل مفيدة للترويج سيما اذا كانوا يحققونها بحسن المعاملة ويسفحونها بطهارة الذمة . ومن الغريب أن كثيرا من التجار الشرقيين لا يهتمون بالاعلانات مع أن التجار الغربيين ربما صرفوا في مبدأ عملهم كل ربحهم في سبيل الاعلان عن أنفسهم ومتي اشتهروا سهل عليهم كل شيء

واذا بحثنا في الفوائد التي تعود على الحالة الاقتصادية من وجود التجار نجدها كثيرة لانهم بتوسطهم بين أصحاب المعامل أو المزارع وبين الطالبين للمصنوعات والحاصلات الزراعية (١) يوفرون على كل من الطرفين تعباً جسيماً ووقتا طويلاً (٢) ويقدرّون بفضل ما أوتوه من التمييز والحنكة من مزاوله تلك المهنة أن يحصلوا على الاصناف الجيدة التي لم يكن المشتري يحصل عليها لولا مساعدتهم (٣) ثم هم يشترون السلع بالجملة ويبيعونها

بالمفرق كما قدمنا وفي عملهم هذا تسهيل على من يريد شراء كمية قليلة . على أن كثيرا من التجار قد تغالوا في الربح حتي قام في العهد الاخير قوم يريدون أن يتخلصوا منهم ويستغنوا عن وساطتهم بمعاملة المعامل وبيع الحاصلات الزراعية مباشرة وذلك بتأليف جمعيات اشتراك يكون الغرض منها (أولاً) شراء ما يلزم من السلع سواء كانت ملابس أو آلات أو غيرها (ثانياً) بيع الاصناف التي عند الاعضاء وقد أمكن بهذه الطريقة اقتصاد الارباح الباهظة التي كان يسلبها الوسطاء بدون حق

❦ واجبات التاجر ❦

لما كانت وظيفة التاجر من الاهمية بحيث أن أقل تقصير منه ربما جر البلاء علي غيره وعطل الحركة التجارية وعرقل المبادلة خصه المشرعون من كل أمة بالعناية ووضعوا له نظمات قيدوه بالسير عليها ولا بأس من ذكر واجبين قررهما الشارع المصري على كل تاجر وهما (أولاً) اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاحه كما اقتضت المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من قانون التجارة الاهلي والمواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من قانون التجارة المختلط ومضمون تلك المواد أنه يلزم أن يودع في المحكمة ملخص عقد الزواج في قيد في دفتر مخصوص يمكن كل فرد الاطلاع عليه ويلزم أن يفعل ذلك في ظرف شهر من تاريخ زواجه أو في ظرف شهر من تاريخ افتتاح تجارته وان لم يفعل ذلك ثم أفلس فيحكم عليه بصفة مفلس مقصر اذا تبين ان عدم الاخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمدوا اعتماداً غير مستحق

وفائدة ذلك من الوجهة الاقتصادية هي تعريف حالة التاجر وتمكين معامليه من الاطلاع عليها حتي لا يبقى هناك مجال للشك فيه وحتى توجد الثقة التي هي أهم ركن في المعاملات التجارية
(ثانياً) استعمال دفاتر ثلاثة وهي: —

﴿ (أ) دفتر يومي ﴾ ويشتمل علي بيان ماله وما عليه من الديون يومياً فيوماً وعلي بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية وعلي بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملاً أيضاً على المبالغ المنصرفة علي منزله شهراً فشهراً اجمالاً بغير بيان لمفرداتها

﴿ (ب) دفتر انقير ﴾ وهو دفتر مخصوص يقيد فيه صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالاشغال وأن يجمع ما يرد اليه في كل شهر ويضعه في ملف علي حدته

﴿ (ج) دفتر الجرد ﴾ وهو دفتر يجرّد فيه كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ويحصر ماله وما عليه من الديون

وقد حتم الشارع الاعتناء بتلك الدفاتر والتأشير عليها بواسطة مأمور مخصوص قبل استعمالها وبين أيضاً قوتها في الاثبات^(١)

وكثير من التجار لا يقتصرون علي الدفاتر الاجبارية التي حتم القانون استعمالها بل يستعملون دفاتر اختيارية تساعد على معرفة تفاصيل تجارتهم وكيفية معاملاتهم وأصولهم وخصومهم وعلي اكتناه حقيقة حالتهم من مكسب أو خسارة وتختلف أهميتها باختلاف أهمية التجارة التي يتخذونها

(١) النظر للمواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من قانون التجارة الاهلي

ومن هذه الدفاتر ما يأتي — دفتر مسودة . يكتبون فيه الاعمال التجارية وقت نجاحها لكي ينسخوها بعد ذلك في دفتر اليومية والسجل الذي يقيد فيه ما في دفتر اليومية بالترتيب — ودفتر الخزينة . وهو دفتر يقيد فيه مقدار ما يدفع للمحل وما يدفعه . ودفتر الشراء والبيع . وهو دفتر يقيد فيه المراسلات وغيرها التي ترسل للمشتري أو تستلم من البائعين — ودفتر قيم الكمبيالات . التي للمحل التجاري ووقت استحقاقها بحيث يقدر التاجر أن يقوم بالدفع قبل الوقت أو يعمل البروتستو اللازم

❦ فائدة الدفاتر التجارية ❦

ليس هناك أحسن للتاجر من معرفة مركزه الحقيقي فإذا وجدته حصينا ازداد أمله وقويت عزيمته وإن رآه محفوقا بالآخطار استعمل التبصر والحزم ليجد لنفسه مخرجا وبما أن الدفاتر التجارية إجبارية كانت أو اختيارية تصور مركز التاجر الحقيقي وتظهر له ماله وما عليه بنهاية الدقة كانت أهم مرشد له في معاملاته فهو يقدر بواسطة تلك الدفاتر أن يعرف بالضبط الديون التي له على الغير فلا يتكبد خسارة وباستعمالها يسهل عليه إثبات تلك الديون إذا أنكرها الغير^(١)

وأما الفائدة التي تعود على الغير ممن يتعاملون مع التاجر فليست أقل من الفائدة التي تعود على التاجر نفسه لأن الدفاتر تسهل عليهم إثبات المعاملات التي تحصل بينهم وبينه وتساعدهم على معاملته بالنسيئة فلا يخافون أن ينير أو يبدل فيما لهم عليه وهي تفيد الهيئة الاجتماعية لأنها

(١) انظر ليون كان ورينولت شرح القانون التجاري الفرنسي ص ٧٣

تظهر الشطط الذي ارتكبه التاجر في ادارة تجارته حتي أفلس فيتعط
غيره ويتماد عن مثل ماأوجب سقوطه ولا شك في ان ذلك يقلل
الافلاس ويقاوم الأزمات فتستقيم الاحوال التجارية

❦ (ب) وسائل النقل والمواصلات ❦

كان نطاق المبادلة ضيقا بين القدماء لان وسائل النقل لم تكن
متوفرة فلم يكن الانسان يجد امامه لنقل متاجره الا دواب الحمل كالابل
والخيل والحمار وكانت كل أمة تستعمل الدواب التي أوجدتها الطبيعة في
بلادها فالأمة العربية كانت تستخدم الابل في الغالب لصبرها علي
مضض الصحراء قال تعالى (والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها
تأكلون . ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسبحون . وتحمل
أثقالكم الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الأنفس ان ربكم لروؤف رحيم .
واخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون) أما الامم
الجبليه فكان أغلبها يستعمل الخيل لتحملها المسير علي صلا الصخر . وكثيرا
مامست الحاجة العرب الي السفر في البحر جلب المتاجر من الحبشة
والبلاذ المجاورة لها قال عز وجل (والذي خلق الأزواج كلها وجعل
لكم من الفلك والانعام ما تركبون لتستووا علي ظهوره ثم تذكروا نعمة
ربكم اذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له
مقرنين وانا الي ربنا لمنقلبون) ومما زاد تلك المواصلات صعوبة اختلال
الأمن في طرق القوافل في البر من جراء قطاع الطرق وعدم أمان البحر
من عبث القرصان هذا فضلا عن جهل الأقدمين بالاحتياطات التي تقي

السلع من التلف حتي كان الاتجار مقصوراً على بعض أصناف قليلة . ولا يخفى ما كان في ذلك من تضيق نطاق المبادلة . ثم عني بعد ذلك كثير من الأمم المتمدينة بتنظيم الطرقات وتسيير عربات النقل فيها تخفيفاً عن الدواب بيد أن هذه الطرق لم تكن وافية بالمطلوب (أولاً) لتأثير الأمطار عليها وجعلها كالصمغ تعب الدواب (ثانياً) لأنه كان من الصعب تمهدها بالإصلاح ولذا كانت التجارة فيها معطلة . ثم فكر بعضهم في رصف الطرق حتي لا تعطل الأحوال السير فيها وآخر في عمل قضيب من الحديد لتسير العربات عليه حتي لا تحتاج الدواب إلى اجتهاد قواها . وبعد اختراع البخار سيرت القاطرات البخارية في تلك السكك الحديدية بدل الدواب وكان ذلك سنة ١٨٢٨ م وأصبح من السهل نقل كمية عظيمة من السلع في أقرب وقت من شرق الأرض إلى غربها وبينما تسيير القاطرات البخارية في البر تمخر البواخر عباب البحر وتنتقل المتاجر من قطر إلى قطر وتسير الكهرباء في المدن والضواحي فتقرب البعيد ولا يزال كل عام يأتينا بتحسين جديد على وسائل النقل حتي لم يعد السوق مقصوراً على بعض السلع كما كان قبلاً بل أصبح من الممكن نقل الفاكهة والأسماك بواسطة عملية التليج وصار من السهل نقل الأواني وغيرها بواسطة احكام شخصها

وأما المواصلات في الزمن الحاضر من بريد و برق وتلغراف لاسلكي فاتها أم داع إلى ارتباط الأمم بعضها ببعض في المبادلات التجارية وأقوى سبب في جعل الدنيا كلها سوقاً واحدة لافرق بين شرقها وغربها

وسائط النقل في مصر

توفرت في القرن الماضي وسائط النقل في مصر بعد ان كان النيل السعيد طريقها الذي يصل جنوبها بشمالها وذلك أولاً بمحجر الجداول التي تسنى بواسطتها نقل البضائع من جهة الى أخرى في المراكب الصغيرة ثانياً بمد السكك الحديدية في أغلب أنحاء القطر ثالثاً بإنشاء سكك الحديد الضيقة وقد بلغ طولها في سنة ١٩١٠ ١٢٢٨ كيلو متراً وهي مفيدة لأنها (١) سهلت على الفلاح عرض حاصلاته على المدن خصوصاً ما كان من تلك الحاصلات قابلاً للتلف بسرعة كالفاكهة (٢) وصلت القرى بعضها ببعض وصار من المتيسر على ملاك الاطيان أن يصلحوا الأراضي البعيدة عن قراهم (٣) ساعدت المقيمين في المدن خصوصاً ما كان منها قريباً للريف أن يحصلوا على كثير من لوازمهم الضرورية بأسعار مناسبة .

رابعاً السكك الزراعية وهي طرقت تقدر عربات النقل على السير فيها وقد اهتمت الحكومة في العهد الأخير بإنشاء كثير منها خصوصاً في ضواحي المدن وقد بلغ طولها سنة ١٩٠٥ ٢٥٣٤ كيلو متراً وازدادت الآن كثيراً عن ذي قبل وقادتها تسهيل المواصلات في الجهات التي ليس فيها سكك حديد ولا ترع

خامساً وفضلاً عما تقدم يوجد النيل السعيد وفيه تسيير المراكب بين شمال مصر وجنوبها مشحونة بالبضائع وقد كان الغاء رسوم البكباري

سبباً في زيادة المراكب وتفضيل النقل بواسطة النيل على تكبد نفقات
السكك الحديدية

❦ (ج) النقود ❦

❦ (١) المقايضة ❦

كان الانسان في همجته اذا أراد الحصول على شيء استخدم طريقة
المقايضة وهي مبادلة سلعة بسلعة أخرى وكان يقف في طريقه عقبات
كثيرة منها (أولاً) أنه كان يحتاج الى وقت طويل يبحث فيه عن
شخص آخر معه الصنف الذي يريده (ثانياً) أنه حتي على فرض العثور
على ذلك الشخص كانت تقف في سبيله عقبة أخرى فلربما كان الشخص
الثاني لا يريد صنفه بالمرّة أو ربما كان يريد كمية قليلة منه والصنف لا يمكن
تجزئته أو ربما كانت السلعة التي يريدها الشخص الاول أعلى قيمة من
سلعته

بمثل هذه العقبات تعطلت المبادلة وبقي كثير من الاصناف لا قيمة له
والجهل سائداً وكيف ينتظر أن ترتقي جمعية من بني الانسان اذا أراد أحد
أفرادها محرثاً مثلاً طاف شهوراً قبل أن يعثر عليه ؟

❦ (٢) توسيط صنف ثالث ❦

ثم وجد الانسان بعد ذلك أن ليس له مخرج من تلك العقبات الا
بتوسيط صنف ثالث في المبادلة فصارت كل أمة تتفق على صنف من
الاصناف تقيس به قيم الاصناف الأخرى ويسمى هذا الصنف نقوداً
وهي قوام المعاملة وكانت تلك الأصناف تختلف باختلاف الامم فقدماء

المصريين كانوا في أول الأمر يجعلون المواشي قوام القيم لأنها كانت قوام الحياة . وأمة اليونان كانت تتخذ الثيران واسطة يرجعون الاثمان اليها كما يؤخذ من كلام هو ميروس « المرأة البارعة تساوى أربعة ثيران » وكان الرومان يستعملون المواشي ثم الاغنام وقدماء الانكليز البقر كما قال السير « هنرى مين » « ولا رب في أنه في المصور الخالية كانت الأبقار تستعمل واسطة في التعامل » ويؤخذ من كلام شعراء العرب انهم كانوا يتعاملون بالابل والغنم . وكثيراً ما استعملت الأُم الجبوب قواماً للاثمان ومن التي تداولت القمح والذرة والارز . وكان الاثيوبيون وهم سكان الحبشة يستعملون قطع الملح والازتيك وهم سكان المكسيك يتعاملون بالكاكو . والروسيون بالشاي ولا يزال كثير من قبائل أفريقية يتعاملون بالبلح وزيت النخل . الا أن تلك الاصناف لم تكن تفي بالغرض المقصود

أولاً لأن الأنعام والمواشي التي كانت تستعملها تلك الامم وان أفادت حيث المراعي كثيرة ولكنها كانت تحتاج في أغلب الاحيان الى تعب جسيم في علفها وتمهدها ونقلها من محل الى آخر ومن جهة أخرى كانت لا تقبل التجزئة ولا يخفي ما في ذلك من ضياع الوقت وصعوبة المعادلة ثانياً لأن الجبوب وان أمكن تجزئتها ولكن التعامل بها كان يحتاج الى كميات كثيرة في مقابل أشياء نافعة فضلاً عن سرعة تلفها وما يقال عن المواشي والحبوب يقال عن الأصناف الاخرى كالملح الذي يحتاج التعامل به الى حمل كميات عظيمة منه لشراء أقل شيء بسيط أو الزيت الذي يحتاج الى عناء في حمله

❦ المعادن (٣) ❦

وكل هذه الأسباب كانت داعياً الى استعمال المعادن فاستعمل الفيلينيون واليهود والمصريون الذهب والفضة والرومان والانكليز الرصاص والمكسيكيون الصفيح وهكذا اتخذت كل أمة المعدن الذي يوجد في بلادها . وقد فضلت المعادن وخصوصاً الذهب والفضة

أولاً لسهولة نقلها — فبدل ان كان التاجر يشقل ظهره بالملح أصبح في غنى عن ذلك لان كمية قليلة من النقود تزيل عنه هذا الحمل الثقيل ويترتب علي هذه السهولة ان النقود لا تتقيد بجهة من الجهات

ثانياً لتحملها للتأثيرات الجوية — فالملح الذي يستعمل نقوداً ربما أمطرت السماء عليه فينمحي اثره ويخسر صاحبه وأما المعادن فلا خوف عليها من أي طارىء وهي تمكث مدة طويلة بدون أن تنقص قيمتها

ثالثاً لسهولة أنواعها — فثلا جميع الذهب من نوع واحد متى كان خالصاً بخلاف الاصناف الأخرى فان أنواعها كثيرة تستدعي تفضيل بعضها على بعض

رابعاً لسهولة غشها — فلا يقدر أحد على غش الذهب مثلاً بدون ان ينكشف أمره بمجرد رؤية لون المعدن وشكله . أما الأنواع الأخرى فمن السهل جداً غشها .

خامساً لسهولة تقسيمها الي أجزاء صغيرة بدون تغير في نوعها فالسبيكة من الذهب أو الفضة يمكن عمل آلاف من النقود منها بدون أدنى تغير في نوعها أو في النقود التي تصنع منها

سادساً لرونتها مما يزيد الانسان رغبة في اقتنائها . وكانت تلك الأثم في أول الأمر تزن من تلك المعادن ثمناً لما يأخذونه من الأصناف الأخرى كما كان يفعل الرومان في بدء مدنيهم ثم وجدوا أن أحسن وسيلة توفر على المتعاملين الوقت في وزن تلك المعادن هي أن يصنعوا منها نقوداً مسكوكة تقدر السلطة الحاكمة وزنها وقيمتها بحيث أن المتعامل بها لا يتكلف تعباً في الوزن كل مرة يتعامل بها

﴿ (٤) "نقود" مسكوكة ﴾

حقق هيرودوتس أن الليديين كانوا أول من استعمل الذهب والفضة نقوداً وأن أول من ضرب النقود هو جيغيس ملكهم سنة ٧٥٥ و٧٠٠ ق.م وقال غيره من المؤرخين أن مخترعها « فيدون » ملك أرغوس في القرن الثامن قبل الميلاد ببلاد اليونان وأثبتوا رأيهم بقطعة رخامية وجدوا عليها أن ذلك الملك كان أول من ضرب الذهب والفضة . وسواء ثبت الرأي الأول أو الثاني فإن الفخر لبلاد اليونان لأن الليديين واليونان كانوا من أرومة واحدة . ثم تبعت الأثم الأخرى اليونان في ضرب النقود وصارت كل واحدة منهن تضرب نقوداً بعضها من الحديد وبعضها من النحاس وبعضها من الذهب والفضة وتحسنت النقود بعد ذلك وصارت قطعها متساوية وأشكالها منتظمة . وإذا بحثنا في تاريخ المعادن نجد أن النحاس والحديد والرصاص والصفائح لعب كل منها دوراً مهماً في المبادلة فالنحاس استعمله الرومان في مدة الجمهورية إلى أن حكم أوغسطس وكذلك استعمله

الانكليز والصفوح استعماله الازتيك ولا يزال نقوداً يتعامل بها الصينيون الى الآن وسكان شبه جزيرة الملاي . والحديد اتخذه السويديون بعد أن أقفرتهم حروب ملكهم شارل الثاني عشر على أنه بعد اكتشاف أمريكا لم تبق الفضة شيئاً لكثير من تلك المعادن فصار أكثرها يستعمل بصفة نقود تبعية . ثم ذهب الذهب بكثير من أهمية الفضة

✽ (٥) دور الضرب ✽

للحكومات وحدها الحق في اصدار النقود وهي التي تخول ضربها وكيفية سك النقود هي أن يحل المعدن على النار حتي يصير نقياً ويعبر العيار المطلوب بأنه يضاف عليه جزء من معدن آخر وبعد ذلك يسكب في قوالب مخصوصة وبعد عمليات كيمياوية دقيقة يطبع على كُنتا وجهيه بصمات تدل على مقداره وعلى اسم السلطة التي أصدرته وتاريخ ضربه ويشرشر اذا كان ذهباً أو فضة فيصير نقوداً

وتسمى الدار التي تجرى فيها تلك العمليات دار السكة أو دار الضرب وتلتزم بعض الحكومات باصدار النقود وحدها بدون التصريح للأفراد بأن يجلبوا اليها المعدن لتضربه لهم . وأما البعض الآخر كانكثرتا مثلاً فاتها قبل المعادن التي يحضرها لها الأفراد وتضربها نقوداً لهم بعد أخذ رسم في نظير ذلك . والأصل في هذا الرسم هو انه مدة النظامات الاقطاعية القديمة كان الرمايا يدفعون للملك رسماً اذا أرادوا أن يضربوا نقوداً بمعادن من عندهم . وكان يختلف قلة وكثرة بحسب ارادة أولئك

الملوك . أما في مصر فقد نصت المادة ١٥ من دكرتو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ علي أن « ضرب العملة محفوظ للحكومة دون سواها وأنه يجوز مع ذلك أن تضرب عملة ذهب علي ذمة من يرغب من أفراد الناس بمقتضى الشروط التي تحددها نظارة المالية » وإنما عنت الحكومات بالنقود لهذا الحد لأن عليها تتوقف الثقة في التجارة ولذا شددت العقاب علي من يعيث بتلك الثقة ويزيف المسكوكات ^(١) وقد أفرد المشرع المصري باباً خاصاً لمعاقبة المزيفين

(٦) شروط النقود

قبل أن تصير السلع أداة للتعامل يمكن الانتفاع بها حقيقة في ترقية شؤون البلاد الاقتصادية والتجارية يلزم أن يجتمع فيها صفات (الأولى) قابليتها للتداول بمعنى أن يتفق الناس علي قبولها في معاملاتهم بحيث أن الحائز لها يكون متأكداً في كل وقت من وجود من يقبلها . وقد كان الناس في العصور المتقدمة يتفقون عادة علي قبول السلع كالحبوب والأرز والزيت لأنها تكفي سد إحدى حاجاتهم مباشرة ولكن الأمم المتقدمة الآن لا تنظر مطلقاً الى الانتفاع بذات الصنف بل يكفيها أنه موصل الى حيازة الأصناف الأخرى ومساعد علي استخدام الغير فسواء علي التعامل أبا لذهب يتعامل أم بالورق مادامت نتيجة الاثنين واحدة

(الثانية) أن تكون مضبوطة لا تتغير قيمتها كثيراً بحيث أن

المتعامل بها يكون في أمن من تحمل الخسارة بنقص قيمتها حتي قبل
الناس علي التعامل بها

(الثالثة) أن تكون بحيث يمكن حملها وتقلها بغاية السهولة

(الرابعة) أن تتنوع أفرادها بأن يكون فيها الذهب الغالي القيمة
فيتعامل به الناس في الاعمال التجارية الكبرى والفضة وغيرها من المعادن
ليتعاملوا بها في الاشياء البسيطة

﴿ (٧) منافع النقود ﴾

أول وظيفة لها أنها واسطة تعامل — فبدل ان كان الشخص في
الاعصار الغائرة يبحث عن طالب لمتاعه خنده المتاع المطلوب له أصبح
بواسطة النقود قادراً علي بيع صنفه بما به يحتاج الصنف المطلوب فوفر
وقته وأراح نفسه وبما ان طلب النقود عام سواء كان لرغبة فيها أو بناء
علي أمر الهيئة الحاكمة يقدر مالكيها أن يشتري بها أي متاع آخر

والوظيفة الثانية للنقود هي انها مقياس للتقييم . فاذا كان عند رجل
كتاب وعند آخر دواة وأرادا أن يعرفا نسبة قيمتهما نسباهما كليهما
الي النقود وبهذه الطريقة يعرفان نسبة قيمة كل منهما الي الآخر فاذا
كانت النسبة بين الكتاب والنقود كنسبة ٢٠ : ١ وكانت نسبة الدواة
اليها كنسبة ٤٠ : ١ قيل ان قيمة الاول ضعف قيمة الثانية

والوظيفة الثالثة للنقود هي انها تستعمل في دفع ديون مؤجلة فاذا
اقترض شخص من آخر مائة جنيه علي أن يدفعها له بعد ثلاث سنوات
فالنقود أحسن من غيرها لان قيمتها تبقى مدة طويلة لا تتغير

والوظيفة الرابعة للنقود هي انها قوائم الاسعار فيمكن الشخص بواسطتها أن يعرف الاسعار في السوق حتي اذا اراد شيئاً ان يدفع فيه ثمنه فيحصل عليه

❦ (٨) قيمة النقود ❦

ظنت الامم عند اختراع النقود أنها أرقى من غيرها قيمة وانها سيدة أنواع الثروة فتغنى الشعراء بمدحها ومن بينهم الشاعر العربي الذي يقول * أكرم به أصفر راقت صفرة *

وقد شغل قلوب الأوروبيين حب المال خصوصاً بعدما اكتشاف الاسبان للعالم الجديد وارسالهم الراكب العديدة مشحونة بالذهب والفضة حتي ظن الجميع أنهم ان ذهبوا الى أمريكا ذهب البؤس عنهم بذهبها وفاضت عليهم السعادة من فضتها ولم تكن الحكومات في القرن السادس عشر بأعقل من رعاياها فقد منع كثير منهم تصدير الذهب مهما كان كثيراً عندهن وشجمن استيراده والاستزادة منه

وكل ذلك خبط وخط في نظر الاقتصاديين لأن الغرض من النقود التعامل بها وليس النظر الى قافع صفرتها أو ناصع بياضها والا كانت هي والحصى سواءاً وذهب هؤلاء العلماء الى القول بأن النقود هي النوع الوحيد من أصناف الثروة الذي لا تهم كثرته أو قلته بخلاف الأنواع الأخرى كالقمح مثلاً لانه اذا كان في بلد من البلدان نقود كثيرة قلت قيمتها في التعامل واذا كان هناك نقود قليلة زادت تلك القيمة فالنسبة محفوظة وقد تغالى « ميل » في احتقار النقود حتي قال « ليس هناك صنف

علي وجه البسيطة أدناً قيمة في ذاته من النقود فهي لا أهمية لها إلا لكونها وسيلة لتوفير الوقت والشغل أو هي كآلة لإنجاز عمل في وقت قصير لا تقوي الأصناف الأخرى علي انجازه ولا تحدث تلك الآلة تأثيراً إلا اذا وقف دولاها »

على انه يمكن التوفيق بين رأى العامة ورأى الاقتصاديين فهؤلاء ينظرون الي النقود من الوجهة الشخصية فكما كثرت عند شخص ازدادت ثروته الشخصية والاقتصاديون ينظرون اليها من الوجهة الاجتماعية أي بصفتها جزءاً من ثروة الشعب

﴿٩﴾ كمية النقود والاسعار

ان لكمية النقود في جهة من الجهات تأثيراً على الاسعار فيها فان ازدادت كيتها مع بقاء كمية الأشياء الأخرى علي حالها فان هذه الزيادة ترفع الاسعار في تلك الجهة واذا نقصت تلك الكمية بدون أن يقابلها نقص في المطلوب منها انخفضت الاسعار

وتقدر كمية المعروض من النقود في أية مملكة (أولاً) بكمية المسكوكات أو النقود القرطاسية الموجودة في التداول (ثانياً) بسرعة تداول تلك النقود

فاذا فرضنا أن كمية النقود بلغت عشرة آلاف جنيه وأن الجنيه الواحد تتداوله الأيدي ثلاث مرات في الأسبوع فلا جرم اذا قلنا أن النقود التي عرضت في ذلك الاسبوع قامت بعمل ١٠٠٠٠ في ٣ أي ثلاثين ألفاً . وهذه السرعة في التداول تتوقف علي نشاط أهل الجهة أو

المصر وعلى درجتهم في التجارة

أما المطلوب من النقود لأية مملكة فهو عبارة عن القدر اللازم منها في المبادلة وليس من السهل الوقوف على هذا القدر (أولاً) لأننا لا يمكننا أن نقدره بجميع ثروة الجهة اذ من المقرر أن كل تلك الثروة لا يتبادلها الناس فيها الأوقاف التي لا تباع ولا تملك ومنها الأراضي المخصصة للمنفعة العمومية التي لا تتبادل بأى حال من الأحوال (ثانياً) لأننا لا نقدر أن نقدره بما هو مخصص من تلك الثروة للمبادلة فعلاً كالأمتعة التجارية بجميع أنواعها اذ أن كثيراً من تلك السلع تباع أكثر من مرة وعلى فرض مبادلتها مرة واحدة نجد كثيراً منها يباع بدون دفع نقود في الحال أو يباع ويدفع ثمنه حوالات على أحد المصارف ومن ذلك نرى أن المطلوب من النقود في الجهة يختلف كثرة وقلة بحسب درجة مدينتها وحالتها الصناعية والتجارية ومن المشاهد أن المدينة وبسطة العيش يستدعيان كثرة طلب النقود للقيام بالمشروعات العظيمة أو التمتع بالاتفاق وأن جهود الحركة الصناعية أو خمود التجارة يقتضى قلة للمبادلة ولا يستلزم في أغلب الأحيان نقوداً كثيرة . وتطبيق قانون العرض والطلب على كمية النقود أسوة غيرها من الأصناف الأخرى لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة

(الأول) أن يكون المطلوب منها أكثر من المعروض أو بعبارة أخرى يكون مقدار المبادلات التجارية لا يلزم فيها دفع نقود كالبيع والشراء وغيرها أكثر من النقود الموجودة . وفي هذه الحالة تكون النسبة بين النقود والأصناف الأخرى قليلة أي أن النقود تكون أغلى من تلك الأصناف وبما أن سعر الأصناف ليس إلا النسبة بين تلك السلع

وبين النقود فينتج عن ذلك أن الاسعار تكون منخفضة فاذا فرضنا أن المعروض من النقود خمسة عشر ألفاً من الجنيهات والمطلوب لهو الاعمال التجارية ثلاثون ألفاً فمن المرجح أن تكون الاسعار منخفضة لان الوحدة من النقود تقوم مقام وحدتين من الاصناف

(الثاني) أن يكون المعروض أكثر من المطلوب أو بعبارة أخرى اذا كانت المبادلات التجارية تحتاج الى دفع نقود يكفيها جزء من النقود الموجودة ففي هذه الحالة تكون قيمة وحدة الاصناف أكثر من قيمة وحدة النقود فترتفع الاسعار فاذا فرضنا أن المتداول من النقود عشرون ألفاً سواء من الجنيهات أو القروش أو الريالات أو أية وحدة أخرى وأن المطلوب منها فعلاً لهو الاعمال التجارية وسد حاجة المشروعات عشرة آلاف فقط فما لا ريب فيه أن وحدة الاصناف تكون أكثر قيمة من وحدة النقود وتكون الاسعار مرتفعة وكثيراً ما يوجد الغلاء وقت نمو حركة التجارة فتبسط المصارف أيديها بالتسليف وتكثر التعهدات بدفع نقود في المستقبل لان ذلك يزيد كمية المعروض زيادة ربما كانت غير مناسبة لازدياد الاعمال التجارية وينبني على ذلك ارتفاع الاسعار والمضاربة برهان على ما تقدم لانا نرى أن المتاع الذي يتجر به المضارب سواء كان عقاراً أو منقولاً يزداد ثمنه لانه يبع عدة مرات ودفعت فيه أثمان كثيرة مع أنه متاع واحد

(الثالث) أن يكون المعروض من النقود مساوياً للمطلوب منها بان تكون النقود كافية بالضبط لهو الاعمال التجارية وفي هذه الحالة نرى أنه في أول الامر لا يوجد تفاضل بين قيمة النقود وقيمة الاصناف وأن

الوحدة من النقود سواء كانت جنياً أو قرشاً أو فرنكاً يشتري بها وحده
من الأصناف

فاذا فرضنا أن كمية النقود في جهة من الجهات ألف جنيه ومقدار
المطلوب لنحو الأعمال ألف فان وحدة النقود تكون مساوية لوحدة السلع
فاذا ازدادت النقود ألفاً أخرى أو ازدادت حركة المبادلة بحيث أن
الجنيه مثلاً كانت تتداوله الأيدي مرة واحدة في الأسبوع فأصبحت
تداوله مرتين فلا شك في أن تأثير هذه الزيادة على الأسعار وهي كما قدمنا
عبارة عن النسبة بين النقود والأصناف — تجعل النسبة أعلى ويصير
الصنف أغلى من الأول

وإذا حدث حادث فازدادت المعاملات التجارية وانفسح مجال
المشروعات وكثر طلب النقود بدون أن تزيد كميته بنسبة هذا الطلب
صارت النقود أغلى من الأصناف وصار ثمن تلك الأصناف منخفضاً .
وهذا هو الحال عند ما يقع أهل جهة من الجهات في مأزق مالي ويطلبون
أداء ديونهم وتصفية شركاتهم وربما لوحظ أن كثيراً من الأصناف يبقى
سعرها مرتفعاً أولاً يكون انخفاضه بنسبة انخفاض غيره حتى في وقت
السر المالي . والسبب في ذلك راجع الى أهمية بعض الأصناف دون
بعض وأن من تلك الأصناف ما هو متجر كالإقطن والأراضي وغيرها
وهذا يتأثر سعره بكمية النقود وأن منها ما يكون طلبه مطرداً لحاجيات
المعيشة من طعام ونحوه فان هذه لا يستغني أحد عنها ولا يفتقر الناس
عن طلبها

﴿ (١٠) قيمة النقود والأسعار ﴾

وإذا نظرنا إلى النقود المسكوكة نجد أنه يؤثر على قيمتها سعر المعادن المسكوكة منها ونفقات صنعها وغير ذلك من الأسباب التي تؤثر على قيمة الصنف وقد يؤثر عليها أيضاً كثرة أو قلة كمياتها مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها. وبما أن النقود مقياس الأثمان فما لا مشاحة فيه أن نمن السلع التي تقاس بها يتغير إذا تغيرت قيمة النقود ولا يكون هذا التغير بنسبة طردية كما هي الحال في الكمية بل بنسبة عكسية بمعنى أنه (أولاً) إذا انخفضت قيمة المقياس زادت النسبة بين المقياس وبينه أو بعبارة أخرى ارتفعت الأصناف فإذا فرضنا أن سعر الذهب تقص بحيث أن قيمة الجنيه المصرى إذا جردناه عن قوته في التعامل لا تساوي ١٠٠ قرش بل أقل أو بالحرى إذا ارتفعت النسبة بين الفضة والذهب لمجرد زيادة كميته باكتشاف مناجم له وبقاء كمية الفضة على حالها كانت نتيجة ذلك في الغالب صعود الأسعار

(ثانياً) إذا ارتفعت قيمة النقود انخفضت النسبة بين الأصناف الأخرى وبينها وبما أن نمن تلك الأصناف ليس تلك النسبة تكون النتيجة هبوط الأسعار في كثير من الأصناف ولا يصح أن يتخذ بقاء أسعار بعض الأصناف على حالها دليلاً على عدم صحة هذه النظرية لأننا قدمنا أن لشدة طلب الأصناف تأثيراً على أسعارها

وينبني على ما تقدم أن سعر الأصناف يتغير مع أن قيمتها لم تتغير كما أن الثوب إذا قيس اليوم بقطعه من حديد ووجد أن طوله خمسة عشر

ثم امتدت هذه القطعة بالحرارة وقيس بها الثوب ذاته يصير طوله بحسب القياس أقل مع أنه في الحقيقة لم يتغير

❦ (١١) تقلب الأسعار ❦

وهذا التقلب في الأسعار تكون نتيجته سيئة في أغلب الأحيان لأنه يجعل الحركة التجارية مضطربة لا تثبت على حال فتارة تصعد الأسعار فيضيق الفقير ذرعاً وطوراً تهبط فييأس التاجر من الكسب وتركه التجارة ويقل الاقبال على المشروعات الكبرى لأنه لا يسعى حيث لا أمل والا أمل حيث لا ربح والاقتصادى وإن اختار أخف الضررين وفضل ارتفاع الأسعار على هبوطها بسبب نقص قيمة النقود — لأن ارتفاع الأسعار يحث الناس على اكثار احداث الثروة ويزيد في أجور العملة ويقوي روح المشروعات ويكون للتجارة بمثابة مقو مفيد ولا جرم اذا اعتبر دليلاً على قوة الحركة الاقتصادية ولأن نزول قيمة النقود مفيد لطبقة المدينين فعم يقدرّون على أداء ديونهم باعطاء دائنيهم نقوداً هي في الحقيقة أقل مما أخذوا..... وتكون النتيجة موافقة تماماً لما نتحدث من هبوط معدل الفائدة... وهو مفيد للحكومات خصوصاً اذ يساعدن على أداء ديونهن ^(١) الا انه لا يهرب عن باله أن انتظام الأسعار كانتظام النبض آمن عاقبة وأنه كلما كانت الأسعار ثابتة لا تتغير من وقت الى آخر أو ان تغيرت فتغيراً بسيطاً انتظمت حركة التجارة وأمن المدين والدائن على السواء وقوي الأمل وقل الخوف من التغير المفجأ في

الاسعار سواء كان صعوداً أو هبوطاً

وبما أن تغير الأسعار ناتج (أولاً) من التغير في كمية النقود قلة أو كثرة (ثانياً) من التغير في قيمتها (ثالثاً) من ارتفاع قيمة الصنف لقلة كميته أو كثرة نفقاته (رابعاً) من هبوط في قيمته لكثرة المعروض منه أو شدة الاعراض عنه فليس هناك أحسن لتنظيم الأسعار من مقاومة مؤثرين وهما (١) تأثير كمية النقود المتداولة في جهة من الجهات (٢) تأثير قيمة تلك النقود . أما عن الأول فإن النقص في كمية النقود يسده .

(١) سرعة تداولها فقد علمنا أن الجنيه الواحد الذي تتداوله الأيدي في المبادلات ثلاث مرات في الأسبوع يقوم بعمل ثلاثة استعملت مرة واحدة فما دامت حركة التجارة سريعة في الجهة والنشاط تاماً فلا خوف على ساكنيها من نقص كمية النقود وبالتالي من تغير في الأسعار^(١)

(ب) المصارف « البنوك » التي بواسطتها ينهوا الناس أشغالاً كثيرة بدون احتياج الى نقود . وسيرد الكلام عليها في موضع آخر ان شاء الله

(ج) سهولة صنع النقود لأنها لا تحتاج في الغالب الى نفقات عظيمة ويمكن في أقرب وقت زيادة الكمية الموجودة ووضع حد لتقلب الاسعار وأما عن الأمر الثاني وهو تلافى التأثير الناتج عن تقلب قيمة النقود المادية فيوجد ثلاث وسائل

(الأولي) استعمال دليل يبين فيه من وقت الى آخر التغير الذي يطرأ على قيمة النقود حتي أن المدينين وخصوصاً المؤجلة ديونهم لمدة طويلة لا يدفعون أكثر مما عليهم

(الثانية) اتخاذ معدنين كالذهب والفضة يكون كل منهما مقياساً للنقود
 (الثالثة) التعامل بنقود من الورق . ولتتكلم على كل من هذه
 الوسائل فنقول

❦ (١) فهرس الاسعار ❦

يتكون هذا الفهرس بواسطة جمع أسعار أصناف كثيرة يكون
 كل منها عبارة عن متوسط سعر الصنف بين سنة معلومة تؤخذ قاعدة
 للحساب وبين الوقت الذي يصدر فيه فإذا ابتدئ في سنة ١٨٨٠ مثلاً
 واختير عدد معلوم من الأصناف الضرورية التي يكثر الاتجار بها كالقمح
 والصوف والقطن والحرير والشاي والبن والسكر والنييلة والخشب والقمح
 وفرضنا من باب التسهيل ان متوسط سعر القمح في تلك السنة كان ١٠٠
 ثم في سنة ١٨٨٥ حسبنا متوسط سعر هذا الصنف فوجدناه ٦٥ كان
 معنى هذه العبارة ان سعر القمح في سنة ١٨٨٠ أكثر من سعره في
 سنة ١٨٨٥ أى انه هبطت قيمته وهكذا مع باقي الاصناف حتي تكون
 عندنا مجموعة تدلنا علي هبوط أو صعود الأسعار وبما ان نسبة قيمة
 النقود في الأسعار هي نسبة عكسية تكون النتيجة ان تلك المجموعة
 تدلنا علي صعود أو هبوط قيمة النقود . وقد يحدث انه بدلاً من معرفة
 متوسط كل صنف علي حدته يجمع متوسط الأصناف وتكون منها
 النسبة العمومية . وقبل أن يجهز الفهرس يلزم ملاحظة أمور ثلاثة .
 (الأول) أن تختار السلع التي تريد أن تعرف أسعارها في أوقات
 مختلفة وهذه بالطبع لا تقتصر علي الاصناف المباعة بالجملة بل بالفرق أيضاً
 وتشمل الخدمات مادية كانت أو عقلية لان تأجيل الدفع كثيراً ما يكون

للاجور فوجب اذاً أن تعرف قيمة النقود حتي لا يظلم العامل
(الثاني) ان نتحقق من أسعار تلك الاصناف وذلك بأن نأخذ متوسط
مادفعته الأمة في الأصناف وقت عمل الفهرس وما دفعته في السنة التي
تختار قاعدة . وللتحقق من أجور العملة يستحسن ملاحظتها سنة كاملة
بناية الدقة في كثير من الحرف المهمة حتي بهذه الطريقة يمكن معرفة
المنصرف عليها في السنة التي نريدها والسنة التي نتخذها قاعدة

(الثالث) ان نأخذ متوسط أسعار الاصناف أو أجر الخدمات في تلك
المدن وهذا يختلف باختلاف الأحوال . وقد بالغ كثيرون مثل جيفونس
الانكليزي وروشير الالماني في المنافع التي تعود من تعهد الحكومات
مثل هذه الفهارس بنفسها واقترحوا أن تصدر من وقت الي آخر مقياساً
جدولياً « وهو عبارة عن فهرس رسمي » ^(١) يكون بمثابة مرشد يفيد
المدينين خصوصاً وقت أداء ديونهم فلا يضطرون الي دفع أكثر مما يجب
عليهم اذا تقصت قيمة النقود . فاذا فرضنا ان الاسعار نقصت ٧ بالمائة بين
سنة ١٨٩٠ و ١٩٠٠ وكان أحد المدينين اقترض سنة ١٨٩٠ مائة جنيه تخلص
من تعهده بدفع ٩٣ لاتها تساوي المائة أو تريد قليلاً

وهذه هي المزايا التي تعود من استعماله مثل هذا المقياس (١) تقرير
أجرة الارض وغيرها مما هو مؤجل لمدد طويلة (٢) امكان المقارنة بين
قيمة النقود أو إيرادات المالىين في جهتين مختلفتين (٣) امكان المقارنة بين
الحالة المالية في الماضي والحاضر وهذا يفيد المؤرخين كثيراً ^(٤) (٤)

(١) انظر اقتصاد نيكولسون ص ٣١

(٢) تقرير اللجنة البريطانية سنة ١٨٨٨ الذي رفعه السير جيفين

مساعدة الدينين فلا يضطر أحدهم أن يدفع أكثر مما أخذ وقد اعترض على هذه الطريقة (أولاً) لأن المتعاقدين كالدائن ومدينه مثلاً لهما الخيار في الجرى على مقتضى المقياس وفي عدم اتباعه ^(١) (ثانياً) لأنه كما لاحظ « هادلى » يصعب وجود جهة اختصاص تقوم بهذا العمل يعتمد عليها الجمهور ويشق بتقريراتها (ثالثاً) لأن بعض الأصناف التي تدرج في الفهرس تكون أهميتها قليلة جداً في جانب أصناف أخرى ومع ذلك يؤثر نزول أسعارها على أسعار تلك الأصناف كأن يؤثر سعر الملح مثلاً على سعر القطن

— (٢) اتخاذ مدينين —

تجمل الحكومات عادة بعض النقود قانونية في الدفع بمعنى أن المدين الذي يدفع دينه من نوعها يقوم بتعبده نحو دأته وليس لهذا أن يجبره على أداء دينه بغيرها ففي مصر مثلاً تعتبر الحكومة الجنيه المصرى في أداء الديون وقبل الدائن ما يدفعه المدين من نوعه بالتأ قدره مابلغ . أما النقود التي لا تخول الحكومة لها هذا الحق فليست قانونية في الدفع أي ليس لدافعيها أن يجبر غيره على أن يقبل منها أكثر من كمية محدودة مثال ذلك نص دكرتو سنة ١٨٨٥ بند ٢١ على أنه لا يجبر أحد على قبول نقود من فضة بمبلغ تتجاوز قيمته جنهين مصريين ولا على قبول نقود من نيكل أو برونز بمبلغ تزيد قيمته على مئة ملجم وإنما على خزائن الحكومة أن تقبل جزءاً أو كاملاً المبلغ الذي يدفع لها من النقود الفضة أو النيكل

(١) لاحظ مكروب سنة ١٨٣٣ أن المتعاقدين لا يجب مطلقاً أن يجبرا على اتباعه

وتسمى النقود في هذه الحالة « تبعية ». وتجعل بعض الحكومات نوعاً واحداً من النقود قانونياً كالذهب أو الفضة مثلاً وبعضها تجعل نوعين كالذهب والفضة وبعضها تجعل أكثر

(١) ومن الحكومات ما يتيح للأفراد أن يأتوا بالمدن لها لسكة نقوداً في دار الضرب غير آخذة في مقابل ذلك سوي جزء يسير بدل نفقات الضرب (٢) وبعضها تضرب النقود مجانياً بمعنى أنها تقبل كل ما يؤتي به إليها من المدن وتضربه نقوداً في دار سكنتها ولا تأخذ من صاحبه شيئاً في مقابل ذلك . وفي هذه الحالة تكون نفقات الضرب ضمن النفقات العمومية للحكومة التي تدفعها كل الأمة ^(٣) (٣) وبعض الحكومات تأخذ رسماً على المدن هو أعلى من نفقات ضربه ويسمى ما يزيد على النفقات ويؤخذ على سبيل الربح ضريبة السلطة بحيث أن قيمة المدن الموجود في النقود تكون أقل من القيمة الاسمية لها ^(٤) وينظر إلى قيمة القطعة من النقود من وجهتين (الأولى) قيمتها التجارية بصفتها سبيكة (الثانية) قيمتها الاسمية بصفتها نقوداً مسكوكة . وعند مقارنة تينك القيمتين ببعضهما لا يخلوا الحال من أحد أمور ثلاثة (الأول) أن تكون قيمة السبيكة في السوق مساوية لقيمتها الاسمية في التعامل (الثاني) أن تكون أكثر منها (الثالث) أن تكون أقل

فإن كان الأول سميت النقود « هبرة » ويكون الحال كذلك في

(١) انظر كتاب سكوت المسمى (النقود والنوك)

(٢) بعضهم لا يميز بين رسم السلطة ونفقات الضرب بل يعتبرهما الاثنان

« نفقات الضرب »

البلاد التي تقبل حكوماتها ضرب النقود لكل من يأتيها بالمعدن كالولايات المتحدة.

وان كان الثاني بأن كانت قيمة السبيكة في السوق أعلى من قيمتها في التعامل سميت « خفيفة العيار » ويندر جداً وجود تلك النقود في التعامل (أولاً) لأن الحكومات لا تضرب نقوداً ثقيلة لانهاء تكبد خسارة جسيمة (ثانياً) لانه على فرض ان الحكومة ضربت مثل تلك النقود لاتبث حتي يحتفظ الناس بها ويسحبوها من التعامل ليدعوها سبائك لما في ذلك من الكسب لهم

وان كان الثالث بأن كانت قيمة السبيكة في السوق أقل من قيمتها في التعامل سميت « خفيفة العيار » أو « رديئة » وأغلب النقود كانت من هذا القبيل في الأزمان الماضية وخصوصاً في العصور المظلمة بأوروبا قبل أن تبلغ التجارة شأوها الحالي لان الحكام المبرفين كانوا يتخذون ضرب النقود ذريعة الى ابتزاز أموال رعاياهم . والنقود الخفيفة لها مضار كثيرة أهمها اثنتان (الأولى) انها تغري الحكومات على الاكتساب من رعاياها الامر الذي يخالف وظيفتها على خط مستقيم (الثانية) انه بمقتضى قانون اقتصادى عام يقال له « قانون جريشام » لاسير النقود الجيدة والرديئة جنباً لجنب في التعامل بل تصير الجيدة أثراً بعد عين وتحل الرديئة محلها في التداول

❦ (١) قانونه جريشام ❦

كل جهة يكون فيها نوعان من النقود معتبرين قانوناً في التعامل

يطرد الرديء منها الجيد من ميدان التداول

قد ثبت بالتجارب ان الناس يحبون التعامل بالنقود الرديئة التي لا رونق لها والدليل على ذلك ان الانسان اذا كانت معه قطعتان من ذات خمسة القروش مثلاً أحدهما بيضاء ناصعة والأخرى قاتمة اللون فضل أن يصرف الثانية ويحفظ الاولى وان كان معه ريال من النيكل يسمى جهده في أن يتعامل به مع علمه أن عمله غش . وقد نوه (أريستوفينس) عن هذه الحقيقة فقال (طالما ظهر لنا ان الناس يعاملون أعقل رجالنا وأحسنهم كما يفعلون بنقودهم القديمة والجديدة لأننا لا نتعامل بالثانية الا في بيوتنا أو في خارج بلادنا مع انها أنقي من الاولى معدنا وأجل منظرًا ومع انها مستديرة بشكل منتظم ومعنى بضرها ، وبالعكس نفضل التعامل بقطع من النحاس قبيحة الشكل سكنت بطريقة منافية للشرف)^(١)

وفي زمن «اليسابات» ملكة انكلترا اكتشف وزير التجارة السير (توماس جريشام)^(٢) هذا القانون الاقتصادي العجيب لأنه وجد انه بعد ضرب نقود جديدة لم تلبث الجيدة أن تزول وبقيت الرديئة^(٣) رقد لوحظ تأثير هذا القانون كثيراً بعد جريشام ووجدانه منطبق في أحوال كثيرة . والسبب في ان النقود الرديئة تهزم الجيدة في ميدان التعامل هو

(١) انظر جيد النسخة الانكليزية ص ٢٣٧ وما بعدها

(٢) ولد سنة ١٥١٩ وقلب في مناصب عديدة وأسس بورصة لندره وتوفي

سنة ١٥٧٩

(٣) وقد وجد كثير منها في ذلك الوقت لأن النقود التي ضربها جيمس الاول

كانت خفيفة

(أولاً) من المعلوم ان الذي يريد أن يجمع مالا في خزائنه لا يجب الا ما كان منه جديداً حتي لا يبلى كثيراً بتقادم العهد عليه فان كان عنده جنيهان أحدهما رديء والآخر جيد تعامل بالرديء وحفظ الجيد لأن الجنيه المتعامل به تعتبره الحكومة قانونياً في أداء الديون ويجبر الدائن علي أخذه فيفضل الرجل أن يدفع الرديء اذ لا مانع من ذلك ويحفظ الجيد حسن الشكل

(ثانياً) اذا أراد تاجر في انكلترا مثلاً أن يدفع نقوداً انكليزية لتاجر تركي فليس هذا مرغماً علي قبول الجنيه الانكليزي الا اذا كان جيداً . ولذلك يرسل له الانكليزي ثمن ما يشتره نقوداً جيدة لعله انه يغير هذه الطريقة لا يقدر علي أداء ديونه

(ثالثاً) يفضل كل من عنده نقود جيدة أن يبيعها بالوزن لأن هذا أرجح له ويستعمل الرديئة في المعاملة وينطبق هذا القانون في كل من الأحوال الآتية : -

(أولاً) اذا اجتمع في جهة نوعان من النقود القانونية كلاهما جيد ولكن أحدهما قديم بال والآخر جديد . لأنه في هذه الحالة يتعامل الناس بالنقود القديمة ويحفظون الجديدة أو يرسلونها الي الخارج

(ثانياً) اذا اجتمعت في ميدان التعامل نقود قرطاسية هبطت قيمتها ونقود معدنية . لأن الناس في هذه الحالة يحفظون أو يرسلون المعدن الي الخارج ويتعاملون بالورق

(ثالثاً) اذا اجتمعت نقود جيدة مع أخرى رديئة بان كان بعض الجنيهات مثلاً خفيفاً والبعض الآخر جيداً أو كان البعض جيداً والآخر

تقيلاً اذ يتعامل الناس بالنقود الخفيفة في الحالة الاولى ويخفون الجيدة
ويتعاملون بالجيدة في الحالة الثانية ويخفون الثقيلة

❦ (ب) مقاييس النقود ❦

وتتخذ بعض الحكومات معدناً واحداً مقياساً للنقود بان تجعله هو
المعتبر قانوناً وتجبر الدائنين على قبول أية كمية منه مثل مصر فان وحدة
نقودها هي الذهب . ويرى البعض الآخر استعمال معدنين كالذهب والفضة
وجعلهما أسوة بعضهما في الاستعمال قانوناً . ويرى غير هاتين ضرورة
استعمال أكثر من ثلاثة . وقد ذهب بعض الاقتصاديين الى القول
بوجوب استعمال نقود مصنوعة من معدنين مخلوطين ببعضهما والسبب
في ان تلك الممالك تجعل أكثر من معدن مقياساً للتعامل خوفاً من تغير
بغائى في قيمة أحدهما ولذا استعملت غيره ليذهب بمفعول هذا التغير
وترى التي تستعمل معدنين مقياساً أن التغير في قيمة أحدهما يحملها ذات
معدن واحد فترجع الى حالتها الاولى وقد أرادت غير تلك الممالك أن تقي
نفسها شر هذا التغير فاستعملت أكثر من معدنين على ان ذلك لم يغنها
فتيلاً وأخيراً اخترع أحد الاقتصاديين أن تجمع الفضة والذهب ويخلط
ببعضهما حتى اذا زادت قيمة أحدهما فلا يقدر الناس على فصله وبيعه .
ولنتكلم على كل من هذه الاحوال فنقول

❦ (ج) استعمال معدنه واحد ❦

ليس المقصود من استعمال معدن واحد أن لا يستعمل سواه بل

مايرى اليه أهل هذا الرأي هو أن يكون المقياس لنقود المملكة النقود الذهبية فقط أو النقود الفضية فقط وأن تكون قيمة المعدن حقيقية أي تكون النقود من هذا النوع جيدة وأن تستعمل نقود مسكوكة من معادن أخرى كالنحاس والنيكل مثلاً لتساعد المقياس في تأدية وظيفته لانه لا يمكن مطلقاً أن يقوم الذهب وحده بوظيفة النقود لاحتياج المتعاملين في أغلب الاحيان الى جزء من ألف من الجنيه مثلاً وهذا غير متوفر لان القطعة الذهبية التي تكون جزءاً من ألف من الجنيه تكون صغيرة جداً يصعب التعامل بها ولا يمكن أيضاً أن يقوم النحاس أو النيكل وحده بوظيفة النقود لانه ربما مست الحاجة الى دفع مبالغ كثيرة منه فاذا دفعت كلها نيكلاً تكبد المتعامل حملاً ثقيلاً لذا ضربت الممالك التي تجعل مقياس نقودها معدناً واحداً نقوداً أخرى غير هذا المعدن وجعلتها تابعة له في تأدية وظيفته التعامل وجعلت قيمتها اسمية فقط أي جعلت قيمتها كقطعة معدن أقل بكثير من القيمة المنقوش عليها . ولا بد في ضرب تلك النقود التبعية أو الصغرى كما يسميها بعضهم من ملاحظة الأمور الآتية - (الامر الأول) أن تجعل قيمتها اسمية فقط لانه لو جعلت القيمة التعاملية لتلك النقود التبعية مساوية لقيمة معدنها لافضى أدنى تفسير في تلك النقود الى تصديرها الى الخارج أو الى اذابتها وبيع المعدن الذي فيها (الأمر الثاني) أن لا تضرب الحكومة منها برسم الأفراد لأنها ان صرحت لهم بأن يحضروا المعدن وهي تضربه على ذمتهم هرع الناس الى دار الضرب حباً في الكسب وحصلوا على ما به يخرجون النقود الأصلية من التعامل « قانون جريشام » . وقد أدركت حكومتنا

ذلك قررت في دكرتو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بند ١٥ انه يجوز أن تضرب
 نقود ذهب على ذمة أصحابها وبذلك لا يمكن ان تضرب نقود من غير
 الذهب على ذمة أحد الأفراد (الأمر الثالث) أن يحدد ما يضرب كل
 سنة من تلك النقود التابعة لأنه يجب أن يلاحظ أن لا يزيد العروض
 منها عن المطلوب في المعاملات الصغرى فإدام العروض أقل من المطلوب
 فإن قيمتها الاسمية تكون ثابتة ولا يؤثر عليها تغير قيمة المعادن
 المسكوكة منها (الأمر الرابع) أن يحدد المقدار الذى يجبر الدائن على
 قبوله منها . أو بعبارة أخرى لا نصير قانونية في أداء أكثر من ديون
 محدودة . والسبب هو أن الحكومة اذا جعلت تلك النقود قانونية في
 الدفع بلا قيد فضل الناس أن يدفعوا ديونهم منها وانبنى على ذلك خروج
 النقود الذهبية من التداول وقد سبق لنا القول أن الحكومة المصرية
 حددت ما يجبر الدائن على قبوله من النقود النفضية بما قيمته جنيهان ومن
 النيكل أو البرونز بما قيمته مائة مليم

❦ (د) استعمال معربين مقياسا للتعامل ❦

لو أن قيمة الذهب والفضة التي تجعلها بعض الحكومات مقياساً
 لنقودها ثابتة لا يمكن استعمال المعدنين كإيهما مقياساً للنقود ولكن
 المشاهد أن قيمة كل منهما مهددة بالتغير وإن النسبة بين قيمتهما ليست
 مطردة ولذا كان أقل تغير في قيمة أحدهما يسبب خروج الآخر من
 من التعامل واليك مثال ذكره الاستاذ جيد (حصل صاحب مصرف
 في باريز على ٣١٠٠ فرنك من الذهب بعضها من القطع ذات العشرين

فرنكا والبعض الآخر من القطع ذات عشرة الفرنكات وهذا المبلغ يعادل تماماً كيلو جراماً من الذهب . ثم أرسل تلك النقود الى لندن حيث يباع الكيلو جرام من الذهب في السوق بعشرين كيلو جراماً من الفضة وبهذه الطريقة حصل التاجر الباريسي على عشرين كيلو جراماً من الفضة وأرسلها الى دار الضرب لتسك نقوداً . وبما أن دار السك تضرب الكيلو جرام من الفضة أربعين قطعة من ذوات خمسة الفرنكات فإن التاجر وصله أربعة آلاف فرنك أي أنه ربح تسعماية فرنك وإذا خصمنا من هذا الربح أجرة النقل ونفقات الضرب فأنا نجد ان صفقته رابحة ومن البديهي ان نتيجة ذلك كانت نقصاً في للذهب وزيادة في الفضة ولو استمرت هذه العملية مدة لحل الذهب محل الفضة)

علي انه رغمًا عن ذلك قام في القرن الماضي علماء كثيرون يقولون باستعمال معدنين مقياساً للتعامل بمعنى ان الحكومة (١) تقرر نسبة بين الذهب والفضة (٢) تكون مستعدة في كل وقت لضرب أية كمية تأتيتها من أي معدن من المعدنين (٣) تجعل للمدين الخيار في أن يؤدي دينه بواسطة دفع أحد المعدنين علي السواء ^(١) بمثل هذا يؤمل علماء المعدنين أن يقل التنير الذي يحدث من وقت الي آخر في قيمة النقود ويسبب تقلباً في الأسعار والسبب في ذلك كما يقول أولئك العلماء هو

(أولاً) ان استعمال معدنين مقياساً للتعامل يؤثر علي النسبة بين قيمتهما فلا يلبث أقل تغير ان يطرأ علي قيمة أحدهما حتي يزول تأثيره بمفعول الآخر ذلك لأن التنير بدل أن يكون محصوراً في دائرة معدن

(١) تقرير اللجنة الملكية الانكليزية للبحث في الذهب والفضة .

واحد ومسبباً عن النسبة بين المعروض منه والمطلوب يتصل تأثيره بالمعدن الآخر المقرر مثله مقياساً للتداول فيتوزع عليه وقد ضرب « جيخونس » لذلك مثلاً صهر يجين من الماء وكل منهما مستقل عن الآخر (فإنه عند عدم وجود أنبوبة تصل أحدهما بالآخر يكون مستوى كل منهما عرضة لتغيرات خاصة به لا تتعداه إلى غيره ولكن إذا فتحنا بينهما ما يصلهما ببعضهما فإن مستوي الماء في كل منهما يكون واحداً وإذا زاد الماء فيهما أو نقص قسمت تلك الزيادة وذلك النقص بينهما على السواء) والحكومة إذا جعلت معدنين مقياساً في التداول وأوجدت بينهما تلك الصلة في الأهمية التجارية إنما تكون كمن يوجد أنبوبة بين صهر يجين حتى إذا زادت أو قلت قيمة أحد المعدنين توزعت تلك الزيادة أو هذا النقص عليهما وخفت وطأتها على قيمة كل منهما وبالتالي على الأسعار وقد كانت فرنسا اتفقت والممالك التي كونت الاتحاد اللاتيني في سنة ١٨٦٥ على أن يحلن النسبة بين الذهب والفضة كنسبة ١٥ ونصف إلى ١ وهي النسبة التي كانت فرنسا قررتها في سنة ١٧٨٥ ووافقت عليها في القانون الذي أصدرته سنة ١٨٠٣ بيد أنه لم تأت سنة ١٨٧٤ حتى أوقفن ضرب الفضة وانخفضت قيمتها^(١)

(ثانياً) وقول علماء المعدنين أنه كلما اتسعت دائرة الممالك التي تتخذ المعدنين مقياساً لنقودها وضاق نطاق التي تتخذ معدناً واحداً أمكن

(١) كانت في سنة ١٨٤٤ بسعر ١١ بنس ونصف و ٤ شلن الوقية فصارت في سنة ١٨٨٦ و ١٨٨٩ بسعر ٦ بنس و ٣ شلن وقد سبب انخفاض قيمتها خروج قطعة الذهب ذات خمسة الفرنكات من التداول واستعمال القطعة الفضية محلها (قانون جريشام)

رجوع النسبة القديمة بين المعدنين في أسرع من لمح البصر اذا حدث تغيير في قيمة أحدهما . فاذا فرض مثلاً أن سعر الفضة في السوق يقل عن قيمة النقود الفضية فإن الذهب لا يبقى له أثر في المملكة التي تتخذ معدنين (قانون جريشام) بل يشتري بدله فضة وتستمر هذه العملية مادام في تلك المملكة تقود من الذهب وزيادة طلب الفضة وكثرة عرض الذهب في الأسواق الأجنبية تقل قيمته وتزيد قيمتها فيرجع الماء الى مجراه الأصلي وترجع النسبة بين الذهب والفضة الى ما كانت عليه في المملكة التي تتخذها كليهما مقياساً لنقودها والسبب في ذلك انه زيادة عدد الممالك التي تعامل بمعدنين يزيد طلب الفضة ويناقص المالك التي تستعمل مقياساً واحداً يقل طلب الذهب .

ولذا اقترح أحدكم أن يكون استعمال معدنين عاملاً بين جميع الممالك وأن تتفق هذه الممالك على النسبة التي يجب أن تكون بينهما وان لم يتيسر ذلك فلا أقل من أن يتفق على ذلك جملة من الممالك يكون فيهن القوة الكافية لابقاء النسبة بين المعدنين على حالها ^(١)

ومما يؤيد هذا الاقتراح انه في مدة الاتحاد اللاتيني لم يطرأ على النسبة بين الذهب والفضة تغير كثير رغم أن طراً من التغير على كيفية استخراج المعادن بل بقيت النسبة دائماً ١٥ ونصف علي ^(٢) (فلا شك في ان القانون الذي قرر تلك النسبة بين المعدنين كان له الفضل في ابقاء النسبة بين أسعارهما على حالة واحدة) ^(٣)

(١) السير بربور « المعدنين » وبرى رأيه نيكولسون سنة ١٨٤٨ « ٢ » تقرير اللجنة الانكليزية للبحث في حالة الذهب والفضة سنة ١٨٨٨ « ٣ » جيفولس « بحث

(ثالثاً) ويقولون أيضاً انه قد شوهد في السنين الأخيرة أن قيمة الذهب آخذة في الازدياد وان هذا هو السبب في انخفاض الأسعار وليست هناك وسيلة لتلافي هذا الخطر أحسن من استعمال معدن آخر يكون مقياساً للنقود ويستعمل مع الذهب حتي يقلل من التأثير الذي ينجم عن ارتفاع قيمته

(رابعاً) ويضيفون الى أقوالهم المتقدمة قولاً آخر لا يقل عنها أهمية وهو ان التجارة تتعطل بوجود بعض ممالك تجعل مقياس تقودها الفضة لأن التاجر الذي يعامل تلك الممالك لا يقدر تماماً أن يقدر أرباحه ولأن قيمة الفضة في تقصان مستمر سببه اتخاذ الذهب مقياساً لنقود كثير من الممالك وان أحسن وسيلة لحفظ قيمة الفضة من ذلك التقصات هي اشراكها مع الذهب وجعلها أسوة له في المعاملة علي اننا اذا نظرنا الى الصعوبات التي تقف في طريق القائلين باستعمال معدنين فالتناجدها كثيرة وذلك (أولاً) لأن أغلب الممالك الأوروبية الشهيرة التي كانت تتخذ معدنين مقياساً قد عدلت عن ذلك في القرن الماضي . فأنكلترا اتخذت الذهب مقياساً في سنة ١٨١٦ وهولندا اتخذت الفضة في سنة ١٨٤٧ وأبدلتها بالذهب سنة ١٨٧٥ وممالك الاتحاد اللاتيني (فرنسا واسبانيا واليونان وسويسرا وبلجيكا ورومانيا) بعد ان كانت متخذة معدنين أوقفت ضرب الفضة في سنة ١٨٧٤ واتخذت المانيا معدن الذهب سنة ١٨٧٣ واتخذت الولايات المتحدة الريال الذهب في السنة المذكورة فعدول تلك الممالك عن استعمال معدنين يضعف الأمل في اتحاد أكثرهن

مرة أخرى علي اتخاذ معدنين فضلاً عن اتحادهم جميعاً في هذا السبيل (ثانياً) وهناك صعوبة أخرى مادية وهي الخسارة التي تنجم عن اتخاذ معدنين اذ أن كل مملكة تريد ذلك لابد لها من عمل أمرين^١ (أولهما) تكملة قيمة النقود الفضية التي هي عبارة عن نقود تبعية قيمتها التجارية أقل بكثير من قيمتها الاسمية — وهذا يستدعي زيادة نفقات كثيرة هي في غنى عن تكبدها فلربما ضعفت مالتها لهذا السبب (ثانيهما) ان الحكومة يجب عليها قبل أن تشرك الفضة مع الذهب أن تسحب من التداول النقود الفضية الموجودة وتدفع قيمتها الاسمية وهذا يستدعي نفقات أخرى والا كان نصيبها سريان قانون جريشام على النقود الفضية الجديدة من جراء النقود القديمة التي أهملت في سحبها من ميدان التداول (ثالثاً) ولا يستهان بصعوبة أخرى تحدث أحياناً خصوصاً اذا ضاق نطاق الممالك التي تتخذ معدنين وهي ان قيمة كل منهما عرضة للتنفيذ والنسبة بين قيمتهما ليست مطردة ولذا كان أقل تغير في قيمة أحدهما يسبب خروج الآخر من ميدان التداول وتصير الجهة ذات مقياس واحد كما يننا ذلك في موضع آخر

— (٥) مخلوط معدنين —

وقد اقترح بعض الاقتصاديين استعمال معدنين لا يضرب كل منهما نقوداً على حدة بل يعمل نقوداً من مخلوطهما وقصدهم من ذلك عدم امكان فصلهما عن بعضهما وبيع الذي تعلو قيمته منهما . على ان تلك الطريقة لا يمكن العمل بها في الوقت الحاضر

❦ (٣) النقود القبطية ❦

لا يزال الانسان يرتقي في أحواله المعاشية ومعاملاته على ممر الأيام وينتقل من دور الى آخر من أدوار المدنية بفضل قوة عقله ولكنه في كثير من الأحوال يكون مثله مع الأيام مثل نقطة في وسط دائرة تدور حوله الأعوام وتجدد له ما تقدم عهده حتي تريه في آخرها مارآه في أولها .

هكذا حالته في معاملته فقد ابتدأ المعاملة بمبادلة صنف بصنف كما كان يفعل في بداوته وبعد ان ترقى قليلاً استعمل واسطة للمبادلة صنفًا ثالثًا كالملح والشاي والضأن ثم جعل تلك الواسطة نقوداً صنعها من المعادن ثم خطرت له فكرة جديدة وهي جعل النقود من الورق حتى لا تكلفه نفقات كثيرة وهذا يبت قصيدنا في هذا المبحث ثم استخدم المصارف بواسطتها يتبادل الثروة بدون دفع نقود مطلقاً فهو في هذه الحالة قد رجع الى حالته الأولى يتبادل صنفًا بصنف فكان الزمن دار دورته ورجع به الى نقطة بدايته ولا عجب فالتاريخ يعيد نفسه

أما وقد تقرر ذلك فلتكلم عن النقود القبطية التي شاع استعمالها في كثير من الممالك . وجد الانسان ان الغرض من النقود التعامل . فإذا يهمل لو كانت من المعدن أو من غيره مادامت مؤدية لوظيفتها ؟ وجد أنه لا مأرب له في رؤية فاقع صفرتها أو ناصع يياضها مادام يريد استعمالها وجد انه لا داعي لتحمل نفقات استخراج المعادن من مناجمها وضربها نقوداً مادام يجد نقوداً من الورق يقدر علي صنع مئات الملايين منها في

بضع ساعات بدون أدنى مشقة خطر له أن يصنع نقوداً من الورق ويربح نفسه من كل الغناء الناجم من نزول قيمة النقود المعدن أو غلائها . كان الملوك المترفون يصنعون نقوداً من المعادن يجعلون قيمتها الاسمية أعلي بكثير من قيمتها التجارية ولكنهم وجدوا النقود الورقية تريحهم من كل هذا التعب

وقد سبق الشرق الغرب في اختراع النقود الورقية كما سبقه في كثير من الأعمال الجلييلة . فحينما جاس (ماركو بولو) خلال الديار الصينية في القرن الثاني عشر وجد النقود المتداولة عبارة عن قطع من قشور شجر التوت . وكانت الحكومة تصدر تلك النقود وتجعل لها أهمية عظمى كأنها من الذهب أو الفضة وبعد ذلك بقرن نسج أحد ملوك الفرس علي منوال الصين وأصدر نقوداً من الورق علي انه لم يمر يومان أو ثلاثة علي اصدارها حتي أغلقت السوق وثار الناس علي الموظفين فقتلوه ولم يبق لتلك النقود أثر . ولم يمض قرن علي ذلك حتي تعاملت اليابان بالنقود القرطاسية ^(١) لم يفقه الغربيون غرائب تلك الأوراق الا بعد أمد مديد . فحينما كان الورق متعاملاً به في الشرق كان أمراء الغرب قانعين باصدار نقود قيمتها في التعامل أكثر من قيمة معدنها وكاثوا يشددون علي صانعي تلك النقود أن لا يبيحوا بأسرارهم للرعية . ولكن حينما اكتشف هذا السر الشرقي وشاع في الغرب أدخل الغربيون فيه كثيراً من التحسين شأنهم في كل ما يهتمون به . وتوجد الآن كثيرات من الممالك يستعملن النقود القرطاسية . وتصدر مصارف الممالك الاخرى أوراقاً مالية تضعها الحكومة

(١) انظر فرانسيس وكار ص ١٥٢ و ١٥٣

في التداول . ولا تصدر الحكومة المضرة تقوداً من الورق ولكنها في
المدة الاخيرة صرحت للبنك الأهلي بذكره ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ أن
يصدر أوراقا باسمه (بانكنوت) تساعد النقود المعدنية في تادية وظيفتها
والتعامل بالورق يكون على ثلاث طرق — (الأولى) أوراق يطبع
عليها عدد يدل على مقدار من النقود مودع في جهة ما كصرف مثلاً
وضمانة مثل تلك الأوراق في النقود التي تمثلها وهي مثل الأوراق التي
وزعتها حكومة الولايات المتحدة على الاشخاص الذين أودعوها مالم
وهذه الأوراق يمكن الناس أن يدفعوها في الضرائب وغيرها مما له
مساس بالحكومة ^(١)

(الثانية) الوثائق وهي سندات يتعهد فرد بدفع المقدار المعين فيها
وهذه يتوقف رواجها على مقدرة المدين على الدفع . فان كان مقتدرا كانت
رائجة وكانت قيمتها التعاملية مساوية لما هو مكتوب عليها كما اذا كانت
تلك السندات على الحكومة . وان كان المدين غير مقتدر هبطت قيمتها ^(٢)
(الثالثة) تقود الوزن التي لها قيمة في التداول فقط لان الحكومة
كتبت عليها تلك القيمة وهذه هي موضوع الكلام في هذا البحث
فما تقدم يمل أن تقود الورق على نوعين (١) ما يمكن صرفه بتقود
وهو القسم الأول والثاني المتقدمان (٢) ما لا يمكن تحويله الى تقود معدنية
أى ما لا يقدر حامله على أخذ تقود ذهباً كانت أو فضة في مقابله متى أراد
وهو يشمل (أولاً) ما تصدره الحكومة من تقود الورق وتضعه في

(١) ومن هذه الاوراق كان يوجد في سنة ١٩٠٢ في الولايات المتحدة ما قيمته

٣٠٠٠٠٠٠٠٠ من الشللات (٢) انظر جيد ص ٢٥٩ و ٢٦٠

ميدان التداول كما تصدر نقوداً من الذهب أو الفضة (ثانياً) أحد النوعين المتقدمين الذي صار غير قابل للصرف لسبب ما

(١) قيمة النقود القرطاسية

حينما تصدر حكومة نقوداً قرطاسية لا يصير هناك فرق بينها وبين المسكوكات . وتكون قيمتها متوقفة على قانون العرض والطلب فاذا نقص المطلوب عن المعروض بأن أصدرت الحكومة ورقات كثيراً فان قيمة ذلك الورق تنقص وكلما تزايدت في اصدار تلك النقود هبطت قيمتها حتى تصير بلا قيمة وهنا يتجسم خطرها ويظهر ضررها للعيان . ولذا كان الواجب على الحكومات التي تصدر الورق أن تجعل الحكمة رائدها فلا تتغالى في اصدار كميات عظيمة منها . وهناك علامات تنبئ الحكومة بأن نقود الورق تمدت حدها أهمها الآتية

(الأولى) ان أبواب المصارف والصيارف يبحثون عن الذهب ويدفعون لمن يعطيهم اياه شيئاً في مقابلة ذلك ثم يستحضرون النقود ويرسلونها الى الخارج^(١)

(الثانية) ارتفاع أسعار المصارفة فاذا كانت نقود مصر من الورق مثلاً وهبطت أسعار الحوالات علي مصر في الأسواق الاجنبية فان هذا دليل على غلاء الذهب في مصر وكثرة نقود الورق

(الثالثة) اختفاء النقود^(٢) لأنه كما تقدم معرفته عند الكلام عن قانون جريشام اذا وجد نوعان من النقود أحدهما ورق هبطت قيمته

(١) انظر جيد ص ٢٧١ (٢) انظر جيد ص ٢٧١

والآخر نقود تختفي النقود وتبقى نقود الورق فاخفاء النقود المعدنية دلالة على هبوط قيمة نقود الورق
 (الرابعة) ارتفاع الأسعار اذا كان دفع الثمن من النقود القراضية وهذا دليل على هبوط قيمتها بما ان الأصناف الأخرى أعلى منها أما اذا دفعت الأثمان من النقود المعدنية فلا تزيد عن ذى قبل وينبئ على ذلك وجود ثمنين مختلفين للصنف الواحد أحدهما ثمنه بالنسبة لنقود الورق والآخر ثمنه منسوباً الى النقود المعدنية^(١)

❦ (٢) ضرر النقود القراضية ❦

لم تكن الحكومات حينما تراءى لها اتخاذ نقود الورق ثري بعينها ما تحمده من الضرر البالغ بالحركة التجارية بل ظنت انها تصنع الملايين من الثروة الورق وانها كلما زادت في اصدار الورق ازدادت ثروتها رغمًا عن كل شيء ولكن فات تلك الحكومات أن نقود الورق ليست نقود العالم أجمع وان أقل زيادة في كميتها تؤول الى ارتفاع أسعار النقود المعدنية فيصير الذهب صعب المنال عليها وتصعب على المملكة المتخذة الورق المتاجرة مع غيرها من الممالك التي تتخذ الذهب نقوداً لها . نسيت ان أسعار الحاجيات في بلادها ترتفع ارتفاعاً هائلاً بسبب ذلك الورق الذي ظنت انه لا يكلفها شيئاً

(٣) وهذا ماداً في احدي السنين بعض التجار في الولايات المتحدة الى تأليف حزب الصعود يسي جهده في مقاومة إلغاء نقود الورق حتي يبيعوا بأثمان أعلى مما يبيع بها غيرهم

وقد أثبت التاريخ ان الحكومات عرضة للتغالى في اصدار نقود الورق في كل زمان ومكان وان هذا الفلأصل الفلأء في حاجيات المعيشة ولذا كان من الواجب على الحكومة التى ترى اصدار تلك النقود ان تكل هذا العمل الى أحد المصارف لأنه قد ثبت بالتجارب ان المصارف أحرص في مثل هذه الأحوال وان عملها رائده الحكمة والاعتدال على وجه العموم

❦ (٥) الثروة الشفعية والنقود القراضية ❦

علم بما تقدم ان التغالى في اصدار النقود القراضية مضر على وجه المصوم وموضوع الكلام هنا هو بيان ان تلك النقود لا تفيد الثروة الشخصية كثيرا

(أولاً) من حيث ان قيمتها تابعة لارادة الحكومة التى أصدرتها اذا حدث انقلاب في تلك الحكومة أو ثورة داخلية رجعت تلك النقود الى حالتها الأولى وصارت تلك القطع من الورق لا قيمة لها وقد صرح بهذه الحقيقة أرسطاطاليس فقال « قد كان باتفاق الحكومة ان النقود صارت أداة التعامل . ومن اسمها (اليونانى) يعرف انها استندت قوتها من القانون . وان ليس لها قيمة في ذاتها . ولما كانت القوانين الوضعية لا تبقى على حالة واحدة فليس بغريب ان تلك الحكومة التى قررتها واسطة في التعامل تلغنها متى شاءت وتبطلها بغيرها » وكلامه ينطبق أكثر على نقود الورق لان النقود المضروبة من الذهب مثلاً لها قيمة في ذاتها . ولا يفقد الجنيه كثيرا من أهميته اذا ألغته الحكومة بل يباع ذهباً . ومن

هذا نعلم ان الذي يجمع ثروة من نقود الورق مهدد في كل آن بزوالها وان أقل لفظة تصدر من المشرع تجعله في عداد الفقراء وليس بمد هذا مشبط للهم عن اقتناء النقود القرطاسية وقاتل لروح العمل ومضعف للمشروعات

(ثانياً) ويترتب على استمدادها قيمتها من الحكومة ان تلك الحكومة تقدر على اصدار كميات كثيرة منها متى أرادت ولا شك ان اصدار كميات كثيرة يقلل قيمتها ولذا كانت قيمتها متقلبة لا تثبت على حال

(ثالثاً) لأن قيمتها محصورة في بلاد الحكومة التي أصدرتها وفي غير تلك البلاد لاتسمن ولا تغني من جوع فهي ينقصها أم مزينة للنقود المعدنية وهي استعمالها في المبادلات الدولية التي زادت أهمية بازدياد المدينة فالجنيه الجيدى مثلاً يجد في انكلترا من يقبله والجنيه الانكليزي يجد في مصر من يقبله ولكن من ذا الذي يقبل قطعة من الورق مكتوباً عليها « ألف جنيه » أصدرتها حكومة موناكو مثلاً ؟

علي ان تلك النقائص تزول لو ان جميع حكومات العالم اتخذت الورق نقوداً . لأنه حينئذ يصير ذهبها وفضتها وتوفر المعادن لتستعمل في حاجات أخرى ^(١) وما أبعد ذلك على السياسة وأبعده على الأيام . وكيف ينتظر ان أمما لم تتفق على استعمال معدنين مقياساً لنقودها تسبب

(١) كان آدم سميث يرى انه بما ان النقود واسطة التعامل فلو أمكن التعامل بغير النقود للمعدنية لتوفرت للمعادن كما إنه لو أمكن السير في الفضاء لاصبحت الطرقات وسيلة للسكيب بالزراعة وغيرها

لنفسها تلك الخسارة الجسيمة وتجعل تقودها من الورق ؟

❦ النقود المصرية ❦

❦ (١) نبذة تاريخية ❦

النقود في كل البلدان أثر من آثار السلطان يتغير بتغير الدول ، وكانت كل دولة تحكم مصر تتخذ نقوداً خاصة بها وقد تقدم لنا ان قدما المصريين كانوا يتعاملون في أول الأمر بالمواشي ثم تعاملوا بالأقراط الذهبية على أوزان مختلفة ثم حكمت مصر دولة الفرس وبمدها اليونان وأدخلت كل منهما تقودها في التداول ولما غلب أغسطس قيصر الرومان « كيلو باطره » ملكة مصر وزوجها « أنطونيوس » ضرب نقوداً نحاسية كتب عليها « إيجيبتا كايتا » أى فتوح مصر وبقيت تلك النقود في التداول حتى دالت دولة الرومان بالفتح الاسلامى سنة ٢٠ هجرية أى سنة ٦٤١ ميلادية وذلك في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وكان العرب في ذلك الحين يتعاملون بالدينار والدرهم المذكورين في قوله تعالى (ومن أهل الكتاب من ان تأتمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تأتمنه بدينار لا يؤده اليك الا مادمت عليه قائماً) وقوله عز وجل (وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين) . وكان الدينار من الذهب وقد استعمله العرب قبل الاسلام وبمده وكان وزنه أربعة جرامات تقريباً وعياره يتراوح بين ٨٧٩ ر . و ٩٧٩ ر . وهو مأخوذ من الفرس والروم . أما الدرهم فكان قطعة فضية ثقلها ستة دوانق عبارة عن ثلاثة

جرامات وعيارها يتراوح بين ٩١٢ ر. و ٩٥٨ ر. وكانت العرب تستعمله قبل الاسلام أيضاً . وذكر صاحب الأحكام السلطانية ان الدراهم الفارسية كانت على ثلاثة أوزان منها درهم علي وزن المثقال عشرون قيراطا وهي الدراهم البغلية ودرهم وزنه اثني عشر قيراطا ودرهم وزنه عشرة قيراط . وكانت النسبة بين الدينار والدرهم ١٠ : ١ أي ان الدينار كان يساوي عشرة دراهم وكانت توجد نقود أخرى تساعد الدينار والدرهم في التداول تسمى بالفلس . واستمر التعامل بالدينار الى دخول صلاح الدين الأيوبي وكان يرد الي مصر دنانير من البلاد الأجنبية غير الدنانير التي كانت تضرب فيها فكان بها الدنانير الرومية وكانت تسمى الهرقلية نسبة لهرقل ملك الروم

ولما دخل التغيير في قيمة الدنانير القديمة وضربت دنانير جديدة أقل منها قيمة كانت النتيجة خروج القديمة من ميدان التعامل . وقد ضرب الأمير أحمد بن طولون سنة ٨٧٥ دنانير سميت بالأحمدية كانت مرتفعة العيار واستمروا علي ضرب الدنانير وكانوا يسمونها باسماء مختلفه نسبة الي الملوك منهم .

على ان الدرهم لم يكن حظه مثل الدينار فقد خففوا عياره حتى صارت قيمته الاسمية أعلي بكثير من قيمته التجارية واختلت النسبة بينه وبين النقود الذهبية حتى لقد كانت قيمة الدينار في أيام الحاكم بالله سنة ٣٩٧ هـ ٣٤ درهما وابني علي ذلك سريان القانون الذي اكتشفه جريشام بعد ذلك بقرون وطردت النقود الخفيفة النقود الثقيلة من ميدان التداول فلم يبق من الدنانير الا جزء يسير

ولما استولى السلطان صلاح الدين الايوبي على مصر سنة ٥٨٣ هـ ضرب دنانير مصرية وكان كل ملك يأتي بعده يضرب دنانير يسميها باسمه ف ضرب السلطان الناصر الدنانير الناصرية وبعده سكوا الدنانير الأشرفية وهكذا . وكان يضرب في زمن الفاطميين في دار الضرب بالقاهرة دنانير وخراب وكان وزن الدينار مثقالاً وكان يقسم الى ٢٤ قيراطاً ووزن القيراط حبة وكان القيراط أصغر قطع الذهب^(١)

وكانت نتيجة استيلاء الاراك علي مصر سنة ١٥١٦ ميلادية حدوث تغيير عظيم في نقودها فلم يبق شيء من تلك النقود التي ذكرناها . وقامت غيرها على أثرها . وكان بعضها من الذهب وبعضها من الفضة أما الاولى فكانت (البندقى) وهو مثل الدينار في الوزن والعيار و (شربى الطون) وكان مختلفاً قليلاً عن البندقى و (المحبوب) وكان يضرب في مصر وفي سنة ١١٢٨ ضربت سكه بعيار جديد وسميت (طغرى وزنجري الطون) وكانت أعلى من البندقى في الوزن والعيار وسميت بعد ذلك فندقى^(٢) أما الثانية فكانت (الميدى) أو البارة وكان صغير الحجم جداً قيمته من الفرنكات تساوى ٥ و ٣ سنتيمات

(القروش) وهي التي ضربها علي باشا الوزير سنة ١٧٦٩ وكانت قيمة الواحد منها أربعين ميدياً واستمر التعامل بها زمناً قصيراً وبعد ذلك اختفت من التداول . ويمكن القول بان تلك النقود لم تكن ثابتة علي حالة واحدة بل كان يسرى عليها قانون جريشام من وقت الى آخر

(١) الخطط التوفيقية

(٢) انظر دليل العملة ص ٢١ ٢٢ و ٢٣

(أولاً) لعدم دقة سكتها فكثيراً ما جعلوا عيار بعضها خفيفاً وعيار البعض الآخر ثقيلاً فأنبني علي ذلك خروج الثقل من التداول وبقاء الخفيف لأن الناس كانوا يفضلون الانتفاع بالنقود الثقيلة المعيار في غير المعاملة (ثانياً) لعدم الدقة في تقرير النسبة بينها فتارة كانوا يجعلون تلك النسبة عالية وتارة كانوا يجعلونها واطئة .

❦ (٢) المصوح ❦

وحيثما تربع محمد علي باشا على دست الملك توجهت همته العالية الى اصلاح أحوال القطر وبما أن النقود التي كانت متداولة وقتئذ كانت مختلفة النظام وجد أن أحسن وسيلة لتنظيم التجارة هي تحسين أداة التعامل فضرب في سنة ١٨٣٤ نقوداً

(١) بعضها من الذهب للتعامل بها في الأعمال التجارية الكبرى ومن تلك ما كانت قيمته مائة قرش وما كانت قيمته خمسين قرشاً وعشرين قرشاً وعشرة قروش

(٢) وبعضها من الفضة ومنها الريال وكان عبارة عن قطعة من الفضة فيها ١٢٠ قيراطاً من الفضة الخالصة وضرب لها أجزاء هي القطع ذوات عشرة القروش والخمسة والقرشين والقرش والغرض من هذه مساعدة المقياس في التعامل

(٣) وبعضها من المعادن الأخرى كالبرونز والنيكل حتي يمكن التعامل بها في المبادلات الصغرى وكان بعضها يساوي باره (ميدي) وبعضها يساوي خمس بارات والآخر يساوي عشر بارات . علي أنه

رغمًا عن الاعتناء الزائد الذي بذل في ضرب النقود لم تضبط النسب التي قررها بين المسكوكات الذهبية والفضية . وذلك لأن القائمين بهذا العمل لم يدققوا نظرهم في تقدير تلك النسب حتي ان بعض القطع كانت ثقيلة وبعضها خفيفة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان النسبة بين الفضة والذهب تغيرت في القرن التاسع عشر على أثر حوادث كثيرة كما كتشاف النتائج وحدوث الحروب والثورات وغير ذلك من الأسباب المؤثرة على قيمة المعدين وكانت النتيجة ان كثيراً من النقود الذهبية لم يبق لها أثر في التداول بل حلت محلها النقود الفضية فلم تر الحكومة بدا من تشكيل لجنة للنظر في ضرب نقود جديدة وكان ذلك في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ فدرست هذه اللجنة المسئلة درساً جيداً كانت نتيجة اصدار دكرتو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ الذي لا يزال سارياً الى الآن ^(١)

❦ (ج) النقود المتداولة الآن ❦

النقود المتداولة الآن منها ما هو متداول قانوناً وهي النقود الرسمية للبلاد ومنها ما هو متداول عرفاً كبعض النقود الأجنبية

❦ (١) النقود الرسمية ❦

تقسم النقود الرسمية الى قسمين .

(الأول) ما هي قانونية في الدفع بمعنى ان المدين يجبر دائئه على قبول أية كمية منها وهي : « الجنيه المصري » ووزنه ٨٠ جرامات وبعياره ٨٧٥ ر .

من الذهب و ١٢٥ ر. من النحاس وله أجزاء وهي نصف الجنيه والقطعة الذهب ذات ٢٠ و ٤٠ و ٥ قروش وكلها مضروبة على نسبة ^(١) وإذا نظرنا الى الجنيه المصري نجد ان قيمته الاسمية أعلى من قيمته التجارية لأنه يضرب وزنه في عياره يكون مقدار الذهب الذي فيه ٤٣٧٥ ر ٧ جرامات وهذه أقل من ٧٨٩٣٥ قراريط التي قررها محمد علي باشا للجنيه المصري في أول الأمر . وبمقارنته بالجنيه الانكليزي نجد ان هذا ثقيل العيار بالنسبة له ولذلك لواجتماعا في التداول لكان حظ الجنيه الانكليزي الانسحاب من ميدان التعامل بمقتضى قانون جريشام يد انه لم يضرب من الجنيهات المصرية الا ٥٢٠٠٠ في سنة ١٨٨٩ . أما القطع الذهبية ذات العشرين قرشا وعشرة القروش وخمسة القروش فلا يوجد الآن منها في التداول وإنما تستعمل في الزينة ^(٢)

(الثاني) النقود التبعية أو الصغرى وهي التي تساعد الذهب في التعامل لأنها تستعمل في المعاملات الصغرى وتشمل

(١) نقوداً من الفضة وهي من ذوات العشرين (الريال) ووزنها ٢٨ غراما وعيارها ٨٣٣٨ . وثالث جزء من الفضة و ١٦٦ ر. وثالث جزء من الألف من النحاس ولها أجزاء مسكوكة على هذه النسبة وهي نصف الريال وربعه والقطعة ذات القرشين وذات القرش وقد استبدلت الأخيرة بقطعة من النيكل منذ عهد ليس ببعيد

«١» ولا نهتم الحكومة بضرب جنيهات مصرية حتي أصبحت نادرة الوجود ولا يوجد الآن نقود ذهب غير الجنيه والنصف
«٢» بعضها معروف باسم الخيرية والمصرية

(٢) نقوداً من النيكل وهي القرش الا ان ونصف القرش ووزنه ٤ غرامات وعياره ٢٥ من المائة من النيكل و ٧٥ من المائة من النحاس وله أجزاء وهي عشرين القرش (النيكله) وعشر القرش (المليم)

(٣) نقوداً من البرونز وهي نصف عشر القرش (العشرون خرده) وزنها ٥ ٣٣ غرام وربع عشر القرش ووزنها غرامان وعيار تلك النقود هو ٩٥ من المائة من النحاس و ٤ من المائة من القصدير وواحد من المائة من التوتيه وتراعي الحكومة الأمور الآتية في اصدار النقود التبعية

(١) لا تسمح لمن يرغب من الناس أن يضرب منها على ذمته كما يفهم من بند ١٥ من دكرية سنة ١٨٨٥ والسبب في ذلك هو ان القيمة الاسمية لتلك النقود أعلي من قيمتها التجارية فإذا صرحت للأفراد بضربها طمع كثيرون في الكسب

(ب) تضرب منها مقداراً محدوداً وقت اللزوم فقد قررت اللجنة أنه لا يجوز ضرب نقود فضية أكثر من ٤٠ قرشا لكل شخص ولا نقود من برونز أو نيكل أكثر من ثمانية قروش للشخص . وإنما لويحفظ ذلك لأن أحسن طريقة لتوازن قيمتها هي بتحديد المعروض منها حتى لا يزيد عن المطلوب

(ج) تحافظ دائماً على قيمتها فتسحب منها من التداول (أولاً) ما اضطل رسمها من جراء المعاملة العادية بواسطة دفع قيمتها الاسمية^(١) (ثانياً) ما اقتضت قيمتها بغير النش . والسبب في ذلك منع النش في التعامل

(١) انظر بند ١٨ من الدكرية

(د) تحدد المبلغ القانوني في الدفع منها فلا يجوز أحد علي قبول نقود من فضة بمبلغ تتجاوز قيمته جنيهين مصريين ولا علي قبول نقود من نيكل أو برونز بمبلغ تزيد قيمته على مائة ملجم وإنما يجب علي خزان الحكومة أن تقبل كل أو بعض المبلغ الذي يدفع لها من النقود الفضية أو النيكل أو البرونز^(١). ذلك لأنها لو صرحت للمدين بدفع أية كمية منها فضلها علي الذهب فربما خرج هذا من ميدان التداول

﴿٢﴾ النقود الأجنبية

اقتضى العرف في المعاملات التجارية أن تتداول في مصر نقوداً أجنبية والسبب في ذلك راجع الي المركز الخاص الذي تشغله بلادنا في العالم التجاري فتوسطها بين الشرق والغرب وقربها من أوروبا قد جعلها ميداناً لتجارة الأجانب ومعاملاتهم وقد تداول ثلاثة أنواع من النقود الذهبية وهي الجنيه المجيدى والوينتو والجنيه الانكليزي. وحينما أراد محمد علي باشا أن يصلح النقود المصرية قدر قيمة تلك الأنواع الثلاثة بالقروش فاعتبر أن قيمة الجنيه الانكليزي ٩٧ر٥ قرشاً والجنيه المجيدى ٧٥ ر ٨٧ والوينتو ٧٧ر١٥ وتداول غير هذه النقود في زمن محمد علي ولعمدة ولكن اللجنة التي عهد اليها الاصلاح قررت ان كل من عنده نقود من هذا القبيل (أي غير ثلاثة الأنواع المذكورة) يلزم أن يسلمها للحكومة ويأخذ بثمنها نقوداً من الرسمية وقد فعلت ذلك رافة بحاملها وبقي باب الاستبدال مفتوحاً من سنة ١٨٨٥ أى وقت صدور الدكرى توالى سنة ١٨٨٧ وفى هذه السنة قررت الحكومة عدم قبول نقود أجنبية غير التي تقدم ذكرها

(١) انظر بند ٢١ من الدكرى

على اننا لو قارنا بين الجنيه المصرى وكل من النقود المتقدمة نجد ان النسبة الحقيقية بين الجنيه المجدى والجنيه المصرى ٨٨٩٤٢ و بين الوينتو و بين المصرى ٧٨٩٠٦٩ و بين الجنيه الانكليزى والجنيه المصرى ٨٨٩٤٤٤ أو بعبارة أخرى نجد أن القيمة الاسمية لكل من تلك النقود أقل من قيمتها الحقيقية . والسبب في ذلك هو أن قيمة الجنيه المصرى التي نسب اليها في أول الامر لاتساوى مائة قرش بل أقل أي انه خفيف الميار . و انبنى على ذلك أمر مهم جداً وهو انه لو ترك الجنيه المصرى مع تلك النقود الأجنبية لطردها من ميدان التداول (قانون جريشام) وقد لاحظ ذلك أعضاء اللجنة التي تشكلت في سنة ١٨٨٤ لاصلاح النقود وعللوا أنفسهم بسريان قانون جريشام وخروج النقود الأجنبية من التعامل حتي يصير الجنيه المصرى هو المتداول وحده . ولكن اقتضت أحوال الحكومة عدم ضرب الجنيه المصرى الا مرة واحدة في سنة ١٨٨٩ حتي صار الآن نادر الوجود وحل محله الجنيه الانكليزى في التداول حتي ان الحكومة نفسها تدفع مرتبات موظفيها منه . ولم يكن نصيب الجنيه المجدى والوينتو بأحسن من نصيب الجنيه المصرى فقد صارا مثله في حيز العدم .

الدور الذى تجارته

كان من اعتناء العالم بالتجارة فى المدة الأخيرة ان الناس لا يدخرون جهداً فى توسيع نطاقها ولقد كان للأوراق التجارية (وهي الأوراق التي تبنت حقاً لحاملها) الدور المهم فى تنمية التجارة بين أمة وأخرى فضلاً

عن تسهيل المعاملات بين أفراد الأمة الواحدة .

وذلك (أولاً) لأنها تقلل من استعمال النقود فتريح العالم التجاري من حملها في الصعود والهبوط (ثانياً) لأنها تمهد للامم سبيل المتاجرة مع بعضها فلولاهما لالتزمت كل أمة بدفع نقود للأخري في كل مرة تتاجر معها ولقصرت نقود العالم أجمع عن سد حاجة أمة أو أمتين ولما أمكن مطلقاً تسوية الحساب بين الأمم بدون توسيط النقود . والأوراق التجارية هي (أولاً) السفائح (الكييلات) بجميع أنواعها (ثانياً) السندات (ثالثاً) التحاويل (شيك)

❦ (١) السفائح (الكييلات) ❦

قبل استعمال الكييلات كان من يريد أن يدفع ديناً عليه لا أخري مملكة أجنبية يقاسي صعوبات عظيمة لأنه كان ملزماً بإرسال الذهب ليدفع دينه . ولم يكن أمامه الا طريقة واحدة وهي الاتفاق مع أحد الصيارفة أو المصارف على ارسال المبلغ في مقابل أجرة يدفعها له وكثيراً ما تنافى الزايون في الأجرة حتي ضاق التجار ذرعاً وضافت التجارة نفاقاً ولطالما اعترضت الطواريء من ينقلون النقود وكانت النتيجة ضياع النقود وهضم الحقوق . وابتني على ذلك أن بعض الجهات البعيدة عن المراكز التجارية كان نصيب أهلها من التجارة الدولية قليلاً وحرمت السوق الدولية من بعض أصناف نافعة فكيف كان يسهل علي من في الهند أو الصين أو السودان أن يتاجر مع الأوروبي أو الأمريكي لو بقيت تلك الحالة القديمة ؟

علي أنه لم يأت القرن السابع عشر حتي انتشر استعمال السفائح
(الكبيالات) فاستفادت التجارة من ذلك فوائد جليلة أهمها (أولاً) توفير
التعب في ارسال النقود . فبدل ان كان ارسال النقود لازماً بين جهة
وأخري أصبح من الممكن نهو الأعمال التجارية بلا ارسال النقود . مثال
ذلك اشترى تاجر مصري (مدكور) بضائع بمبلغ عشرة آلاف من
الفرنكات من تاجر باريسى (ليون) ولم يدفع له الثمن . ثم هو في الوقت
ذاته قد أرسل لتاجر آخر من فرانس (هنري) بضائع بمبلغ عشرة آلاف
من الفرنكات وصار دائناً له بهذا المبلغ

لو اتبع كل واحد من أولئك التجار الطريقة القديمة فأرسل مدكور
اليون ١٠٠٠٠ فرنك وأرسل هنرى لمدكور مثل هذا المبلغ لاستلزم الحال
(أولاً) وجود ٢٠٠٠٠ فرنك لأن كل تاجر منهم يريد أن يدفع
١٠٠٠٠ فرنك فلا بد أن يخصص مبلغ ٢٠٠٠٠ من النقود المتداولة في
العالم التجارى لتهو هذا العمل نصفها من نقود فرانس والنصف الآخر
من مصر .

(ثانياً) دفع أجرة علي ارسال كل من هذين المبلغين فهنرى لابد أن
يرسل بمبلغ عشرة آلاف من الفرنكات لمدكور في مصر ويدفع أجرة
تقله لأحد المصارف أو الصيارفه ومدكور يلزمه أن يدفع مثل هذا المبلغ
بالطريقة عينها وربما فعل ذلك قبل وصول مبلغه اليه من « هنرى »

(ثالثاً) انتظار مدة لا تقل عن مسافة الطريق بين مصر وفرانس
وهذا في الغالب معطل لحركة التجارة في كلتا المملكتين . فتلافياً لكل
ذلك يجرى مدكور كبيالة هكذا

القاهرة في ١٧ مارس سنة ١٩١١ م فقط وقدره ١٠.٠٠٠ فرنك
في ١٥ يونيه المقبل ادفع عشرة آلاف فرنك ١٠.٠٠٠ ف بباريس تحت اذن
ليون التاجر والقيمة وصلت
الامضاء أو الختم
مذكور

الى هنرى التاجر بباريس

ثم يرسل المذكور هذه الكميالة الى (ليون) دائته الباريسى وهذا
له الخيار بعد قبول الكميالة فاما أن يذهب عند حلول المدة الى «هنرى»
وأما ان يحولها لشخص آخر قبل حلول الميعاد بان يكتب على ظهرها
«ادفع لجاك» مثلاً ويسمى المذكور صاحب الكميالة وهنرى المسحوب
عليه و«ليون» المسحوب على ذمته و«جاك» حامل الكميالة وعند
حلول ميعاد الاستحقاق يذهب حامل الكميالة ويقدمها المسحوب عليه
فان دفع مافيها كان بها وان لم يدفع أثبت ذلك حاملها بورقة رسمية تسمى
بروتستو عدم الدفع

(ثانياً) يقدر حامل الكميالة التي لحاملها أن يبيعها كما يبيع أى متاع
آخر وبأخذ في مقابلها قيمتها الحالية وبهذه الطريقة يحصل على نقود
ينفقها في مايلزم له فاذا فرضنا ان حامل الكميالة في المثال المتقدم قبل
حلول ١٥ يونيه اتسبه عسر مالى فانه يقدر أن يقدم تلك الكميالة الى
أحد الصيارفة أو المصارف أو سمارة الكميالات فيأخذ هذا جزءاً في
المائة من المبلغ المكتوب فيها يسمى حطيطة ويسلم حاملها الباقي بعد
خصم الحطيطة من المبلغ ويسمى هذا الباقي بالقيمة الحالية للكميالة
(ثالثاً) بواسطة الكميالات يمكن نهو الأعمال التجارية بالسرعة

والدقة. وهما أهم مساعد على توسيع نطاق التجارة وتقوية العلاقة بين مملكة وأخرى

أما وقد تقرر لدينا المزايا التي استفادتها التجارة من الكمبيالات بقي علينا أن نعرف (أولاً) الشروط التي يلزم مراعاتها في تحرير صورها (ثانياً) أنواعها (ثالثاً) أحكامها (رابعاً) سعرها . ولتسكلم على كل من هذه الأمور فنقول .

« (١) صور الكمبيالات »

بما أن الكمبيالة أمر من الساحب للمسحوب عليه بدفع مبلغ لثالث وبالتالي اعتراف من الساحب بالمديونية لهذا الشخص الثالث قرر الشارع قواعد لا بد من اتباعها في تحريرها حتى إذا لم تراعى تلك الشروط زال كل أثر يترتب على تحرير الكمبيالة وصارت لاغية

والشروط التي قررها الشارع المصري هي

« ١ » أن يبين في الكمبيالة اليوم والشهر والسنة . اللاتي تحورت^(١)

فيها وذلك « أولاً » لأنه بهذه الطريقة يمكن معرفة الترتيب إذا وجدت عدة كمبيالات وكان مقابل الوفاء واحداً حتى يكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكمبيالات الأخر مقدماً على غيره « ثانياً » ومن جهة أخرى بواسطة تاريخ الكمبيالة يعلم إذا كان صاحبها كان كامل التصرفات وقت السحب أو قاصراً أو عديم الأهلية فيحكم بصحتها في الحالة الأولى وبطلانها بالنسبة إليه في الحالة الثانية إذا لم يكن القاصر تاجراً

« ١ » مادة ١٠٠ قرة ثانية من قانون التجارة الأهلي و ١١٠ مختلط

« ٢ » أن يبين فيها المبلغ المراد دفعه فلا يصح أن يأمر صاحب الكمبيالة بدفع « المبلغ الذي عليه » بل لابد من بيان المبلغ فيقول له ادفع مائة جنيه أو ادفع ألف جنيه مثلاً^(١)

« ٣ » أن يكتب فيها اسم من يلزمه الدفع حتي اذا وصلت الكمبيالة المسحوب على ذمته يعرف الشخص الملتزم بدفع دينه فيذهب اليه أو يحول آخر عليه

« ٤ » أن يعين فيها الميعاد والحل اللذان يجب الدفع فيهما وقائدة تميز ميعاد الدفع هي ارشاد حامل الكمبيالة الى الوقت الذي تستحق فيه الكمبيالة ومساعدته في عمل بروتيستو^(٢) ضد المسحوب عليه في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق . ويجب أن يكون الميعاد محقق الحدوث فلا يصح أن يكون معلقاً على شرط الا في حالة ما تكون الكمبيالة لحاملها . فلا يجوز أن يكتب في الكمبيالة ان وصلت المركب كذا ادفع لفلان كذا حتى ولو كان هذا الحادث المستقبل محققاً حدوثه يوم ما كوت شخص مثلاً^(٣) وهذا الميعاد اما أن يكون وقت الاطلاع عليها أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها أو في يوم مشهور أو معين كيوم عيد أو يوم سوق أو موسم^(٤)

(١) انظر المواد ١١٦ و ١١٠ و ١٠٥ من قانون التجارة الأهلي

(٢) انظر المواد ١١٨ و ١٦٢ و ١٢٤ مختلط

(٣) ليون كان ورينو ص ٤٠٨

(٤) انظر مادة ١٢٧ أهلي و ١٣٣ مختلط

وقد ذكرنا ان الكميالات كان استعمالها لأجل عدم الاحتياج الى ارسال النقود من مملكة الى أخرى ولذلك نص القانون علي وجوب بيان المحل الذي تدفع فيه الكميالة لاختلاف النقود المتداولة في الممالك المختلفة ولاختلاف نسبها باختلاف تلك الممالك الا ان الكميالات لم تعد قاصرة علي التجارة الدولية بل مست الحاجة الى استعمالها بين أفراد المملكة الواحدة تسهيلاً لتجارتها الداخلية ولذلك قررت حكومات كثيرة^(١) ان الكميالات قد تكون مستحقة الدفع في محل سحبها وأصدرت فرائسا قانوناً بهذا الصدد في ١ يونيه سنة ١٨٩٤ عدلت فيه المادة ١١٠ من قانونها التجاري التي تقابلها مادة ١٠٥ من قانون التجارة الأهلي وقررت ان الكميالات يجوز سحبها سواء من بلد علي بلد أخر أو من بلد الى نفس البلد المحررة فيه^(٢)

« ٥ » ويجب أن يذكر فيها ان « القيمة وصلت » وهذه العبارة تدل علي انه توجد علاقة بين الساحب والمسحوب علي ذمته وانه مستعد لأن يضمن الكميالة التي يرسلها اليه . وتلك القيمة تارة تكون نقوداً مثالي ذلك احتاج زيد الى نقود فعمد الي الاقتراض من أحد المصارف وكتب له كميالة علي أحد مدينه فان القيمة وصلت زيداً نقوداً من المسحوب علي ذمته وتارة تكون بضائع كالو أرسل تاجر مصري الي انكليزي مائة قطار قطعاً وسحب عليه كميالة أرسلها الي أحد المصارف وأحدد اثنيه « ٦ » ولا بد من أن يبين في الكميالة ما اذا كانت تحت اذن

« ١ » ألمانيا وانكلترا والنمسا وبلجيكا والسويد والنرويج وإيطاليا وسويسرا

« ٢ » انظر لبون كان ورينو ص ٣٩٩

شخص ثالث وهو المسحوب علي ذمته أو كانت لحاملها بدون ذكر اسم
شخص معلوم أو كانت تحت اذن صاحبها (م ١٠٠)

٧٥ ويوضع عليها امضاء الساحب أو ختمه . وهذا الشرط معم
لأن المسحوب علي ذمته أو حامل الكميالة ربما لم يمكنه الحصول علي
مبلغها من المسحوب عليه فان لم يجد الساحب أمامه ضائع حقه

٨٠ وقد يحدث أن تكتب من الكميالة الواحدة عدة نسخ حتي
إذا ضاعت احداها قامت الأخر مقامها وفي هذه الحالة لا بد من أن
يذكر في كل من تلك النسخ عددها فيقال نسخة أولي أو ثانية أو ثالثة
وهكذا وتقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة
واحدة (م ١٠٥)

*(٧) أنواع الكميالات *

الكميالات (أولاً) اما أن تسحب من شخص في بلد علي شخص
في بلد آخر علي حسب مقتضيات أحوال التجارة الدولية كأن يسحب
تاجر مصري كميالة علي تاجر الماني يأمره فيها بدفع مبلغها للتاجر انكليزي
وفي هذه الحالة تكون الكميالات كثيرة الأهمية لأنها تسهل التجارة
بدون دفع نقود كما قدمنا ولما كانت النقود المتداولة في البلاد مختلفة كان
المتعامل بالكميالات محتاجا الي دقة نظر في تقدير أسعارها

(ثانياً) وأما ان تسحب الي نفس البلد الذي حررت فيه . ولم يتقرر
ذلك الا منذ عهد ليس بعيد أما قبل الآن فكان المتعامل بالكميالات
في البلد الواحد يعتبر الساحب منهما موكلا والمسحوب عليه وكيلاً في

الدفع للشخص المسحوب علي ذمته ولا مشاحة في ان المزايا التي يستفيد منها البلد من انتشار الكمبيالات في التعامل بين أفرادها لا تقل كثيراً عن الفوائد التي تعود عليه من استعمالها في التجارة مع الأجانب والسبب في ذلك هو امكان التعامل بدون نقود في كثير من الأحوال وتوفيرها لسد العجز في التجارة الدولية . فاذا فرضنا ان تاجرًا من الاسكندرية دائن لآخر في القاهرة وان هذا المدين دائن لثالث في طنطا . وهذا الأخير دائن للتاجر السكندري فلا يوجد أحسن لتسوية التجارة وتوفير الوقت والتعب من أن يجرّد تاجر طنطا كميالة يأمر فيها السكندري أن يدفع المبلغ لدائنه في القاهرة بدل ان يزحم البريد بارسال النقود

(ثالثاً) وقد تكون الكميالة مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وفي هذه الحالة تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها^(١) ولحاملها الحق في أن يقدمها في أي وقت شاء للمسحوب عليه ليأخذ قيمتها (رابعاً) أو تكون مستحقة الدفع بعد تقديمها يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر

وفي كل من تينك الحالتين فرق الشارع المصري بين ماذا كانت الكميالة مسحوبة من الأرض القارة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصري وبين ماذا كانت مسحوبة على بلاد أوروبا الأخر أي غير التي على البحر المتوسط وغير أملاك الدولة العلية أو من أي بلد أبعد من ذلك وبين ماذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها التجارية

(١) انظر مادة ١٣٣ من قانون التجارة الأهلي و ١٤٠ مختلط

لأجل دفعها في البلاد الأجنبية . ففي الحالة الأولى حتم علي حاملها أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها والا سقط حقها في الرجوع علي المحين وكذلك علي الساحب وفي الحالة الثانية جعل الميعاد ثمانية أشهر أو سنة وفي الحالة الثالثة يسقط حق حاملها اذ لم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة (١)

(خامساً) وقد تكون الكميالة تحت اذن شخص ثالث . وقلنا أن هذا الشخص الثالث له الحق في أن يكتب علي ظهرها « تدفع تحت اذن فلان والقيمة وصلت » ويؤرخ التحويل ويمضيه أو يختتمه (٢) وهذا الأخير له هذا الحق أيضاً فيجوز بهذه الطريقة أن يكون عدد المحين كثيراً ولا تنتقل ملكية الكميالة التي تحت الاذن الا بالتحويل علي الوجه المتقدم . وقد زاد حق التحويل منفعة الكميالات لأنها تصير كالنقود تتداولها الأيدي ويمكن بيعها قبل حلول ميعادها وقبض قيمتها الحالية (سادساً) ومما زاد الكميالات فائدة انه ليس من الضروري سحبها علي ذمة شخص ثالث فقد يجوز سحبها علي ذمة الساحب مثال ذلك الكميالة الآتية .

الاسكندرية في ٤ ابريل سنة ١٩١١

فقط وقرره جيه مصرى بمصر مائة أشهر من تاريخه ارفع

(١) مادة ١٦٠ من قانون التجارة الاهلي و ١٦٨ مختلط

(٢) النظر مادة ١٢٣ و ١٣٤ أهلي و ١٤١ مختلط

نمت اذنى مبلغ ١٠٠٠ أربعة آلاف جنيه في القاهرة والقيمة وصلت ٢٠

الوصف أو الختم

أرهم

الى صاوى التاجر بالقاهرة

ففي هذه الحالة اجتمع صفتا الساحب والمسحوب على ذمته في شخص واحد وهو الساحب ويجوز للساحب هنا أيضاً أن يحول الكمبيالة لشخص آخر بواسطة الكتابة عليها كما تقدم فينتقل حقه الى هذا الشخص الآخر

وقد يسحب الشخص كمبيالة على ذمة نفسه في أحوال كثيرة منها (١) اذا سافر للتجار في جهة فانه قبل سفره يحرر كمبيالات على المصرف الذي يعامله حتى اذا احتاج الى دفع قيمة شي شخص حول اليه الكمبيالة ومنها (٢) اذا باع الانسان شيئاً لآخر في جهة أخرى وأراد أن يأخذ منه الثمن فانه يحرر كمبيالة على المشتري بأن يدفع المبلغ تحت اذن نفسه وله بعد ذلك الخيار في تحويلها أو ابقائها لحلول المدة اذا لم تكن مستحقة للدفع بمجرد الاطلاع عليها

﴿ ٣ ﴾ أمهام الكمبيالات

عنيت القوانين بأحكام الكمبيالات للأهمية العظمى التي لها في عالم التجارة وقد أفرد لها الشارع المصري باباً مخصوصاً في قانون التجارة ولا بأس هنا من ايراد كلمة (أولاً) عن حقوق وواجبات حامل الكمبيالة (ثالثاً) عن ملزومية صاحبها وقابلها ومحملها

ولحامل الكمبيالة الحق في استلام المبلغ الموضح فيها وكيفية ذلك

هي أن يقدمها للمسحوب عليه في يوم حلول الميعاد ويطلب منه دفع القيمة فإما أن يمثل المسحوب عليه ويدفع وفي هذه الحالة يلزم بدفع القيمة من صنف النقود المينة في الكميالة ^(١) وأما ان يتمتع عن الدفع . وفي هذه الحالة يحتاج الحامل على ذلك بعمل بروتستو لعدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق ^(٢) والبروتستو هو عبارة عن ورقة رسمية يصير فيها إثبات الامتناع عن دفع الكميالة ^(٣) واذا تصادف ان اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق يوافق عيداً رسمياً فإعادة لعدم تكدير صفو المسحوب عليه قرر الشارع ان يعمل البروتستو في اليوم الذي بعده ^(٤) وعمل البروتستو يكسب حامل الكميالة (أولاً) الحق في مطالبة الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد وجميعهم معاً ^(٥) (ثانياً) الحق في حجز منقولات الساحب أو القابل أو المحيل جزءاً تحفظياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات ^(٦)

والمطالبة تختلف بحسب ما اذا كانت الكميالة مسحوبة من القطر المصري ومستحقه في الخارج أو مسحوبة في القطر المصري ومستحقه فيه ففي الحالة الأولى تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المصري في المواعيد الآتية بيانها : —

ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم أوروبا القارة وبلاد

(١) انظر مادة ١٦١ اهلي و ١٦٨ مختلط (٢) انظر مادة ١٤٢ اهلي و ١٤٩ م

(٣) انظر مادة ١٦٢ اهلي و ١٦٩ مختلط (٤) انظر مادة ١٦٢ اهلي و ١٦٩ م

(٥) انظر مادة ١٦٤ اهلي و ١٧١ مختلط (٦) انظر مادة ١٧٣ اهلي و ١٨٠ م

مختلط ومادة ٦٧٥ من قانون المرافعات الأهلي و ٧٦٤ مختلط

فرنسا أو إيطاليا أو استريا (النمسا) وأربعة أشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا. وسنة لجميع البلاد الأخر ويزاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية^(١)

وفي الحالة الثانية تكون مطالبة حامل الكميالة لمن حولها إليه بواسطة اعلان البروتستو المعمول به وان لم يوفه بقيمة الكميالة يكلف في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور^(٢) وقد علمنا مما تقدم المواعيد المقررة لتقديم الكميالة المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر وان حق حامل الكميالة يسقط بمضيها اذا لم يقدم الكميالة ونضيف هنا ان مالامل الكميالة من الحقوق على المحيلين يسقط بمضي المواعيد عينها^(٣)

وقد علم المقتن ان الثقة بالكميالات أكبر داع لرواجها في المعاملات التجارية فجعل صاحب الكميالة وقابلها ومحيلها ملزومين بوفائها لحاملها على وجه التضامن^(٤) وجعله هو ومحيلها مسؤولين عن قبولها وساحب الكميالة هو محررها كما قدمنا وهو تارة يكون دائئاً للمسحوب عليه وطوراً يكون في الحقيقة مقرضاً منه ويحدث ذلك

(١) انظر مادة ١٦٦ من قانون التجارة الأهلي ومادة ١٧٣ مختلط

(٢) انظر مادة ١٦٥ من قانون التجارة الأهلي ومادة ١٧٢ مختلط

(٣) انظر مادة ١٦٩ أهلي و ١٧٦ مختلط

(٤) انظر مادة ١٧٣ أهلي و ١٤٤ مختلط

كثيراً اذا سحب شخص كميالة تحت اذن نفسه . ولعد سحب الكميالة على شخص يأخذها المسحوب على ذمته الى المسحوب عليه وهذا (١) أن يقبلها بان يكتب عليها (مقبول) ويؤرخها ويضع عليها امضاءه أو ختمه هذا اذا كانت الكميالة مؤرخة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاع القابل عليها مثال ذلك سحب محمد كميالة على أحمد بمبلغ ألفي جنيه مستحقة الدفع بعد شهرين من وقت اطلاع القابل عليها وأرسلها لمحمود وهذا الأخير قدمها لأحمد فلا يكفي في هذه الحالة أن يكتب أحمد عليها لفظ (مقبول) بل لابد من تأريخها والسبب في ذلك هو لزوم التاريخ لمعرفة ميعاد الاستحقاق فاذا قبلها يوم ٢٠ مارس كان ميعاد استحقاقها بعد هذا التاريخ بشهرين .

وان أهمل القابل ولم يؤرخها فتصير قيمتها مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تأريخها ^(١) فاذا فرضنا انه في المثال المتقدم كان تاريخ سحب الكميالة أول مارس وكتب عليها لفظ (مقبول) في ٢٠ مارس بدون تاريخ فانها تصير مستحقة الدفع في أول مايو ويشترط أن يكون القبول (أولاً) غير مقرون بشرط فلا يكتب على الكميالة مثلاً مقبول اذا وصلت السفينة الفلانية ^(٢) (ثانياً) أن يكون في وقت تقديم الكميالة أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم أن لا يقبلها ويجب على حامل الكميالة في هذه الحالة أن يثبت امتناعه بورقة رسمية ^(٣) تسمى بروتستو عدم القبول . ويكون صاحب

(١) انظر مادة ١٢١ اهل تجاري (٢) انظر مادة ١٢٣ اهل و ١٢٩

(٣) انظر مادة ١١٨ اهل

الكيميالة والمحيلون المتناقلون مسؤولين علي وجه التضامن عن القبول في الدفع في ميعاد الاستحقاق^(١)

﴿٤﴾ سعر الكيميالات

ليست كل الكيميالات سواء في الاهمية والقيمة في نظر المتعاملين بها فمنها ما يثق به كل انسان لشهرة الضامين لها في العالم التجارى وهذه بالطبع لا يتردد أحد في شرائها لعله أن المبلغ المرقوم عليها مضمون ومنها ما هي على عكس ذلك لتزعزع الثقة في المسؤولين عن أدائها اما لتعودهم الماطلة في المعاملة أو لاشتهارهم بعدم القدرة على أداء ديونهم وينبغي علي ذلك أن الكيميالة المسحوبة على مامل أو غير مقتدر لا تقبل الا بأقل من قيمتها وانه اذا كان كل من الساحب والمسحوب عليه مشهوراً بالاعتدال علي الدفع أمكن بيع الكيميالة كما يباع أى متاع آخر وخصوصاً اذا كانت مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وليست الثقة وحدها هي المعتبرة في تقدير قيمة الكيميالة بل ينظر في تقدير سعر الكيميالة المسحوبة من بلد علي بلد أخرى الي أجرة نقل النقود الي هذا البلد والى معدل المصارفة فيه والى حالته العمومية والى النقود المتداولة فيه وغير ذلك مما لا يمكن حصره فما لا ريب فيه ان الكيميالة التي تسحب علي تاجر انكليزي أو الماني آمن عاقبة من التي تسحب علي تاجر في إحدى جمهوريات امريكا الجنوبية أو روسيا أو البرتغال حيث الأمن معتل والثقة مزعزعة وان التاجر الانكليزي مثلاً يفضل أن يسحب كميالة علي الولايات

المتحدة على أن يسحبها على تاجر في أواسط أفريقيا للسبب عينه .

فاذا فرضنا ان أحد التجار المصريين اشترى بضائع قطنية من أحد تجار الانكليز بمبلغ ألف جنيه انكليزي وان أجرة ارسال هذا المبلغ الى انكلترا نصف جنيه من أجرة السفينة وأجرة التأمين وغير ذلك من المصروفات فبإضافة هذه الأجرة على المبلغ الأصلي يتكون ألف جنيه ونصف جنيه وهذا هو أقصى مبلغ يدفعه التاجر المصري في شراء كمبالة على لندرة وارسالها لدائته الانكليزي أو بعبارة أخرى هو أعلى سعر في مصر للكمبالة التي على لندره

واذا فرضنا أيضاً ان أحد التجار الانكليز اشترى قطناً من تاجر مصري آخر بمبلغ ألف جنيه انكليزي ففي هذه الحالة يقدر المصري أن يأمر الانكليزي بارسال الثمن له وبما ان نفقات ارسالها عليه لأن له الحق في استلام الألف جنيه في لندره لافى مصريتي له بعد خصم تلك المصروفات ٩٩٩ ونصف وهذا هو أقل مبلغ يسحب به كمبالة على لندره وبين هذين الحدين (مبلغ الكمبالة — أجرة نقله ومبلغ الكمبالة — أجرة نقله) يتراوح سعر الكمبالات التي في مصر على انكلترا بحسب قانون العرض والطلب وينبغي على ذلك

:(أولاً) انه اذا كان المطلوب من الكمبالات على انكلترا مساويا لعدد الكمبالات المعروضة للبيع أو بعبارة أخرى اذا كانت المبالغ التي للتجار المصريين على الانكليز مساوية للمبالغ التي للتجار الانكليز على المصريين كان سعر الكمبالة وسطاً بين (قيمتها الاسمية — أجرة النقل) و (قيمتها الاسمية — أجرة النقل) أي انه يكون مساويا لقيمتها الاسمية

فتباع هذه الكمبيالة المكتوبة عليها الف جنيه بمبلغ يساوي هذا المبلغ بدون زيادة ولا نقصان . ويسلم حاملها نقوداً مصرية تساوي هذه القيمة تماماً (ثانياً) وإذا كان المعروض من الكمبيالات أكثر من المطلوب نقص سعر الكمبيالة في السوق عن قيمتها الاسمية وأعطى حاملها مبلغاً من النقود المصرية هو أقل قيمة من المبلغ المكتوب عليها

(ثالثاً) أما إذا كان المعروض من الكمبيالات أقل من المطلوب زاد سعرها في السوق عن قيمتها الاسمية وأعطى حاملها مبلغاً من النقود المصرية أكثر من المبلغ المكتوب عليها ويقال حينئذ إن سعر الكمبيالات في صعود

ولا يعزب عن بالنا ماقررناه قبلاً من أن هذا النقص عن المبلغ المكتوب على الكمبيالات وتلك الزيادة عليه لكل منهما لحد لا يتعداه وأنه إذا تجاوز سعر الكمبيالة الحد الأقصى لها الذي هو عبارة عن قيمتها الاسمية مضاف إليها أجرة نقل المبلغ أو الحد الأدنى الذي هو عبارة عن قيمتها الاسمية مخصوماً منها أجرة النقل فضل من يريد شراء الكمبيالة أن يصدر ويستورد ذهباً من البلد الآخر بدل أن يكلف نفسه عناء شراء الكمبيالة . ويعبر الاقتصاديون عن هذين الحدين بحدي تقدير أو استيراد الذهب «أو بنقطتي الذهب» إذا كان الذهب قياساً لنقود كل من المملكتين المتعاملتين وذلك لأنه إذا زاد سعر الكمبيالات التي للخارج عن الحد الأقصى انساب الذهب الى الخارج بدل الكمبيالات وإذا نقص سعر الكمبيالات التي على الخارج عن الحد الأدنى انساب الذهب من الخارج الى الداخل بدل الكمبيالات

فإذا فرضنا أن الكميّيات التي تباع في مصر على انكثرا يطلب
 السامرة أو المصارف ثمنًا لها بالنقود المصرية أكثر من (المبلغ المكتوب
 فيها مضافة إليه نفقات إرسال هذا المبلغ) فلا شك في أن التاجر المصري
 الذي يريد أن يدفع دينه في انكثرا مثلاً يري من صالحه إرسال المبلغ
 ذهباً ويوفر بهذه الطريقة الزيادة التي تزيدها الكميّيات عن (مبلغها
 أجرة النقل) وينتج عن أحجام التجار عن شراء الكميّيات التي على
 انكثرا أن يقل طلب تلك الكميّيات في السوق المصرية وإن يحجم في
 الغالب كثيرون أيضاً عن استيراد بضائع كثيرة من انكثرا لأنهم إن
 فعلوا ذلك أرسل التجار الانكليز كميّيات عليهم لمصر فيضطرون أن
 يدفعوا فيها ثمنًا عاليًا أو اضطروا هم أن لم يسحب هؤلاء عليهم أن يشتروا
 كميّيات على انكثرا ليدفعوا ثمن ما أخذوا وكلتا العمليتين خسارة عليهم
 فيغيب ذلك في أغلب الأحيان هبوط في قيمتها حتى إن بائعيها يكتفون
 بأخذ مبلغ يساوي على الأقل أكثر (المبلغ المكتوب عليها معي عليه نفقات
 إرساله) وهكذا حتى يحدث التوازن المطلوب بين القيمة الاسمية للكميالة
 والمبلغ من النقود المصرية الذي يدفع ثمنًا لها أي إن المشتري لها يدفع في
 الجنيه الانكليزي ٩٧ قرش لا أكثر ولا أقل ويفضل التجار
 المصريون أن يشتروا كميّيات على انكثرا بدل إرسال الذهب إليها يقل
 أو يوقف انسياب الذهب من مصر إلى انكثرا.

وإذا فرضنا الحالة الأخرى وهي أن الكميّيات التي تباع في مصر
 على انكثرا كثيرة جداً بدرجة أن السامرة أو المصارف يطلبون ثمنًا
 لها بالنقود المصرية يساوي (مبلغها - أجرة أحضاره من انكثرا) أو

أكثر من ذلك بقليل . فان هذا يزيد طلب تلك الكمبيالات وقبيل
تجار كثيرون من المصريين على شراء بضائع من انكلترا حتى يدفعوا
ثمنها من هذه الكمبيالات الرخيصة . وفي الوقت ذاته هم يترددون في
ارسال بضائع من مصر الى انكلترا خوفا من أن المشتري الانكليزي
يرسلون اليهم كمبيالات وهذه رخيصة وبكثرة الشراء وقلة البيع يرجع في
الغالب سعر الكمبيالة الى نصابه الأصلي حتي ان قيمتها الاسمية تصير
مساوية لسعرها في السوق . ولا حاجة بنا الى القول بان التاجر المصري
الذي له مبلغ على تاجر انكليزي يفضل استيراده عيناً على ان يأخذ كمبيالة
على انكلترا سعرها في السوق أقل من (قيمتها الاسمية — أجرة ارسال
المبلغ الى مصر) فيريح نفسه من الخسارة وبهذه الطريقة ينساب الذهب
من انكلترا الى مصر ويحجم التجار الانكليزي عن استيراد بضائع مصرية
لانهم ان فعلوا أجبرهم المصريون على ارسال الثمن عيناً . وقبيل المصريون
على اصدار البضائع الى انكلترا حتي يأخذوا ثمنها عيناً وتكون نتيجة
كثرة المعروض من البضائع المصرية وقلة المطلوب منها ان يحدث
التوازن المطلوب في المبادلة أو المصارفة بين البلدين ويرجع معدلها الى
نصابه الأصلي فيقبل كل من الفريقين على التعامل بالكمبيالات

سعر الخطيئة . وقد يحدث ان الكمبيالة التي يرسلها أحد التجار
الالمان مثلاً لأحد المصريين ثمناً لما أخذه منه أو أداءاً لدين عليه
لا تكون مستحقة الدفع في الحال بل بعد ثلاثة شهور فاذا احتاج حاملها
الي تقود قدمها الى أحد الصيارفة وهذا يمطيها قيمتها الحالية بعد خصم
مبلغ يسمى بالخطيئة ويكون معدل الخصم أو معدل الخطيئة بحسب

سعر الجمة المسحوبة عليها الكمبيالة لا بحسب سعر الجمة التي تباع فيها والسبب في ذلك هو أن مشتري الكمبيالة الذي يحفظها حتى تستحق يأخذ فائدة على المبلغ الذي دفعه فيها بحسب الجمة التي سحبت عليها لا بحسب المكان الذي تباع فيه ^(١)

فاذا سحب أحد التجار المصريين كمبيالة بمبلغ ألف جنيه على تاجر الماني يرلين مستحقة الدفع بعد أربعة أشهر في برلين وأرسل هذه الكمبيالة لدائته الباريسي فان التاجر الالماني يقبل الكمبيالة بالسعر الجاري في السوق البرليني لا أكثر لأنه لو أجبر على ذلك فضل أن يقترض نقوداً ويدفعها حالاً بدل ان ينتظر مدة أربعة الأشهر

﴿ ب ﴾ السندات

السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد فيها شخص أو أكثر بدفع مبلغ تحت اذن شخص أو جملة أشخاص مثال ذلك اقترض أحد التجار مبلغاً من أحد المصارف وليس له مدينون يسحب عليهم كمبيالة فكتب له سنداً هكذا

استحقاق ١٠ يولي سنة ١٩١١

فقط وقدره ج.ب.ب. مصري

في يوم ١٠ يولي سنة ١٩١١ نرفع الى تحت اذنه البنك العقاري المبلغ المرفوم أعلاه وقدره ج.ب.ب. أربعة آلاف جنيه مصري والقيمة وصلتنا نقداً والدفع بمصر

المضادات أو الاقتمام

احمد ومحمد

محرراً بمصر في أول يناير سنة ١٩١١

(١) انظر كتاباً سكوت (النقود والمصارف) ص ٢٣٦

بهذه الطريقة يحصل التاجر على النقود اللازمة ويكون هذا السند تحت اذن البنك ان شاء أبقاه عند حلول الميعاد وقبض المبلغ بنفسه أو شاء حوله لغيره كما تحول الكمبيالة واستعمال السندات في العالم التجاري لا يقل أهمية عن استعمال الكمبيالات إذ أن الفرق بينهما ليس كبيراً

﴿ (١) شروط السندات التي تحت لونها ﴾

والشروط القانونية التي يجب مراعاتها في الكمبيالة يجب مراعاتها أيضاً في تحرير السند الذي تحت الاذن فيبين فيه (أولاً) تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها (ثانياً) المبلغ الواجب دفعه (ثالثاً) اسم من تحرر تحت اذنه (رابعاً) الميعاد الواجب الدفع فيه (خامساً) ان القيمة وصلت (سادساً) توضع عليه امضاء أو ختم من حرره ^(١) والمحرر للسند الذي تحت الاذن اما أن يكون تاجراً وهو المشتغل بالتجارة المتخذها حرفة ^(٢) واما أن يكون غير تاجر ففي الحالة الأولى تكون أحكام السند مثل الأحكام المتعلقة بالكمبيالة فيما يختص بحلول المواعيد والتداول والضمان وعمل البروتستو وغير ذلك مما لا حاجة الى تكراره وفي الحالة الثانية ينظر ان كان الدين الذي كتب به السند ناتجاً عن عمل تجارى كشراء لاجل البيع أو غيره من الاحوال المبينة في المادة الثانية من قانون التجارة الأهلى ويكون حكمه في هذه الحالة مثل الكمبيالة أما اذا كان الدين غير ناتج عن عمل تجاري فلا يعتبر السند تجارياً (١٨٩٣م تجارة أهلى ١٩٦٧م مختلط)

(١) انظر مادة ١٩٠ تجارى أهلى ١٩٧ مختلط

(٢) انظر المادة الاولى من قانون التجارة

ويختلف السند الذي تحت الاذن عن الكمبيالة (أولاً) من جهة ان الكمبيالة في أغلب الاحوال لها صاحب ومسحوب عليه ومسحوب على ذمته وان اجتمعت أحياناً صفتا الساحب والمسحوب على ذمته في شخص واحد أما السند الذي تحت الاذن فيكتب فيه اسم المدين واسم الدائن (ثانياً) من جهة ان الكمبيالة أمر لا آخر بدفع المبلغ لثالث أما السند فلا يخرج عن كونه اعترافاً بالدين لا آخر (ثالثاً) الكمبيالة عمل تجارى بمقتضى المادة (٢) من قانون التجارة حتي ولو كان صاحبها غير تاجر بخلاف السند الذي تحت الاذن فانه يشترط فيه لأجل أن يكون عملاً تجارياً ان يكون محرره تاجراً أو يكون العمل الذي نشأ عنه الدين تجارياً .

❦ (٢) 'السند' الذي لحامده ❦

وقد يكون السند لحامله فلا يحتاج الى ذكر شخص معلوم بل يكتب هكذا فقط وقدره جنيه مصرى .

بعد ثلاثة شهور (أو في يوم كذا) ندفع لحامله المبلغ المرقوم أعلاه وقدره ١٥٠ ج مائة وخمسون جنيهاً مصرياً والقيمة وصلت نقداً
تحريراً بالقاهرة في ٢٩ مارس سنة ١٩١١ الختم أو الامضاء
فلان

والفرق بينه وبين الذي تحت الاذن هو (أولاً) ان الذي تحت الاذن لا ينتقل الا بالتحويل^(١) أما هذا فتنتقل ملكيته بمجرد استلامه

(١) انظر مادة ١٩٠ فقرة ثانية أهلي و ١٩٧ مختلط.

ولذا كان أحسن في المعاملات التجارية لأنها تقتضي السرعة (ثانياً) انه لا يحتاج الى كتابة اسم من يدفع اليه . والسندات التي لحاملها تقوم بعمل مهم وخصوصاً في التجارة الدولية

﴿ (ج) مولات المصارف (شيك) ﴾

جرت عادة كبار الماليين منذ زمن مديد أن لا يحتزنوا ما لهم بل يودعون في أحد المصارف يتصرف فيه بالأوجه الملائمة للتجارة وقد لاحظ الانكليز قبل غيرهم المزايا التي تعود من ذلك فكانوا يودعون أموالهم في المصارف وعند الحاجة يكتبون تحويلاً عليها بالمبلغ الذي يطلبونه ويسمى هذا التحويل « شيك » ^(١) فالشيك كانت مستعملة في انكلترا قبل فرانساً وهي في انكلترا عبارة « عن كميالة مسحوبة على صيرفي مستحقة الدفع وقت الاطلاع عليها » ^(٢) ولما شاع استعمال تلك التحويلات في فرانساً وضمت قانوناً مخصوصاً لها في ١٤ يونيه سنة ١٨٦٥ وأضافت عليه زيادات في سنة ١٨٧٤ وقد أخذت الفقرة الثانية من القانون الاول في قانون التجارة المصري . أما في نظر الشارع الفرنسي أو المصري فالتحويل أمر صادر لأي انسان بالدفع للأمر أو لشخص آخر من نقود يحفظها له كما يفهم من الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون الفرنسي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٦٥ . وبمقارنة الاعتبارين تجد ان الاول أحسن لأن المصارف آمن على النقود وأكثرها معروفة لا يشك أحد في قدرتها على الدفع ولذا

(١) كلمة « شيك » بمعنى تحويل مشتقة من لفظة فارسية تعريبها شك أو خط

وهو الكتاب (٢) مادة ٧٣ من القانون الانكليزي الصادر في سنة ١٨٨٢

كانت التحويلات عليها معتمدة في التعامل وفضلاً عن ذلك فإن تلك المصارف بواسطة دور التصفية تسوي تلك التحويلات في وقت قصير فيقدر حامل التحويل علي بنك انكثرا مثلاً أن يأخذ قيمتها من أي بنك آخر وهذا يتناسب معه وليس بعد هذا تسهيل في المعاملات التجارية

❖ (١) شروط التحويل ❖

يشترط في التحويل الأمور الآتية . — (الأول) أن يبين فيه امضاء الساحب (الثاني) وتاريخ السحب (الثالث) وأن يكون مستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليه (الرابع) أن يبين فيه البلد الذي سحب منه ^(١) (الخامس) وأن يبين تاريخ يوم السحب كتابة بخط الساحب ^(٢) (السادس) والمبلغ الذي يجب دفعه وأوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والاوراق المتضمنة أمراً بالدفع اما أن تكون مسحوبة من البلدة التي تدفع فيها وحينئذ يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوباً منها اليوم المؤرخة فيه واما أن تكون مسحوبة من بلدة أخرى وحينئذ يجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوباً منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة ^(٣)

❖ (٢) أقسام التحويل ❖

وأوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها « شيكات »

(١) انظر المادة الأولى الفقرة الأولى من قانون سنة ١٨٦٥

(٢) القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٧٤

(٣) انظر مادة ١٩١ تجارة أهلي و ١٩٨ تجارة مختلط

على ثلاثة أنواع (الأول) أن يذكر فيها اسم الشخص الذي يجب الدفع عليه هكذا

مصر في ١٥ يناير سنة ١٩١١

الى البنك الأهلي المصري

ادفع مائة جنيه لأحمد

الامضاء . فهمي

وفي هذه الحالة ليس لغير أحمد أن يقبض هذا المبلغ وليس له أن يحول هذا الحق الى غيره (الثاني) أن تكون لحاملها وهذه تتداول في التعامل كما تتداول النقود الا انها ربما ضاعت أو سرت فيصعب على الذي ضاعت أو سرت منه أن يحصل على قيمتها (الثالث) أن تكون تحت الاذن هكذا

الى بنك انكلترا

لندره في ٢٠ أغسطس سنة ١٩١١

ادفع تحت اذن « جون » ١٥٠٠ جنيه

الامضاء
ادوارد

وفي هذه الحالة يلزم « جون » أن يحولها قبل أن يصير لغيره الحق في قبض المبلغ ويكفي في التحويل وضع امضائه .

❦ المبادلات الدولية ❦

تقدم الكلام على ان الصناعة كانت مقصورة على الأسرة ثم ارتقت حتى صار الصانع يعمل لبلده ويعرض التاجر تلك البضاعة في سوقه وعرفنا كيف صارت هذه السوق قطرية وكيف صار التاجر يأخذ حاصلات البلد يبيعها في بلد آخر وكيف صارت السوق دولية وصارت المعمورة كلها

سوقاً واحدة تعرض فيها حاصلات ومصنوعات جميع الأقطار . تلك هي ثلاثة الأدوار التي تقلبت فيها السوق وقد ساعد انتشار التجارة بين الأمم أمور كثيرة أهمها

(أولاً) زوال الأحقاد من بين الأمم الاقليلاً ومعرفة كل منهن قدر المزايا التي تعود من الوفاق حتي عقداً كثرهن المعاهدات التجارية لتسهيل التجارة

(ثانياً) اختراع البخار والكهرباء اللذين سهلا المواصلات برّاً وبحراً وساعدا على نقل البضائع من أقصى المشرق الي أقصى المغرب

(ثالثاً) انتشار المدنية لانه من مقتضيات العمران كثرة حاجيات المعيشة فكلما زخر بحره زادت تلك الحاجيات فالتوحش يكفيه قوسه وسهمه والتمدين محتاج الى ملابس وما كل ومشرب وكتب يشقف بها عقله وأفلام ومجابر وغيرها مما لا يحصى

(رابعاً) انتشار السلام وخصوصاً في المعاملات التجارية وهذا مترتب على الأول لأن الحروب وهي الخراب بعينه قد خفت وطأتها في العهد الأخير عما كانت عليه ولأن الأمم صرن يملن الى حسم النزاع بينهن لابلانزوع الى الحرب بل بعقد المؤتمرات السلمية

(خامساً) تضامن الدول على تسهيل التجارة وتذليل صعوبات كثيرة كانت تقف حجر عثرة في طريقها . فكان قرصان البحر مثلاً ينهبون التجار فأصبحوا الوجود لهم بعد ان خول لكل دولة الحق في استئصال شأقهم .

(سادساً) وجود الثقة بين الأفراد في الممالك المختلفة وهذا مبني

أيضاً على استتباب الأمن في العالم فبوثوق الأميركي بالمصري والانكليزي
بالياباني حصل المصري على المصنوعات الأميركية والانكليزي على
البضائع اليابانية

(سابعاً) حرية التجارة وعدمه التميز بين أمة وأخرى في المعاملات
حتى وجدت المزاخمة والتنافس وهما العاملان القويان في التجارة وصار من
السهل على التجار أن يقوموا بدورهم المهم في العالم

وبمناسبة ذكر حرية التجارة تنتقل الآن الى موضوع حمى وطيس
الجدال فيه في المدة الأخيرة على أثر قيام بعض العلماء ينادون بالويل
والثبور وعظائم الأمور من حرية التجارة ويقترحون منع الممالك من
استيراد بضائع بعضها من بعض أو وضع ضرائب تقلال الواردات وهؤلاء
هم أصحاب مذهب المنع أو الحماية . على أنه قام في وجههم قوم يدافعون عن
المبدأ المعقول مبدأ حرية التجارة وهي عدم وضع أية مملكة العزاقيل في
طريق التجارات الأجنبية .

﴿ (١) مذهب الحماية أو المنع ﴾

بعد اكتشاف الدنيا الجديدة واستيلاء الاسبان على كنوزها تغير
وجه السياسة الأوروبية وودت كل مملكة لو يخصصها جزء من تلك القناطرير
المقنطرة من الذهب والفضة التي كانت في قبضة اسبانيا فكان طمع الملوك
ودهاء الساسة وذكاء العلماء كله موجهاً الى الحصول على الذهب كان الملك
يحارب والسياسي يجادل والعالم يجهد قريحته حباً في اغتصاب الأموال
واستنباط الوسائل للحصول عليها . اشتغل العامة في الأمم البحرية

كالانكليز بالتربص في البحار للسفن الاسبانية ليسلبوها ذهبها وفضتها
كل ذلك طمعاً في المال

ولما كانت تلك الدول الأوروبية لا تهتم الا باكثر الذهب في
بلادها ظناً منها أن الثروة مجسمة فيه كان كل رأي يذكّر في هذا الصدد
يصادف من الحكومات آذاناً صاغية ويمجد أصحابه من ساستها سواعد
قوية حتي انه في سنة ١٦١٣ لما ظهر كتاب لانطونيرو سيرا الايطالي بحث
فيه عن الوسائل التي تجلب الذهب والفضة للامم التي ليس في بلادها مناجم
وان هذه الوسائل عبارة عن تصدير بضائع كثيرة للخارج عمل كثيرون
بنصائحهم وتوجهت عناية الحكومات الى تعضيد الصادرات وتقليل
الواردات أو منعها وظهرت هذه العناية بأجلى مظاهرها في سياسة
«كلبرت» أحد وزراء «لويس الرابع عشر» ملك فرنسا حيث ضرب
على الواردات سوراً من حديد وقاومها كل مأوتيه من شدة البأس وقوة
العارضة وكان يرمي بذلك الى غرض شريف وهو تربية بعض الصناعات
الوطنية ومنع مزاحمة الصنائع الأجنبية لها حتي لا تمتيتها في مهداها الا انه
كان يفعل ذلك بالسيطرة على حرية الأفراد فكان تارة يضغط على بعض
الصناعات ليقوي البعض الآخر وطوراً يعتني ببعضها أكثر من اللازم
وبالجملة كانت صناعة البلاد وتجارها في يده كالعجينة في أي شكل ماشاء
ركبها «ولم يكتف كغيره من الساسة الاوروبيين بتشجيع المدن وترقية
صناعاتها وتجارها وترك الرف في زوايا الاهمال بل بلغ به الاغراق في ذلك
الى الضغط على الزراعة لنفع التجارة والصناعة فلاجل أن يحصل سكان
المدن على حاجياتهم المعاشية ثمن بخس ويستطيعوا أن يكثروا من الصنائع

والتاجر منع بتاتا تصدير الحبوب وبذا وصد باب السوق الدولية في وجوه أصحاب المزارع لأن الحبوب كانت أهم حاصلات زراعتهم»^(١) ولم يكن كلبت السياسي الوحيد الذي كان يحجر على الواردات ويتصرف في الصناعات كيف يشاء بل كان غيره كثيرون يرون رأيه ولم تقتصر تلك الأمم على تقليل الواردات أو منعها بل كان كثيرون من الساسة يشجعون الصادرات بمكافأة أرباب الصناعات ومن جهة أخرى بتوسيع نطاق سوقها وما للمستعمرات التي كانت ولا تزال الشغل الشاغل لكثير من الحكومات الأسواق لترويج صادراتهن . ولقد أتى على الساسة الأوروبيين وخصوصاً الانكليز زمن كانوا يرون أن المستعمرات هي الثروة الوحيدة وانه كلما كثرت مستعمرات أمة زادت صادراتها ورجحت كفة تجارتها

وبعد أن ثبت في الأذهان نحو قرنين من الزمان ان الغرض من التجارة الدولية ليس الا جلب الذهب والفضة وان بازديادها في المملكة تزداد ثروتها ظهر كتاب « آدم سميث » وبه أثبت (أولاً) ان الحصول على الذهب أو الفضة لا ينبغي أن يكون الغرض الوحيد ولا أهم غرض تربي اليه الأمة في تجارتها مع جارتها لأن الامتين المتعاملتين معاً كان موقع بلادهما تستفيد كل منهما فائدتين من التجارة الدولية التي تأخذ من كل منهما فائداً عن حاجياتها من صنف من الأصناف وتجلب لها صنفاً غيره هي في حاجة اليه (ثانياً) وانه لا يضر المملكة سواء كثر الذهب فيها أو قل مادامت فيها أصناف أخرى تقوم مقامه في المعاملة وليست الحال كذلك بالنسبة للأصناف الأخرى . فالصناعات تنعدم بانعدام المواد الأولية

والمجاعات تحتاج الأمم اذا فقدت المواد الغذائية ولكن اذا فرغت النقود المعدنية فسرطان ما يحل في المبادلة غيرها ويؤدي وظيفتها (ثالثاً) وانه بما أن رأس مال الامة محدود فليس في طاقة ساستها أن يزيدوا صناعتها وتجارتها أكثر مما يسمح به رأس مالها لانه لا يمكن الجزم ان كان استخدام رأس المال بهذه الطريقة أنفع للمجتمع مما لو استخدمه صاحبه اذا ترك هو وشأنه بل يغلب على الظن ان منفعة الشخصية تقوده بطبيعة الحال الى تفضيل ما هو أحسن له. وهكذا مما يحا تلك الفكرة القديمة من الازهان تخفت وطأتها مدة من الزمان وكادت تكون في خبر كان لو لم يقيم في القرن الماضي أصحاب مذهب المنع أو الحماية وتقسّم الكلام على هذا المذهب الى (أولاً) أسبابه (ثانياً) دفاع أصحابه (ثالثاً) نتائجه

﴿ (١) أسباب ﴾

لوجدنا في الاسباب التي دعت أولئك العلماء الى حماية الصناعات الوطنية بمنع الواردات الاجنبية أو وضع الضرائب الفادحة في طريقها لوجدنا ان أكثرها تأثيراً عليهم هي الوطنية فعم يرون ان الواجب الوطني يقضي على الحكومة ان تفضل المصنوعات الوطنية حتى ولو كانت دون البضائع الاجنبية اتفاقاً وأكثر منها نفقات ويحم على أفراد الشعب أن يفضلوا المتاجرة بعضهم مع بعض على المتاجرة مع الأجانب ويقضي حب الوطن واعلاء كلمته أن تتدخل الحكومة في صالح الصناعات الوطنية وتحميها من مزاحمة الصناعات الاجنبية لها وذلك بوضع ضرائب باهظة على الواردات من البلاد الاخرى أو منعها بتاتاً . وصرف جزء من

المال في الحال لتجني الأمة ثمرة تلك الصناعات في المستقبل حين تترعرع وتبلغ أشدها وليس عامل الوطنية وحده هو الحامل لأولئك العلماء على المناداة بالحماية والمنع بل لا يزال ذلك المبدأ القديم راسخاً في أذهانهم وهو انه كلما كثرت الصادرات وقلت الواردات ازدادت ثروة الأمة التي مثلها كمثل التاجر اذا هو زادت ايراداته على مصروفاته عد غنياً

❦ (٢) دفاعهم ❦

لو ان الحجج التي يقدمها أصحاب هذا المذهب كلها مؤسسة على قواعد اقتصادية لكان لهم بعض الحق في ما يدعون به ولكنها في الغالب مبنية على عوامل لا تدخل لها في هذا العلم مطلقاً فهم يقولون (أولاً) انه يجدر بالحكومة ان توفر أجرة النقل التي أثقلت كاهل المصدر للبضائع والمستورد لها على حد سواء وانه ليس أحسن لتخليص العالم التجاري من عبئها الثقيل من ان تقلل الأمة من الاستيراد بوضع المراقيل في طريق الواردات (١) ومثل هذا القول لاصحة له على الاطلاق لأن المنافع التي تعود على مستورد البضائع تفوق كثيراً أجرة النقل ولوعلم ان صنع الصنف في بلده أنفع له لما تأخر لحظة عن ذلك لأنه مسوق بعامل طبيعي وهو السعي وراء مصلحته الخصوصية واختيار الأصلاح له . فثلاً اذا كان أحد التجار المصريين يلزمه دفع ١٥٠ جنياً قبل ان يحصل على صنف يصنع في مصر ولكنه يمكنه ان يحصل على مثل هذا الصنف من الهند بمبلغ ١٤٠ جنياً منها خمسة جنيهات أجرة النقل فلا شك في انه يفضل استيراد الصنف

على صناعته هنا ولا يكثر مطلقاً بدفع أجره النقل
(ثانياً) ان الممالك التي تتاجر بحاصلاتها الزراعية يؤول بها الحال الى
اجهاد أرضها بالزراعة ونضوب خصبها ونقل كثير من المواد المخصصة
كالفوسفات والنترات . أما اذا تاجرت تلك الممالك بحاصلاتها في بلادها
فلا خوف على تلك المواد من الضياع ^(١) ويرد على ذلك بأن حرية التجارة
لا تجبر تلك الممالك على تصدير حاصلاتها الزراعية اذا لم تجد في ذلك فائدة
لها . فمثلاً لا تلزم حرية التجارة للتاجر المصري الذي يقدر أن يبيع الأردب
من القمح هنا بمائة وعشرين قرشاً ويمكنه بيعه في الخارج بمائة وثلاثين
بأن يفضل الخارج ويبعث بحاصلات أرضه جبراً عليه

(ثالثاً) ان الاستعداد للحرب يقضي على كل أمة بأن تمد لها
ما استطاعت من قوة وان تعتمد على نفسها بقدر ما تساعد طبيعته بلادها
وان تربي صناعاتها حتى اذا جاء زمن حاصرها العدو وجدت عندها
ما يكفيها وحتى اذا قطعت عليها الممالك الأخرى السبل لم يؤثر عليها ذلك
وهنا يظهر ضعف حجبتهم لانهم يزعمون أن الامة اذا حاربت أخرى لم
يمكن كلا منهما ان تحصل على حاجياتها من الامم الاخرى غير المتحاربة
وقلتهم انه بفضل المزاخمة والتسابق على المرافق الحيوية لا تتخلو السوق من
بائعين ومشتريين أما زعمهم ان الامم كلها تحارب أمة واحدة وتمنع عنها
المتاجرة فلا يوجد الا في غيبتهم والسبب في ذلك ان المنافع الشخصية
لا تؤثر عليها مطلقاً ما يحدث بين الامم من المشاحنات السياسية . أثرى لو
حاربت انكلترا ألمانيا هل يمتنع التجار الانكليز عن التعامل مع أضرابهم

الامان ؟ ماأضن ذلك الا اذا كان أولئك التجار لايتجرون بقصد الربح
 (رابعاً) ويقولون انه بما ان التجارة الدولية حرب مستمرة نارها بين
 الامم فن الطبيعي أن تلك الحرب تنتهي بهلاك الامم الضعيفة . فثلاً اذا
 كان يمكن صنع القطن في انكلترا أو في المانيا أحسن من مصر وكان فيها
 بمض معامل لصنعه فانه من الطبيعي ان يقبل المصريون على البضائع
 الالمانية أو الانكليزية فتكسد سوق البضائع القطنية المصنوعة في مصر
 وتندرس معالم معاملها ولكن اذا ضربت الحكومة المصرية ضرائب فادحة
 على الواردات من البلاد الاجنبية روجت سوق تلك البضائع وحفظت
 كيان أولئك العملة الذين يرتفون من صناعة المنسوجات القطنية . ولو
 نظروا الى ماينسمونه خرباً بين الامم لوجدوه ناتجاً عن الاستعداد الطبيعي
 لكل مملكة من الممالك . ان قطن مصر لا يروج في سوق انكلترا أكثر
 من قطن الهند لان الامتين تحاربتا وغلبت احدهما الاخرى بل لان
 احدهما انتفعت بما أسبغت عليها القدرة الالهية من نعمة الخصب بغاء
 قطنها جيداً وأما الاخرى فلم تنتفع بما أوتيته من المزاي غير زراعة القطن
 مع انها لو فعلت ذلك لكان ربحها أكثر

(خامساً) ويقولون انه من الخطل في الرأي أن يوجه أفراد الامة
 أميالهم وأموالهم الى ائتمان ماخصت به الطبيعة بلدم بل لا بد لهم من أن
 يتدربوا على صنع كل مايقع تحت أيديهم وأن لا يتاجروا الا في بلدهم . مع
 انه من الجلي الذي لا يحتاج الى برهان ان كل أرباب الاموال من الامة لا
 يضعونها الا حيث يؤملون فائدة جمة وانه لا يمكن مطلقاً ان يجبرهم السياسي
 الذي تعهد اليه ادارة بلدهم على وضع ملهم فيما يراه هو مفيداً ولا يرونه كذلك

ولعمري « ان السياسى الذى يضع نفسه موضع الأمر للأفراد بالكيفية التى يجب أن يستخدموا بها رؤوس أموالهم لا يكلف نفسه فقط بعناية لازوم لها بالمرّة بل هو يستنيح لنفسه سلطة لاتحلم بها المجالس النيابية فضلاً عن رجل فرد . سلطة لا يوجد أكثر منها ضرراً على الأمة ولا سيما في هذه الحالة لتقليدها رجلاً داخله الطيش والغرور حتى زعم انه قادر على استلام زمامها . وان حصر الصناعة أو التجارة في داخل البلاد هو في الغالب حجر على حرية أفراد الأمة وتسييرهم في الطريق الذى يجب ان ينتفعوا فيه بأموالهم . والقانون الذى يسن بهذا الصدد لا يخلو حاله من أحد أمرين فهو لازوم له اذا كان من الممكن الحصول على بضائع في داخل المملكة بثن لا يزيد عما يدفع للحصول على مثلها من الخارج وفي غير هذه الحالة لاشك في انه مضر بالأمة »^(١)

(سادساً) ويقولون انه اذا اختصت كل أمة بصنع ماخصتها به الطبيعة فانه يأتي زمن تستنزف فيه ثروتها وتنحل عراها وتضمحل قواها وتسلو ذلك انحطاط في الجمعية الانسانية واقراض أفرادها فكيف يرتقي المجتمع على رأيهم اذا كانت مصر مثلاً لاتهتم الابزراعة القطن وفرانسا لاتعتي الابصناعة الحرير وانكثرا الا بنسج القطن ؟ وهو قول في منتهى الغرابة لانه لا يستنتج من أن مصر أهم موارد ثروتها القطن وانه احسن صنف تعرضه في السوق الدولية انه لا يوجد فيها من يزرع القمح ومن يصنع المنسوجات القطنية اذا وجد فيها فائدة له وان فيها من يحفر المناجم اذا وجدت فيها مناجم لان كل فرد مدفوع بطبيعته الى اختيار الأصلح له .

وأغرب من ذلك قولهم ان اشتغال كل أمة بالأصلح لها يفضي الى اقراض النوع الانساني مع انه قد ثبت أن نفس هذا الاختصاص هو المرقى للنوع والمقوي للمدينة والمساعد على زيادة العمران

(سابعاً) ويقولون ان ضرب الضرائب على الواردات يزيد ايرادات الحكومة على حساب الأمم الأجنبية ونسوا أمرين (أولهما) ان تلك الضرائب الساحلية التي يضربونها على الواردات يدفعها الوطني المستورد للصنف فاذا فرضنا ان الحكومة المصرية وضعت ضرائب قاذحة على الواردات وأراد مصرى أن يستورد صنفاً من أحد التجار الانكليز مثلاً فهل يمكن ان يدور بخلد انسان ان الانكليزي يبيع له بالثمن الذي يبيع به في بلده ويدفع الضريبة من جيبه الخاص جبا فيه ؟ انه ان فعل ذلك لا يطلق عليه اسم تاجر وما أظنه فاعلاً بل هو بالعكس يضيف الى ثمن الصنف ضريبة الواردات كما يضيف اليه أجرة النقل ويعلي على الجميع دمجاً له ويدفع كل ذلك صورة ولكن المصرى في الحقيقة هو الذي يدفع الجميع (ثانيهما) ان مناوأة الحكومة للحكومات بهذه الطريقة توغر صدورهن فيقابلنها بالمثل ويمكن لها الصاع صاعين فتتعطل مصالح الجميع لان كل الأمم في احتياج بعضهم لبعض الا في النادر وهو لاحكم له

(ثامناً) ويضيفون الى ما تقدم انه لو اشتغلت كل مملكة باستيراد البضائع من غيرها ولم تصدر بقدر مايرد اليها أفضى الأمر الى خروج نقودها من يدها الى يد غيرها ومتى فقدت ماعندها لجأت الى الاقتراض قترداد حالتها بؤساً على بؤس وماليتها افلاساً على افلاس

وانا لا ترى في حرية التجارة مايلزم أفراد المملكة باستيراد البضائع

من الغير اذا آنسوا في أنفسهم الكفاة اللازمة للحصول على مثلها ولا نفهم أيضاً كيف يشتغل كل الأمم باستيراد البضائع من الغير فأني غير ؟ أليس هو الأمم الاخرى ؟ كما انا لاندري متى تلجأ الامم الى الاقتراض ؟ هل تلجأ اليه اذا جعلت سوقها مباحة تأتي اليها المتاجر من جميع الاقطار وبفضل كثرة كمية المعروض تهبط الاسعار ؟ أو تجبر على الاستدانة اذا ضربت الضرائب على الواردات وحملت أفرادها دفعها .

(تاسعاً) ويزيدون ان المنع يوطد العوامل الداخلية في البلاد وتقوي روح مشروعاتها ويشد أزر زارعها وصانها ولا يحمل للوسطاء كبير مكسب لان البضائع تصنع في البلاد على كميات صغيرة بقدر اللازم . ويرد على ذلك بأنه قد يحدث ان تقوي الحماية روح بعض الصناعات فتبلغ أشدها بسرعة ولكن ذلك لا يصح ان يتخذ دليلاً على قوة مجموعها « لان القوانين التي تضعها الحكومة تقلل إيرادات أفرادها ^(١) ولا ينتظر ان ما يقلل الإيراد يكون سبباً في اكثار رؤوس الاموال بأكثر مما لو تركت العوامل الطبيعية تجري مجراها وترك لكل فرد اختيار الصالح لماله بطبيعة الحال » ^(٢)

(عاشرًا) ويقولون ان حرية التجارة تسبب الغلاء في الحاجيات المعاشية وانه من صالح الامة أن لا تعتمد على الامم الاخرى حتى تجدد عندها المؤونة الكافية اذا وقعت الواقعة بينها وبين غيرها وهذا القول مردود لانه كلما اتسع نطاق السوق أمكن الامة

(١) لأن كل شخص يدفع في الصنف أكثر مما يجب أن يدفع

(٢) ثروة الشعوب • الفصل الثاني

الحصول على حاجياتها بثمن بخس . فثلاً انكثرا لا يكفيها قبحها عدة
أسابيع ولكنها تفتح صدرها لكل بائع وبذا تحصل على معاشها بأثمان قليلة

— (٣) نتائج —

من العجيب ان ذلك المذهب الذى يدعى أولئك القوم انه مفيد ليس
فقط عديم الفائدة بل هو كثير الضرر على الأمة التى يتمسك ساستها به
فأول نتيجة للنم هي زيادة نفقات الصنف في الامة المانعة والسبب
في ذلك هو الصعوبات الطبيعية التى تقف في طريق صناعته فاذا أمكن
صنع صنف في مملكة بمبلغ مائتي جنيه وفي أخرى أكثر منها استعداداً
لصناعته بمبلغ مائة وتسعين وربطت الحكومة ضريبة خمسة جنيهات على
واردات الاخرى اضطر المستهلك للصنف ان يدفع فيه على الاقل مائتي
جنيه مع انه لولا وجود هذه الضريبة مادفع فيه أكثر من مائة واثنين
وتسعين وهذه خسارة كبرى على أفراد الأمة وتزداد تلك الخسارة كلما
كثر طلب الصنف لزيادة عدد السكان أو غير ذلك من الاسباب . وكلما
قل المعروض لسبب من الاسباب كالمعدل عنه الى غيره أو قلة حاصلاته
لجائحة أملت بالعملة أو نفاذ المواد الدولية . لأن الأسعار حينئذ تصعد الى
درجة تصعد معها زفرات المعدم ويصعد عليها الاغنياء بحيث يختل التوازن
بين الطبقات وجدير بأصحاب مذهب النعم ان لا يبالغوا في الخوف من
التجار الذين يستوردون البضائع من الخارج مادام مذهبهم ينتهي الى
اختلال كفة التوازن الى هذا الحد .

وهناك نتيجة أخرى لهذا المذهب ليست باقل ضرراً من الاولى

وهي ان المستورد للصنف يجبر على دفع الضريبة التي تربطها الحكومة على الواردات فضلاً عن أجرة النقل لانه كما قدمنا ولو ان التاجر الاجنبي يدفع الضريبة في الظاهر ولكنه يضيفها في الحقيقة على ثمن الصنف فالحكومة بوضع مثل تلك الضرائب على الواردات حاملة في الحقيقة على تقليل رؤوس أموال الافراد وابتزازها منهم بلا مقابل وبالتالي مساعدة على إضعاف المشروعات في بلادها وتقليل ثروتها العمومية وان زادت بذلك بعض الصناعات اتقاناً .

ويتجسم خطر المنع أو الحماية في البلاد الزراعية حتي لا يدع مجالاً للشك في مزايا حرية التجارة . لان الأمم الزراعية التي تحجر على التجارات الاجنبية سواء بوضع ضرائب فادحة على الواردات أو منعهما تضر بصالحها من جهتين (الأولى) انها ترفع سعر السلع الاجنبية وجميع أنواع المصنوعات قهبط قيمة حاصلاتها الزراعية وهي التي تدفعها أو بعبارة أخرى تدفع ثمنها ثمناً لتلك السلع الاجنبية (الثانية) انها يمحصر التجارة عندها في تجارتها وصناعاتها وأصحاب معاملها تزيد في الربح الذي للتجارة والصناعة عن الربح الذي يعود من الزراعة وتكون النتيجة اما أن تسحب من الزراعة جزءاً كبيراً من رؤوس الاموال المستخدمة فيها أو تمنع استخدام رؤوس أموال جديدة فيها ^(١) وهذا بالطبع يقلل أهمية الزراعة ويحرم الامة من مزايا كانت تستفيد بها لو أنها لم تشبث بعرفلة تجارات غيرها. وجماع القول ان الحكومة بوضعها العراقل في طريق تجارات غيرها تحرم نفسها بنفسها من المزايا الجليلة التي تعود من التجارة الدولية وتقل الرفاهية في بلادها

(١) انظر آدم سميث « ثروة الشعوب » الفصل التاسع . الكتاب الرابع .

وتضرب سوراً بين أفرادها وبين التمتع بمصنوعات الغير أو حاصلاتهم الزراعية وليس بعد هذا مشبط للمزائم عن العمل . وانا نرى ان مجموع العالم كجسم أعضاؤه الأمم المختلفة وكل عضو منها خصه الله بمزية فما دام كل عضو مستغلاً بالوظيفة الأليق به قوي ذلك الجسم واستفاد كل عضو من أعضائه وجرى الدم في شرايينه والثروة بين الأمم هي كالدم في تلك الشرايين تتوزع على كل منها بحسب الوظيفة التي يؤديها . ولا يرى أصحاب مذهب المنع ضرراً في مخالفة هذا النظام الطبيعي وفصل كل عضو عن غيره وقوته على حدته وهو خطأ بين لانه كيف تقوى عضلات الزراع بدون مساعدة القلب وكيف يقوم هذا بوظيفته بدون الرئة ؟

❦ (ب) حرية التجارة أو الصناعة ❦

حرية التجارة هي ان لا تفضل المملكة بين المصنوعات الوطنية والسلع الأجنبية سواء كان هذا التفضيل بوضع عراقيل في طريق الثانية أو بمنح امتيازات للأولى والمقصود من عدم وضع العراقيل ان الحكومة لا تربط ضرائب فادحة على الواردات الأجنبية بقصد حماية الصناعات الوطنية فيجوز لها اذن ان تضع عوائد ساحلية لان هذه لا تدخل لها مطلقاً في عرقلة التجارات الأجنبية اذ هي عادة بسيطة . وقد قال « كوبدين » الانكليزي وقت المناقشة في حرية التجارة « ليس غرضنا أن نأخذ موظفي المملكة من الجمارك ولكن نريد ان نزيل أولئك الموظفين الذين يجلسون لأخذ العشور والضرائب لحماية فئة مخصوصة » ^(١)

وكان آدم سميث أول من أظهر للعالم مزايا حرية التجارة وغير
الاعتقادات التي كانت راسخة في الأذهان بشأن وضع المراكيل في طريق
الواردات الأجنبية حتى تزيد ثروة المملكة وبين أن « الأفراد يجحدون من
منفعتهم استخدام عملهم في الصناعة التي ميزتهم بها الطبيعة عن جيرانهم »
وانه اذا كانت هذه رغبة الافراد فكيف تسن الحكومة قوانين تعاكسها
وتبعه أكثر العلماء مثل « ريكاردو » و « ميل » و « بيجهوت »
و « نيكولسون » وغيرهم وذلك لأن هذا المذهب هو الأقرب للعقل وهو
الذي يسير جنباً لجنب مع المصلحة الخاصة والعامة على حد سواء « لانه اذا
كانت كل أمة لا تشغل بالتجارة مع غيرها الا اذا وجدت فيها فائدة لها
فن البديهي ان أقل تداخل في تلك المبادلات الدولية يمنع الامم من الحصول
على تلك الفائدة » ^(١) ومن يبحث في تقدم المدينة وارتقاء الاختراع ونهاية
الابداع في الصناعات المختلفة يجد ان سببه اشتغال كل أمة بما يلائم طبيعة
أرضها ويوافق ملكات أفرادها وما أظن أمة واحدة كانت تنبغ في صناعة
صنف اذا اشتغل أفرادها بما لا يوافق طبيعة بلدهم

ويمكننا أن نقسم مزايا حرية التجارة (أولاً) من جهة أحداث الثروة
(ثانياً) من جهة مبادلاتها (ثالثاً) من جهة توزيعها (رابعاً) من جهة استهلاكها
أما مزايتها من جهة الأحداث فهي انها تزيد العقبات من طريق رؤوس
الاموال التي في الأمة وتترك الحرية لكل فرد في ان يستخدم ماله فيما
هو أنفع له فان وجد ان الاحسن شراء صنف من الخارج فعل ووفر الفرق
بين ثمن الصنف في بلده وبين ثمنه في البلد الاجنبي فالحرية بهذه الطريقة

تفيد الثروة العمومية في بلده وان خسر بعض الافراد من أرباب الصناعات الذين يتكلفون نفقات كثيرة في إعداد بعض الاصناف لعدم استعدادهم أو استعداد بلادهم لصنعها . هذا من جهة ومن جهة ثانية ان الأمة اذا اشغلت بما يلائم استعداد بلادها الطبيعي أمكنها أن تستعيد صنعه في وقت قصير بدون كبير نفقات . أترى لو اشغلت مصر مثلاً بصنع الآلات البخارية هل يتيسر لها ذلك الا يجلب الحديد من جهة والفحم من جهة أخرى ودفع المبالغ الباهظة في نقل تلك الآلات وضياع وقتها بدون كبير فائدة أليس الأحسن لها أن تضع رؤوس أموالها في الزراعة والتجارة وتحول تلك الأراضي الواسعة غير الصالحة للزراعة الآن الى مزارع خصبة فتكثر الحاصلات الزراعية ويكثر المكسب وينمو رأس مال الأمة ؟

وأما فائدة حرية التجارة من جهة مبادلة الثروة فهي انه اذا لم تضع الامة عراقيل في طريق تجارات غيرها بل تركت الباب مفتوحاً يدخله من يشاء ازدادت الحركة التجارية وزيادة كمية المعروض من المتاجر الاجنبية وبقاء المطلوب منها على حاله أو ازدياده ولكن ليس بنسبة زيادة المعروض يهبط سعر كثير من الاصناف أو يقل ثقله ولا شك في ان هذا يدعو الى الرفاهية والعيشة الراضية

وبواسطة حرية التجارة واختصاص كل أمة باحداث الصنف الالقي بطبيعة بلادها تقل نفقات الصنف وتقدر الامة الصانعة أو المحدث له على بيعه بثمان قليل في الجهات الاخرى . مثال ذلك تقدر فرنسا على نسج الف متر من القطن بمبلغ جنهين وذلك للسهولة الطبيعية التي تجدها في الصناعة وتقدر مصر ان تنسج هذا القدر اذا صرفت خمسة جنيهات . أليس

الافيد للعالم والافيد لمصر أن تشتري هذا الصنف من فرانساً بجنهين أو أكثر بقليل بدل ان تضع مالها في صناعته . وتصرف مازاد عن ثمنه في ثرية شؤونها من وجهة أخرى ؟

وأما مزية حرية التجارة من جهة توزيع الثروة فهي لها تمنع اختصاص فئة من الافراد في الامة الواحدة بالمكسب من المصانع والمتاجر بواسطة البيع بأثمان مرتفعة وحمل فئة أخرى على دفع تلك الاثمان مع انهم لو تركوا وشأنهم لا اشتروا من جهات أخرى . لماذا يجبر الشخص على شراء صنف من الاصناف من بلده مع انه يرى الانفع له الحصول عليه من بلد آخر ؟ لماذا يفضل صاحب العمل الوطني على المستهلك للصنف فيثري هو ويخسر هذا ؟ لقد ظن أصحاب مذهب الحماية أو المنع ان مكسب فئة من أرباب الصناعات في الامة هو مكسب الامة بأسرها مع ان الحقيقة بخلاف ذلك إذ أن رأس مال الامة لا يزيد الا اذا ترك هو وشأنه يسير في طريق الزيادة بطبيعة الحال وقد زعموا أيضاً ان الحماية تزيد ثروة الامة مع « ان صناعة الامة لا يمكن أبداً ان تزيد عن مقدار رأس المال الذي يستخدمه أفرادها »^(١) ماذا تكون الحال اذا اتخذت احدى الحكومات مبدأ الحماية . أليست هي أن يخير المستهلك بين أحد أمرين اما أن يشتري الصنف من بلده بسعر عال وأما ان يجلبه من الخارج ويدفع الضريبة التي ربطتها الحكومة على الواردات ؟ وكلاهما مضر بحاله منقصر لرأس ماله وبالتالي منقصر لرأس مال الامة ومضعف للحركة التجارية فيها

وحرية التجارة قيد أيضاً من جهة استهلاك الثروة لانه قد ثبت ان

المالك التي تفتح بابها للتجارة الأجنبية فيها الأسعار منخفضة والمعيشة متوفرة على أتمنى وان أظننا في مدح حرية التجارة وخصوصاً في البلاد الزراعية التي لم تخصص الطبيعة بمناجم الفحم والحديد اللذين عليهما قوام الصناعة فانه لا يعزب عن بالنا الفوائد العظيمة والمزايا الجليلة التي تعرّد على البلد من الاعتناء بترقية المصنوعات الوطنية وتعزيد الحرف الأهلية وخصوصاً في مصر التي اندرست فيها معالم تلك الصناعات . وقد يرى بعضهم ان الوسيلة الوحيدة في تعزيد تلك الصنائع هي باتخاذ مذهب المنع أو الحماية ولو مدة حتى تبلغ الصناعة الوطنية أشدها ويمكن ان تترامح غيرها بدون ان تؤثر عليها تلك المزاخمة وهو رأي قد بينا الصعوبات الجمة التي تقوم دون تنفيذه في الوقت الحاضر الذي لا يصح ان يقاس على الأوقات الغابرة . ويرى البعض الآخر الوصول لتلك الغاية بطريق المعاهدات التجارية فيمكن الدول أن يتفق بعضهم مع بعض على وضع رسوم بدون ان يحدث بينهم سوء تفاهم

— المعاهدات التجارية —

كانت العلاقات التجارية بين الأمم في العصور البائدة ضعيفة . وكان كثير منهم يضمن المراقيل في طريق التجار الأجانب الذين يأتون لبيع البضائع في بلادهم . وقد أبان « السير هنري مين »^(١) كيف ان كلمة العدو والغريب كانتا عندهم مترادفتين وليس العهد بعيد على الصين واليابان اللتين كانت كل منهما موصدة بابها في وجوه الاجانب . ولكن بعد ان زال سوء التفاهم من بين تلك الأمم عقد كثير منهم المعاهدات التجارية واتفقن

فيها على أن تحمي كل منهن تجار الأخرى وأن لاتضع العوائق في طريق تجارتها . وأقدم معاهدة تجارية من هذا القبيل هي التي أبرمتها (رومة) (وقرطاجة) سنة ٥٠٨ قبل الميلاد^(١) ثم كثرت المعاهدات بين الأمم على أثر ازدياد العلاقات بينهن واتساع السوق الدولية وفائدة تلك المعاهدات هي (أولاً) استمرار التعريفات الساحلية^(٢) مدة من الزمن لاتهدر إحدى الدولتين المتعاقبتين على مخالفتها ولا شك في أن ذلك يسهل التقدير على المتبادلين

(ثانياً) التفرقة بين ماتأخذه إحدى الملكتين المتبادلتين على واردات الأخرى وبين ماتأخذه على واردات غيرها

(ثالثاً) يتنازل الطرفان المتعاقدان عن شيء من المزايا ويمتنع سوء النقام من بينهما وتزول الصعوبات التجارية^(٣)

(رابعاً) يمكن حماية بعض المصنوعات الوطنية بدون إيفار صدور الدول الأجنبية وهذه أحسن مزية

(خامساً) يمكن بواسطتها مقاومة استيراد بعض الأصناف كالمشروبات الروحية وذلك بأخذ رسم باهظ أو منها . وقد اعترض بعض الاقتصاديين على الاتفاقات التجارية (١) بأنها تنافي حرية التجارة لأن كل دولة من المتعاقبتين تعامل الأخرى بخلاف ماتعامل به غيرها وهذا مناف لحرية المبادلة (٢) بأن كثيراً من الاتفاقات التجارية التي أبرمتها الأمم في الماضي لم تأت بالمقصود وأجاب بعضهم على ذلك بأن تلك المعاهدات التجارية

(١) مكفرسون « التجارة » ص ٦٠

(٢) انظر جيد ص ٣٥٤ (٣) انظر جيد ص ٣٥٥

كانت مبنية على خطأ في الأصول الاقتصادية ولذا لم تأت بالفائدة المرجوة منها . ولكن هذا بخلاف الوقت الحاضر الذي أصبحت فيه أكثر المعاهدات التجارية مبنية على الحكمة والدراية بالأصول الاقتصادية (٣) واعترضوا عليها أيضاً بأنها تعيد الحكومتين مدة من الزمن لا تقدر احدهما أن تغير سياستها مع الأخرى . ويرد على هذا بأن الدولتين باتفاقهما على سياسة مفيدة في أول الأمر لا يضرهما استمرارها مدة طويلة

وقد لجأت الحكومة المصرية الى المعاهدات التجارية وأبرمت اتفاقات كثيرة مع دول مختلفة منها المعاهدة التي أبرمت بينها وبين دولة اليونان في ٢ مارس سنة ١٨٨٤ التي قبلتها في بحر تلك السنة بريطانيا العظمى وإيطاليا والولايات المتحدة وقبلتها البرتغال سنة ١٨٨٥ وأسوج ونروج سنة ١٨٨٦ . ومنها الاتفاق الذي أبرم في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بين مصر والدولة العلية . وأبرمت في ١٩ يونيه سنة ١٨٩٢ معاهدة مع ألمانيا وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ معاهدة مع فرنسا . وليس من غرضنا هنا ذكر بنود تلك المعاهدات وإنما نستنتج منها (١) ان الحكومة منعت دخول بعض الأصناف مثل الذخائر الحربية (٢) وضعت رسوماً على بعض الاصناف مثل المشروبات الروحية وجعلتها أعلى من رسم الثمانية في المائة المقرر على باقي الاصناف الواردة (٣) لاحظت هي وتلك الدول انه لا يحصل منع ما الا اذا استدعى الأمن العام ذلك (٤) أخرجت من بعض تلك المعاهدات بعض أصناف مثل التبغ والتبناك وملح البارود والحشيش (٥) جعلت مدة تلك المعاهدات قصيرة ^(١) وقد تجدد بعض تلك المعاهدات

(١) راجع تلك المعاهدات وقد بلغ ايراد الجمارك سنة ١٩١٠-١٩١١ ٥٠٢٠٣٠٠ ج.م

❦ منافع التجارة الدولية ❦

ان المنافع التي تستفيدها الأمم من المتاجرة لا تختلف كثيراً عن المزايا التي عادت على الأفراد من توزيع الأعمال . وهي تشمل جزءين مهمين وهما — أولاً — الصادرات وهي البضائع التي ترسلها أية مملكة الى الخارج (ثانياً) الواردات وهي الأصناف التي ترد اليها من البلاد الأخرى . وقد ذهب الاقتصاديون مذهبين في تقدير منفعة التجارة الدولية مع اجماعهم على تلك المنفعة . فيرى بعضهم ان منفعة التجارة الدولية في الواردات فكلما زادت قيمة تلك الواردات عن الصادرات كسبت المملكة أكثر لان الصادرات ثمن الواردات وزيادة قيمة الشيء عن ثمنه يربح مشتره فاذا كانت قيمة صادرات مصر في احدى السنين أربعة عشر مليوناً وقيمة الواردات سبعة عشر فانه يقال على رأيهم ان مصر قد استفادت من التجارة الدولية ثلاثة ملايين من الجنيهات ويرى غيرهم وهم اصحاب مذهب المنع الذي تقدم الكلام عليه ان الفائدة التي تعود على أية أمة من التجارة الدولية هي زيادة مقدار صادراتها فاذا كانت قيمة صادرات مصر سنة ١٩١٠ مثلاً ٢٨٢٩٤٤٢٠٠٠ ج . م و وارداتها ٢٣٢٥٥٣٢٠٠٠ ج . م كان ربحها من المبادلة على رأيهم أكثر من خمسة ملايين لان ما استفادته من السوق هو مقدار ما باعت فيه ولان الواردات على رأيهم ليست الامور استثنائية . على ان كلا الرأيين لا أساس له لأن التجارة الدولية تشمل كما قدمنا جزءين وهما الصادرات والواردات ومنفعتها مستمدة من هذين الجزئين لافرق بين أحدهما والآخر اذ انه يبعد ان أمة تجعل استيراد البضائع

حرقها كما أنه لا يتصور أن تجعل أمة تصدير البضائع حرقها . فإذا أردنا أن نعرف مزية التجارة الدولية وجب علينا أن نعرف مزية كل جزء من الجزءين المكونين لها

❦ (١) الواردات ❦

الواردات تزيد في نجاح الأمة وتسهل عليها أسباب الرفاهية لحصولها على أصناف لا توجد عندها مطلقاً كالقمح الحجري بالنسبة لمصرنا أو تقدر على الحصول عليها ولكن يكلفها ذلك نفقات كثيرة اما لعدم استعداد أهلها لصنعها أو لقلة استعداد طبيعة بلادها وبهذه الطريقة يتوفر على الأمة مال وافر وشغل كثير تحول مجراها الى خيراتها الطبيعية فتكسب كثيراً من وراء ذلك ولو اتبعت الأمم غير هذه السياسة فكيف تحصل مصر على القمح وانكثرت على القمح وإيطاليا على السكر مثلاً ؟

❦ (٢) الصادرات ❦

إذا توجهت رغبة أمة الى تصدير صنف سعت جهدها في الاستفاد بكل ما خصتها به الطبيعة وهذا يزيد أهلها نشاطاً فلولاً وجود من يشتري فطن مصر ماتعب الفلاح أكثر عامه في زراعته ولولا وجود سوق لماسن « الترنسفل » أو « البريزيل » ما احترقت مناجمه ولولا الرغبة في شراء قمح الولايات المتحدة ما زرعت أرضها قمحاً وأوجدت سكانها من صلد الصخر وادياً خصيباً وهي تلك الرغبة التي تثبت في الأمة الغيرة على العمل والنبوغ فيه .

﴿ (٣) ثروة الشعب ﴾

تقدم لنا الكلام في الجزء الاول عن ثروة الشعب وعلينا انه يخص منها ماعلى الامة من الديون وعرفنا أيضاً انه من الخطأ أن يقدر ربح الامم بالفرق بين صادراتها ووارداتها وانه لا يقال مثلاً ان الامة التي تزيد صادراتها عن وارداتها غنية ولا ان الامة التي تزيد وارداتها عن صادراتها فقيرة . لأننا نجد ان أمة تزيد صادراتها عن وارداتها ولكنها في الحقيقة فقيرة (أولاً) لأنها تدفع لغيرها فوائد على الديون التي اقترضتها (ثانياً) لأن كثيرين من أفرادها ينفقون أموالهم في بلاد الغير (ثالثاً) لأنها تدفع لغيرها أجرة نقل البضائع لعدم وجود سفن لها (رابعاً) لان كثيرين من أفرادها مدينون للاجانب وغير ذلك من الاسباب التي لاتقع تحت حصر . ومن جهة أخرى نجد ان أمة تزيد وارداتها عن صادراتها ورغمما عن ذلك فانها غنية (أولاً) للديون التي تأخذ فائدتها من غيرها (ثانياً) للمبالغ التي يصرفها الاجانب فيها وخصوصاً السياح (ثالثاً) لان لها سفناً تحمل بضائع غيرها وتستفيد الاجرة (رابعاً) لان أفرادها يضعون أموالهم في البلاد الاجنبية ويأخذون فائدة عليها . ومن ذلك نعرف ان ثروة الامة لا تقدر بزيادة صادراتها على وارداتها بل بزيادة أصولها على خصومها ومثلها كمثل التاجر اذا زاد ماله على ماعليه عدغنياً والا كان فقيراً

﴿ (٤) الثروة في التجارة الدولية ﴾

عند الكلام على القيمة ذكرنا ان نفقات صنع الصنف لها دخل في

قيمته أحياناً وإن ثمنه يقدر على حسب قانون العرض والطلب ولكن الحال بخلاف ذلك في التجارة الدولية وهي التجارة بين الأمم والأمة هنا هي مجموع من الناس يسهل انتقال رأس المال والشغل في بلادهم من مكان إلى مكان بدون ضرر أو تعطيل ولا يؤثر على التجارة اختلاف الحكومات أو الأجناس مادام لا يؤثر على حرية انتقال النقود ورأس المال من جهة إلى أخرى فشمال إيطاليا وجنوب سويسرا أمة واحدة بالنسبة للتجارة لحرية تداول الشغل ورأس المال فيها على السواء وقيمة الصنف في التجارة الدولية أي التجارة بين أمتين مختلفتين لا تقدر بنفقات صنعه في البلاد التي صدرته بل بمقدار نفقات الصنف الذي أرسلته الأمة المشتري بدلاً عنه والسبب في ذلك هو أن الامتين المختلفين لكل منهما مزايا أو عوائق طبيعية خاصة بها فرووس الاموال والعملة في كل منهما لا يسهل انتقالها إلى الأخرى ولا يحدث بينهما مزاحمة وإذا كانت قيمة الصنف لأعلاقة لها بمقدار النصب الذي عانته الأمة التي صنعته بل هي تقاس بمقدار ما قلصته الأمة المشتري في صنع الصنف الذي دفعته ثمناً له لأن تلك الأمة لا تقدر على إرسال رأس مالها أو عملتها إلى الأمة البائعة فتشتغل بها صنفاً مثله بل تبحث عن صنع شيء تعطيه للبائعة بدلاً عنه ولذا كان مقدار تعبها في صنع ذلك الشيء هو المقياس الحقيقي لقيمة الصنف الذي اشتريته ولا بد أن يكون هناك فرق بين نفقات صنع كل من الصنفين المذكورين في كل من الامتين المتبادلتين لأنه إذا كانت الأمة تقدر على صنع الصنف الذي تستورده برأس مال وشغل أقل مما تصنع به الصنف الذي تدفعه أو مثله فن العتب أن تكلف نفسها مؤونة التجارة ويجب علينا أن نعرف القاعدة الآتية وهي أن نسبة

قيمة الاصناف التي تدور عليها التجارة الدولية تتوقف على شدة طلب تلك الاصناف أو عدمها وتسهيلاً لذلك نضرب مثلاً أمتين (م) و(ف) تصنع كل منهما ص و س لكن (م) تفوق (ف) في صناعة (س) فإذا فرضنا أن (م) تصنع لنفسها ١ و ٢ وأن (ف) تصنع لنفسها ٣ و ٤ بحيث لو استغلت كل منهما بصنع الصنف المستعدة له استعداداً طبيعياً ووضعت فيه كل رأس مالها وأنفقت على صنعة كل شغلها لا يمكن (م) أن تصنع ٤٠ س و(ف) ٢٠ ص

لنفرض الآن أن (م) تريد أن تبيع (ف) ما زاد عن حاجتها من الصنف (س) فإذا عرضت عليها (ف) ١٠ ص ثمناً ٢٠ س التي قدمتها لها قائلاً لا تستفيد شيئاً مع أن (ف) تستفيد ٥ س (لأنها لا تقدر إلا على صنع ١٥ س لنفسها وهذا لا يحدث إلا إذا كان طلب س قليلاً في (ف) وطلب (ص) شديداً في (م) لأن (م) والحالة هذه يجب عليها ترغيباً ل(ف) أن تعطىها س بلا ثمن أو ثمن قليل وربما نتج عن تقليل ثمن (س) زيادة طلبه وارتفاع ثمنه على أثر ذلك حتى يصير ثمن ١٠ ص ١٧ س بدل من ٢٠ س وتشارك (م) (ف) في مكسبها لأن (م) تشتري ١٠ ص و ١٧ س مع أنها قبل أن تشتغل بصناعة صنف واحد كان ثمن ١٠ ص ٢٠ س ولأن (ف) حصلت على ١٧ س بمقدار ١٠ ص مع أنها قبل ذلك كانت لا تحصل إلا على ١٥ س بنفس الشغل ونفس رأس المال ومن هذا المثال تعرف القاعدة الآتية وهي «أن نسبة قيمة الاصناف التي تدور عليها التجارة الدولية تتوقف على شدة طلب تلك الاصناف أو عدمها»

لنفرض أنه يوجد مملكة تدعى (ح) تقدر على صنع ١٠ ص و ١٤ س

لنفسها فبالنظر لـ (م) نجد أنها تفوقها أيضاً في صناعة (س) أكثر مما تفوق (ف) فهي تستفيد من المتاجرة مع (ح) أكثر من (ق) فزاحمة (ح) لـ (ف) في (م) تؤول إلى نزول سعر (ص) بالنسبة لـ (س) وهذه المزاحمة توجد في نفس (ف) الرغبة في صنع صنف آخر نرمز له بحرف (ع)

لنفرض الآن أن (ل) تصنع ٩٠ ع بينما (م) تقدر على صنع ١٠٠ ع و (ح) على صنع ٨٠ وان استعداد (م) لصنع ع أكثر من استعداد (ل) جميع ولكنها لا تريد أن تغير حالتها وتشتغل بصناعتها بل تبقى على حالتها من توريد (س) وحصر كل نشاطها فيه فإذا كان طلب (س) في (ف) يعمل ١٠ ص تساوي ١٧ س فإن (ف) تود بيع ٩٠ ع و ١٧ س ولكن لو اشتغلت (م) بصناعة (ع) لساوت ١٧ س فيها ٨٥ ع (لأن ٢٠ س تساوي ١٠٠ ع وحينئذ ١٧ س تساوي ٨٥ ع) أي أنها تبيع ٥ ع وبما أن (ح) لا توافقها إلا المتاجرة بـ (ص) لأنه هو الصنف الوحيد الذي لا يكلفها كثيراً فإن (ف) تلجأ إلى صناعة ع وتعزل عن صنع (س)

والمفروض في كل هذه الأمثلة أن رأس المال والشغل ثابتان لا يتقلان من أمة إلى أخرى لأنه إذا لم تكن الحال كذلك فإن أقل مكسب في صناعة (س) يوجه إليها الأنظار وتشد إليها رخال العملة للانتفاع بها فتضيع تلك الزيادة بكثرة المزاحمة

— (٥) النفوذ في التجارة الدولية —

فرضنا في المثال المتقدم أن الدولتين المتعاملتين تبادلان صنفاً بصنف وعرفنا كيف تتساوى قيمة واردات المملكة بقيمة صادراتها وعرفنا أيضاً

كيف تباع الأمانة بضاعتها رخيصة حتى يشتد طلبها في بلاد غير هاولسكتنا في ذلك المثال لم تمثل الواقع تماماً لأن الدولة تتعامل بالنقد ولا تبادل صنفاً بصنف بيد ان ذلك لا يغير ما قدمناه لأن أثمان واردات المملكة تتساوى دائماً مع أثمان صادراتها

والأثمان المتعاملتان (أولاً) اما أن يكون مقياس نقودهما النقود الذهبية مثل مصر وانجلترا (ثانياً) أو يكون مقياس احدهما النقود الفضية والأخرى الذهبية (ثالثاً) أو يكون مقياس احدهما الذهب ونقود الأخرى من الورق ولنتكلم على كل من هذه الأحوال فنقول انه في الحالة الأولى يحدث التوازن بين تجارتها حينما يكون ثمن الصادرات مساوياً لثمن الواردات فاذا استوردت احدهما بأكثر مما يقوم ثمن صادراتها بسداده التزمت بدفع الفرق نقوداً فاذا أرادت مصر مثلاً ان تشتري من انكلترا بضائع بمخمسة ملايين من الجنيهات وكان ثمن صادراتها لتلك المملكة أربعة ملايين فانه يلزمها أن تدفع المليون نقوداً واذا استمرت مصر على دفع نقود لانكلترا نقصت كمية النقود التي عندها قهبط الأسعار « قانون العرض والطلب » ومن بين تلك الأسعار سعر الصنف الذي تصدره . أما ثمن الصنف الذي تستورده مصر من انكلترا فلا يتغير اذ ان نقص النقود في مصر لا تأثير له على انكلترا بل يبقى كما هو لا يرتفع على أثر زيادة النقود فيها وتكون نتيجة صعود سعر الصنف المستورد في الغالب نقص الرغبة فيه ونتيجة هبوط سعر الصنف المصدر عادة زيادة الرغبة فيه واقبال الأمة الدائنة على شرائه فتعادل الأسعار وترجع الى مثل حالتها الأولى ويرجع الذهب الذي دفعته مصر لها ويصير

ثمن الواردات معادلاً لثمن الصادرات فترجع النسبة الى ما كانت عليه
فالذي حصل هو ان الأمة التي زاد ثمن وارداتها عن ثمن صادراتها
رخصت الصنف الذي تصدره ترغيباً للأمة الأخرى فيه فزاد طلب هذا
الصنف حتى صار ثمن الصادر مساوياً لثمن الوارد

(الحالة الثانية) أما اذا كان مقياس نقود احدهما الذهب ومقياس
نقود الاخرى الفضة فان أول شيء تسعى اليه الأمة التي تقص ثمن صادراتها
عن ثمن وارداتها أن تدفع الفرق للأمة الدائنة لها وبما انها لا تدفع ذلك الفرق
من جنس النقود المستعملة فيها بل من جنس النقود المتداولة في بلاد دائنتها
تكون النتيجة ان يزداد بهذه الطريقة طلب المعدن المستعمل في بلاد دائنتها
فيرتفع سعره بالنسبة للمعدن المستعمل في بلادها فتتغير النسبة بين الذهب
والفضة وتتغير أسعار كل جهة بالنسبة للأخرى ويحدث التوازن كما تقدم
(الحالة الثالثة) وأما اذا كان مقياس النقود في احدهما من الورق
ومقياس نقود الأخرى الذهب فانه في هذه الحالة اذا صارت الأمة
المستعملة الورق مدينة أي اذا صارت صادراتها أقل من وارداتها أجبرت
على جلب الذهب لدفع الفرق للأخرى فترتفع قيمة الذهب فتتغير النسبة
بينه وبين الورق ويكون الورق رخيصاً وترتفع الأسعار في الأمة المدينة
فتصير سوقاً نافقة لبيع ذلك الصنف ومتى كثر المعروض هبطت الأسعار
فيها ومن بينها أسعار الذهب فيحصل التوازن المطلوب

﴿ (٦) سعر المبادنة ﴾

ينافيا تقدم كيف يرتفع سعر الكمبيالات متى كان المعروض منها

أقل من المطلوب فإذا كان سعر الكمبيالات التي لباريس على لندره مثلاً ٢٥ر٢٥ فرنكا لكل جنيه انجليزي وزاد طلبها فاتها تصير ٢٨ ر ٢٥ وإذا نقص طلبها وهبط سعرها صارت ٢٥ر٢٠ لكل جنيه .
 وهناك طريقتان للتعبير عن سعر المبادلة الأولى — أن يعبر عن السعر بنسبة تقود الجهة التي تباع فيها الكمبيالات فيقال ان سعر البورصة مثلاً ٢٥ر٢٥ الى جنيه وهذه هي الطريقة المتبعة في قسم أوروبا القار .
 الثانية الطريقة الانكليزية حيث ينسب السعر الى تقود الجهة التي تكتب فيها الكمبيالة . فإذا سحبت كمبيالة في انكلترا على تاجر في باريس غير عن السعر بأنه ٢٥ر٢٥ الى جنيه انجليزي وليس بجنيها الى ٢٥ر٢٥ وعلى ذلك كلما كان السعر (أو النسبة) منخفضاً كان سعر الكمبيالة أعلى ولذا كان هذا المبدأ سارياً في انكلترا « اشتري الكمبيالات اذا كانت نسبة المصارفة عالية وباعها اذا كانت منخفضة لانه كلما كانت النسبة منخفضة كانت قيمة الكمبيالة أعلى » .

﴿ (٧) التجارة بالكمبيالات ﴾

يشغل أصحاب المصارف والسماسرة بالتجارة بالكمبيالات فيشترونها من المحال التجارية ويبيعونها فيكسبون من ذلك من جهة وفيفيدون العالم التجاري من جهة أخرى لانهم يحددون التوازن في سعر المصارفة . فإذا فرضنا ان أحد السماسرة في مصر يعرف شدة طلب الكمبيالات التي على مصر في (فينا) لأى سبب من الأسباب لقلتها مثلاً ويعرف أيضاً قلة طلبها في لندره فانه يشتري كثيراً من تلك الكمبيالات من لندره ويرسلها

الى « فينا » . فتكون نتيجة عمله تسوية سعر المصارفة وربما وجد ان طلب الكميالات التي على (فينا) شديد في (بارس) فيرسل ما اشترى من الكميالات التي على مصر الى (برلين) ويحصل بدلها على الكميالات على « فينا » ثم يرسلها بعد ذلك الى (فينا) وهذا العمل مفيد للتجارة الدولية لأنه يعم التوازن بين جميع الأمم ويسهل المخالصة بين جهتين لم يتساو حسابهما فقد رأينا في المثال المتقدم كيف تسنى (لفينا) أن تسوي حسابها مع « برلين » وكيف قدرت مصر على تسوية حسابها مع « فينا »

﴿ (٨) معدل الخصم ﴾

سبق لنا العلم بأن أقل تغيير يحدث في سعر المبادلة بين جهتين يؤول الى تصدير الذهب من بلد الى آخر وان ذلك يعقبه توازن في السعر تبعاً لقانون العرض والطلب وعرفنا أيضاً كيف تحدث المتاجرة بالكميالات هذا التأثير ونريد الآن هنا ان مسألة تصدير الذهب هي من المسائل التي يجب النظر في منعها والتحرز منها . فإذا فرضنا ان المبادلة بين مصر وإيطاليا قد وصلت الى حد تصدير الذهب فهذا يدل على أن الذهب أغلى في إيطاليا منه في مصر وبعبارة أخرى يدل على أن قيمة الكميالات التي على مصر في إيطاليا قليلة وان مصر لم تربداً من ارسال ذهب لسد العجز وان أجرة نقل الذهب من مصر الى إيطاليا ليست مساوية للفرق بين معدل قيمة النقود بين المملكتين وبين سعر المبادلة الحالي وأحسن طريقة لمنع تصدير الذهب في هذه الحالة من مصر الى إيطاليا هي (أولاً) اما برفع سعر الكميالات التي لمصر على إيطاليا

(ثانياً) أو زيادة الربح الناتج من تشغيل المال في مصر وكل من هاتين لوسيلتين يمكن الوصول إليها بزيادة معدل الخصم في مصر أي بزيادة سعر المبلغ الذي يخصمه الصراف عند دفع القيمة الحالية للكبيالات التي على مصر فتزداد قيمتها في إيطاليا لكثرة طلبها فلا تصير مصر بحيرة والحالة هذه على ارسال نقود لسد النقص وذلك يدعو كثيرين الى تشغيل رؤوس أموالهم في مصر فيزداد مالها وترتفع الأثمان فيها وتصير سوقاً نافقة ويلاحظ في سعر الكبيالات بين أمة مقياس نقودها الذهب وأخرى مقياس نقودها الفضة ان النسبة بين المعدنين تكون غير محفوظة لأن أقل تفيير في سعر أحدهما يحدث فيها خللاً ولهذا السبب لا يكون معدل المصارفة بينهما ثابتاً والواجب معرفته هو الوقت الذي فيه تصدير الفضة أو الذهب من كل من الدولتين . فاذا فرضنا ان قيمة ما تصدره مصر لمكسيكا أقل من قيمة ما تستورده منها فلا بد لمصر من سد العجز بواسطة ارسال فضة (لمكسيكا) اذ هي المعدن الذي تقبله ويكون سعر الكبيالات التي على مكسيكا في مصر مرتفعاً على انه لا يمكن أن يزيد هذا السعر عن الحد الذي فيه يكون الذهب المدفوع في الكبيالة مساوياً للذهب اللازم لشراء الفضة الكافية لأداء الدين في مكسيكا مضافاً الى ذلك أجرة النقل

ويلاحظ في سعر الكبيالات بين مملكة مقياس نقودها الذهب وأخرى مقياس نقودها الورق ان التاجر في المملكة التي تستعمل نقوداً قرطاسية يرسل ذهباً للمملكة الدائنة له اذا وجد ان ثمن الكبيالة مقدراً بنقود الورق يزيد على مقدار الورق اللازم لشراء الذهب الكافي للمملكة

الدائنة مضافا اليه أجرة النقل فان قصصت قيمة نقود الورق فان ثمن الكميالة مقدراً بها يصيراً أكثر من ثمنها مقدراً بالذهب أي تصير قيمتها الاسمية أكثر من قيمتها الحقيقية ولأجل معرفة قيمتها الحقيقية يلزم خصم التغير الذي طرأ من النقود الورقية فاذا لم تزد كمية النقود الورقية أو زادت ولكن بنسبة زيادة الطلب ثبتت نسبة المبادلة بين المملكتين بان صارت مثلاً ١ الى ١٠ (أي ان الجنيه الذهب يساوي عشرة من الورق) وجرت المبادلة على تلك النسبة ولكن اذا زاد الورق بعد ذلك أو قصص طلب الموجود منه انخفض سعره وصارت الأصناف الأخرى أغلى منه . ومن بين تلك الأصناف الذهب . فتغير النسبة بهذه الطريقة كما تتغير بين مملكة مقياس نقودها الذهب وأخرى مقياس نقودها الفضة

✽ التعليل ✽

كانت العلائق في المصور البائدة بين بني الانسان مفككة العرى واهنة الأساس وكانت معاملاتهم مع بعضهم قليلة فان اتفق واشترى أحدهم من أخيه شيئاً أعطاه بدلاً عنه في الحال والا عمدا الى القتال وقد عرفنا جنس هذا البديل من المباحث المتقدمة اذ كان أولاً من المروض ثم صار من النقود وسمي ثمناً ثم ترفت حالة الانسان فصارت العلائق بينه وبين أخيه أمتن أساساً من الاول وصارت شروط المبادلة بينهما أخف وعدل عن كثير من الصيغ ثم خفت وطأة الغريم على مديته أيضاً بعد ان كان له الحق في تصفيده بالاغلال وقوده كالأنعام كما جرت بذلك (قوانين الاالواح الاثني عشر الرومانية) ثم ازدادت حالته رقياً فصارت الثقة بينه

وبين أخيه متينة الأساس وكسرت تلك القيود الحديدية التي كانت تمنع حرية التعامل وسهولة المبادلة بينهما فصار يكتفي من أخيه بكلمة يعده فيها بوفاء دينه بعد حين وصار يحلها محل الاعتبار ويفضلها على الأبيض والأصفر وهذا آخر ماوصل اليه العالم من المدنية وأقصى ماوصلت اليه المبادلة من السهولة والمعاملة من الانتظام . فاذا أراد زيد في هذا الزمان خمسين أردباً من القمح من عمرو التاجر ولكن لا تقود عنده كتب له سنداً بأنه يدفع له ثمنها بعد كذا من الزمن واكتفى عمرو بهذا السند بدل النقد وصبر الى حلول المدة ومضي الشدة فيأخذ تقوده مضافة إليها الفائدة اذا أراد واذا أراد بكثر مبلغاً من المال لضيق ذات يده ذهب الى أحد أرباب المصارف فاقترض منه ما أراد وكتب له سنداً اشترط فيه على نفسه أن يدفع له الفائدة التي كانت تعود عليه لو بقي المبلغ تحت تصرفه كأن يدفع له ٧ في المائة مثلاً ويسمى هذا قرضاً ويسمى ما يكتبه ويضمنه الشروط سنداً ولم يقف التقدم عند الحد المتقدم بل صارت تلك (السندات) أي الأوراق التي تدفع بدل النقد كالسلع تباع وتشترى بمجرد التأشير عليها من صاحب الحق فيها . وقد تكلمنا عن السندات بما لا مزيد عليه وكل هذه التسهيلات ساعدت ثروة الأمة على الازدياد لانها سهلت على كثيرين ممن عندم المال ولا قدرة لهم على استغلاله أن يستغلوه بواسطة اقراضه لمن هو أدري فالرجل الذي عنده عشرة آلاف من الجنيهات في خزينته يقدر على وضع ماله في أحد المصارف وأخذ فائدتها في السنة بعد ان كان يحار في عدها وبعد ان كانت عنده بمثابة الحصى لا خير فيها والرجل الفقير لا يعدم وسيلة في اقتراض مال يعمل فيه حتى يريح ويسهل عليه

المعيشة . والرجل النبيه المخترع يقدر على جلب مال يسهل عليه الإختراع
أو الصناعة وبالجلة ففوائد التسليف (التعامل بدين) كثيرة أهمها الآتية :
أولاً ان نقل المال من المقرض الى المقترض مفيد لهذا والهيئة الاجتماعية
لان المقترض يقدر عادة على الانتفاع بالمال فيضعه حيث يفيد التجارة
(ثانياً) يوضع المال المقترض في المشروعات ليستفيد صاحب الدين فائدة لم
يكن ليحصل عليها اذا هو أبقى ماله في خزينته (ثالثاً) بواسطة مبادلة
الثروة بأوراق تمسكية كالسندات والكمبيالات وغيرها تقدر الأمة على
نحو كثير من الاعمال بلا نقود فتزداد وسائل التعامل فيها وتتموحر كرتها
التجارية (رابعاً) تسهل هذه الطريقة السير في المشروعات العظيمة وتشيد
الحال التجارية الكبرى التي لولا السلفة ما قامت لها قائمة . وأهم النظمات
الاقتصادية التي تسهل بواسطتها السلفة هي المصارف

❦ (ج) المصارف (البنوك) ❦

اذا كان عند زيد عشرون جنيهاً وعند بكر خمسون وعند خالد ثلاثون
وأراد كل واحد منهم أن يستغل ماله منفرداً كانت غلة ذلك المال
قليلة وان أراد القيام بأحد المشروعات خاضه قواه المالية . ولكن اذا
اجتمعت تلك النقود فانها تقوم بعمل أحسن وأنفع للجميع اذ يمكنهم أن
يؤسسوا بها جمعية عملاً يستفيدون منه أكثر فيقروضون بعضها بفائدة
ويشترون بالباقي كمبيالات يدفعون لحاملها قيمتها الحالية وبعد انتهاء مدة
الكمبيالات يقبضون مبالغها رابحين بذلك الحظيطة . فيؤخذ من هذا
المثال البسيط ان المال اذا اجتمع كثير منه كان أنفع وانه لفائدة من مال

لا يوضع في عمل يقيد صاحبه .

وقد فطن بعض الناس في القرون الوسطى حينما كانت التجارة أعظم ما تفضل به أمة أمة أخرى الى مزينة النقود مجتمعة فأخذوا يجمعون المبالغ القليلة وشتغون بها فيقرضون جزءاً منها للمحتاج على ان يأخذوا منه جزءاً زيادة على ما أخذ يسمى قاذية وشتغلون ببعضها في تجارة يفتسمون وبجها مع صاحب المال الذي أودعهم إياه . ولما ترفت التجارة وازداد طلب المبالغ الكثيرة للقيام بالمشروعات الجسيمة شرعت بعض المدن التجارية الكبرى مثل مدينة « البندقية » سنة ١٥٨٧ بعد الميلاد « وجنوا » بإيطاليا سنة ١٤٠٧ في انشاء مصارف يجتمع فيها المال وتستغله بمقرها وخذت حذوها هولاندا سنة ١٦٠٩ فأنشأت بنكاً في (امستردام) وقد كان هذا البنك من الاهمية بمكان وخدم التجارة خدمة كبرى وتلها (همبرغ) بالمانيا ونشئ في السويد بنك سنة ١٦٥٦ وهو أول بنك أصدر أوراقاً مالية سنة ١٦٥٨ . وتبعته انكلترا الأثر سنة ١٦٩٤ حينما بزغ نجم سيادتها التجارية فأسست بنك انكلترا واقتنى الفرنسيون الأثر فأنشأوا بنكاً سنة ١٧١٦ وصارت البنوك أو المصارف من لزوميات المدينة تنشأ بحيث نشأت وتدرج حيث تدرج .

❦ (١) وظائف المصارف ❦

الأولى كانت المصارف في أول الامر مقصورة على حفظ الودائع للأفراد وعقد القروض للحكومات كما كانت تفعل مصارف البلدان الإيطالية مثل جنوا والبندقية

الثانية ثم أخذت بعض المصارف بعد ذلك على عواتقها وظيفة الصرافة فكان الناس يأتون لها بما عندهم من النقود القديمة أو البالية للفاولة فتعطيههم أوراقا معتمدة تتداول في ميدان التعامل . وقد أنشئ بنك امستردام سنة ١٦٠٩ لهذا الغرض فكان يقبل النقود البالية بقيمتها الحقيقية ويمطي أوراقا يفتح بها اعتماداً في دفاتره نظير الفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها الحقيقية وذلك بعد أن يخصم نفقات ضرب النقود . وكانت تلك الأوراق التي يعطيها تتداول كما تتداول النقود

الثالثة دور التصفية . والوظيفة الثالثة للمصارف هي تصفية الحساب فاذا وضع محمد نقوده في البنك الأهلي مثلاً ووضع (جون) نقوده في بنك انجلترا وكان محمد مديناً لجون بمبلغ ما قبل ان يتعب كل منهما نفسه ويضيع وقته يرسل محمد تحويلاً على البنك الأهلي لجون فيقدمه هذا لبنك انجلترا والمصرفان يتحاسبان واذا أراد زيد وعمرو الموجودان في مصر تسوية حسابهما عهد كل منهما الامر الى المصرف المودعة فيه نقوده فيتم ما يريدان .

وقد كانت البنوك منذ عهد قريب في البلدان المتقدمة تتخالف يومياً بان يجتمع كتبتها في آخر كل يوم ويقدم كل منهم التحويلات التي معه على البنك الآخر ويأخذ نقوداً في مقابلها فوجدان هذه الطريقة دليمة الى اختلال الأمن ولذا تأسس في انكلترا وغيره من الممالك المتقدمة دور للتصفية وهي دور يجتمع فيها مندوبو البنوك كل يوم يشيرون الحساب فيما بينهم بدون نقل نقود الى بنك آخر وذلك بغاية السهولة . فاذا فرضنا ان بنك انكلترا عليه لبنك ايقوسيا ٤٠٠٠ جنيه وهذا عليه لبنك (مانشستر)

٣٠٠٠٠٠ وبنك مانشستر عليه لبنك انكلترا ٣٠٠٠٠٠ فليس هناك أسهل من عمل الحساب في دارالتصفية اذ يصير بنك انكلترا مديناً لبنك (ايقوسيا) بعشرة آلاف فقط . وبهذه الطريقة تتم الاعمال بدون دفع نقود كثيرة من بنك الى آخر وتسهل المحابرات في جميع أنحاء العالم وفي أقرب وقت

المصارفة . والوظيفة الرابعة للمصارف هي المصارفة فإذا كانت مع تاجر مصرى كميالة يأمر فيها مدينه بدفع مبلغ لثالث أمكنه أن يرسلها بواسطة أحد المصارف . وإذا كانت عنده كميالة واحتاج الى قيمتها الحالية ذهب الى أحد المصارف وحصل منه على مايقوم بحاجته متنازلاً عن مبلغ يسمى الحطيطة

حفظ النقود . وهناك وظيفة مهمة للمصارف وخدمة جليلة تؤذيها للمجتمع بواسطة حفظ النقود واستغلالها فيما يفيد . وقد كانت وظيفة البنوك في أول نشأتها لاتعدي ذلك . وكما ان ثروة التاجر تقدر بما يشتغل به من الأموال التي له كذلك ثروة المصرف تقدر بمقدار المبالغ التي في خزائنه والتي عليها تدور حركته . وبها ينتشل نفسه من الضيق ويقي البلاد من الأزمات . ويؤسس كل مصرف عادة برأس مال مملوك اما لشخص أو لجملة من المالكين يشتركون في تأسيسه وزيادة عن رأس المال المؤسس عليه المصرف يقبل المبالغ التي تودع فيه ويكون عادة مستعداً في كل آن لرد هالأربابها واجتماع كل تلك المبالغ عنده يضعها في مشروعات مفيدة كأن يسلف منها بفائدة أو يشتري بها كميالات بقيمتها الحالية ويكسب الحطيطة ويقسم المصرف عادة الفوائد التي يحصل عليها من النقود مع أصحاب تلك النقود فيأخذ مثلاًه بالمائة ويعطي مودع النقود اثنين أو ثلاثة بالمائة ويكسب الباقي في مقابل حفظه النقود

واستغلالها بالكيفية التي يرى فيها نفعاً ويلاحظ ان المصرف لا يسلف كل النقود المودعة في خزائنه لمدد طويلة خوفاً من أن يتقاطر عليه أصحابها طالبين استردادها فيعجز عن ذلك فيصيبه افلاس بل هو يحفظ في خزائنه مبلغاً احتياطياً يتراوح بين ١٥ و ٢٥ بالمائة من المبالغ المودعة فيه . وفائدة المبالغ الاحتياطية مهمة في العالم المالي اذ يترتب عليها الثقة في المصرف . وكثيراً ما يفضل مودع المال في المصرف ان يدفع ديونه باحالة دائنيه عليه حيث له اعتماد فيه . فاذا كان لشخص الف جنيه في البنك الاهلي واحتاج الى دفع ثمانية لأحد دائنيه فبدل أن يأخذ من البنك أوراقاً مالية « بانكنوت » يفضل أن يعطي دائته تحويلاً على البنك ويسمى (شيك) يأمر البنك فيه بدفع المبلغ للدائن . فاذا فرضنا ان الدائن له حساب مفتوح في هذا المصرف فليس أسهل من نقل المبلغ من حساب المدين وإضافته الى حساب الدائن بدون صرف نقود فتصير النقود المودعة للمدين مائتي جنيه فقط . ويمكن اجراء هذه الطريقة بنائية السهولة ما دام الطرفان يعاملان بنكاً واحداً ولكن الحاصل غير ذلك لانا نرى الناس تعامل مصارف مختلفة . وفي هذه الحالة يسوى الحساب بواسطة دور التصفية كما قدمنا . وقد ذكرنا في موضع آخر أن مودعي النقود في المصارف يكون لهم الحق في ارسال حوالات عليها يأمرونها فيها بالدفع لشخص معلوم أو لحاملها . والفرق بين الشيك (التحويل) وبين الكميالة ان هذه ليست دائماً مستحقة الدفع في الحال أما التحويل فانه يستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليه . والفرق بينه وبين أوراق البنك (بانكنوت) ان المبلغ الموضح في هذه يعطى لحاملها ولا يشترط أن يكون صاحب ورقة البنك له نقود فيه . أما صاحب التحويل

فلا بد أن يكون له اعتماد فيه أي حساب جار وهناك فرق آخر بين ورقة البنك والتحويل في حالة صرف الكميالة فإذا كانت لتاجر الحق في مبلغ الكميالة وكان المصرف أعطاه ورقة مالية في أول الأمر فانه يخصم القيمة الحالية لمبلغ الكميالة من (ورقة البنك) . أما إذا كان المصرف فتح له اعتماداً فيه فانه يضيف مبلغ الكميالة على أصوله وإذا أراد أخذ قيمتها الحالية أرسل تحويلاً إلى البنك . وسواء أصدر المصرف أوراقاً مالية أو فتح اعتمادات فيه يجب على القائمين بإدارته أن لا يقرضوا أكثر مما يكفيهم وأن يستعدوا للطوارئ بأن يحفظوا في خزائن المصرف مبلغاً كافياً لدفع الطلبات التي تقدم إليه من مودعي أموالهم فيه . ويعلموا أن عجز المصرف عن ذلك يؤدي إلى إفلاسه وإلى حلول عسر شديد ربما أعقبته أزمة مالية فيجدر اذن ملاحظة الأمور الآتية

(الأمر الأول) مقدار المبالغ المودعة في خزائن المصارف تحت طلب أصحابها .

(الأمر الثاني) الزمن الذي تسحب فيه تلك الودائع وهذا يمكن مدير المصرف معرفته على وجه التقريب بملاحظة الأسباب التي تؤثر على المودعين وتدعومهم إلى سحب أموالهم كأن يستنتج مثلاً من ارتفاع أثمان أراضي البناء أن كثيرين من التجار وملاك الإطيان المودعين عنده أموالهم سيأخذونها قريباً لشراء أراض بقصد بيعها بثمن أعلى

(الأمر الثالث) أن يبقى في المصرف مبلغ يحتاج به للطوارئ يسمى احتياطياً وبكبر كلما كثرت ديون البنك وزادت المبالغ المودعة فيه

❦ اصدار أوراق مالية ❦

وكثيراً ما يكون رأس المال المؤسس به المصرف مضافة إليه المبالغ المودعة فيه غير كاف لتهو الأعمال المهمة المطلوبة منه ففي هذه الحالة يعتمد إلى طريقة أخرى وهي اصدار أوراق مالية يعطيها لمن يريد منه قرضاً فيقضي هذا بها حاجته كأنها نقود وأول من اخترع هذه الأوراق (بالمستروش) مؤسس بنك ستوكهولم حاضرة السويد سنة ١٦٥٦ . وقد كانت الصيرافة في القرون الوسطى يصترونها أوراقاً وكذلك فعل بنك أمستردام سنة ١٦٠٩ ولكن تلك الأوراق كانت تمثل فقط كمية النقود المودعة عند الصيرافة أو في المصارف ولم تكن تمثل (البانكنوت) في التعامل .

ولم تر المصارف عند اتساع نطاق التجارة بدءاً من اصدار الأوراق تساعد النقود في تسهيل المعاملة وتكون قابلة للصرف متى قدمها الحائض المصرف وبين الفرق بين تلك الأوراق (١) وبين النقود الورقية التي سبق الكلام عليها في مبحث آخر (٢) بينها وبين الكمبيالات التي تكلمنا عليها أيضاً في موضع آخر

أما الفرق بين أوراق البنوك والنقود الورقية فهو (أولاً) ان الأولى قابلة للصرف فإذا كانت مع شخص ورقة منها مكتوب عليها عشرة جنيهات مثلاً أمكنه الذهاب للبنك واستلام المبلغ المكتوب فيها نقوداً أما النقود الورقية فليست قابلة للصرف (ثانياً) أوراق البنوك تصدرها المصارف^(١)

وأما النقود الورقية فتتضمنها الحكومات في التعامل (ثالثاً) ولا تتجاوز المصارف حداً معلوماً في إصدار أوراق مالية . أما الحكومات فلها أن تصدر ما شاءت من النقود الورقية ولهذا السبب نشاهد أن قيمة أوراق البنوك لا تتغير إلا نادراً كأن تزعزع الثقة في المصرف الذي أصدرها أما قيمة النقود الورقية فكثيراً ما تتناقص لأن الحكومات تصدر منها أحياناً كميات أكثر من المطلوبة في التعامل .

وقد رأيت بعض الحكومات أن تعهد للمصارف إصدار نقود ورقية كما فعلت حكومة الولايات المتحدة ذات مرة . ووجد بالتجارب أن المصارف لا تصدر نقوداً ورقية أكثر من المطلوب فهي من هذه الوجهة أقدر من الحكومات على هذا العمل (رابعاً) أوراق البنوك لا تأثير لها على معدل المصارفة أو نسبة المبادلة بين نقود مملكة وأخرى أما النقود الورقية فانها اذا كثرت قلت قيمتها وزادت قيمة الذهب أو الفضة عنها فيختل التوازن في نسبة المبادلة بين الأمة مستعملة الورق والأمة مستعملة المعدن .

وأما الفرق بين الكمبيالات وأوراق البنك فهو كما قدمنا (أولاً) أن أوراق البنك يصرف المبلغ الموضح فيها لحاملها أيأ كان . حتى ولو كان سارقها . أما في الكمبيالات فقد قدمنا انه لا بد من التحويل في أغلب الاحيان (ثانياً) وهناك فرق آخر وهو ان ورقة البنك مستحقة الدفع في الحال أما الكمبيالة فقد تكون بعد زمن يمضي على الاطلاع عليها (ثالثاً) أوراق البنوك لا يضيع حق حاملها بالتقدم لأنها كالنقود أما الكمبيالات فيضيع حق حاملها اذا لم يقدمها في مدة معينة (رابعاً) ان أوراق البنك

يصدرها محل معروف لا يشك أحد في قدرته على دفع المبلغ المين فيها . وليست الكميالة إلا أمراً من شخص ربما كان مجهولاً لمدينه بدفع المبلغ الموضح فيها لشخص آخر . وينبني على هذا الفرق ان المتعاملين لا يترددون في قبول أوراق البنوك ولكنهم كثيراً ما يقدمون رجلاً ويؤخرون أخرى في التعامل بالكميالات لعدم الثقة أحياناً بإساعيها . (خامساً) لا تدفع على أوراق البنك فوائد وذلك بخلاف الكميالات . ولا يشكر أحد ما لا أوراق المصارف من النفع العميم للتجارة فبدل ان يحمل تاجر الأقطان مثلاً كيساً فيه مال فتوجه اليه أنظار الأثقياء ويمشون به وبالأمن العام يسهل عليه حمل الآلاف من أوراق البنوك . ولها فائدة أخرى أهم من هذه وهي أنها توفر كثيراً من النقود . فإذا فرضنا أن مقدار النقود في جهة من الجهات يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ومقدار أوراق البنوك ٥٠٠٠٠ فان وسائل التعامل في هذه الجهة تبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وكفى بهذا تسهلاً . بيد انه لا بد من الاحتراس الزائد في اصدار أوراق مالية . وللاقتصاديين في ذلك مذهبان

(الأول) يرى أصحاب هذا المذهب ان أصحاب المصارف لو تركوا وشأنهم وفوض اليهم الامر في اصدار الأوراق المالية بدون أن تضع الحكومات قيدهم . فانهم لا يصعدون منها ما يزيد عن المطلوب . اذ أنهم يعلمون تمام العلم أن كثيرين من حاملها يريدون صرفها ولذلك هم محتاطون لمثل تلك الطوارئ بوضع مبلغ من المال يسمى بالمبلغ الاحتياطي . فلا خوف اذاً على ارتفاع الأسعار من زيادة أوراق المصارف . وانتشارها في التعامل . ولا داع على رأيهم لتقييد أرباب المصارف

(الثاني) ولا يشق أصحاب المذهب الثاني بأصحاب المصارف كما يفعل أصحاب الرأي الأول بل يقولون ان مثل ذلك الرأي وان أمكن تطبيقه وقت هدوء الحركة التجارية لا يمكن العمل به وقت المضاربة اذ ترتفع الاسعار وهم يوافقون أصحاب الرأي الأول على ان المصرف لا يمكنه أن يجبر الناس على قبول أوراقه . ولكنهم ينهونهم الى حقيقة ناصعة وهي ان الناس وقت اشتداد المضاربة يطلبون مالاً كثيراً فتصدر المصارف أوراقا كثيرة لاسعافهم بها وتنفيذ المشروعات الكبيرة التي يريدونها فترتفع الاسعار لهذا السبب ارتفاعا هائلا ويصير أقل سبب يززع الثقة في المصارف داعياً الى سحب الثقة من أوراقها أيضاً . فتصير لاقيمة لها ويطلب أصحابها نقوداً بدلها . ولهذا الاسباب يرى أهل الرأي الثاني ضرورة سن قوانين تمنع المصارف من تجاوز حد معلوم في اصدار الأوراق وقد صدق أصحاب الرأي الثاني وأحسنوا تصوير الخطر المحدق بالمصارف اذا هي أغراها اقبال الناس على أوراقها فأكثر من اصدارها وقد اجتبت الحكومة الانكليزية هذا الرأي سنة ١٨٤٤ حيث أصدرت « قانون بيل » خولت بواسطته لبنك انكلترا أن يصدر أوراقا لا يتجاوز مقدارها ١٦٠ مليوناً من الجنيهات بشرط تقديم الضمانة الكافية . وكذلك اتبعته ممالك كثيرة كالولايات المتحدة والمانيا . ولهن الحق في ذلك لأن سبب الأزمات المالية كما قدمنا التغالي في التسليف .

ولا بأس أن نختم هذا المبحث بكلمة عن بنك انكلترا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة والبنك الأهلي والبنوك الوطنية

❦ (١) بنك إنجلترا ❦

أسس هذا البنك سنة ١٦٩٤ في زمن ويليم وماري وكان الباعث على تأسيسه جمع قرض للحكومة قدره ١٢٠٠.٠٠٠ من الجنيهات للقيام بنفقات الحرب مع فرنسا. وقد صرحت له الحكومة سنة ١٧٠٨ بإصدار بانكنوت دون غيره. وكانت يد الحكومة هي الحركة له ولذلك أصدر أوراقا كثيرة أفضت به الى الوقوع في عسر شديد والعجز عن صرفها واستمر هذا العسر لسنة ١٨٢١ وعقب تلك السنة صرحت الحكومة بصرف أوراق البنك بعد ان كانت منعت ذلك. وقد كثرت المشروعات واشتد طلب المال فبسط يده بالتسليف ولم يدر الا والاوراق التي أصدرها لا يكفي مبلغه الاحتياطي لصرفها. فعدل عن التسليف فأصاب البلاد عسر شديد سنة ١٨٣٩. فاقنعت الحكومة بان السبب المهم في الازمات المالية هو التنالي في اصدار الأوراق وعدم وجود المبلغ الاحتياطي الكافي لصرفها فأصدرت سنة ١٨٤٤ قانونا يسمى قانون « بيل » نسبة الى السير (روبرت بيل) قسمت فيه البنك الى دائرتين دائرية عهد اليها القيام بأعمال صرف الكمبيالات واستلام النقود المودعة وتسليفها وهذه لم تصرح لها الحكومة بإصدار أوراق ودائرة أخرى صرحت لها الحكومة بإصدار الاوراق فقط ولم ترخص لها بالتدخل في أعمال الدائرة الأخرى ثم نقلت اليها الرهونات البالغ قدرها ١٤٢٠٠.٠٠٠ جنيه بما فيها دين الحكومة للبنك وصرحت لها بإصدار ١٤٢٠٠.٠٠٠ من الاوراق وتسليمها للدائرة الأخرى وليس لها أن تصدر أوراقا مطلقا خلاف هذه الا اذا قابها ذهب أو نقود

وهكذا صار عمل الدائرة الأولى مقصوراً على إدارة شؤون البنك من حيث استلام الودائع من أربابها وردّها إليهم وقت الطلب ثم هي تستغل جزءاً من تلك الودائع كأن تشتري بها عقارات أو سهوماً وتحفظ جزءاً منها استعداداً للطوارئ ويكون هذا المبلغ الاحتياطي عادة من الورق الإلينيوني جنيه فإنها تكون ذهباً لأنها اختارت أن تحفظ النقود التي عندها عند الدائرة الأخرى وأخذ أوراق بدلها والمبلغ الاحتياطي هو أهم ما يلتفت إليه لأن أقل خلل فيه يقع البلاد في عسر شديد ويوقف دولاب التجارة لأن البنك آخر ما يلتجئ إليه الناس والواسطة الأخيرة التي إذا خابت خابت معها الآمال . وانسياب الذهب من البنك إما أن يكون للخارج وهذا يحدث حينما يكون ما لا نكثراً أقل مما عليها فتجبر على تصدير شيء من الذهب لدائنها . وقد ذكرنا في موضع آخر أن أحسن طريقة هي رفع سعر الحطيطة لأنه إذا ارتفع هبطت الأسعار وأكثرت الجهات الأخرى من الشراء من انكثرتا فترجع الحالة إلى مجراها الطبيعي وأما أن يكون في داخل البلاد بأن يطلب كثيرون نقودهم التي أودعها في البنك أو يطلب كثيرون ممن معهم أوراق البنك صرفها بنقود وإذا لم يكن المبلغ الاحتياطي كافياً ضعفت الثقة وحلت الأزمة . ولتلافي كل الأسباب يلزم أن يدقق البنك في التسليف ويرفع سعر الحطيطة كما في الحالة الأولى

❧ (٢) بنك فرنسا ❧

أسس بنك فرنسا سنة ١٨٠٠ بواسطة شركة ورخص له في سنة ١٨٠٣

بإصدار أوراق على شرط أن تتداول في باريس وفي الجهات التي يكون له فيها فروع. ولكن خولت الحكومة سنة ١٨٤٨ الحق له وحده في إصدار أوراق تتعامل بها جميع فرانساً بعد أن كان يشاركه في تلك المزية مصارف أخرى كثيرة. وهذا الحق يجدد في كل ثلاثين سنة وآخر سنة تجدد فيها كانت سنة ١٨٩٧ حيث تجدد لنفاية سنة ١٩٢٠^(١) واشترطت الحكومة على البنك في مقابل منحه تلك المزية الشروط الآتية -

(أولاً) ليس له الحق في صرف أية كمبالة مالم تكن موقفاً عليها بثلاث امضاءات. وكانت مستحقة للدفع بعد مدة لا تتجاوز تسعين يوماً (ثانياً) ليس له الحق في دفع فائدة على المبالغ المودعة فيه.

(ثالثاً) يجوز له دفع قروض برهونات مخصوصة أو تقود ولكن لا يجوز له أن يعطي لأي شخص أكثر مما يسمح به اعتماده الحكومة فانها لها الحق في ذلك

(رابعاً) ليس له أن يصدر أوراقاً قيمتها أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات

(خامساً) يجب عليه أن يقسم الربح مع الحكومة بطريقة مخصوصة وقد نص القانون على أن تعين الحكومة مدير البنك ووكيله وأن لا يعزل مديره

❖ (٣) بنك ألمانيا ❖

أسس بنك ألمانيا على أثر القانون الذي سنته الحكومة الألمانية

(١) انظر جلد ص ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨

سنة ١٨٧٥ جعلت فيه بنك بروسيا بنكاً للحكومة . وهو يشبه بنك
فرانسا من حيث العلاقات التي بينه وبين الحكومة وتدخلها في شؤونه
بيد أنه يختلف عن بنك انكلترا وبنك فرانسا من جهة اصدار الاوراق
المالية اذ انه له الحق في أن يقوم في اصدارها مقام أي بنك آخر مخول
له ذلك اذا عجز هذا عن الاصدار وهو من جهة أخرى لاجرج عليه اذا
هو تجاوز المقدار القانوني المصرح له في اصدار الاوراق وذلك على شرط
أن يدفع غرامة ٥ بالمائة على المبلغ الزائد . ويعين الامبراطور مدير البنك
بموافقة مجلس النواب وتكون الوظيفة له مدة حياته . وللحكومة مراقبة
البنك ولها الحق في أن تضع نهاية لوجوده ولها أيضاً كل عشر سنين الحق
في أن تطلب منه دفع كل رأس ماله وذلك ابتداء من سنة ١٨٩١

❦ (٤) الولايات المتحدة ❦

في الولايات المتحدة نوعان من البنوك ^(١) (١) أحدها بنك الولايات
المتحدة وقد أنشئ في سنة ١٧٩١ برأس مال قدره ١٠.٠٠٠.٠٠٠ من
الولايات على شرط أن لا يصير ماعليه أكثر من رأس ماله وأن يكون
ربع هذا الرأس المال ذهباً . وقد حدث انه في سنة ١٨١٢ ازدادت كمية
الأوراق التي أصدرها حتى كادت قيمتها في سنة ١٨١٥ لاتساوي شيئاً .
ولذا دعت الضرورة الى تأسيس بنك آخر على اقتراض الأول برأس مال
قدره ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ ريال (٢) وأما النوع الآخر فهي بنوك الولايات وقد
صرح بها في سنة ١٨٦٣ وسنة ١٨٦٤ ورخص لها أن تصدر أوراقاً مالية
ولكن القانون حدد المقدار الذي تصدره وبهذه الطريقة أمكن الولايات

(١) انظر جلد ص ٤٠٤ و ٤٠٨ و ١٠٩ و ١١٠

المختلفة أن يحصلن على الأوراق اللازمة للتداول وصار قلب الأسعار قليلاً عما كان عليه وأغلب تلك البنوك تشتغل بحفظ الودائع واستغلال المال وعقد القروض لتقوية الأعمال التجارية . وهي تزداد ازدياداً سريعاً

❦ (٥) البنك الأهلي ❦

أسس هذا البنك بواسطة شركة استصذرت الترخيص له بذكرتو ٢٥ يونية سنة ١٨٩٨ والغرض من وجوده (أولاً) أن يصرف الكمبيالات سواء كانت لحاملها أو بمجرد الاطلاع عليها (ثانياً) أن يقرض الحكومة أو البلديات والمحلات العمومية على حسب الاتفاق (ثالثاً) أن يسلف المزارعين تقوداً سواء كان ذلك برهن أو بدون رهن (رابعاً) أن يفتح حساباً جارياً لمن يريد وأن يصرف الاوراق المالية (خامساً) أن يستلم الامانات التي ترد اليه سواء كانت تلك الامانات تقوداً أو أسهماً أو كمبيالات أو معادن (سادساً) المتاجرة بالذهب وقد قرر الدكرتو المذكور (أولاً) أن تكون دائرة اصدار الورق منعزلة تماماً عن دائرة الصرف والحفظ (ثانياً) أن يكون بدل على الأقل نصف الاوراق التي يصدرها تقوداً وبديل الباقي عقارات مملوكة للبنك والا فيزيد المبلغ الاحتياطي (ثالثاً) أن ينشر في كل شهر في الوقائع الرسمية رأس ماله والمبلغ الاحتياطي ومقدار الاوراق المتداولة ومقدار الحساب الجاري ومقدار الودائع والرهونات ومقدار النقدية الموجودة فيه وتكون ادارة البنك بواسطة مجلس متكون من اعضاء لا يزيد عددهم عن عشرين ولا يقل عن اثني عشر من بينهم مدير البنك ويكون ثلاثة منهم في لندرة ويعين مجلس الادارة مدير البنك

وليعين كذلك وكيلين بناء على أمر المدير (م ٤ و ٥ و ٨ و ٢٠)
وقد صرح الذكريتو للبنك بإصدار أوراق مالية (بانكنوت) كما قدمنا
وهذه مزنة كبرى تفيد الحالة التجارية لأن الأوراق تمضد النقود في
تأدية وظيفتها وتقلل التقلب في الأسعار. على أن كثيرين لا يقبلون على
التعامل بها وخصوصاً صغار المزارعين الذين لا يفقهون مزيتها
ووجود في مصر بنوك كثيرة غير البنك الأهلي منها البنك الزراعي
والبنك العقاري والبنك العماني والبنك الشرقي الألماني وكل هذه البنوك
تأبى لشركات من الأجانب

﴿٦﴾ مزنة 'بنوك الوطنية' ❦

وجدير بكل أمة تسعى حقيقة في اعلاء شأن بلادها أن تجعل المصارف
وهي أم المرافق الحيوية تابعة لشركات وطنية وتكون رؤوس الأموال
فيها من ضمن ثروة الشعب لأنه مادامت المصارف تستمد أكثر أموالها
من الخارج فإن أقل اشاعة يخلقها أعداء الأمة بقصد تسوية سمعتها تجعل
المالين الأجانب يمتنعون عن ارسال أموالهم خوفاً من ضياعها وسبب
الأزمة المالية امتناع المصارف عن التسليف بعد التغالى فيه
وما مصر كنانة الله في أرضه بالبلد المدمر فقد أسبغ الله عليها من
الخيرات الطبيعية والثروة المقاربة ما هو كاف لإنشاء مصارف كثيرة برؤوس
أموال مصرية لو اجتمعت كلمة المصريين على ما يفيدهم وتوجهت همهم الى
نفع بلدهم « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

الكتاب الثالث

في

توزيع الثروة

موضوع الكلام في هذا الباب هو بيان كيفية تقسيم ثروة جهة من الجهات على القاطنين فيها والاسباب الداعية الى زيادة نصيب واحد عن الآخرين . وقد كانت المدينة التي اختلفت وسائلها وتباينت مظاهرها أهم داع لاختلال التوازن بين انصباء العالم وزيادة البون الشاسع بين نصيب طبقة من ثروة الامة وقسم طبقة أخرى وصعوبة التوزيع حتي انه ليحار من دخل معملا مثلا كيف تتوزع أعماله بين المشتغلين فيه ويحار أكثر كيف تتوزع أرباحه وكيف يختص الصانع وهو أقوى عامل فيه بشيء قليل وينال مديره مالا كثيرا وينال صاحبه ربما طائلا . يحار لأنه لا يجد ما يسوغ القسمة . ومن يعلم مقدار حيرة هذا الرجل بعينه اذا نظر الى الامة من وراء الحجب وأشرف على ثروتها ورأى كيفية التوزيع ورأى كيف لا يجد البائس الفقير ما يسد به رمقه وكيف يكتال الغني المال ويمتد به غير حساب ورأى كيف يحمد العامل صباح مساء ولا ينال الا بعض المال في آخر الشهر وكيف يكبد الصانع في العمل ببعض قروش وقت انتهاء العمل وكيف يشتغل صاحب الأراضي والعقارات وينال منها القناطر المقنطرة من الذهب والفضة استغلالا بلا كبير اشتغال . حقا ان عجبه يكون شديدا . لم تنتج حالة الانسان الأولى هذا الاضطراب والتباين

في الانصباء والاختلاف في التوزيع - أولاً - لأن أسباب المعيشة كانت بسيطة كالصيد مثلاً وثانياً - لأن كل واحد كان يعتمد على نفسه في الحصول على عيشه . ولم يرتبط الصانع بصاحب العمل ولا هذا بصاحب مناجم الحديد ولا ذاك بصاحب الملايين . فلم ينتج اختلاف في التقسيم لانه كان من السهل جداً أن يعرف الجميع ان صاحب الطي مثلاً هو صائده دون غيره وان خادمه له جزء صغير منه - وثالثاً - لان كل فرد كان في درجة الآخر فلم يوجد ثمة داع للتفريق بين نصيب واحد ونصيب أخيه على انه لما كان الانسان يميل بالطبع الى حب الاثرة سعى القوي في أخذ كل شيء وصارت القوة هي الحق فاختلف التوازن وأصبحت الثروة منحصرة في طبقة من الناس من أرباب السلطان والجاه وبقي من سرام طوع أم رهم يقنع بالقليل وينظر اليهم كما ينظر العابد لمعبوده ثم بدأ العامة يشعرون بظلم أولئك الذين استحوذوا على كل شيء وطفقت الطبقات المستعبدة ترفع رؤوسها أمام من نعتوا أنفسهم بالمسيطرين وذلك بسبب استئارة الاذهان وانتشار العرفان وهكذا انتصر الدستور على الاستبداد في حلبة الميدان

يبدأن قوة الدستور وان زعزعت قدم الاستبداد وقلبت نظام الحكومات ومحت الاستعباد الا أنها لا تقدر على محو النظام الاقتصادي للعالم أو جعل العمل الذي يقوم به كل الافراد واحداً في احداث الثروة وترقية المجتمع وتوزيع الثروة عليهم جميعاً بنسبة واحدة بل لا بد لها أن تسلم بان الاعمال التي يقوم بها أمير يحكم قطراً ووزير يسوس نظارة وزارع في حقل وصانع في معمل هي أعمال متباينة في الصعوبة مختلفة في الأهمية وان

توزيع الثروة بينهم لا يكون على نسبة واحدة . على أن نصيب كل واحد من الثروة ليس دائماً بنسبة منفعة للمجتمع الانساني أو سعيه في إحداث الثروة وترقية الحالة التجارية وتسهيل سبل الترقى لبني نوعه لاتأنا نشاهد في كل انحاء العالم فارقا عظيما بين الانصباء فإين الخادم الفقير من المثرى الشهير وأين صغار الفلاحين من كبار أرباب الاطيان . وأين مكسب الصانع الذي يطرق الحديد طول يومه من مكسب المغني الذي يقول غنوة في المساء فتكسبه غنية في الصباح . هل ينال كل على قدر خدماته ؟ كلا وان هذا التباين في الثروة في طبقات الامم قد ازداد في المدة الاخيرة زيادة لم تكن تخطر على بال واختل بسببه التوازن . وقد أمكن المشرع أن يقرر المساواة ويجعل الغني والفقير سواءا أمام القضاء ويلبى الرق في كثير من البلاد ويفسح للحرية الشخصية مجالا واسعا على شرط أن لا تضر بالغير ولكن عجز عن جعل الناس متساوين في الثروة ؛ ذلك لأن النظام الحالي نتيجة نظمات قرون وأجيال فهدمه مرة واحدة ضرب من المحال

﴿ (١) مذهب الفوضوية ﴾

ولقد استفحل الخطر الحالي خطر عدم المساواة في الثروة خصوصا في الجهات التي بلغت فيها المدنية نهايتها فتدمر الفقير وحسد الغني على ما أوتيته من قوة المال ومنعة الجاه واشتد غيظه وسخطه على النظام الاجتماعي الحالي ونادى بأعلى صوته « لهدم ذلك النظام الذي يفضل قوما على آخرين ويتلذذ تحت كنفه قوم لم يتبعوا في جمع شيء ومع ذلك أنام الغني من حيث لا يشعرون » فقام جماعة الفوضوية في العهد الاخير يقولون ان

سبب النظام الحالي الذي يشكونه الجميع هو وجود الحكومات ووضع السلطة في يد قوم دون آخرين وان أحسن طريق لارجاع ذلك العهد القديم الذي كان فيه الناس كلهم يرحون في الارض ذات الطول والعرض وكان كل فرد جرا يفعل مايشاء ويتمتع بما يشاء ويملك مايشاء بغير حساب حكومة ولا عقاب وازع هي هدم أساس الحكومات وتقويض دعائم سلطة الحاكم على المحكوم واقامة الفوضى مكانها وهؤلاء هم القوضيون الذين ظهر خطرهم في العهد الاخير وصاروا موتا أحمر على رؤساء الحكومات وكبار الاغنياء وهم فعلهم هذا يريدون أن يرجعوا بالعالم القهقري ويضعوا الحرية المطلقة للأشخاص بدل الحرية المقيدة بالحكومة وما علموا ان الحرية المطلقة التي ينشدونها بعد محو الحكومات هي أشد خطرا على العالم من الحرية المقيدة وهذا القول يشهد به التاريخ نفسه لان الفوضى وجدت في العالم قبل الحكومات المنظمة وكانت تبيتها ان تغلبت القوة على الضعف ووضع الاقوياء سيوفهم في رقاب الضعفاء حتى خضعت ومن هؤلاء الاقوياء نشأ أرباب السلطان وكانت الحكومات في أول الامر مستبدة كما يشهد التاريخ أيضا فكيف يرضى القوضيون أن يمحو تلك الحكومات التي أدخل الإصلاح في أكثرها وصار الامر فيها شوري بين الناس بعد أن كان الفرد هو الحاكم المطلق ؟

فذهب القوضيون مذهب طيش وخنون واغراق في حب الحرية الشخصية التي هي أصل الظلم الطبيعي في الانسان والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلملة لا يظلم ولا يوافق هذا المذهب بحال من الاحوال الوقت الحاضر الذي فيه يريد

كل واحد التقدم للمجتمع ومنع الاستبداد وتقليل المظالم ويسعى في وضع
النظم الكافلة لاستتباب الأمن وليس هناك من يقوم بكل ذلك الا
الحكومة الضالحة التي توقف كل فرد عند حده وتحدد دائرة حريته
الشخصية بحيث ينتفع بها ولا يضر غيره

﴿٢﴾ المذهب الاشتراكي الحكومي

ذكرنا كيف كانت عاقبة الحكومات الاستبدادية التي يحكم فيها
الفرد بما يوحيه اليه ضميره ان خيرا خيرا وان شرا فشرا وكيف تضاءلت أمام
قوة الدستور وكيف صارت أصوات الشعوب أعلى من أصوات الملوك في
جميع أنحاء العالم وأصبحت أغلب الحكومات الموجودة الآن دستورية
تمثل الهيئة الحاكمة فيها المسؤولة عن أعمالها جميع طبقات الهيئة المحكومة
وأخذت تسعى للصالح العام

وقد كانت نتيجة هذا التحسن في القرن الماضي ان قام الاجتماعيون
يشنون مذهبهم في الحكومات التمدنية التي تمثل حقيقة الامم التي
تحكمها مثل فرنسا والولايات المتحدة بأمريكا .

ويرمي الاشتراكيون الحكوميون الى أشرف المقاصد حيث يريدون
أن يتقدم بنو الانسان في الحضارة والعمران وأن تال كل طبقة من طبقات
الامة نصيبها من النفع فلا يظلم الضعيف ويحرم من الثروة وذلك بان لا تتبع
في احداث الثروة وتوزيعها نتائج المزاخمة والتنافس وأن تنصب الحكومات
نفسها للدفاع عن مصالح الضعفاء الذين لا يقدررون على مقاومة غيرهم في
ميدان الكسب وانما يختار أصحاب هذا المذهب الحكومة لانهم يعتقدون

أنها القادرة دون غيرها على إزالة هذا التباين الموجود بين انصباء الأفراد من ثروة المجتمع

يرى أهل هذا المذهب ان الحكومات اذا صلحت فعلت كل شيء يعود على المجتمع بالنفع العميم ولذلك يوجهون عنايتهم - (أولاً) - الى توطيد سلطة الحكومات وبذل كل مرتخص وغال في هذا الصدد والسير على كل خطة توصل الى ذلك

(ثانياً) الى احلال الحكومة محل الأفراد في عمل كل مايفيد المجتمع فبدل أن يقوم هؤلاء بالمشروعات تقوم الحكومة مقامهم (ثالثاً) الى الاهتمام الزائد بكل مافيه فائدة عامة. فهم يسعون ضد القوضيين على خط مستقيم لانه يتما ينادي هؤلاء بمحو الحكومات يسمي هم في تمجيدها وتقوية مركزها ولا أظن الاجتماعيين يقصدون تمجيد كل حكومة حتى ما كانت منها استبدادية بل يقصدون الحكومات النيابية التي تسعى في المصلحة العامة للشعوب. والدليل على ذلك أنهم لم يظهروا الا مع ظهور الحكومات النيابية والجمهوريات التي قامت على اقتضاض السلطة الاستبدادية القديمة بل أذهب الى القول بأنهم لابد أن يعنوا بالحكومات التي يلهجون بالثناء عليها تلك التي تحكمها الامة والا كيف ينتظر من حكومة الفرد المستبد أن تسعى في المنفعة العامة ؟ ان كل من ضرب في التاريخ بسهم يعلم ما كان يفعله الملوك المستبدون مثل نيرون الروماني ولويس الرابع عشر ملك فرنسا القائل « أنا الحكومة » وما كان يأتيه ملوك مصر القدماء وما يفعله الآن ملوك كثيرون. كل هؤلاء لم ينتظروا من رعاياهم سوى امدادهم بالمال وتسهيل سبل الاسترسال في

شهوراتهم والمكوف على ملاذم . كان هؤلاء الملوك يسهلون على من يدفع لهم الضرائب طريق الحصول على تقود ولكنهم يترونها منه كأول الأيسمون في تعليم شعوبهم حتي لا يعرفوا حقوقهم ويقفوا في وجوههم مطالبين بها وما أظن الاجتماعيين يمدحون مثل هؤلاء أو يرون فيهم أقل فائدة للمجتمع يعتبر أصحاب هذا الرأي ان كل ما يقوم به الاشخاص من المشروعات لا يفيد المجتمع وأن الحكومة هي المرشد الوحيد الذي يلزم أن يهد إليه عمل كل شيء وذلك لثقتهم التامة في الحكومات ويمطون لانفسهم الحق في ذلك أولا لان أعمال الاشخاص لا بد أن يشوبها شيء من الآثرة وحب الذات بخلاف أعمال الحكومات النظامية فانها تابعة للمصلحة العامة .

ثانياً لان ثروة الافراد مهما عظمت قليلة بجانب ثروة المجتمع التي تقدر الحكومة على التصرف بها فهم يريدون أن يجمعوا الشعب تحت راية الحكومة ويجعلوها مشرفة على تجارتهم وتربيتهم فتنبي المدارس وتدير دفعة التجارة وتشغل كل فرد من الافراد فيما هو مستعد له بفطرته وتأخذ الضرائب من الاغنياء لتساعد بها جميع الطبقات وتقسم الثروة بين كل الناس بحسب استعدادهم وتعرف استعدادهم بحسب العمل الذي يؤديونه .

وقد كان مبان سيمون الفرنسي المتوفي سنة ١٨٢٥ أكبر أصحاب المذهب المتقدم وكان يرى أن تقسم الثروة على حسب الاستحقاق وأن يحمل الشغل ميزان الاستحقاق وأن يحى التورث وأن تتولى الحكومة جميع المرافق ويمكن أن يرد على هذا المذهب الذي صار الآن في زوايا النسيان من جملة وجوه منها ان الغناء التورث يدعو الى تبذير الثروة تبذيرا يضر بالامة فالرجل النبیه الذي يخدم المجتمع بخدمة كبرى وينال من

ثروة الأمة مالا وإفرا اذا وجد أن ثمة تعب لن تنتقل الى عقبه فان رغبته تتجه الى صرف ماله بأية طريقة كانت حتى لا يضيع عليه . ومنها أن مثل تلك الطريقة تثبط الهمم وتجعل كل انسان يقنع بالشيء القليل وهذا مضر بالعالم الاقتصادي الذي لا يستقيم حاله الا بحجب الاكثار من الثروة . ومنها أن تولي الحكومات جميع المرافق يسد سبل المزاومة بين الافراد ويحرم العالم من النتائج الباهرة التي أحدثتها

﴿ (٣) مذهب المساوي ﴾

كان من نتائج الثورة الفرنسية التي كان الغرض منها نشر الحرية والاخاء والمساواة أن رأى بعض الاشتراكيين ومنهم بابوف الفرنسي أن يقسم مال كل مملكة على جميع أهلها بالتساوي فيزول الاغنياء وتصبح ثروة كل الناس على مستو واحد وهذه طريقة تفهقر مثل طريقة الفوضويين لانها تريد أن ترجع بالنظام الاجتماعي الحالي الى مئات قرون مضت وتهدم ما بنى بنو الانسان في جميع تلك القرون ومن العجيب أن يقول أصحاب هذا المذهب بأنه أفيد للمجتمع مع أنه أضر من النظام الحالي . لانه اذا كانت ثروة احدى الجهات مائة ألف من الجنيهات مثلا وقسمت على أهلها البالغ عددهم خمسين ألفا فاذا يخص كل فرد غير مبلغ هو على العموم قليل لكل واحد وقليل للقيام بأى عمل يفيد البلاد . لذا كان مثل هذا الرأي معطلا للحركة الاقتصادية تعطى تاما وفضلا عن ذلك كله فإن العمل به غير ممكن (أولا) لانه يريد نزع الملكية من كل فرد أولا ثم تقسيم الثروة بعد ذلك ومثل هذا العمل لا يصح أن يصدر من جمعية سادت فيها الفوضى فضلا عن حكومة صالحة . فعلام يبنون نزع الملكية

وكيف ينزعون الثروة من أشخاص تمبوا كثيراً في تحصيلها ؟
 ثانياً لانه من الظلم البين أن يسوى بين من كان أبوه وجده لا يعرفان
 الملل في تحصيل الثروة وترقية التجارة حتى جمعا مالاً وعقاراً ورثه أعقابهما
 وبين الفقير الذي لا يخلو حاله من أحد أمرين إما أن يكون غنياً في
 الأول فافتقر بسوء تصرفه وتبذيره لماله وأما أن يكون فقيراً لأن أباه
 فقير . ان أمام الفقير باب العمل فما منعه أن يلجأ متى كان قادراً على ذلك
 وان الثروة ان بقيت اليوم في أيدي الكسالى فاتها تفارقهم غداً ليتمتع بها
 قوم وقفوا على سر العمل وعرفوا أن لا فائدة للحياة بدونه

ثالثاً يريد من يعمل بهذا المذهب أن يسوى بين كل الناس في الثروة كما
 سوى بينهم القانون في أشياء كثيرة وما علم ان الثروة نتيجة العمل عادة
 وأن لا يصح بحال من الأحوال أن يسوى بين أعمال كل الناس وفائدتها
 للمجتمع

رابعاً لو فرضنا ان الثروة وزعت بين الناس بالتساوي فلا بد أن يحصل
 اختلاف في أقرب وقت بين نصيب فئة وفئة أخرى لوجود التباين بين
 الأميال وطرق اتفاق الثروة ووجود التورث والبيع والهبة وغيرها من
 مقتضيات التصرف في الملكية فتتجلى الحالة عن وجود أغنياء وفقراء
 ومدنين وغرماء وسعداء وتعماء وهو ما أراد أصحاب هذا المذهب تلافيه
 خامساً من ذا الذي يقسم الثروة عملاً بهذا المذهب أم هي الحكومة وهو
 أشد خطراً عليها من القوضى أم هم الناس والطمع متأصل في نفوسهم
 وحب الآثرة لا يفارق طباعهم ؟

— (٤) الاستزكاء —

يقول غير أصحاب الرأي المتقدم مالنا وتملك الثروة وهو دافع الى اختلاف توزيعها في النهاية ولم لا تكون ثروة المجتمع ملكاً مشاعاً يأخذ كل فرد منه بقدر كفايته ولا يزيد على ذلك شيئاً وقد أشاع هذا المذهب «أوين» الانجليزى المتوفى سنة ١٨٥٧ «وفوريه» الفرنسى و«كايه» مؤلف رواية «ايكاريا» سنة ١٨٤٨. كان يرى الأول أن يقسم الشعب الى جماعات لا يقل عدد احدها عن ٥٠٠ نسمة ولا يزيد عن ٢٠٠٠ وأن تأخذ كل جمعية كفايتها من الثروة الموجودة ويشتغل كل فرد منها بالاعمال التى تكلفه بها الجمعية ولا يكون حفظ النظام فى تلك الجماعات بيد أحد بل يراعى كل فرد النظام من نفسه ويحمل منفعة المجتمع نصب عينيه وقد ذهب «أوين» بالفعل الى الولايات المتحدة وأسس مجتمعاً فى انديانا سنة ١٨٢٦ وأراد أن ينظم جمعيات على هذا النسق فى كل جهة ولكنه لم يفلح. وأسس كايه فى الولايات المتحدة مجتمعاً أيضاً سماه مجتمع الايكاريين سنة ١٨٥٦ ووضع له قوانين تحتم على كل عضو من أعضائه أن يسعى فى صالح الكل وأن يتحمل كل الصعوبات فى ترقية شؤونهم وأن لا يكره اخوانه على ان هذا لم ينجح أيضاً تماماً لأن «كايه» نفسه كان يجب الاستئثار وكان يريد أن تكون كلمته النافذة فكيف باقى الأعضاء^(١) ؟

ويرى أصحاب هذا المذهب أن يكون عدد أعضاء تلك المجتمعات

(١) أنظر جيد ص ٤٥٩ وما بعدها

قليلا وأن يراعى النظام بالدقة بحيث يكون كل الاعضاء سواءاً حتى لا يأتي أى فرد منهم بما ينافي الصالح العام وكلما كانت تلك العشائر قليلة أمكن أن ينال كل فرد من أفرادها كفايته من ثروتها وكلما كان النظام فيها شديداً حافظ أفرادها على الثروة فلا ينفقونها فيما لا يفيد

ويستند بعض الفوضيين الذين يريدون محو الحكومات على هذا الرأي ويقولون ان الناس بعد تفويض دعائم الحكومات يعيشون مثل هذه الميشة فلا يظلم القوي الضعيف ولا تختلف طرق توزيع الثروة في المجتمع لأن كل فرد يأخذ كفايته فلم يظلم احداً وما علموا بأن هذا الرأي واهن البناء لا يستند عليه الامن هو اوهى منه لاسباب كثيرة أهمها (أولاً) ان احتياجات كل منا لاحد لها فكيف تجعل مقياساً تقاس عليه الانصبا؟ قال « غوستاف شمولار » « من الخطأ البين أن تجعل احتياجاتنا مقياساً توزع على مقتضاه الثروة بينما لاستيلاء الانانية على نفوسنا » وهو قول حق لو فطن أصحاب هذا المبدأ لصدقه لما تغالوا هكذا في حسن الظن بالانسان ونسوا أن حب الآثرة طبيعي لا يقدر أحد على اقتلاعه من نفوس البشر

(ثانياً) لأن أصحاب هذا الرأي لم يعمينوا من يوزع الثروة على كل فرد بحسب احتياجه؟ ولم يعمينوا من يسن القوانين ويعاقب الجناة والمذنبين بعد محو الحكومة؟ هل يعاقبهم كل الناس الموجودين في المجتمع أو ينتخب افراد المجتمع من يقوم بذلك واذا كانوا منتخبين فما هي الكيفية التي ينتخبون بها؟

(ثالثاً) لأن التاريخ برهن على خيبة مثل تلك المسمى بحبوط عمل

«أوين» و«كايه»

(رابعاً) لأن مثل تلك المجتمعات لا بد لها من الانقسام الى هيئة حاكمة وهيئة محكومة حتى تستقيم أعمالها ويمتنع التعدي منها (خامساً) لأن أصحاب هذا الرأي يريدون أن يعيدوا الحالة الاجتماعية الى أول ظهورها اذ ان تلك الممالك الهائلة الموجودة الآن كانت في أول أمرها جماعات مثل تلك التي يتكلمون عنها ثم اتسع نطاق العمران فيها حتى صارت كما نراها الآن

(سادساً) لنفرض أنه أتبع هذا المذهب في مصر مثلاً وانقسمت ثروتها بين تلك العشائر الاشتراكية فن يضمن لنا أن تلك المجتمعات لا يصير بعضها أغنى من بعض بما أن درجات السعي ليست واحدة فيحدث عدم التساوي الذي يريدون أن يحوه وهذا المذهب الاشتراكي الفوضوي يناقض روح الحرية والعدل معاً فن ذا الذي يجعل ثروته ملكاً مشاعاً بعد أن تعب في تحصيلها السنين الطوال ؟ وبأي وجه يتساوى اللصوص الاذنياء بالعاملين الشرفاء ؟ بل بأي وجه يحرم فرد من ثمرة كده وتعب أبيه وجده ويجعل ماله مباحاً للجميع ؟

ان حق الملكية هو الذي جعل العالم يترقى الى هذا الحد جعل الفلاح يعمل في الأرض ويحييها بعد ان كانت مواتاً . جعل التاجر يبحث عن كل ما يروج تجارته . حمل الكسول على العمل . دما المتقاعد الى الكسب فبحوه تندثر معالم المدنية ويرجع العالم القهقري

﴿ ٥ ﴾ الاشتراك في الأرض ورأس المال

وجد بعض الاشتراكيين ان المذهب المتقدم غير مقبول فقامت فئة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر تنادي بوجوب الاشتراك في الأرض ورأس المال ون يترك كل فرد يشتغل لنفسه ويوفر لنفسه لا يشاركه غيره في ثمره كده ولا يشاطره ربحه وأول من دعا الى ذلك عالم بلجيكي يدعى « كولن » سنة ١٨٥٠ ثم ظهر في سنة ١٨٦٧ كتاب ألفه « كارل ماركس » وآخر ألفه « فريدناند لاسال » أبانا فيهما مبدأ الاشتراك في الأرض ورأس المال. والفرق بين هذا المذهب والمذهب السابق ان أصحاب المذهب المتقدم ذكره يدعون الى الاشتراك في كل شيء أما هؤلاء فيقولون بالاشتراك في الأرض ورأس المال اذا كانت الأرض لا يزرعها صاحبها ورأس المال لا يستعمله صاحبه ولكن مادامت الأرض يزرعها مالكيها ومادام رأس المال تحت ادارة صاحبه سواء كان ثابتاً أو متداولاً فلا يتعرض له الجمهور .

يرى أصحاب هذا المذهب ان أحسن طريقة لفض الخلاف الحالي وتخفيف وطأة التباين في الثروة هي نزع ملكية الأرض ورأس المال على الشرط المتقدم وجعل الأرض ورؤوس الأموال مشتركة بين الشعب يشتغل كل فيها ويأخذ فائدة على قدر شغله « وقدركية الشغل كما يقول ماركس بحسب مدته ويعتبر جميع شغل البشر واحداً من جهة القيمة متى كان الاجهاد في هذا الشغل واحداً » فن لا يتعب لا يأخذ شياً ومن اشغل كثيراً نال مالا كثيراً وانما جعلوا الشغل مقياساً لأنهم يرون

انه هو المقدر الحقيقي للقيمة . ولا يخالف هذا المذهب توريث الثروة كما يفعل مذهب « سيمون » فهو من هذه الوجهة يثبت في كل فرد حجب العمل لتحصيل الثروة أولا ومتى جمع مالا ومات وتركه لعقبه فلا داع لاشتغال هذا اذا اراد اتفاق مآثره له والده والاقتصار عليه .

ويمكن الاعتراض على هذا المذهب من وجوه (الاول) - أنه يجعل الاعمال البشرية ايا كان نوعها متسوية وهذا يخالف الحقيقة لانه يغمط الناس حقوقهم ويساوي النبي بالنبي والنجار بالرسام والكاتب بالصانع ولا يرى فرقا بين أحقر الصانع وبين أمهرهم فلا يطعم الصانع الجاهل في تحصيل ما يجعله مساويا للماهر مادام يكسب مثله وربما اكتسب أكثر بزيادة ساعات عمله ولا يوجد داع أكثر من هذا الى عدم الاتقان ولعمري لو اتبع هذا المذهب لما ظهر اختراع واحد لصانع مع ان أكثر الاختراعات من مبتدعات الصانع الذين بلغوا في صنعتهم حد الاتقان ولاشتغل كل فرد بأسهل الاعمال مادام يتساوى مكسبه منها بمكسب من يتعب نفسه في أصعبها . من ذا يقول بان تعب الفلاح في زرع أرض رملية مثل تعب آخر في أرض سوداء التربة مع ان عملهما واحد وهو الفلاحة ؟ ينظر ماركس وأتباعه الى قيمة الشيء من حيث صانعه لأمن حيث هو وهذا خطأ بين لأن القيمة التبادلية لاي صنف تتوقف على منفعة الشيء في حد ذاته وليس على منفعة لشخص معين وقد قال الاستاذ « بول ليروي بوليو » « ان ما اقترحه ماركس من جعل مقدار ساعات العمل مقياسا لقيمة الشيء المصنوع واطلاق ذلك على كل شغل هو اقتراح لا يوجد الا في مخيلته ومن الخطأ المحض أن يجعل الشغل

مقياس القيمة لانه عادة يكون سببها اذ ان قيمة الصنف لا تتوقف على شئ آخر سوى نسبة المعروض والمطلوب منه وربما كان لنفقات صنع الصنف دخل في ثمنه ولكن تلك النفقات لا تشمل الوقت فقط كما يتصور ماركس بل يدخل فيها أشياء أخرى وتختلف أهمية أعمال الانسان العقلية والمادية اختلافا عظيما سواء في الصناعة أو في غيرها وهذا الاختلاف يجعل من المستحيل وضع مقياس مطرد لجميعها»

(الثاني) أنه يأمر بنزع ملكية رؤوس الاموال وجعلها مباحة للجميع وفات أصحاب هذا المذهب انه من المحتمل أن تكون هذه الاموال جمعت بواسطة العمل وانه من الصعب جدا تمييز ما حصل عليها أربابها بالعمل وما حصلوا عليها بالهبة

(الثالث) أنه يأمر بنزع ملكية الاراضي وجعلها مشتركة بين الجميع وهذا يحول دونه عقبات

✽ (١) جعل الأرض مباحة ✽

قبل البحث في هذا الموضوع يحسن أن نرجع البصر كرة على كيفية نشوء حق الملكية في الارض وكيف صارت خاصة بمن يريد الاشتراك كون أن يسلبوهم اياها بدعوى انها ملك للجميع بلا تمييز وقد ذكرنا غير مرة ان الانسان نشأ صيادا يعيش من سنان دمه ثم سحت له فكرة تدجين بعض الحيوانات والانتقال بها من مكان الى مكان كما يفعل كثير من القبائل الرحالة الى وقتنا هذا ولم تتوجه عنايته الى فلاح الارض والانتفاع بكنوزها الدفينة الا بعد ذلك وقد تعاقبت على الارض أدوار

الدور الاول - كانت الارض في هذا الدور مملوكة للمجتمع مباحا الانتفاع بها لجميع افراده على السواء فكانت العشيرة تزرع قطعة من الارض عاما مثلثا ثم تنتقل لغيرها في العام التالي بدون أن يعترضها أحد ولم تفكر العشائر في ذلك الوقت في امتلاك الارض (أولا) لقلة عدد السكان وعدم وجود متزاحين (ثانياً) لاتساع الارض على السكان (ثالثاً) لجهلهم الطرق العلمية لفلح الارض فكانوا لا يتقيدون بجهة من الجهات خوفاً من استنزاف خصبها .

الدور الثاني - ثم ازداد عدد السكان بعد ذلك وابتدأ التزاحم على الارض فأخذت كل عشيرة من تلك العشائر تضع يدها على جهة معلومة من أرض المجتمع فتعمل فيها وتنفع بها مدة ثم تتبادلها مع جارتها ولا تزال أثار هذا الدور موجودة في سويسرا باسم « المان » وفي الروسيا باسم « مير »

الدور الثالث - ثم وجدت القبائل أو العشائر ان الارض التي تتعب فيها يستفيد منها غيرها لانها لا تجني ثمرة دائمة من عملها فعمدت الى امتلاك الارض بدل وضع اليد عليها أو استغلالها مدة فاخترت كل عشيرة بجزء من أراضي المجتمع لا يشاركها فيه غيرها وأصبح من ذلك اليوم حق الملكية مقدسا لا يمسه أحد بسوء بل تضيع الرقاب دون ضياعه وتستمر الحروب عند أقل تعد عليه

على انه في هذا الدور لم يكن هذا الحق خاصاً بأي فرد من أفراد العشيرة بل كان للعشيرة كلها والدليل على ذلك ان كبيرها وهو أقوى فرد فيها لم يكن له حق التصرف في الارض المملوكة سواء بالبيع أو

بالهبة أو بالوصية بل كانت الأرض تشبه أملاك الشركة لا يجوز لأحد الشركاء التصرف فيها ويوجد أثر لهذا النظام عند قبائل (الادروغاس) في بلناريا وعند الكروات في النمسا

الدور الرابع - المنظمات القطاعية لم تترك الامم بعضها أمانة مطمئنة في بلادها بل كانت الأمة القوية تمد سلطتها على كل من قدرت عليهن من الامم الأخرى . وكان تأثير الفتوحات شديداً على حق الملكية لا تنقله الى الامة الفاتحة أو للقبيلة الغالبة على حسب الاحوال وكان يصعب على أولئك الغزاة أن يضعوا أيديهم على كل أراضي الأمة ولذا كانوا يكتفون بملكيتها فقط ثم يقطعونها أتباعهم على شرط أن يحملوا السلاح معهم وقت الحاجة وكان هؤلاء يقطعونها غيرهم على شروط مختلفة وهكذا وقد استغل خطر هذا النظام في القرون الوسطى وخصوصاً في انكلترا وفرنسا وألمانيا وصار الفلاحون الذين كان لهم كل شيء قبل الفتح عبيداً تباع وتشترى مع الأرض كأنهم جزء منها ونشأ عن هذا النظام مفسدات كثيرة واجحاف بحقوق الفلاحين الذين لا ذنب لهم الا ضعفهم ولا يزال في انكلترا شيء من هذا القيل حيث توجد مقاطعات لبعض الأعيان يكونون فيها الامرير الناهين .

الدور الخامس - ثم ابتدأ العالم الاوربي بعد فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ينهض نهضة جديدة على أثر انتشار العلوم والمعارف التي كانت كنوزها مخبوءة في تلك المدينة وظهرت الدعوة الى المدنية في كل الارزاء فلبتها أعظم الشعوب وابتدأ نور المرفان ينير أذهان جميع الطبقات وارتقى الفلاحون وزحزحوا عن كواهلهم نير المستبدين فيهم وهكذا تلاشت

النظامات الاقطاعية . وابتدأت الحرية الشخصية تسير جنباً جنباً مع
العرفان ونالت الشعوب حقها كله أو جله من حاكمها وخول الحق
للأفراد في امتلاك الأرض على شرط دفع الضرائب التي عليها للحكومة .
وصار لهم حق التصرف فيها بكل الطرق القانونية كالبيع والإجارة والهبة
والوصية على أن أكثر القوانين فرقت بين التصرف في العقار والتصرف
في المنقول مثال ذلك القانون المصري فإنه فرق بينهما من وجوه كثيرة
منها (الاول) أنه لا يمكن هبة الأرض إلا بعقد رسمي أي عقد امام
موظف عمومي مختص أما المنقولات فتكون هبتها بأية طريقة (الثاني)
أنه شرعاً لا يمكن وقف المنقول إلا في أحوال استثنائية بخلاف العقار (الثالث)
أنه لا يتم التسليم في العقار إلا بإعطاء الحجة أو المفاتيح للمشتري أما في
المنقول فيتم بتسليم ذات الشيء (الرابع) أن العقار لا يثبت الحق فيه بوضع
اليد إلا بعد خمس سنين عند وجود السبب الصحيح وخمس عشرة سنة في
غير ذلك وهذا بخلاف المنقول (الخامس) الشفعة لا تكون إلا في العقار
الدور السادس - ولم تأل كثير من الدول جهداً في استنباط طريقة
تجعل التصرف في الأراضي مثل التصرف في المنقولات كي تتوزع زيادتها
ولا تختص بها فئة معلومة حتى وفق عالم في أستراليا يدعى (تورنس) إلى
طريقة تسهل ذلك

❦ (ب) طريقة تورنس ❦

وتشتمل هذه الطريقة على أمرين (الاول) إيجاد سجل في الحكومة
توصف في صفحاته قطع الأرض المملوكة فيذكر تاريخ امتلاكها واسم

مالكها الحالي وأسماء الاشخاص الذين ملكوها وحدودها وغير ذلك
(الثاني) ان يحصل صاحب الارض على صورة تطابق الورقة الموجودة في
السجل تمام المطابقة بان رسمها بواسطة التصوير الشمسى فيمكنه أن
يتصرف في هذه الصورة كما يتصرف في أى متاع منقول وقد جربت هذه
الطريقة في أستراليا وفي تونس ونجحت نجاحاً تاماً

﴿ (ج) اراضى مصر ﴾

بعد أن تملك العرب مصر في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
اعتاد أمراؤهم أن يوزعوا الاراضى على القواد بشرط أخذ العشر منهم
كما كانت الحال في بلاد العرب ثم صار كل من يعتنق الديانة الاسلامية
يكسب المزايا التى للمسلمين وتصبح أرضه عشورية أى يدفع العشر من غلتها
للحكومة ولكن الامراء منعوا ذلك وقرروا أن تكون خراجية أى
يدفع أربابها الخراج عليها . ولما استولى السلطان سليم على مصر وزع الاراضى
على قواده الذين تركهم فيها وبعض المماليك الذين كانوا من حزبه لينتفعوا
بها وكانت تسمى رزقة ^(١) . على انه حينما ضعفت شوكة السلطنة استبد
المماليك في مصر وصار كل فرد منهم مستقلاً في بلده وشاع في القرن
السابع عشر نظام الالتزامات وكيفية ذلك أن يتعهد الشخص بأن يدفع
للحكومة الضرائب المربوطة على اراضى جهة من الجهات وذلك لمدة سنة
أو أكثر يدفع سنة منها مقدماً ثم يسعى بعد ذلك جهده في أن يحصل على
المبلغ الذى تعهد بدفعه للحكومة أو زيادة عليه ولم يكن من رقيب على

(١) أنظر ملكية الثروة العقارية في مصر ص ٤٧ و ٤٨ و ٥٠ و ٥١

أولئك الملتزمين فكثروا يسومون الفلاح سوء العذاب ولم ير هذا بدامن الاستسلام لتقيده بالارض وكانت الحكومة تعطي الملتزم بعض الاراضي بلا مقابل جزاء قيامه بهذا العمل ومن ذلك نعلم ان هذا النظام كان يشبه كثيرا النظامات الاقطاعية في القرون الوسطى وقد تغيرت هذه الحالة حينما استأصل محمد علي باشا شأفة الممالك في أول القرن الماضي وصادر أملاهم وصارت كل الأراضى بعد ذلك للحكومة كما كانت قبلاً ثم بدأ بتقسيم البلاد الى مديريات ومراكز وبلاد وأعطى لسكان كل جهة أطياناً يزرعونها وهكذا كانت لكل فلاح قطعة من الارض خالصة له يزرعها كيف شاء على شرط أن يدفع ضريبتها وقد صرح القانون الصادر في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٨٤٦ (١) ان الذي توزع عليه الارض يجوز له أن يرهن أرضه أو يتنازل عن الانتفاع بها لغيره على شرط أن يكون ذلك على يد شهود أو بواسطة حجة (٧) وانه اذا تفتب عن أرضه ورجع فوجد غيره يزرعها فله حق استردادها منه (٣) وانه اذا لم يدفع الخراج يجوز حرمانه من الانتفاع بالارض الا اذا أمكنه دفع الخراج وحينئذ ترد اليه ثم صدر قانون في ٨ جمادى الأولى سنة ١٨٥٤ نص (أولاً) على ان للورثة الذكور حق وضع أيديهم على الاطيان التي تركها مورثهم . أما الاناث فليس لهن هذا الحق الا اذا أثبتن انهن محتاجات للتعيش منها وتعهدن بدفع الضرائب وتعطى لهن الارض لكن على شرط أن تنزع منهن اذا وجدن لهن وسيلة أخرى للارتزاق (ثانياً) أن يكون التصرف في تلك الاراضي بواسطة حجة تكتب في المديرية (ثالثاً) أن تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة . وهكذا ازدادت حقوق المنتفع عما كانت

عليه إلى أن صدر دكرتو في ٢٢ شعبان سنة ١٨٦٦ أباح للمتفعين بالأرض أن يوصوا بها لغيرهم وأن يهبوها لهم. وأتما حفظ للخديو الحق في التصديق على وقف تلك الأراضي. وقد أصدر الباب العالي في ٧ صفر سنة ١٨٦٧ قانونا صرح فيه للجانب بامتلاك الأراضي في السلطنة التي من ضمنها مصر. وفي ١٣ جمادى الآخر سنة ١٨٧١ صدر قانون المقابلة الذي نص على أن من يدفع خراج أرض لمدة ست سنوات يصير مالكا لها ملكا تاما بعد هذا الزمن وكانت نتيجته أن أجهد كثيرون أنفسهم في أن يدفعوا الضرائب ليملكوا الأرض ملكا تاما وألغى هذا القانون في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وجدد في هذه السنة أيضا ولكنه ألغى أخيرا يدكرتو ٦ يناير سنة ١٨٨٠ الذي صادق عليه قانون التصفية في ١٧ يولييه. ولم تمض مدة قصيرة حتى صدر في ١٥ أبريل سنة ١٨٩٠ قانون أزال العقبات من طريق الملكية التامة وخول امتلاك الاطيان ليس فقط لمن دفعوا الضرائب بل لغيرهم أيضا حيث ورد فيه انه «اعتبارا من تاريخ أمرنا هذا يكون لأرباب الاطيان الخراجية التي لم تدفع عليها مقابلة حقوق الملكية التامة في أطيانهم أسوة بأرباب الاطيان التي دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها»

هذه هي الأدوار التي تقلبت فيها ملكية الأرض ويريد الاشتراكيون أن لا يختص بها قوم دون آخرين بل تصير للجميع وقد كانت الأرض في المدة الأخيرة سببا مهما في اختلال التوازن بين الطبقات واغتنى قوم كثيرون بغير حساب، ولا يدلهم في إيجاد ذلك الغنى فما الذي فعله صاحب قطعة أرض ازدادت قيمتها اضعاافا لأن الترام مثلا وصل إليها بعد أن كانت

بعيدة عن السكن؟ ألم تكن شركة الترام هي السبب في ارتفاع قيمتها؟
وأى فضل لصاحب قطعة أرض ارتفعت أجزؤها لتكاثر عدد السكان
وغير ذلك من الأسباب التي لا دخل للفرد فيها؟ وقد رأى بعضهم
أن استعمال طريقة «تورنس» تخفف هذه الوطأة لأنها تسهل نقل ملكية
الأرض من فرد إلى فرد كما تتداول المنقولات فتوزع تلك الزيادة التي
زادتها الأرض بلا تعب أصحابها على أفراد كثيرين من المجتمع فإذا فرضنا
أن ثمن قطعة من الأرض مائة جنيه وباعها صاحبها لآخر فباعها هذا بمائة
وخمسين ثم باعها الثالث بمائة وثمانين وهكذا فإن الربح يتوزع على أفراد
كثيرين على أن هذا لم يروغلة المشترين الذين لا يرون أي
مسوغ لجعل الأرض للأفراد بل يريدون جعلها مشتركة فقاموا بقرحون
اقتراحات عديدة للوصول إلى هذا الغرض وأهم تلك الاقتراحات اثنان
(الاول) أن تشتري الحكومات جميع الأراضي المملوكة للأفراد ثم
تؤجرها للأهالي لمدة تراوح بين خمسين وسبعين وتسع وتسعين سنة
ثم هم يستدلون على نجاح هذا الاقتراح بما كان أخيراً من استيلاء الحكومة
الفرنسية بهذه الطريقة على كثير من السكك الحديدية الموجودة في
بلادها بعد أن كانت مملوكة للأفراد. على أن هذا الاقتراح لا يمكن
العمل به (١) لأن العدل يقتضي أن تدفع الحكومة ثمناً مناسباً لأصحاب
الأرض وهذا بالطبع يودي بخزintها إلى الخراب لأن اثمان الأرض
الموجودة ليست بالشيء الذي يستهان به (٢) لأن بعض الناس ربما
امتنع عن بيع ملكهم وكل فرد حر التصرف في ملكه فإذا الذي
الحكومة وقتئذ؟ هل تجبره على ذلك أم تدفع له ثمناً جالياً؟ (الثاني)

قام المستر « هنري جورج » والمستر (ميل) وغيرهما ينادون بأن أحسن وسيلة لجباية تلك الزيادة التي تزيد في قيمة الارض بلا تعب أصحابها هي وضع ضريبة على أجرة الاراضي تأخذها الحكومة وتصرفها في مرافق اخري تفيد المجتمع بدل أن تحتص بها فئة قليلة من السكان وقد قال (ريكاردو) بهذا الخصوص (ان الضريبة التي تربط على الارض بنسبة الاجرة التي يتقاضاها أصحابها منها فتختلف باختلاف تلك الاجرة فهي في الحقيقة ضريبة على تلك الاجرة وبما ان مثل تلك الضريبة لا تربط على الارض التي لا أجرة لها ولا على حاصلات رأس مال ينفق على أرض لغرض الربح ليس الا ولا يدفع في الاجرة . فهي لا تؤثر بحال من الاحوال على ثمن المواد الاولية بل تقع بحذفها على ملاك الاطيان) ويرى أصحاب هذا الاقتراح ان أتباعه يأتي للحكومات بحال يكفيها مؤونة تربط الضرائب والتعب في جبايتها من جميع الطبقات ويعترض على هذا الرأي من الوجوه الآتية (أولاً) ان كثيرين من أصحاب الاطيان لم يرثوها عن آبائهم بل اشتروها باموالهم التي هي ثمرة كدهم ودفعوا فيها قيمتها الحالية أو أقل بقليل فمن الظلم البين والعار المشين على أية حكومة أن تنهب طبقة من رعاياها بهذه الطريقة التي تزرى بكل حكومة صالحة تخاف على سمعتها (ثانياً) كيف تقدر الحكومة أن تميز بين الزيادة التي زادت بها الاراضي بالصدفة كزيادة عدد السكان وتنظيم الطرقات ونحو ذلك وبين الزيادة التي زادت بها يحد أصحابها وتهدم الارض بالطرق الزراعية المفيدة وكيف يصح أن يؤخذ المجد مجرم الكسول ؟ (ثالثاً) لماذا تنعم الحكومة من أرباب الاطيان هذه المبالغ الطائلة اذا زادت قيمة أطيانهم وارتفع

ايحارها ولا تعرف لهم شيئاً اذا هبطت قيمتها ألم يكن أجدد بالحكومة أن تكون معاملاتها واحدة لرعاياها وأن يكون الغرم بقدر الغنم (رابعاً) ان رؤوس الاموال وغيرها من انواع الثروة تزيد بالصدفة كما تزيد الارض فلماذا تضغط الحكومة على ملاك الاراضي وتأخذ منهم تلك الزيادة وتترك غيرهم بدون أن تتدخل في شؤونهم ؟

❦ الاشتراكية والاسلام ❦

جاء الدين الخفيف داعياً الى مواساة الفقراء آمراً بالزكاة لقوله تعالى في كتابه العزيز (وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه وما للظالمين من أنصار . ان تبدوا الصدقات فنمائي وأن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم والله بما تعملون خبير) (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)

وبما ان أساس الاشتراكية هو حق الفقراء على الاغنياء للتفاوت بينهم في الانصباة وما تلك المذاهب المختلفة التي تقدم ذكرها الا حرب أثار الفقير غبارها وذكى نارها لتصبح تلك الثروة التي عقد الاغنياء عليها الخناصر ملكاً مشاعاً لا يستأثر بها البعض دون البعض فلا جرم اذا اعتبرنا ان ذلك الدين الذي يفرض الزكاة أكبر داع الى دوام الالفة بين كل الطبقات وان أتباعه أحسن دواء للاشتراكية

❦ أصحاب الدير ❦

أما وقد عرفنا الآن رأي الاشتراكيين في توزيع الثروة والطرق

التي يرونها على اختلاف منازلهم موصلة الى ذلك سواء كانت بموجب الحكومة كما يقترح الفوضويون أو الاعتماد عليها كما يرى الاشتراكيون الحكومة أو جعل الثروة مشاعة كما يفعل أصحاب ثلاثة المذاهب الاخرى . فلا مانع الآن من بيان الكيفية التي توزع بها الثروة في الوقت الحاضر . ولو بحثنا عن الاشخاص الذين لهم دخل من ثروة المجتمع نجد (أولاً) صاحب الارض الذي يأخذ أجرتها (ثانياً) صاحب رأس المال الذي يأخذ منه ربحاً أو فائدة بحسب ما اذا تجربته أو أقرضه لغيره (ثالثاً) العامل الذي يأخذ أجره على شغله (رابعاً) الحكومة التي تأخذ الضرائب لتساعد على النظر في شؤون المجتمع . ولنتكلم على كل واحد من هؤلاء فنقول

« (١) صاحب الارض »

الملكية العقارية هي أحسن أنواع الملكية بلا مرء وذلك (أولاً) لأن قيمة الأراضي قليلة التقلب بخلاف غيرها من أنواع الثروة فاتها لا تثبت على حال فالمال يزول لاقل تغير في الثقة وأقل ترزع في الامن العام والعامل لا يجد دائماً من يقبل عمله ويعطيه عليه أجراً . ولكن الأرض راسية تتعاقب عليها الدهور وتتبدل الحكومات وتتقلب النظمات وهي باقية (ثانياً) لأن الحاصلات الزراعية لا يقل طلبها كثيراً فلا خوف على صاحب الارض ولا هو يحزن مادام قطنه وقعه يطلبهما النبي والفقير على السواء (ثالثاً) لان عدد السكان في ازدياد والتزام على الارض في اشتداد وهذا مشاهد في الجهات الآهلة بالمدنية منذ عهد قريب فبعد أن

كانت الأراضي بخسبة الثمن أصبحت عالية القيمة وأضحت أجزرتها
مرتفعة أيضاً

وصاحب الأرض اما أن يزرعها بنفسه أو يعطيها لغيره يزرعها وفي
حالة إعطائها لغيره اما أن يعطيها له إيجاراً وأما أن يعطيها له مزارعة . فإذا
تعهد صاحب الأرض زرعها بنفسه سواء عمل فيها يده أو أجر لها فلاحين
يزرعونها وراقبهم مراقبة شديدة ازدادت حاصلاتها وصارت خصبة التربة
والسبب في ذلك هو ان الملكية ثبت فيه حب الثابرة على العمل وبذل
الجهد في استثمارها للارتفاع بكنوزها واستندار خيراتها فان مجرد
اعتقاد الشخص بأنه وحده هو الذي تعود عليه ثمرة الأرض وانه هو
المنتفع بنتيجة عمله لما يضاعف قواه في فلحها . اعط الفرد الكسول
جبلا وقل له ان هذا ملكك ثم راقبه كيف يحوله بعد ذلك الى وادى
زرع تعلم مقدار تأثير الملكية على العمل . لولا ثقة الفلاح ان تلك الأرض
التي يتعب فيها هي خالصة له ولعقبه من بعده ما انكب عليها من الصباح
الى المساء وبذل في فلحها كل قواه حتى يتحول جديها خصبا وتكثر
حاصلاتها وان من يقارن بين غلة الفدان الذي يزرعه صاحبه والذي يزرعه
الاجير أو المستأجر أو المزارع لا يبقى عنده شك في هذه الحقيقة . على ان
هذه الطريقة غير ممكنة الا عند صغار الملاك . لانه يستحيل على أي فرد
من كبار أصحاب الاطيان أن يزرعها بنفسه ولذا كان من الضروري أن
يستخدم غيره ليفلحها ويعطيها أجراً في مقابل عمله كما يفعل كثير من الملاك
انما يستحسن في هذه الحالة أن يشجع صاحب الأرض الفلاحين
برفع أجور المجتهدين منهم لكي يتنافسوا في إتقان العمل وأن يراقبهم

مراقبة شديدة يكشف بها النطء عن حقيقة كل فرد منهم فيكافي
المجتهد الأمين ويحرم المتواني الخائن

ويستحسن كثيرون أن يمتطوا أطيافهم مزارعة وهي عقد يعقده
المالك مع من له دراية بفلح الأرض يتفق فيه على أداء حصة معلومة من
حاصلاتها^(١). وفي هذه الحالة اما أن يتفق المؤجر والمزارع على الآلات
التي يحضرها كل واحد منهما أولاً يتفقان فإن اتفقا فيها واتبع ماتباعاً
عليه وان لم يتفقا تدخل في التأجير الآلات الزراعية والمواشي الموجودة
في الأرض في وقت العقد اذا كانت تلك الآلات والمواشي مملوكة للمؤجر
ويجب على المستأجر أن يصرف النفقات اللازمة لحفظ ما يوجد بالأرض
من المباني وغيرها من المآوي وأن يبذل جهده في خدمة الأرض^(٢) وعليه
أيضاً أن يستعوض الآلات التي بليت بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط
بخلاف ذلك ولكن لا يكون ملزماً بأن يستعوض الحيوانات التي نفقت
الا من النتائج فقط اذا كان هلاكها بدون تقصير منه^(٣) والمزارعة
مفيدة من الوجهة الاقتصادية (أولاً) لأنها تجعل للمزارع صاحباً في تقوية
الأرض وتحسينها وتبث في نفسه النشاط في العمل وراء اكثار الغلة لانه
يعلم علم اليقين ان النفع مائد بعضه عليه ولا يختص به المالك وحده (ثانياً)
وهي من جهة أخرى تجعل لصاحب الأرض صاحباً في مراقبة المزارع

(١) وتختلف هذه الحصص باختلاف خصب الأرض وعدد المزارعين وغيرها

من الاسباب والمزارعة منتشرة في مديرية الشرقية

(٢) أنظر مادة ٣٩٨ من القانون المدني الاهل

(٣) أنظر مادة ٣٩٩ من القانون المدني

لان ربحه من أرضه يتوقف على مقدار حاصلاتها كثرة وقلة فان جادت بغلة كثيرة ربح وان جاءت بقدر قليل كان جزء كبير من الخسارة واقعاً عليه (ثالثاً) وهي داعية الى دوام العلاقة بين المزارع والمالك لان هذا لا يتجه فكره الى استبدال مزارعه بغيره الا في القليل النادر بخلاف المؤجر الذي يبحث دائماً عن مستأجر جديد يدفع له أجرة أعلى (رابعاً) وهي تدعو أيضاً الى دوام الائتلاف بينهما فهي بمثابة شركة توحدت فيها مصلحة صاحب الارض ومصلحة المزارع وليس بعد توحد المصلحة داع أشد الى الكدح والكسب في تحسين حالة الارض .

: وللوصول الى نتيجة حسنة يجب تأجير الارض لمدة طويلة اذ ان كثيرين من المستأجرين لا يشفقون على الارض ولا يهتمهم استنزاف خصبتها أو بقي لانها ليست دائماً لهم ولا هم يريدون أن يحصلوا منها على غلة كثيرة وكفى . ولكن اذا أجر الملاك أراضيهم لمدة طويلة فان المستأجرين يكثر من الاعتناء بها لعلهم ان غلتها طول تلك المدة حائدة عليهم

﴿ (١) أجرة الارض ﴾

- أجرة الارض هي المال الذي يأخذه صاحبها في مقابل ارتفاع الثمن بها سواء بزرعها أو بالرعي أو بالصيد فيها أو باستخراج كنوزها

﴿ (ب) كيف نشأت تلك الأجرة ﴾

لنفرض أنه يوجد ثلاث قطع من الارض الزراعية أولاها على ضفة

نهر أو غدير وتربتها خصبة ينتج الفدان منها اثني عشر أردبا وبجانها قطعة أخرى أقل منها خصبا ينتج الفدان منها عشرة أرداب وبجانها قطعة ثالثة بعيدة عن ذلك النهر ينتج الفدان فيها ستة أرداب . ولنفرض ان ثلاث القطع هذه منفصلة في احدى من الجهات ولنفرض أيضا ان سكان تلك الجهة قليلو العدد تكفيهم القطعة المجاورة للنهر ويفضلونها على غيرها (أولاً) لأنها لا تحتاج لكثير عناء (ثانياً) لأنها تأتي بحاصلات كافية لهم على قلة عملهم فيها

وبعد عدة من السنين ضاقت تلك القطعة بالسكان لكثرة أولادهم وأحفادهم وصارت حاصلاتها التي كانت تزيد عن حاجتهم لا تكفيهم الآن وذلك لوصولها الى حد تناقص الغلة الذي تكلمنا عنه في موضع آخر فإذا يصنعون هل يموت أكثرهم جوعاً ما أظنهم فاعلين ذلك وأمامهم القطعة الأخرى التي ينتج الفدان منها عشرة أرداب وتنقسم الناس حينئذ الى قسمين قسم يذهب الى القطعة الأخرى ويعمل فيها بمحراثه ومموله وقسم آخر يفضل أن يشتغل في الأرض الاولى ويدفع لأصحابها الفرق بين ما تنتجه الاولى وما تنتجه الثانية بدلاً من أن يتعب نفسه في زرع القطعة الأخرى يقول صاحب الفدان من القطعة الاولى لمن يريد أن يزرع أرضه « انك لو صرفت على فدائي مقدار ما تصرفه على الفدان من القطعة الأخرى لأنتج لك اثني عشر أردبا مع انك لو أنفقت في الفدان من القطعة الأخرى نفس الشغل ورأس المال لما أنتج لك الا عشرة فقط فاختر لنفسك واحداً من الإثنين اما أن تعطيني أردبين وهما الفرق بين مقدار الثلثين أو تخرج من ملكي وغيرك كثيرون يقبلون بهذا الشرط » فيختار الفلاح

الفدان من القطعة الاولى طبعاً ويصدق بأمر المالك أولاً لان خصب
القطعة الأولى يسهل عليه العمل ثانياً لانه لا فائدة له من الانتقال لجهة
أخرى مادام لا يفيد ذلك بل بالعكس يتعبه . ثالثاً . لأنه يرى نفسه
أهنا حالا وأهدأ بالا من أخيه الذي ذهب الى القطعة الاخرى وأخذ
يكدح فيها لكي يحياها فيمكننا اذاً أن نستنتج مما تقدم أمرين مهمين
(أولهما) ان القطعة الاولى صارت لها أجرة فقط لان الضرورة
حتمت على الناس الالتجاء الى القطعة الثانية الأقل منها خصباً (ثانيهما)
ان مقدار تلك الاجرة هو الفرق بين ما تنتجه الاولى من الارادب أو
أية وحدة أخرى وما تنتجه الثانية منها

بقي أولئك الناس مدة من الزمان وأصحاب الاطيان في القطعة الاولى
يأخذ كل منهم أردبين عن كل فدان والفلاحون يزرعونها بسهولة ويخصهم
عشرة أرادب بينما يكدح أولئك الذين ذهبوا الى القطعة الثانية ولا يبالغون
القدر كفايتهم . وهم كذلك اذ تقاطر عليهم خلق كثير جذبهم حسن
متايخ تلك الجهة وجودة تربتها فأرادوا أن ينالوا حظاً منها . وجد أولئك
المهاجرون ان القطعتين الاولى والثانية لا تكفيان لسد عوزهم هم والسكان
الاصليون فتماقتوا على القطعة الثالثة أقل ثلاث القطع خصباً وأثروا في
الحالة الاقتصادية من وجهتين (الاولى) ان القطعة الثانية صارت لها أجرة
لان الناس تفضل أن تزرعها وتأخذ من الفدان عشرة أرادب بدل أن
يتعبوا في القطعة الثالثة التي لا أجرة لها ويأخذوا من الفدان ستة أرادب
فقط . يفضل أحدهم أن يقيه صاحب الارض ويدفع هو في مقابل ذلك
أجرة في الفدان تعادل الفرق بين ما ينتجه الفدان من القطعة الثانية وما

ينتج الفدان من القطعة الثالثة بدلا من أن يتعب في زراعتها وبهذه الطريقة يحصل ملاك الأطيان في القطعة الثالثة على ميزة خاصة ويصير لهم الحق في طلب أربعة أراذب من كل من ينتفع بفدان من أطيانهم ويتمتع بمزيتة وتساعد على ذلك المزاخمة القائمة بين المستأجرين ولكن مبال ملاك الأطيان في القطعة الأولى؛ أنهم يصيرون أغنى من ذي قبل ليس لأن أراضيهم صارت أخصب ولا لأنهم أجهدوا أنفسهم بل لأن بعض الناس تزاحموا على الأرض الرديئة ليربحوا أنفسهم من عناء زراعة الأرض الإرداء نوبة وهي القطعة الثالثة وأصحاب القطعة الأولى لا يكتفون الآن بآردين عن كل فدان بل يجبرون من يريد أن ينتفع بأرضهم وهي أخصب الجميع على دفع زيادة خصبها عن الأرض الأقل خصبا وهذه الزيادة هي الفرق بين غلة الفدان في الأولى وغلته في الثانية (١٢ - ٦) أو ستة أراذب فان أطاعوا استمروا منتفعين بالأرض والاحل محلهم مئات غيرهم من المتراحمين على المنفعة

فاذا زاد عدد السكان في تلك الجهة عن قبل لاي سبب من الاسباب واتخذ الناس أرضا لا ينتج الفدان منها أكثر من أربعة أراذب بنفس الشغل الذي ينتج به الفدان من القطعة الثالثة ستة ومن الثانية عشرة ومن الأولى اثني عشر فان اجارة القطعة الأولى تصير (١٢ - ٤) أي ثمانية وأجزاء الثالثة (٦ - ٤) أي اثنين

فرضنا في المثال المتقدم أن هذه الجهة منعزلة وان السوق التي تباع فيها حاصلات تلك الاطيان واحدة لا يزاحمها فيها غيرها وبقي غلبتنا فرض آخر وهو وجود جهة على الضفة الاخرى من النهر مثلالأى أهلها ان

زراعة القمح مفيدة لهم فأخذوا ينافسون غيرهم في زراعته ويزاحمونهم في منوقه خصوصاً لانهم قد وجدوا ان أقل أراضيهم خصباً ينتج القدان فيها خمسة أرداب

فإذا تكون نتيجة ذلك على أجرة الأراضي التي تنتج اثني عشر أردباً هل تبقى ثمانية أرداب أم تقل ؟

ان أجرة أحسن أراضي الجهة الاولى تصير أقل لان الناس لا يقبلون على زرع الاراضى التي تنتج أربعة أرداب في الجهة الاولى مادامت هناك أراض في جهة أخرى تتلف عليها سوقها . فتصير أجرة أحسن أرض في القطعة الاولى (١٢ - ٦) أى ستة والثانية أربعة بدل ستة ولا يأخذ أصحاب القطعة الثالثة أجرة عليها

﴿ (ج) قانونه الأجرة ﴾

من كل هذا الايضاح نستنتج هاتين القاعدتين ^(١)
 (الاولى) ان أجرة الارض تنشأ من وجود أراض مختلفة في درجة الخصب تزرع جميعها في وقت واحد بقصد عرض حاصلاتها في سوق واحدة
 (الثانية) ان تلك الأجرة تقدر بالفروق بين درجات الخصب المختلفة فتعرف أجرة الارض بالفارق بين حاصلاتها السنوية وبين حاصلات أقل الاراضى المزروعة خصباً . على شرط أن تكون منوقها واحدة وأن يكون مقدار الشغل الذي يصرف عليهما واحداً

❦ (د) أميرة أراضي البناء ❦

لا يمكننا أن نسوي أراضي البناء بالأرض الزراعية ونجعل أجرتهما على معدل واحد لاختلافهما اختلافاً بينا وهذا التباين مبني على أمور كثيرة منها أن أراضي البناء في كل جهة محدودة عادة إما عملاً بنظام البلديات أو حباً في الاجتماع وهذا ما يجعل التزام عليها شديداً ويقل وجود الأراضي التي لا أجرة لها بل يكاد يجعلها معدومة وهذا بخلاف الأراضي الزراعية في أكثر الجهات ومنها أن منافع أراضي البناء تختلف باختلاف الفرض الذي يراد استعمالها له . وهذا يختلف باختلاف المهنة فثلاً الأراضي القريبة من الأسواق العمومية يرغب فيها التجار لأن صقعها يفيدهم في ترويح تجارتهم والأراضي القريبة من المحاكم يرغب فيها المحامون ويدفعون فيها أجوراً عالية . لأن الصقع الموجودة فيه يلفت الأنظار إليهم والأراضي البعيدة عن السكن يتراحم عليها أصحاب العامل ويشيدون فيها مصانعهم . والأراضي المعتدلة الهواء يتراحم عليها الأطباء وينون فيها المستشفيات وقد وصلت أجور أراضي البناء في بعض المدن إلى درجة باهظة

❦ (هـ) أميرة المناجم ❦

تختلف المناجم عن الأرض الزراعية لأنه بينما يستعمل مستأجر الأرض الزراعية خصبها الطبيعي بدون تقصيص شيء كثير منها لا يقدر مستأجر المنجم على الاستفاد به إلا إذا احتفروا واستخرج المعدن الموجود فيه وهذا بالطبع يؤول إلى استنزاف كل ما فيه على توالي الأيام ثم زده بعدئذ المستأجر

الى صاحبه حفرة لا ينتفع بها ولذا كان القانون المتبع في أجور الأراضي الزراعية لا ينطبق مطلقا على الاراضي الموجودة فيها المناجم . بل توقف أجور المناجم (أولاً) على جنس المعدن (ثانياً) على الكمية الموجودة منه (ثالثاً) على قربة أو بعده عن سطح الأرض (رابعاً) على بعده أو قربة من السوق

وينبغي على ذلك ان منجم الذهب أجرته أضعاف أجره منجم الفحم أو الحديد لأن قيمة ما يستخرج منه أضعاف قيمة الفحم وان المنجم المحتوي على كمية عظيمة أعلى أجره مما فيه قدر قليل لأن المستأجر يمكنه أن يستخرج منه المعدن بسهولة وفي وقت قصير وان المنجم الذي يبعد خمسة وعشرين متراً عن وجه الأرض مثلاً أجرته أعلى مما يبعد خمسين متراً لأن الأول يسهل استخراج المعدن منه بدون كبير نفقات بخلاف الثاني وان المنجم البعيد عن السوق أقل أجره من القريب منها لأن أجره النقل تقلل مكسب المستأجر

﴿ (و) أجرة المراعي ﴾

لا تختلف أجرة المراعي عن أجرة الأرض الزراعية . لأن قانون أجره هذه ينطبق عليها تماماً . فن المراعي المتسعة كثيرة الكلاً ومنها الضيقة قليلة الحشائش ومنها التي لا تؤجر لعدم صلاحيتها لذلك . وأجرة الأولى هي الفرق بين قيمة ما تنتجه وما تنتجه الثانية

وكثيراً ما تجعل المراعي كثيرة الكلاً أرضاً زراعية لأن ذلك أكسب لأصحابها أو تجعل الأرض الزراعية مراعي حتى يتجدد خصبها

الذي استنزف من كثرة الاجهاد بالزراعة

﴿ (٢) ربح صاحب العمل ﴾

تقدم لنا الكلام عند البحث في أدوار الصناعة كيف صار الصانع أجيراً عند صاحب العمل بعد أن كان حراً وعضواً في شركة العملة. وكيف رضي بذلك في مقابل ما يتناوله من الأجرة بحسب كفاءته. وفضل معيشتة هذه على حالته الأولى المحفوفة بمصاعب المسؤولية لأنه يأخذ من صاحب العمل أجرة عمله على كل حال سواء ربح هذا أو خسر. ولم ينتدي عمل أصحاب المصانع الا منذ زمن حديث في تاريخ الصناعة وهم الآن يمثلون الدور المهم في العالم التجاري ويصنعون كيات وافرة من البضائع ويبيعونها للتجار.

وصاحب العمل اما أن يكون هو نفسه صاحب رأس المال الذي يدير به حركة العمل واما أن يكون مقترضه من أحد أصحاب الاموال في مقابل فائدة يدفعها له. وقد كان رأس المال وحده في الزمان الغابر مرشحاً صاحبه للقبض على زمام العمل وادارة شؤونه والتصرف في أجور الصناع وقت ان كانت المصانع في بدئها والاصناف المصنوعة لا تحتاج الى مهارة فائقة وصاحب العمل لا يحتاج الى نظر بعيد ليجز البضائع للمستقبل وكانت السوق هادئة والاصناف المطلوبة قليلة الانواع وربما راج الصنف منها طول العام وكانت تكفي في هذا الوقت معرفة الصانع الفنية وان جهل صاحب العمل صناعة الصنف فكفى بماله معين له على ادارة العمل.

بيد أنه لم يعد ذلك منطبقاً على الوقت الحاضر الذي ازدحمت فيه

السوق بأصحاب المعامل وكل ينافس الآخر في صناعة أحسن الاصناف
 واعداد ملابس لفصل الشتاء وأخرى لفصل الصيف وآلات للزراعة
 وأخرى للصناعة وإرسال كثير من الأولى إلى البلد الزراعي وتصدير الثانية
 إلى القطر الصناعي فلم يبق المال وحده كافياً لترشيح صاحبه للفوز فإذا لم
 يكن صاحب المعمل صاحب فكر ثاقب ونظر في العواقب وإذا لم يكن
 أكثر دراية من الصانع فإن حظه من الفوز في معترك الحياة يكون
 ضئيلاً ويظهر عليه من هم أحسن منه لأنه كما يلزم أن يكون ربان السفينة
 ملاحاً وصاحب الأرض فلاحاً والا غرقت السفينة أو كادت وقل محصول
 الأرض كذلك يجب أن يكون صاحب المعمل عالماً بدقائق الصناعة واقفاً
 على أسرارها قبل أن يقدر على الربح ويتفوق على غيره والدليل على ذلك
 أن أكثر أرباب المصانع في إنجلترا مثلاً ارتقوا من صف الصانع كما يفهم من
 قول « مارشال » « أن كثيراً من أرباب الأعمال وأصحاب المعامل الذين
 يربون على النصف في بعض جهات إنجلترا قد نبغوا من صفوف العملة
 فالصانع الذي خصه الله بنباهة غريزية أكثر مما خص غيره مستعد
 بطبيعته لأن يرفع نفسه إلى مصاف مدير المعمل » وكثيراً ما كان جهل
 بعض أصحاب المعامل ومديري الأعمال سبباً في تفويض دعاتها

(أولاً) لأن العملة الذين تحت إدارة الجاهل منهم لا يوجهون عنايتهم
 إلى إتقان العمل لعلهم بأن الرئيس لا يميز بين الفث والسمين ولا يفرق بين
 بينهم وبينهم فيتكاسل النبيه ويزداد النفي غباوة والمهمل اهمالاً
 (ثانياً) لأن صاحب المصنع الجاهل بالصناعة أو مدير المعمل غير
 الحاذق لا يقدر على استنباط الطرق التي تضمن له الربح فتكون خسارته

أكثر من ربحه ويؤول حاله الى الخيبة والافلاس .

*(١) قانونه الرابع *

عند التكلام على الثمن والقيمة قلنا ان سعر السوق لاي صنف يكون في العادة قريباً من ثمنه الطبيعي وهذا موافق لأعلى نفقات يمكن بذلها في صنع الصنف فصاحب المعمل الذي ما كسته الايام حتى كلفه صنع الصنف أعلى النفقات يكاد يكون ربحه من ذلك الصنف معدوماً وبما ان المشتري في السوق يهيمه الحصول على البضاعة بدون نظر الى حالة صانعها أو اشتقاق عليه اذا علم انها كلفتها أعلى نفقات . وبما انه لا يمكن أن يكون للصنف في وقت واحد وفي سوق واحدة أكثر من سعر واحد فن البديهي ان صاحب المصنع الذي يبيع البضاعة التي كلفتها نفقات قليلة يكون رابحاً في بيعها . ومقدار ربحه فيها هو الفرق بين أعلى نفقات صنعها على صاحب المعمل الذي ما كسه الوقت وبين نفقاتها على بائنها ولنضرب لذلك مثلاً رجلين صنع كل منهما ألف متر من القماش في معمله . اما أحدهما فانه اشترى القطن بمبلغ عشرين جنيناً أيام رخصه وأجر عملة بخمسة جنينيات ودفع جنينتين في نفقات أخرى فكان مجموع النفقات سبعة وعشرين جنيناً وأما الآخر فلم يحصل على القطن الا بخمسة وعشرين جنيناً لثلاثة وكان من سوء حظه ان هجره كثير من صناعه فراراً من قلة أجورهم ولم يكن ليحصل على غيرهم الا بشق الانفس ودفع سبعة جنينيات أجرة على العمل ثم دفع نفقات أخرى بلغت ثلاثة جنينيات فكانت جملة نفقات الصنف على هذا التمس ستة وثلاثين جنيناً نفرض انها أعلى نفقات لذلك

الصنف المعروض في ذلك اليوم فإذا فرضنا أن سعر هذا الصنف في السوق كان ستة وثلاثين جنيهاً . فلا شك في أن التاجر الذي كلفته صناعته سبعة وعشرين يربح تسعة والبائع الذي أتفق على صنعه ثلاثين يكسب ستة ومن كلفه ستة وثلاثين يرجع بصفقة للقبول ولا ينال من الربح شيئاً ويمكننا بعد هذا المثل أن نسر القاعدة الآتية وهي أن ربح صاحب المعمل في السلعة يقاس دائماً بالفرق بين نفقات صنعها عنده وبين نفقات صنع مثلها على صاحب معمل آخر باع مثلها بدون ربح ولا تخلو السوق من وجود قوم لا يربحون أما لسوء ادارتهم أو لسوء طالعهم . وهؤلاء هم الذين صنعوا الصنف في أسوأ الأحوال وتكبدوا أكثر مما يمكن من النفقات في اعداده

✽ (ب) متباينة لأجرة الأرض ✽

كما أن الأراضي تختلف بعضها عن بعض في الخصب كذلك أصحاب المعامل وأرباب الأعمال متباينون في الكفاءة مختلفون في القدرة على القيام بالأعمال التي عهدت إليهم وكما أنه يوجد في الأراضي ما لا يقبل النام على استئجارها لقلة خصبها أو لبعدها عن السوق كذلك يوجد من بين أصحاب المعامل من يصنعون الصنف ويبيعونه بلا ربح كما قدمنا . وهذا أول شبه بين الربح والأجرة

ويشبهها أيضاً في أنه يقاس بمن لا ربح له كما أن الأجرة تقاس بمحصول أرض أخرى لا أجرة لها

(ج) «مقارنته بالفائدة» *

إذا كان صاحب المعمل أو مدير العمل مالك رأس المال الذي يدار به المعمل أو العمل فإن الربح والفائدة يكونان واحدا لا يمكن افتراقهما . أو التمييز بينهما ولكن إذا كان رأس المال مقترضا فان فائدته تضم عادة الى نفقات صنع الصنف ^(١) وليست الحال كذلك في الربح فهو لا يدخل في السفر الذي يتوقف على قانون العرض والطلب فلا يمكن معرفة سعر الصنف قبل عرضه للبيع

(د) «أجرة العمور والربح» *

بما أنه لا فرق مطلقا بين صانعين اشتغل أحدهما في معمل رجح عقل صاحبه أو مديره حتى ربح واشتغل الآخر في معمل صنع بضاعة لم يربح فيها لسوء ادارة صاحبه لأن معرفتهما الفنية واحدة ولأنه لا داعي أن يؤخذ أحدهما بسوء ادارة صاحب المعمل الذي كان من سوء طالع الاشتغال فيه ولذا كان من العدل أن لا ينقص صاحب المعمل الذي خسر في الصنف أو لم يربح فيه شيئا من أجرة الصانع الذي لا ذنب له غير وجوده تحت ادارة مثله بل يجب أن يتحمل الخسارة وحده أو يحرم من الربح وحده ويعطي الصانع أجرته

(١) وقد تقدم لنا عند الكلام على نفقات صنع الصنف ذكر العناصر المكونة

لربح صاحب المعمل فليراجع الجزء الاول من ص ١٦٩ الى ١٨١

❦ (٣) أجرة العامل ❦

العامل له أعظم فضل في أحداث الصنف وتحويله من حال لا ينتفع به الى شكل يكون ذا قيمة . فلولا لما أمكن تحويل المواد الأولية (الخام) الى مصنوعات مفيدة ولا تحويل الذهب الى تقود كما انه لا يمكن بيع الأصناف والربح فيها حتى يجعلها الصانع قابلة للبيع

* (١) تاريخ الأجرة *

في دور الأسرة الذي سبق لنا الكلام عليه كان الذي يصنع ما يكفيها اما أحد عبيدها أو فردا من أفرادها وفي كلتا الحالتين لم يأخذ أجرة على عمله لأن الرقيق ملك للأسرة تستخدمه كيف شاءت ولأن الفرد متضامن في المعيشة مع باقي الأعضاء فيبذل جهده لنفعهم أما في شركات العملة فلم يكن الأجر بالشئ المهم وكان يكفي المبتدئ أن يتعلم ممن هم أحق منه ويحتهد في أن يكون رئيساً ولم يكن العامل قادراً على مخالفة أمر أعضاء الجمعية ولا حراً في أن يشتغل بالأجرة التي يريدها . فكانت أجرة الصانع بالمعنى المتعارف الآن معدومة ثم ابتداء كثير من أعضاء النقابات بالخروج منها ليكونوا أحراراً يشتغلون لمن يريدون بما يريدون . وكانوا يختلفون عن العملة في الوقت الحاضر من وجهين (الأول) انهم لم يكونوا مجتمعين في محل واحد بل كان كل فرد منهم يشتغل في بيته (الثاني) ان كل شخص منهم كان يشتغل بآلات من عنده وكان يشتري المواد الأولية التي يصنعها واجتمع

الصناع بعد ذلك في مكان واحد وصار الخدم أو صاحب العمل يشغلهم جميعاً بالأجرة وأصبح كل واحد منهم أجيراً أسيراً بعد أن كان حراً. ويتقدم المدينة والاستبحار في العمران صار الاحتياج إلى رؤوس الأموال أكثر من الاحتياج إلى الصناع لا لنقص في قيمة أعمالهم ولكن لكثرتهم وقلة المال. فاستبد أصحاب الأموال مع أرباب الصناعات وصار أصحاب المعامل في الغالب يسمون وراء نفهم الخاص ويعطون العملة أجوراً قليلة ويشغلونهم ساعات كثيرة وحسبهم كسبهم ولو كان من لحم العامل ودمه

ثم بدت للحكومات مظالم بعض أصحاب المعامل للعملة وخصوصاً في القرن التاسع عشر فأخذت تسن القوانين المتعلقة بالصناع ومخديمهم (أولاً) من جهة ساعات العمل (ثانياً) من جهة أقل أجرة يأخذها العامل في بعض الصناعات (ثالثاً) من جهة اتخاذ الاحتياطات الصحية في المعامل وملاحظة عدم تشغيل الأحداث فيما يضرهم أو يعوق نموم فتحسنت حالة العملة عن ذي قبل وأخذوا يدركون مزية التضامن وقويت الروابط بينهم مهما اختلفت صناعاتهم وابتدأ كثيرون منهم في الممالك الكبرى بتأليف جمعيات الاتحاد لتبحث في كل ما يربو في شؤون الصناع ويمنع عنهم ظلم مخدوميهم وتعضد من يعجز منهم عن الاستمرار في العمل كمن يصيبه عي أو داء يقعده عن العمل ومن يكبر سنه وغير ذلك من المساعي المشكورة

❦ (ب) الامورة الحقيقية والاسمية ❦

أجرة الصانع الحقيقية هي ما يلزم له من الحاجيات وقت القيام بالعمل

كلأكل والملبس والسكن وبعض الكماليات كالتبغ وغيره أما أجرته
الاسمية فهي النقود التي يأخذها جزاء عمله كأن يأخذ عشرة قروش أو
عشرين قرشاً في اليوم وقد تكون الأجرة يومية أو أسبوعية أو شهرية
وذلك يختلف باختلاف المهن التي يستدعى بعضها أن يأخذ العامل أجرته
يوميًا لشدة احتياجه وينبغي على ذلك أن أجره الصانع الحقيقية تختلف في
أزمنة مختلفة ولو اتحدت أجرته الاسمية فيها فالصانع الذي كان يأخذ في
سنة ١٩٠٤ عشرة جنيهات في الشهر مثلاً كان يشتري بها حاجيات أقل
 مما يشتري الآن بثمانية وذلك لأن النقود أغلى اليوم مما كانت أمس
ويترتب عليه أيضاً أن الأجرة الحقيقية للصانع تختلف كثيراً وإن اتحدت
الأجرة الاسمية أو الظاهرية لأن حاجيات الصانع تتوقف على الصناعة التي
يشتغل فيها وعلى مزاجه وميله وتربيته وغير ذلك مما يختلف باختلاف الصانع

❦ (م) تقدير أجره العامل ❦

قد تشعبت الآراء في بيان الأصول التي تتبع في تقدير أجور الصانع
وذهب الاقتصاديون في ذلك ثلاثة مذاهب

❦ المذهب الأول ❦

يرى أصحاب هذا المذهب أن معدل أجره العملة في إحدى الجهات
يقدر بنسبة كمية رأس المال المراد تشغيله في تلك الجهة إلى عدد الصانع
فإن كان رأس المال كثيراً والعملة قليلة العدد كانت أجورهم عالية وإن
كان رأس المال المراد تشغيله قليلاً وكان عدد العملة كثيراً نقصت أجورهم

فإذا فرضنا أن رأس المال المراد تشغيله في إحدى الجهات بلغ اثني عشر مليوناً وكان عدد الصناعات اثني عشر ألفاً كان معدل أجرتهم ألف جنيه وكلما زاد عدد م تقص معدل أجورهم فاصحاب هذا الرأي قد شبهوا العملة بالبضائع المعروضة أمام المثلأ لتأجير شغلهم وشبهوا رأس المال بالمطلوب وطبقوا على هذه النظرية قانون العرض والطلب وقد بين « جون ستوارت ميل » ذلك بقوله (توقف الأجور على النسبة بين عدد الصناعات من السكان وبين رأس المال أو موارد الثروة الأخرى المخصصة لاستخدام الشغل فإذا كانت الأجور أعلى في زمان أو مكان منها في مكان أو زمان آخر أو صار العملة أرغد عيشاً وأهناً بالافليس هناك سبب سوى زيادة نسبة رأس المال لعدد السكان) وهذا المبدأ منتقذ من جملة وجوه (أولاً) لأنه لا يوجد عند كل فرد مبلغ مخصص لتشغيل العملة حتى يكون مجموع تلك المبالغ هو المقسوم عليهم ويكون خارج القسمة هو معدل الأجرة وغاية ما يمكن أي فرد أن يقوله هو (يلزمي عملة لتتميم كذا) وليس (يلزمي شغل بمبلغ كذا) لأنه لا يعرف المبلغ الذي يتفق مع العملة عليه قبل أن يستخدمهم (ثانياً) لأنه ولو أن صاحب المعمل يدفع للعملة من رأس المال الموجود معه ولكنه في الحقيقة يدفع لهم من نتيجة الشغل الذي يشتغلونه ونتيجة الشغل لا تظهر إلا بعد تشغيلهم وليس من شأن صاحب المعمل الحاذق أن يقول (اتى أعطيتهم من رأس مالي الموجود بدون نظر الى الربح) . ومن المشاهد أن صاحب المعمل يحاسب نفسه قبل الشروع في استخدام الصناعات في عمل السلعة فيخصم من المبلغ الذي يأمل أن يبيع به ثمن المواد الأولية ثم أجرة الأرض الموجود فيها

المفعل ثم ربحه الذي ينتظره وتعدّد يتصرف في المبلغ الباقي في الحساب ويجعله مقياساً ومرشداً في تقدير أجره الصانع فترى من ذلك إن أجره الصانع ليست منسوبة الى رأس المال الموجود كما يقول أصحاب هذا الرأي بل الى رأس المال الذي سيوجد من الشغل (ثالثاً) لانه يوجد كثير من العملة يأخذون أجورهم بعد بيع الصنف فهل يقال ان أجره هؤلاء دفعت من المبلغ المخصص للشغل . ألم يأخذوا نصيبهم من نتيجة الشغل ؟ (رابعاً) ويرى أصحاب هذا الرأي ان المبلغ المخصص لدفع أجور العملة لا يتوقف كثيراً على قوتهم في العمل ولا حذقهم فيه فاذا كان المبلغ المخصص على رأيهم في احدى الجهات ستة ملايين من الجنيهات وكان عدد العملة عشرة آلاف ومتوسط شغل كل فرد منهم تسع ساعات فلا يزيد هذا المبلغ اذا قام مقامهم عشرة آلاف متوسط شغل الواحد عشر ساعات وكانوا أكثر منهم معرفة ونشاطا . ينظر أصحاب هذا الرأي الى عدد العملة ولا يهمهم اذا كان هؤلاء من الانكليز أو الفرنسيين أو الضيئين وهو خطأ كبير (خامساً) وهم ينكرون على الصانع أن يعارضوا من يهضم حقوقهم ويعطيهم أجورا قليلة على عملهم كأن العملة عيند ليس لهم الحق في طلب زيادة عما خصص لهم وهذا يكذبه الواقع لان العملة يقدرون على زيادة تلك الأجور ولو كان رأس المال المخصص لهم قليلا على زعم أصحاب هذا المبدأ

﴿ المذهب الثاني ﴾

ويرى أصحاب الرأي الثاني و « لاسال » في مقدمتهم أن العمل

كالسلف وإن العملة بأنعوها وأصحاب المعامل أو الأعمال يشتروها . وبما أنه في أية سوق إذا اشتدت المزاومة تقدر القيمة التبادلية لأي صنف بنفقات صنعه فكذلك إذا اشتدت المزاومة بين العملة تقدر قيمة الشغل أو أجرته بالنفقات الضرورية التي يصرفها العامل وقت صنع الصنف وهذا المذهب أكثر إجحافاً بالعملة من المبدأ السابق لأنه يرى أن أجورهم لا تزيد ولا تنقص كثيراً عن نفقات المعيشة الضرورية مع أن تلك النفقات التي يسمونها ضرورية تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وباختلاف الأشخاص أيضاً فمن الظلم البين أن لا يعطى عامل مقيم في القاهرة مثلاً الا نفقات الضرورية أي النفقات اللازمة لما كلة ومشربه وتحمل أجرته مساوية لأجرة آخر في إحدى جهات الأرياف . من الاجحاف أن لا يأخذ العمال أكثر من حاجاتهم المعاشية الا قليلا ولا يفتح أمامهم باب الأمل في التكسب حتى يزدادوا نشاطاً . على أن هذا المذهب قد عدلوا عنه الآن ^(١)

(المذهب الثالث)

وينقسم أصحاب هذا الرأي حاصلات الجهة على المستحقين فيعطون ملاك الأطنان نصيبهم من أجرة أراضهم وأرباب الأموال فوائد مبالغهم وأصحاب المعامل والأعمال أرباحهم وما بقي للعملة . وحينئذ يكون نصيب كل عامل الباقي بعد خصم أجرة الأرض وفائدة رأس المال ورجح المخدم . ويؤيد هذا الرأي ما ذكره الأستاذ « بستالي جيفونس » من « أن أجرة

العامل هي نتيجة شغله بعد خصم أجره الأرض والضرائب وفائدة رأس المال وأن الحق في جانب أصحاب هذا الرأي وكلما أسرنا في اعتقاده كان أحسن لجميع العالم إلا بعض علماء أبوا إلا التماس في الخطأ باعتقادهم المذهب الأول .

وهذا الرأي مشجع للعامل باث فيه روح الجهد والاجتهاد لأنه يحمل له صالحا في صنع كمية عظيمة بغاية الاعتناء لعل له ان النفع حائد يعضه عليه فاذا زادت الحاصلات كان حظه من الزيادة وافرا واذا نقص كان جزء من الخسارة واقعا عليه

ولا ينبغي أن نأخذ بهذا الرأي على إطلاقه لثنا نشاهد في بعض الممالك كالولايات المتحدة مثلا نقصا في أجور العملة مع أن رؤوس الاموال كبيرة بل يجدر بنا ان نلاحظ في تقدير أجره العملة قلهم وكثرتهم لانه كما ان لكثرة المروض من السلع تأثيرا على ثمنها كذلك لكثرة أو قلة العملة دخل في تقدير أجورهم . فاذا تهافت العملة على عمل أمكن صاحبه أن يستخدم كفايته منهم بأجور قليلة .

وقد طبق بعض الاقتصاديين نظرية المنفعة التي سبق الكلام عليها في الجزء الأول على أجره العامل فكما أن قيمة الصنف تقدر بأخر جزء منه يسد الحاجة كذلك تقاس أجره العمل بأجره ذلك العامل الذي يحدد صاحب العمل أقل فائدة في استخدامه ويمطيه أقل جزاء في مقابل عمله . ومن بين أولئك الاقتصاديين « جيد وتيونين وود وكلارك »

﴿ (د) امحاف المخدم ﴾

على أن حظ المال ليس على نسبة اجتهادهم مع أصحاب العامل وأرباب

الأعمال فصاحب المعمل مثلاً لا يعارض صاحب الأرض في أخذ أجره أرضه ولا المالى في أخذ فائدة ماله ولكنه ينحس العامل ويميل دائماً الى ظلمه فلا يتقدمه من الاجرة بنفسية ما يجده من الثروة وهو مدفوع الى هذا الاجفاف بالرغبة في زيادة مكسبه . يريد صاحب المعمل أو العمل ان ينكسب هو ولا تزيد حال العامل عما هي عليه . وعمله هذا ناتج عن الاستهانة بالعملة لضعفهم وشدة جاه أرباب الأموال ولا سيما في هذا العصر الذي صار فيه المال قوة لا يقف أحد في تيارها الجارف وصار أرباب الملايين أرباب الصولة والشوكة في الميدان التجاري وصارت كلمة تخرج من أفواههم تؤثر على العالم تأثيراً لا تجدته قنابل المدافع ولا سفار السيوف . وجد العامل البسيط نفسه صغيراً بين أيديهم يقلبونه كيف يشاؤون ويتغلبون عليه ما أرادوا ويظلمونه في أجرته فدبت في قلبه عقارب الحقد عليهم وأوغر صدره من عملهم بعد ان تحمله قروناً طويلاً . وجد انه لا يرد كيدهم في نحورهم ويصرف عنه نيرهم الا اذا عاكسهم كما عاكسوه ووقف في وجههم كما وقفوا حجر عثرة في سبيل كسبه . وقد كانت حالة العملة هذه داعياً الى اتحادهم لترقية حالهم واظهار استيائهم من أرباب المعامل والأعمال بالاعتصاب عن العمل

❦ (هـ) اتحاد العمود ❦

لا يوجد عامل ادعى الى الاتحاد من الضغط ومثل العملة في ذلك مثل جسم اشتد الضغط عليه فتماسكت أجزاؤه . عرف الصناع مزية الاتحاد وما له من القوة التي لا تغلب عليها أحد فالتفوا جمعيات كثيرة تضم كل

منها عدداً من ذوى الحرف والصنائع وصار في أكثر البلاد المتعمدة
جميعات للعمال يرأسها أعظم الرجال وتبحث وراء ما يرقى حال رجال حرقها
ويضمن راحتهم في المستقبل فهي (أولاً) ترد عن العملة ظلم أبواب
الأموال من قلة الاجر وكثرة ساعات العمل (ثانياً) تبحث لمن لا جرفة
له منهم عن محل يتعيش منه (ثالثاً) تستنبط الوسائل التي تضمن راحة
الصناع في المستقبل كأن تؤمن على حياتهم (رابعاً) تساعد من يعجز
منهم عن العمل لمرض ونحوه

✽ الاجور ومدة العمل ✽

وكثيراً ما يحمل أصحاب المعامل الصناع مالا طاقة لهم به كأن
يجعلوا أجورهم قليلة لاتكفي حاجياتهم وساعات عملهم طويلة تضني
أجسامهم وتعرض حياتهم للخطر ولذا تهتم جميعات الاتحاد في مثل تلك
الاحوال أن تعلي الاجور وتنقص مدة العمل وهم يتوصلون الى ذلك اما
بالمصالحة أو الاعتصاب

✽ المصالحة ✽

في بعض الاحيان يحدث بين أصحاب المعامل والعملة سوء تفاهم
ولا يكون عمل أحد الفريقين مع الآخر مصحوباً بسوء نية وفي مثل
تلك الحالة يحسن بالطرفين ان يختار كل منهما مندوبين عنه ليجتمعوا
ويزيلوا الخلاف بطريقة ودية فان لم يقدرُوا عرضوا الامر على

(مجالس التحكيم)

والحكم هو فرد يتقاضى أمامه خصمان بصفة غير رسمية وكثيراً

ما يتفق أصحاب المعامل والصناع على عرض ما يشككون منه فريق منهما على مجلس تحكيم يكون قوله الفصل بينهما . فإذا فرضنا أن العمال الذين يشكون من قلة أجورهم مثلاً وأصحاب المعامل يدعون بأنهم لا يقدرزون على دفع أجوراً أكثر فإن أحسن وسيلة هي عرض المسألة على مجلس تحكيم مختار من المندوبين من الطرفين ويتفقون على اتباع حكمه وتتألف هذه المجالس ممن لهم دراية تامة بإدارة المعامل والصناعة ومعرفة لجري الأحوال وكلما كان بينهم أشخاص من ذوي النفوذ كان أنفع للطرفين وادعى إلى حسم النزاع وفي بعض الجهات تكون مجالس التحكيم إجبارية بمعنى أن الحكومة هي التي تنتخب أعضاء هذه المجالس وتجبر المندوبين عن الطرفين على التقاضي أمامها وهي في هذه الحالة أقرب إلى المحاكم منها إلى مجالس التحكيم

﴿ (و) الاعتصاب ﴾

الاعتصاب أو الاضراب عن العمل هو آخر وسيلة تتخذها نقابات العمال إذا لم تقدها المصالحة ولا مجالس التحكيم وليس من الحكمة في شيء أن يجعل العمال الاضراب أول وسيلة يريدون بها حل الخلاف ولا من سداد الرأي أن يلجأوا إلى الشدة قبل أن يجربوا اللين ويجادلوا أصحاب العمل بالتي هي أحسن فإن ثبت لهم سوء قصدهم اعتصبوا حتى يعلم أصحاب المعامل وأرباب الأعمال أن الذنب الذي يملأ جيوبهم هو من كدح أولئك الفعلة الذين غمطهم رؤسائهم في حقوقهم وبخسهم أشياءهم ولم يصفوا إلى شكواهم

﴿ مصادر الثورة والاضراب ﴾

ان قيل ما سبب الثورات قلنا ظلم الحكومات واستبداد الحكام وعدم المساواة بين الطبقات وقلنا انها توقف حركة العمران ولكنها تجعل الحكومة تحترم حقوق الشعب

وان قيل ما هو الاعتصاب ؟ قلنا هو ثورة المال على أرباب المال أو الاعمال فان كان الحق بيد الفريق الاول ولم يمتصباوا تعنتا كانت نتيجةه أن يحترمهم الفريق الثاني ولا يتأخر عن اجابة مطالبهم

وبما انه يشبه الثورة فهو مضر من وجوه كثيرة وان كان فيه نفع قليل فهو يوقف دولاب الصناعة والتجارة ويمطل مصالح كثيرة ويلحق الخسارة بالبائع والمشتري ويودي باصحاب المعامل الى الخراب وتصير السوق خاوية على عروشها وترتفع الاسعار هذا اذا كان الاضراب عاما وأما ان كان خاصا بحرفة ارتفعت أسعار الصنف الذي يصنعه المعتصبون وارتفعت الاجور فاذا اعتصب صناع لفافات التبغ مثلا ارتفعت أسعارها لان المعروض منها يصير أقل بكثير من المطلوب . ويختلف الضرر الذي يلحق بالسوق من الاعتصاب باختلاف أهمية الصنف الذي اعتصب صناعه فاذا اعتصب صناع الاحذية كان الضرر الناجم من اعتصابهم أقل من الخسارة اللاحقة من اعتصاب الخبازين والجزارين مثلا لشدة الحاجة الى الخبز واللحم واطراد طلبهما

﴿ هل الاعتصاب هو ؟ ﴾

العامل حرق أن يشتغل أو يضرب عن العمل اذا رأى ذلك في مصلحته

مادام صاحب العمل أو مدير العمل لا يحترم حقه ولا يحافظ على منفعة ولا حق للحكومة في اجبار المتعصبين على الرجوع الى عملهم مادام تجمعهم لا يثبت بالامن العام لانه مادامت الهيئة الحاكمة لا تتدخل مع أصحاب المعامل والمخدمين الذين كما قال آدم سميث « يوجد بينهم اتفاق دائم في كل زمان ومكان على أن لا يزيدوا في أجور العملة مع انهم الاقوياء الذين يرجح عدم اكترائهم بأولئك الصناع الذين لا حول لهم ولا قوة فلا حق لها أن تقيد حرية الفريق الضعيف وتترك القوي لان الحكومة الصالحة يجب أن تكون معاملتها لجميع الطبقات سواء »

بيد أن الاعتصاب وان كان حقا لكل عامل الا انه ليس من الحكمة أن يلجأ اليه بعض العمال كمال الحكومة مثلا لانه لا يليق بمن وقفوا أنفسهم على خدمة بلادهم أن يمتلوا حركتها باعتصابهم ويضحوا المصلحة العامة في سبيل مصلحتهم الخاصة

✽ فوز المتعصبين ✽

ينجح الاعتصاب وفوز المتعصبون بمطالبهم في الغالب (أولاً) اذا كانت الحرفة التي يشتغلون فيها مهمة أو كان الصنف الذي يصنعونه مرغوباً فيه و ينتظر صاحب العمل أن يربح فيه كثيراً اذا هو صنع كمية كثيرة فاذا فرضنا ان سعر الملابس القطنية في ارتفاع وكان عند صاحب المصنع جملة من القطن يريد أن يصنعها ويوردها في ظرف شهرين واذا فعل ذلك فانه يربح خمسمائة جنيه واعتصب العمال طالين زيادة أجرة كل واحد منهم جنيهين في الشهر وكان عددهم خمسين فمن المرجح انه يرضى

بمكسب ثلاثة جنيه ويعطيهم مائتين زيادة بدل أن يخسر كل الحسمائة
وهكذا يستفيد العملة من اعتصابهم

(ثانياً) - إذا كان من يشتغلون عنده متعهداً بتوريد أحد الاصناف
ويخشى من الخسارة إذا لم يف بتعهده في هذه الحالة يفضل أن يزيد في
أجور العملة ويحجب مطالبهم على أن يوقع نفسه في الخسارة

(ثالثاً) إذا كان العملة في الحرفة قليلين بحيث يصعب على صاحب الشغل
أن يحضر غيرهم من جهة أخرى (رابعاً) إذا كانت الحرفة التي اعتصب
عمالها كثيرة الاخطار لا قبل الا القليل على الاشتغال فيها. كعمل المقذوفات
(خامساً) إذا كان الصنف الذي يصنعه المعتصبون من ضروريات المعيشة
كالحب فان أرباب العمل يفضلون اجابة مطالبهم حتى لا تلحقهم خسارة
(سادساً) ولقوة الرأي العام فضل عظيم في اجابة مطالب المعتصبين وكثيراً
ما شوهد ان الجمهور أجمع على أحقية مطالب المعتصبين فارغم أصحاب
المعامل أو الاعمال على وضع حد لاعتصاب الفعلة والموافقة على مطالبهم
ارضاءاً للرأي العام الذي قوته فوق كل قوة

وقد يفيد نجاح عمال حرفة بالاعتصاب عمال حرفة أخرى لان
الخوف من عدوى الاضراب يحمل أصحاب المعامل والاعمال يفضلون
اجابة طلبات العمال

(معاملة المعتصبين)

ويحدث أحياناً أن يكون الاضراب مضرراً للعملة فمثلاً إذا طالب
مخمنون عاملاً زيادة أجورهم بحقيق في كل شهر لتبكيل واحد وكانت

أجرة العامل أربعة جنيهات في الشهر والحرقة التي يشتغلون فيها كثيرين
الاقبال عليها وأمكن صاحب العمل أن يستخدم غيرهم ومكثوا شهرين
من غير شغل إلى أن وجدت جمعية الاتحاد لهم محلاً آخر بالأجرة التي
يطلبونها أو أغادهم صاحب العمل الذي كانوا يشتغلون عنده بستة
جنيهات لكل واحد فلا شك في أن كل عامل منهم فقد ثمانية جنيهات

﴿ استعمال الشدة ﴾

وليس من اصاله الرأي أن توافق جمعيات اتحاد العمال على استعمال
الشدة أثناء الاعتصاب ومصادرة البضائع ومطاردة العملة الذين لا يدخلون
في الجمعية ولا يوافقون المعتصبين على رأيهم لأن في هذا العمل عبثاً بالنظام
العام ومصادرة حرية العمل وموجباً لتدخل الحكومة وإثارة الخواطر
وتنتيجته حرمان العملة المعتصبين من تعضيد الرأي العام لهم في مطالبهم

﴿ دور الاعتصاب ﴾

عرفنا أن الاعتصاب ناتج عن سوء إدارة أصحاب المعامل وأنه دائماً
ينتاب الصناعة والتجارة فيوقف حركتها وكلنا اتفق شره أصحاب المعامل
وأرباب الأعمال كان أنفع لهم ولا يمكن أتاؤه إلا إذا عرفوا حقوق الصناع
ولم يستأثروا بالمنفعة ولم يسعوا في خفض الأجور لتزيد أرباحهم ويحذروا
بالحكومات أن تشرف على المعامل وتنظر في صالح العملة حتى تهلك من
تدميرهم وتسقي نفوسهم بما تجد من ظلم رؤسائهم وذلك بوضع القوانين
وبحسب أن تولف بحال مستديمة للتحكيم كما في زيلابدا الجديدة لتفضل في

المنازعات التي تحدث بين أرباب المال والاعمال وبين العمال

﴿ تقابلت العمال ﴾

على ان إشراف الحكومة لمصلحة العملة أو الفوز في الاعتصاب لا تزيل الحزازات الموجودة بين الصناع وصاحب العمل بل ربما تزيدها ولذا فكر المال في أن يستغنوا عن أصحاب المعامل ويديروا حركة أنفسهم بأنفسهم بلا تدخل الغير معهم . فكروا في أن يزيلوا ذلك الوسيط بينهم وبين صاحب رأس المال فيقتسموا أرباحه ويكون كل فرد من أفراد الجمعيات التي يؤلفونها رئيس نفسه لا سلطة للغير عليه . وجدوا ان أحسن طريقة هي ازالة تلك العقبة التي تحول بينهم وبين المكسب وهي مدير العمل وليست هذه الفكرة جديدة بل هي قديمة ترجع الى شركات العملة في القرون الوسطى التي قام النظام الحالي على اقتاضها وليس الغرض هنا البحث فيما اذا كانت هذه الفكرة يمكن تحقيقها في كل البلاد لان هذا يتوقف على معرفة الصناع وتربيتهم الفنية ودرايتهم بأحوال السوق ولكن بيان الفوائد الجليلة التي تترتب على ذلك لجمعيات اشتراك العملة مفيدة للصانع (أولاً) لانها تجعل له نصيباً من الربح الذي كان جله لمدير العمل (ثانياً) لانها تجعله حراً في العمل فيصنع الاصناف التي يريد بها بدون أن يسيطر عليه أحد (ثالثاً) لانها توجد عند كل حامل نشاطا وتريده رغبة في العمل وحباً في اتقانه وتقانيا في خدمة نفعها عائد عليه (رابعاً) لانها تولد في نفوس كثيرين من العملة حب الاقتصاد ليملكوا رأس المال كما يملكوا الربح وبذلك يقل احتياجهم الى أرباب الأموال كما استغنوا عن

مديرى الاعمال (خامساً) لانها توجد عند كل حامل استقلالاً فى الرأى واعتماداً على النفس وكفى بهاتين الخلتين داعياً الى النجاح وهى مفيدة من الوجهة الاقتصادية (أولاً) لانها تزيد الاعتصاب وترى الهيئة الاجتماعية من ضرره فعلى من يعتصب العملة وقد صار كل منهم رئيساً؟ (ثانياً) متى كان كل العملة متضامنين حافظ كل فرد منهم على المواد التى يصنعونها وأجهد نفسه فى الارتفاع بكل جزء منها وهذا مالم يكن يفعله وقت ان كان المصنع مملوكاً لغيره (ثالثاً) باعتماد كل صانع على نباهته ودبرته تدرى فيه ملكة العمل والتفكير فى مصلحته فينبغ فى الصناعة قوم لهم القدح الملئ فى ترقية شؤونها

❦ (٤) الفائدة ❦

الفائدة هي ما يأخذه صاحب رأس المال فى مقابل أقراض ماله أو هي مكسب رأس المال ويعبر عنها الشرعيون بالربا وقد نصت أغلب الشرائع السماوية على تحريم الربا لانه يضعف العلاقات بين الانسان وأخيه قال عز وجل فى كتابه العزيز (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فاتته فله ماسلف وأمره الى الله ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) وفى آية أخرى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم

فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون). وحرمت الديانتان الموسوية والمسيحية على متبعيها التعامل بالربا فيما بينهم. وكان الفلاسفة المتقدمون يكرهون الربا فإرسطوطليس كان يرى أن قطعة النقود لا تلد نقوداً أخرى وإن النقود التي تؤخذ من الربا لا ضرورة لها وكان لقوله تأثير عظيم على أوروبا حيناً من الدهر

على أن أحكام الشرائع وأراء الحكماء لم تمنع أرباب الأموال من الاستفاح برؤوس أموالهم بواسطة أقراضها فقد انتشر الربا في زمن الرومان وكان كثيرون يقرضون ربا باهظ وإذا عجز المدين عن دفع الدين أخذه الدائن أسيراً (قانون الألواح الاثني عشر) وكان القانون الروماني يبيح الربا في أول الأمر بلا قيد ولكن قلة رؤوس الأموال وكثرة المحتاجين للاقتراض واستعمال المبالغ المقرضة في الاستهلاك لا في الاحداث واستبداد المرايين كانت كلها سبباً في وضع قوانين كثيرة حددت أقصى معدل الفائدة وكان المراي يماقب بمقوبة اللص وهي دفع الضعف اذا تجاوز هذا المعدل ^(١)

وكانت انكلترا في أول الأمر تحرم الربا كغيرها من الممالك ولما انتشرت الديانة المسيحية في الاقطار الأوروبية كان «لوثير» المصلح المسيحي يحرم الربا ومنع «نورثامبرلاند» الربا في انكلترا سنة ١٥٥٢ ويدل على مبلغ كراهة القوم للمرايين وقتئذ قول الدكتور ويلسن «أني

(١) كان في سنة ١٥١٤ جزءاً من اثني عشر من المبلغ المقرض كما ذكر «تاسيتوس» وبعدئذ حرم واستعمل وكان المعدل ثمانية في المائة للتاجر المقرض وستة لغيره وأربعة للفلاح في غير القرض البحري

أريد أن يضع القانون عقوبة الأعدام للمرايين كما يضعها للصمص والقتلة لانهم يستحقون الموت أكثر من هؤلاء فهم لا يقتصرون على تخريب البيوتات بل يخربون الممالك ويودون بكل من يقع تحت أيديهم الى هوة الفقر والتسول »

ولكن المقرضين بالربا لم يعدوا بعدئذ أنصارا يدافعون عنهم فقد اعترض « كالفين » على رأى ارسطوطليس قائلا ان النقود لا تشر ولكن يشتري بها شيء يشر وهو قول لا ينطبق الاعلى المقرض المحدث للثروة وما كل مقرض كذلك ثم أتى آدم سميث وريكاردو وغيرهما من الاقتصاديين وصرحوا بالربا

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين فى الاسباب التى ينبغى عليها أن يأخذ صاحب رأس المال فائدة عليه وذهبوا فى ذلك ستة مذاهب

(الأول) فبعضهم مثل « ساي » و« ملتوس » يرون ان المقرض يدفع الفائدة ثمنا لاستخدام رأس المال فى الاحداث وقد أخطأ أصحاب هذا الرأى فى اعتقادهم ان كل مال مقرض يستخدم فى الاحداث لأن من المقرضين من يبعثر المال المقرض بغير حساب وان منهم من ينفقه فى حاجيات المعيشة من مأكل وملبس ونحوها فهل يشك مقرض البذر أو المحتاج ان أحدهما ينفق ماله على شهواته بطريقة لاتحدث ثروة وأن الآخر يرد به غائلة الجوع فكيف اذاً يستحل لنفسه الفائدة

(الثاني) ويرى كثيرون من النمساويين والالمان مثل « مانجر » « وهرمان » ان الفائدة تدفع للمقرض بدل المنفعة التى كانت تعود عليه من بقاء رأس المال تحت تصرفه

(الثالث) ومن رأي البعض مثل «سينيور» و«كيرنيس» ان الفائدة تدفع للمقرض لحرمانه نفسه من ماله

(الرابع) ويقول غيرهم مثل «جيمس ميل» ان الفائدة هي أجرة يأخذها صاحب رأس المال في مقابل كدحه في الحصول عليه ويمكن أن يرد على هذا الرأي بأن كثيرين من أصحاب الاموال لم يكدحوا في الحصول عليها أو لم يتعبوا في تحصيلها بدرجة توازي الفائدة التي يأخذونها (الخامس) وكثيرون مثل «كارل ماركس» و«ريكاردو»

و«روشير» و«جيفونس» و«ستوارت ميل» يعتبرون ان صاحب رأس المال كان يستخدم فعلة حتى حصل عليه وأعطاهم أجوراً فالفائدة التي يأخذها من المقرض تعتبر في مقابل تلك الاجور التي أعطاها لان الربح والفائدة وأجرة الارض كلها على رأيهم نتيجة شغل العامل

(السادس) ومن رأي «بوم بويرك» ان المقرض انما يأخذ فائدة لان التمتع في الحال مفضل على التمتع في الاستقبال أو بعبارة أخرى «لان السلع الحالية أغلى عادة من مثيلاتها المستقبلية» فاذا أقرض شخص آخر مائتي جنيه بفائدة عشرة في المائة كان معنى ذلك على رأيه ان المائتين الآن تساوي مائتين وعشرة بعد سنة ويمكن أن يرد على هذا الرأي بأنه ليس من الضروري أن يكون المبلغ المقرض أغلى من مثله في الاستقبال وكثيراً ما حدث العكس وانه لا يصح أن تقاس النقود بباقي السلع من هذه الوجهة

ولما رأت الحكومات ان كثيرين من أرباب الأموال قد تفاؤوا في أخذ فوائد على أموالهم وضعت القوانين وجددت بها أقصى معدل الفائدة

وقد نص القانون المدني المصري على انه في حالة عدم الاتفاق تكون الفوائد خمسة في المائة في المواد المدنية وسبعة في المواد التجارية وانه لا يصح الاتفاق على دفع فوائد أكثر من تسعة في المائة (م ١٢٤ و ١٢٥ أهلى وم ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٥ مختلط)

وكثيرا ما يستعمل المقرضون بالفوائد الباهظة طرقا عديدة يخرجون بها عن المعدل المحدد فى القانون كأن يكتبوا مثلا الدين الاصلى بالمبلغ الذى يقرضونه للمدين مضافة اليه تلك الفوائد الباهظة فى كل المدة

﴿ (١) سعر الفائدة ﴾

يتوقف سعر الفائدة (أولا) على كمية رأس المال الذى يمكن تسليفه (ثانيا) على مقدار احتياج البلاد له . وينبنى على ذلك انه اذا كان ما يمكن تسليفه من رؤوس الاموال قليلا تراحم الناس عليه وارتفع سعر الفائدة واذا كانت احتياج الجهة لرأس المال شديداً بان كانت آخذة في أسباب المدنية وكان أهلها يسمعون فى القيام بالشروط المفيدة كمد السكك الحديدية وبناء المرافئ وتأليف الشركات العديدة وغيرها من المرافق كان سعر الفائدة مرتفعاً لكثرة المنافسة بين المقترضين واذا زادت المبالغ المدة للتسليف زيادة ليست بنسبة زيادة المطلوب منها بقي سعر الفائدة مرتفعاً أيضاً ولكن اذا زادت رؤوس الأموال بنسبة هي أكثر من زيادة المطلوب منها هبط معدل الفائدة وهكذا فكلما كثرت رؤوس الأموال وزادت ثروة البلاد تقدمت فى العمران قل سعر الفائدة وذلك لسهولة الحصول على السلفة وما يجدر ملاحظته هنا الفرق

بين أجرة الأراضي وسعر الفائدة فينما ترتفع أجرة الأرض لزيادة العمران وكثرة السكان وترقي الحالة الاقتصادية وتوفر الرفاهية اذ يتقص معدل الفائدة للسبب عينه ومن جهة أخرى ان الاراضى يوجد فيها دائما مالا أجرة لها فتتخذ مقياسا تنسب اليه الأرض الاكثر خصبا ولكن لا يوجد في رؤوس الاموال مالا يمكن اقتراضه او بمباراة أخرى لا يوجد منها مالا يأتي بفائدة وارتفاع سعر الفائدة في احدى الجهات دليل على قوة الحركة التجارية فيها وتقدمها وهو فال حسن يؤذن بمستقبل أحسن لانه يشجع الناس على الاقتصاد في معيشتهم واجهاد أنفسهم في كسب الاموال وتوفيرها حتى ينتفعوا بفائدتها ومتى وجهوا عنايتهم لذلك زادت الثروة العمومية فتكون النتيجة نقصا في سعر الفائدة وقد قال مارشال « لا مشاحة في أن سعر الفائدة اذا كان مرتفعا صار احسن مكافأة لمن يكتفون بالقليل في سبيل اقتصاد جزء من أموالهم وأكبر مشجع على التوفير لمن تطمح نفسه الى الاتراء والظهور وفضلا عن ذلك فان الرجل الذي يقدم رجلا ويؤخر أخرى في سبيل ادخار شيء لنفسه وأهله يكون أميل الى الاقتصاد اذا كان سعر الفائدة مرتفعاً اذ انه كلما ارتفع زاد تمتعه في الاستقبال اذا هو ضحى شيئا منه في الحال، على ان سعر الفائدة آخذ في النقصان وخصوصا في البلاد الآهلة بالمدينة التي تزيد ثروتها يوما فيوما وهذا ناتج أولا عن زيادة رؤوس الاموال التي يرغب أصحابها تسليفها ومنافسة المالكين بعضهم بعضا في هذا السبيل بينا المصارف ثانيا لقلّة المحتاجين لمال النير عن ذى قبل لان كل شخص في الغالب يسعى جهده في التوفير ولو بالتقير على نفسه في الحال حتى لا يحتاج الى غيره في المستقبل

❦ (ب) اسلفة القطرة ❦

ليس كل الناس سواءاً في الثروة أو في المعاملة وثقة المقرض تختلف باختلاف ذلك فإذا أراد غني موثوق به أن يقرض مبلغاً فإن مقرضه يكون آمناً على ماله مطمئناً على الفائدة التي يتفق معه عليها وتكون شروطه معه خفيفة وإذا احتاج فقير إلى مال شدد المقرض عليه الشروط لعله أنه ربما لا يقدر على رد ما اقترضه فضلاً عن الفائدة فيخاف على ضياع أمواله ويضيف على الفائدة مبلغاً آخر في مقابل مخاطرته بأمواله وتسليفها لمن يغلب عليه عدم ردها . يفضل مثلاً أن يسلف الغني مالا بفائدة خمسة بالمائة على أن يقرض فقيراً بسعر ثمانية بالمائة وكذلك يطلب المقرض فائدة عالية إذا خاطر بماله في مشروع يبعد نجاحه لأن عجز الفائدين بالمشروع وخيبتهم أخيراً تؤدي بهم إلى الإفلاس فلا ينال صاحب المال إلا المبلغ الأصلي ولا الفائدة

❦ (٥) إيرادات الحكومة ❦

كل حكومة في حاجة شديدة إلى المال لتدفع منه رواتب العمال وتقوم بحليل الأعمال . وتحصل الحكومات عليه (أولاً) بوضع الضرائب أو ما يماثلها (ثانياً) باستغلال أملاكها الخصوصية والقيام ببعض أعمال تجارية

❦ (١) الضرائب ❦

الضريبة مال تأخذه الحكومة من الشعب لتسده به النفقات اللازمة لإدارة شؤونه . ولقد كان رعايا بعض الحكومات الأولية مثل حكومة

البابا في القرون الوسطى وحكومة همبرغ وجنوا يدفعون الضرائب من تلقاء أنفسهم كإمانات للحكومة ثم صارت الحكومات بعد ذلك تربط الضرائب على رعاياها وتجبيها طوعا أو كرها

﴿ (١) شروطها ﴾

وقد وضع « آدم سميث » القواعد الأربع الآتية بشأن الضريبة.
(الأولى) ان رعايا كل حكومة ينبغي عليهم أن يدفعوا لها مالا يعضدونها به بنسبة مقدرتهم أى بنسبة الدخل الذى يتمتع به كل فرد منهم تحت حماية الحكومة

(الثانية) انه يلزم أن تكون الضريبة التي يدفعها الفرد محددة من قبل بمعنى ان الحكومة توضح وقت الدفع ومحل وكيفيته لدافع الضريبة ولكل انسان آخر

واتباع هذا الشرط لا يمكن الجابي من الحصول على رشوة أو تحصيل مبلغ أكثر من المطلوب

(الثالثة) انه يجب على الحكومة أن تجبي الضريبة في الوقت وبالطريقة التي يسهل بها على الدافع أداؤها

والسير على هذه الطريقة يريح الرعية ويمنع تضررها من دفع الضرائب (الرابعة) انه ينبغي على الحكومة أن تتبع طريقة الاقتصاد في جباية الضرائب بحيث أن ما يدفعه الافراد للجباة لا يزيد الا قليلا جدا عما يدخل فعلا في خزينة الحكومة

وعلى ذلك ليس من الرأي السديد أن تضع الحكومة ضرائب تحتاج الى نفقات عظيمة لجبايتها

﴿ (ب) ربط الضرائب ﴾

كان الطبيعيون الفرنسيون يرون ان الضرائب يجب أن تربط على الارض فقط وكانوا يقترحون ضرب ضريبة على حاصلاتها تختلف عن ضريبة الاجرة التي تكلمنا عليها في مبحث آخر لان الاخيرة لا تربط الا على الارض ذات الاجرة . وهذا الرأي يحجف بملأك الاراضي أما غير الطبيعيين من الاقتصاديين فن رأبهم أن يشترك كل الافراد في دفع الضرائب وأن يدفع كل فرد كما قال « سميث » على حسب مقدرة . ولكن كيف تقدر المقدرة ؟

﴿ (ج) أساس الضريبة ﴾

وللاقتصاديين آراء كثيرة في الاجابة على السؤال المتقدم .
 (الأول) فبعضهم يجعلون رأس المال أساسا للضريبة .
 وبما ان رأس المال ليس الا نتيجة التوفير فليس من الحكمة الاقتصادية أن تربط الحكومة ضريبة عليه لان ذلك يدعو الناس الى التبذير أو قلة التوفير
 (الثاني) وكان من رأي بعضهم منذ قرنين أن تربط الضريبة على كل فرد بحسب ما يصرف .
 وتطبيق هذا المذهب نتيجة عدم تحصيل شيء كثير من البخلاء مع ان أكثرهم من الاغنياء
 (الثالث) وكان يرى بعض الاقتصاديين أن يساعد كل فرد حكومته بحسب مهارته

وهذا الاقتراح لا يمكن تنفيذه اذ من المستحيل أن تسع دوائر
الحكومة كل الناس المختلني المهن والمهارة
(الرابع) ويرى غيرهم ربط الضريبة على الايراد بمعنى ان الضرائب
لا تؤخذ الا من يحصل على دخل

وخطر لبعض الاقتصاديين أن تكون ضريبة الايراد المتقدمة بعد
خصم ما يلزم منه لحاجيات المعيشة وللعمل كآلات الصانع . ونتيجة ذلك
انه كلما زاد الايراد زادت الضريبة تدريجيا فاذا كان دخل العامل عشرة
جنيهات مثلا يصرف ثمانية منها في لوازمه الضرورية أخذت الضريبة على
جنيهين واذا اجتهد حتي صار دخله خمسة عشر أخذت الضريبة على سبعة
وهذا مذهب خطر يؤول الى مصادرة الصانع في مكسبه فضلا عن ان
تطبيقه غير سهل لان حاجيات المعيشة تختلف باختلاف الافراد

واقترح بعضهم أن يزيد سعر الضريبة على الايراد بزيادته بعد اعفاء
مبلغ منه . فاذا فرضنا ان الحكومة تعفي ألف جنيه من دخل كل فرد
بلا أخذ ضريبة عليها ثم تأخذ عشرة في المائة ضريبة على الباقي فتكون
النتيجة هكذا

١٠٠٠	جنيه	لا يدفع عليها شيء
١٥٠٠	»	يدفع منها على ٥٠٠ جنيه والنسبة ٣٣ و ٣ في المائة
٢٠٠٠	»	»
٢٥٠٠	»	»
٣٠٠٠	»	»
٣٥٠٠	»	»
٤٠٠٠	»	»
٤٥٠٠	»	»
٥٠٠٠	»	»
٥٥٠٠	»	»
٦٠٠٠	»	»
٦٥٠٠	»	»
٧٠٠٠	»	»
٧٥٠٠	»	»
٨٠٠٠	»	»
٨٥٠٠	»	»
٩٠٠٠	»	»
٩٥٠٠	»	»
١٠٠٠٠	»	»

فرى من ذلك ان نسبة الضريبة للايراد المدفوعة عليه تزيد بنسبة
هي أكثر من زيادة الايراد وهذا مشبط لهم الافراد

ويظهر ان رأي الحكومة المصرية أقرب ما يكون لرأي الطبيعيين لانها أصبحت في الغالب لا تحصل ضرائب إلا من ذوي الثروة العقارية وتركزت كبار التجار وغيرهم من أصحاب الايراد وهذا ناتج على مانظن من صعوبة تقدير الايراد الغير الثابت فضلا عن ان أغلب الافراد من ذوي الثروة العقارية

ومما يشبه الضرائب المبالغ التي تحصلها الحكومة من الرسوم بجميع أنواعها والغرامات التي يدفعها الافراد للخرينة وغيرها مما يدخل ضمن الاموال الغير المقررة أي غير التي يتحمل اعباءها بصفة نهائية من يدفعها

﴿ ب) الاستغول والنامرة ﴾

تملك كثير من الحكومات الأراضي الواسعة وتستغلها وتسدد بايرادها العجز في ميزانيتها . فالحكومة الروسية والالمانية تملكان احراشا واسعة وتملك الحكومة الانكليزية والاميركية كثيرا من الاراضي وكذلك الحكومة المصرية .

وكثيرا ما تعطي الحكومات أراضيها الخصوصية للافراد بدل أن تستغلها بنفسها وقد ذهب الاقتصاديون فريقين في ذلك فبعضهم مثل « آدم سميث » وغيره من المتقدمين كانوا يرون ان في بقاء تلك الاراضي تحت يد الحكومة خسارة عظيمة على الأمة لان في اعتقاد سميث « أن على خدمة أكثر الناس اهما لامراقبة أشد مما على موظفي أكثر الملوك التفاتا » ولذا كان الاصول بيع تلك الأراضي والانتفاع بثمنها . أما الفريق الآخر من الاقتصاديين فينتقدون هذا الرأي . (أولا) لان

اتباعه يحرم الحكومة من الزيادة في قيمة تلك الاملاك بسبب زيادة السكان والاستبحار في العمران . فثلا لو أن الحكومة المصرية لم تبع أراضيها الخصوصية مثل أراضي (الدائرة السننية) لاستفادت الزيادة الكبيرة التي زادت بها تلك الاراضي في مدة قصيرة (ثانيا) لان الحكومة أقدر من الافراد على اصلاح أراضيها الخصوصية بطرق فنية وعندها من الرجال والمال ما يسهل عليها جميع الاعمال (ثالثا) لان مكسب الحكومة من أملاكها الحرة يزيد إيراداتها فلا تضطر لأن تقال كواهل رعاياها بالضرائب الفادحة (رابعا) لان الحكومة اذا عرضت أملاكها للبيع فقلما تجد من يشترونها بثمن مناسب لكثرة تلك الاملاك في الغالب وقلة عدد المشترين (خامسا) لان حكومات الزمن الحاضر هن على العموم أحسن ادارة وأدق نظاما من الحكومات اللاتي كن في زمن (آدم سميث) بفضل انتشار الدستور وتقدم المدنية (سادسا) لانه اذا كانت الحكومة تدير دفة البلاد وتنظم الري والصرف وتبث العدل والامن في الارزاء برجالها الاكفاء فكيف يصعب عليها أن تستغل أملاكها وتجيء مواتها ؟^(١)

﴿ (١) مناصرة الحكومة ﴾

تقدم لنا في الكلام على مذهب الاشتراكيين ان (سان سيمون)

(١) في سنة ١٩١٠ كانت قيمة محصول قطن ٩٥٨٢ فداناً من اراضي الدومين التي تملكها الحكومة المصرية ١٥٨٠٠٠ جنيه . وسندات الدومين مضمونة ب ١٤٤٧٤٧ فداناً قيمتها أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات

وأصحابه كانوا يرون أن تدبير الحكومات جميع الاعمال المفيدة بدل أن يقوم الافراد بذلك . وعرفنا فائدة هذا الاقتراح اذا كانت الحكومات نيابة وفضلا عن ذلك الرأى فانه توجد أعمال يجب على الحكومة القيام بها وذلك لاسباب منها ما هي حرية كأن تصنع بعض الحكومات السلاح والذخائر الحربية على نفقاتها مع علمها انها تخسر كثيرا ويمكنها أن تكلف الشركات بصناعتها بنفقات أقل . ومنها ما هي عمرانية كأن تصرف الحكومة مبالغ عظيمة على استثمار جزء من الصحراء أو تجفيف البحيرات أو مد سكك الحديد في جهات غير آهلة بالسكان وبناء المرافق ونحو ذلك مما يوسع نطاق الزراعة ويرقي التجارة ويزيد في العمران

أما السكك الحديدية والخدمة البرقية والبريدية فاتها فضلا عن الاسباب العمرانية التي تدعو الحكومة لادارتها خدمة للبلاد ومنعا لاحتكارها بواسطة الافراد تقيد الحكومة فائدة عظيمة لكثرة ايراداتها وفي حالة ما اذا ادارت الحكومة بعض المصالح التجارية يصعب تقدير كفاءتها المالية نظراً لعدم وجود شركات تراحمها وعدم معرفة إن كانت تصرف على تلك المرافق من رأس المال أو الايراد وتحتكر الحكومة المصرية ثلاث مصالح ضرورية وهي الخدمة البريدية (البوستة) والتلغرافات والتليفونات والسكك الحديدية

﴿ ب) مصلحة البريد المصرية ﴾

كان الناس في العصور النابرة يستخدمون الانعام والحمام في نقل الرسائل التي كانت تصل متأخرة أو لا تصل بالمرّة . وباختراع البخار والكهرباء

دخل البريد في دوره الجديد وصارت الرسائل تشغل بواسطتهما من مشارق
الإرض الى مغاربها في وقت قصير

وإدارة البريد من المصالح التي يجب أن تكون غاية في الدقة
والانتظام لأنها تحت رقابة الجمهور ولأنها يومية

﴿ (ج) التلغرافات والتلغرافات ﴾

كذلك يجب الاعتناء بمصلحة التلغرافات لأنها من المرافق المفيدة
للتجارة والعمران وتوجد خطوط منها في كل الخطوط الحديدية وتصل
التلغرافات أغلب الجهات بعضها ببعض وتؤدي هذه المصلحة خدمة كبرى
وخصوصاً للتجارة التي من مقتضياتها السرعة

ويوجد تلغراف لاسلكي (اختراع ماركوني) قد اشتركت فيه
بعض الحكومات

﴿ (د) مصلحة سكك الحديدية ﴾

ليست سكك الحديد في كل الممالك مملوكة للحكومة كما في مصرفي
انكلترا والولايات المتحدة تملكها الشركات وإن كان للحكومة حق
تعديل الاجور مراعاة لصالح الجمهور . وترى بعض الممالك مثل فرنسا الى
امتلاك جميع الخطوط الموجودة في بلادها . ولم تملك ألمانيا سكك الحديد
فيها إلا بعد أن تكونت الامبراطورية سنة ١٨٧٠ أما سكك الحديد المصرية
فقد كانت موضوعة هي وميناء الاسكندرية بذكريتو ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٧
تحت المراقبة المختلطة ولم تطلق يد الحكومة في ادارتها الا بصدد ذكريتو

. وتوجد سكك حديد ضيقة لشركة أجنبية وتصل القرى بعضها ببعض وقد سبق الكلام عن قائمتها في تقرير القرى للبلاد الكبرى وخصوصا ما كانت منها أسواقا للحاصلات الزراعية . ولا تظهر جليا مزاحمة تلك الخطوط الضيقة لسكك حديد الحكومة بسبب ان أغلبها موصلة لبعض القرى ببعض وليست موازية لخطوط الحكومة

وغني عن البيان ان الحكومة لا تجد من مصلحتها التصريح لشركات تزاحها لعمل مرافق مشابهة لما تحتكرها لان ذلك يضع عليها المزية التي تتمتع بها الآن من احتكار تلك المرافق ولو أن الجمهور يستفيد من تلك المزاحمة . اما حلول الشركات محل الحكومة في احتكار السكك الحديدية أو غيرها من المصالح الضرورية فليس من مصلحة البلاد اذ لا يخفى ما قد ينجم عن ذلك الاحتكار من الاستبداد في وضع الاجور والتحكم في الجمهور وتفضيل مصلحة الشركات على المصلحة العامة التي تراعيها غالبا الحكومة فضلا عما تخسره هذه من الاموال الوفرة التي تدخل خزائنها الآن من تلك المصالح

ومن المرافق الكثيرة الايراد في هذه البلاد قناة السويس المأخوذة التي اكتسبت أهميتها التجارية والسياسية من كونها الطريق الاقرب بين الشرق والغرب وقد طلبت الشركة التي تديرها الآن مدأجل الامتياز من الحكومة التي فوضت الرأي للامة بأن قدمت المشروع للجمعية العمومية لتتقرر فيه بصفة قطعية فرفضته في سنة ١٩١٠ بعد مناقشة طويلة اشترك فيها الرأي العام مظهرا غاية الاهتمام

وخلاصة الكلام في هذا الموضوع أن مسألة قيام الحكومة ببعض

أعمال تجارية هي من المسائل العظيمة الاهمية اذ أنه لا يمكن ان تقتنع الحكومة بأنها لا تخسر فتقدم على أي مشروع بل لابد من ان ترجح الربح قبل الشروع .

﴿ مصلحة الاوقاف العمومية ﴾

في القطر المصري أعيان كثيرة وقفها أصحابها أي حبسوها على جهات معينة فلا تباع ولا توهب ولا ترهن بل تستغل ويصرف ربحها بحسب شروط الواقفين وهي تابعة في ادارتها للجناب العالي الخديو صاحب الولاية الشرعية . ولما كانت تلك الاعيان كثيرة وغير قابلة للبيع كان من السهل ومن الضروري أيضا استغلالها بجميع الطرق الاقتصادية وكثرة ايراداتها تسمح بذلك . وقد ذكرنا في موضع آخر ان زراعة الاراضي بواسطة ملاكها أفيد من تأجيرها وهذا القول منطبق أيضا على الاراضي الموقوفة التي لكثرتها لا يتيسر تأجيرها بأسعار مناسبة ولذا كانت زراعتها بواسطة مصلحة الاوقاف ان أمكن من دواعي زيادة ربحها

والباحث في اصل الوقف لا يجده منافيا للمبادئ الاقتصادية اذ هو تخصيص بعض الاعيان لجهة معينة وادارتها بحيث يفرز ربحها ويكثر نفعها ومن الخطأ أن يتبادر الى الذهن ان عدم قابلية تلك الاعيان للبيع ونحوه عقبة في طريق مبادلة الثروة لان الشريعة الفراء أباحت استبدال الاعيان الموقوفة بغيرها مع مراعاة صالح الوقف والحقيقة التي لا ريب فيها ان عدم قابلية تلك الاعيان للبيع مفيدة من الوجهة الاقتصادية لانها تمنع السفهاء من بيعها وتجعلها مورد رزق دائم وبدون ذلك لا يتحقق الغرض الشريف الذي جعلت له الاوقاف

والاوقاف مزايا من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن فائدتها الدينية . اما من الوجهة الاقتصادية فانها مفيدة في احداث الثروة لان كثرة تلك الاعيان ووفرة ايرادتها تجعل من السهل تنظيم ادارتها واجراء الاصلاح فيها بجميع الطرق الاقتصادية والزراعية حتي تصبح جزيلة الربح جليلة النفع تزيد الثروة العمومية وتساعد على الرفاهية وهي مفيدة كذلك من جهة التوزيع والاستهلاك للسبب المتقدم . وأما فوائدها من الوجهة الاجتماعية والعمارة فجليلة لان من تلك الاعيان ما هي موقوفة لبناء المساجد والمستشفيات والملاجي ومنها ما تصرف غلتها على الازهر أكبر جامعة اسلامية وغيره من المعاهد الدينية التي ينبثق منها نور الشريعة المحمدية فيسطع على العالم الاسلامي وكفى بهذا الدين القويم مهذبا لنفوس البشر ومقوما لاخلاق الامم وداعيا الى الاصلاح الحقيقي والنضال الاجتماعي والنجاح العمراني

فايرادات هذه المصلحة الاسلامية وان كانت لا تدخل خزينة الحكومة المصرية ولكنها كما قدمنا تنفق في وجوه شرعية ذات منافع عمومية ومن ذلك تبين لنا فائدة ما يحدته الجناح العالي الخديو في الاوقاف من أنواع التحسين من انتقاء رؤساء علماء وعمال أمناء والتدقيق في الاستبدال وعمارته المتخرب وغير ذلك من ضروب الاصلاح التي تسير بتلك المصلحة في طريق الفلاح

الكتاب الرابع

في

استهلاك الثروة

الاستهلاك هو الغاية التي يسعى اليها منتج الثروة أو كما عرفه آدم سميث « هو الغرض الذي يصبو اليه الاحداث » فهو مرتبط بالاحداث اذ لولا وجود من ينتفع بالسلع ماتعب أحد في تجهيزها ولولا انتاج سلع جديدة ما أمكن سد العجز الذي يحدث من استهلاكها والقيام بالمطالب التي تدعو اليها زيادة العمران . وهو مرتبط بالتوزيع أيضا لان شراء الاصناف يتوقف على مقدار دخل المستهلك

ولا يمكننا أن نضع قواعد للاستهلاك لان في ذلك حبرا على حرية المنتفعين بالثروة وانما نلاحظ قاعدة عامة وهي اننا عادة لانستحضر الا الاصناف التي تربو منفعتها لنا على ثمنها وان استهلاك الاصناف محدود بالمنفعة بمعنى ان مستهلكي الاصناف يمتنعون عن شرائها وقت أن يحصلوا على كفايتهم منها

واذا نظرنا الى حاجة الانسان فاننا نجدتها تختلف باختلاف الزمان والمكان ودرجته في العمران فقد كان وهو في دور الوحشية والهمجية يقتصر على الاشياء الضرورية ثم بتدرجه في مراقي المدنية صار لا يقتصر على الحاجيات بل تعداها الى كل ما يشق عقله ويزيد في رفاهيته وزيادة

المدينة وعدد السكان تزداد حاجات الانسان ويشتد التزام على المرافق الحيوية . وقد ذهب (ملتوس) الانكليزي الى القول بان عدد سكان الارض يزيد على شكل تصاعديه هندسية مع ان كمية المواد الغذائية تزداد بشكل متوالية حساية

أى ان عدد السكان يصير هكذا ١ ٢ ٤ ٨ ١٦ ٣٢ ٦٤ الخ
ومقدار الطعام يصير ١ ٢ ٤ ٨ ١٦ ٣٢ ٦٤ ١٠٠ الخ

واستنتج من قوله هذا (انه فى مدة قرنين تصير نسبة عدد السكان للطعام كنسبة ٢٥٦ الى ٩ وفى مدة ثلاثة قرون تصير كنسبة ٤٠٩٦ الى ١٣ وفى أثنى سنة تكاد تلك النسبة تكون معدومة) ويرى انه يلزم الناس أن يقللوا من التناسل وخصوصاً الفقراء الذين لا يقدرّون على الاتفاق على أولادهم .

ولا ندري على أية قاعدة بنى ذلك الاقتصادي هذا القول وقاته انه توجد بقاع كثيرة فى أنحاء المعمورة لازال مجهولة الى الآن وأخرى غزيرة الخيرات قليلة السكان وانه بانتشار المدينة يتمكن الانسان من الاستعمار . وان المشاهد يخالف قاعدته لان المروض من المواد الغذائية فى الغالب أكثر من المطلوب ..

والاستهلاك يكون اما بالاتفاق وهو الانتفاع بالثروة فى الحال أو بالتوفير وهو الاحتفاظ بها للمستقبل

— (١) الاتفاق —

هو استعمال الثروة فى الحال لقضاء حاجة الانسان . وهذا الاستعمال

يختلف باختلاف السلع لان منها ما لا يمكن الانتفاع بها الا باستفادها كالمواد الغذائية ونحوها ومنها ما يأخذ أشكالاً متعددة وينتفع به مراراً وتكراراً كالقطن يغزل وينسج ويصنع ملابس مختلفة الازياء وكالاخشاب تصنع الى سفن وصناديق وأبواب . ومنها ما يصرف للحصول على غيره كالتقود وتلك الحاجة التي يجب على الانسان أن ينفق فيها ثروته أيا كان نوعها هي ما تستفيد منها ثروة المجتمع بوجه عام وتزيد ثروة الشخص بوجه خاص والاتفاق الذي يرقى التجارة هو ماحول الفرد بواسطة الثروة من شكلها الحالي الى حيث تصير أكثر استاجاً لغيرها وتزيد في رفاهية الانسان . ويتوهم كثيرون ان تبديد الثروة يرقى التجارة ويفيد المجتمع مثل اتفاقها على الوجه المتقدم ويتخذون من هذا الوم عذراً لهم في تبديدها وانك اذا ملت المبدّر الذي يبعثر ثروته في المعافرة والفسق والمقامرة اعتذر بان من اسرافه يعيش الخمار والمومس والمقامروم من المجتمع وهو عذر سخي لانّه وان ربح من المبدّرين بعض أفراد المجتمع ولكن تبذيرهم ينقص الثروة العمومية لان تلك الاموال تذهب ادراج الرياح ولا تساعد على انتاج ثروة جديدة والا فأي فرق بين المسرف وبين من يشتري بجزء من ماله طعاماً يزيد قوة على العمل أو تجارة يعمل فيها فيفيد ويستفيد ؟

ويحدث أحيانا ان تبديد الثروة يفيد المجتمع كما اذا احترق جزء من البيوت المتهدمة التي تقلل من بهاء بعض المدن وانشئت مكانه طرقات منظمة ومحال تجارية وغيرها مما هو أغزر ربحاً وأكثر نفعاً

* (١) الحاجيات *

مطالب الانسان منها ماهو حاجي ومنها ماهو كالي وحاجيات المعيشة
أهمها (أولاً) القوت والشراب اللذين يحفظ بهما الانسان قوام حياته
ويعوض مايفقده جسمه من القوى . وهما أهم مايجب أن يلتفت اليه الصانع
ومما يوجب الاسف ان جماعات القبلة في أكثر أنحاء العالم هم أكثر
الناس اهمالا وأغلبهم لا يصرفون أرباحهم الا فيما يرضي أجسامهم ورضي
أرواحهم كالمسكرات وغيرها من المخدرات (ثانياً) والملبس الذي يقي
الانسان شر التأثيرات الجوية كالحر والبرد ويختلف باختلاف حالة
الشخص ومقامه في الهيئة الاجتماعية فما زاد عما يليق به عد كاليا (ثالثاً)
والمسكن الذي يلجأ اليه الانسان فيجمع شتاته ويقيه من الاخطار
وأحسنه ما كان في نقطة صحية بعيدة عن الضوضاء . وقد فكر بعضهم
في إيجاد جمعيات اشتراك في المعيشة يشترك أعضاؤها في المساكن وتجلب
لهم حاجاتهم . وهذه الفكرة مبنية على مذهب الاشتراكية الذي سبق
الكلام عليه ونرى ان نجاح مثل تلك الجمعيات لايسهل في كل الطبقات
لاختلاف المشارب ولان كل فرد يجب بطبيعته أن لايطعم أحد على
داخليته . وقد رأى أصحاب المعامل في كثير من الممالك أن ينوا للصناع
مساكن صحية فاحسنوا بذلك صنعا وأفادوا الصناعة كثيراً (رابعاً) ولا
يعزب عن بالنا ان التعليم من الضروريات للانسان اذ بواسطته يعرف
المهنة التي يعيش منها ويقف على دقائق الصناعة والتجارة والزراعة
لذلك وجب أن يكون التعليم الابتدائي اجباريا وان تتولى الحكومة
تعليم الفقراء

﴿ (ب) الكماليات ﴾

أما الكماليات فهي تلك المطالب التي تزيد عن حاجيات الانسان ويدعوه اليها حب التمتع وترداد بازياد المدنية وتختلف باختلاف الاشخاص والازمنة والامكنة وقد يصير ما يسمى كاليا في زمن حاجياً في زمن آخر فمثلاً كان يراه المصري كاليا منذ مائة عام كلبس الحذاء أصبح يراه أغلب المصريين من الحاجيات وما يراه الملك حاجياً هو كالي في نظر بعض الرعية وركوب العربات حاجي لمن تستدعي مهنته ذلك كالطبيب والشرطي وكالي لمن يركب لمجرد التمتع

والكماليات تكون مقبولة اذا كان ماصرف من الشغل في الحصول عليها بنسبة المنفعة الناتجة عنها . أما اذا زادت نسبة الشغل ورأس المال المنفقين للحصول عليها عن منفعتها صارت مرذولة وعد الاتفاق فيها تذكيراً (ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) . ومن التمتع المقوت تعاطى المسكرات والمخدرات وان في الاتفاق في

تلك السموم لتبديدا لثروة الانسان واضعافا لقوته الجسمية والعقلية . فلو أن تلك الاموال الطائلة التي ينفقها العالم في تلك الجواهر القاتلة صرفت في بناء معامل أو مدارس أو وفرت لزادت الثروة العمومية وراجت الفضائل وكسدت الرذائل وأحسن دواء لمقاومتها (أولا) تأليف جمعيات من ذوي الاستقامة تظهر للناس مضارها لعلهم يعرضون عنها

، (ثانيا) ان تضع الحكومات عوائد باهظة على من يصنعها أو يستوردها

ولا تتساهل في الترخيص للمتجرين بها ^(١)

ومن الاتفاق المضر صرف المال في لعب الميسر لان فيه تبديدا لثروة الشخص فكأنما هو ألقاها في اليم أو أحرقها بالنار وكمن بيوتات كانت حاضرة فخربتها المقامرة فلا يغرن العاقل قول بعضهم أنا من الميسر موسرون ومن المسكر مسرورون أولئك الذين (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة فهم لا يبصرون) الا انهم في الآخرة هم الخاسرون ولكن لا يشعرون (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الحمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون)

والتناهي في الترف نذير الخراب ألم تر كيف سقط ملوك الاندلس ودالت دولة الرومان حينما بدل الترف شهادتهم ضعفا واتقلب اقتصادهم تبذيرا حتى صدق عليهم قوله تعالى (واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا)

﴿ (ج) . جمعيات التعمار في اليونان ﴾

هي جمعيات يشترك أعضاؤها في شراء لوازمهم بدلا من أن يشتري كل فرد منهم حاجاته ويكون عرضة لحيلة السمسار وغش بعض التجار

(١) تمنع الحكومة المصرية الاتجار بالحشيش فقط او احرازه بمقتضى دكرتو ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المعدل في سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ اما المسكرات فترخص بيعها

وارتفاع الاسعار ومن تلك الجمعيات شركات التعاون المنزلى ^(١) وكلها مؤسسة على مبدأ التعاون والاشتراك الذى سبق الكلام عليه وهي مفيدة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية (١) اذ يمكن بواسطتها شراء السلع الجيدة بالجملة وبأثمان معتدلة بغاية السهولة ويتوفر على كل فرد من أعضائها الزمن الذى كان يصرفه في الحصول على حاجاته (٢) وتقلل من أرباح كبار التجار وتحدث شيئا من التوازن بين الطبقات وتزيد التضامن بين أعضائها وتقوي بينهم الروابط الاجتماعية

❦ (٢) التوفير ❦

توفير الثروة هو الاحتفاظ بها للمستقبل . وهو في الحقيقة ناتج عن الرغبة في الاتفاق في الاستقبال لانه ما الذى يدعو الانسان الى حرمان نفسه من التمتع في الحال ببعض ثروته سوى أمل الانتفاع بها في الايام التالية وهذا مشاهد حتى في البخلاء الذين يعقدون الخناصر على الثروة ويقترون في الاتفاق .

وقد حدث الله عز وجل على التوفير بقوله (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتعبد ملوما محسورا) لان قوله تعالى (ولا تبسطها كل البسط) يدل على تقييد الصرف وادخار شئ للمستقبل وقال في آية أخرى (والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)

فينبغي على كل انسان أن يوفر جزءا من ايراده معها كان قليلا (أولا)

(١) وقد تأسست هي والنقابات الزراعية في بعض البلاد المصرية

لانه لا يضمن لنفسه السلامة ولا لبلاده الرخاء وادخار شيء مما يكسبه في وقت الصحة يفيدته وقت المرض أو العجز عن الكسب أو حلول العسر في بلاده (ثانيا) لانه اذا صرف كل فرد ثروته الحالية فكيف يتكون عند الأمة رأس مال تحقق به الآمال وتقوم بكبار الاعمال وتستدر خيرات بلادها وتنافس غيرها؟^(١)

(١) وسائل التوفير

وتوجد وسائل كثيرة للتوفير أهمها (١) بنوك التوفير والغرض منها حفظ النقود ولصاحبها أن يسحبها متى شاء ومن تلك البنوك ما تحفظ النقود بلا فائدة لمدة معينة ولمدة تعطى للمودع فائدة . ووجود البنوك يمنع عن صاحب المال اعتداء اللصوص ويساعده على التوفير لأن إبعاد نقوده عنه يقلل عنده الرغبة في صرفها .

وقد أنشأت الحكومة المصرية صناديق للتوفير في إدارات البريد في أكثر البلاد وفانذتها لتمويد الناس على الاقتصاد^(٢) (٢) جمعيات التوفير وهي جمعيات تختم على كل عضو من أعضائها دفع مبلغ مقرر في كل شهر مثلا وتستغل تلك الأموال مدة معلومة وفي نهايتها توزع الربح على الأعضاء

(١) وقد سبق الكلام على التوفير وشروطه في الجزء الاول من ص ٨٩ الى

(٢) بلغت جملة المال المودع في صناديق التوفير ٤٥٦٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٠

﴿ (ب) فوائد الاقتصاد للشعوب ﴾

التوفير هو السبيل الوحيد لتكوين رأس المال وما أدراك ما رأس المال هو أساس النجاح في جميع الاعمال والدعامة المتينة التي يبنى عليها كل مشروع مفيد وتترق بواسطتها الصناعة وتروج التجارة وتحسن الزراعة . لولاه ماوصلت الجمعية الانسانية الى درجتها الحالية من العمران والمدنية ولا أخذت الارض زخرفها وازينت وان الفقير الذي يوفر ما زاد عن حاجاته معها كان زهيدا والفني الذي يجعل الاقتصاد رائده فلا ينفق ماله الا فيما يعود عليه وعلى بلاده بالفائدة يقومون بخدمة كبرى للمجتمع الانساني

ولذا كان حقا علينا جميعا أن لانفق أموالنا الا فيما يرقى أحوالنا ويزيد في رفاهيتنا ورقينا وأن نجعل نصب أعيننا المحافظة على كياننا وترقية بلادنا ونيل آمالنا وأن نسير في سبيل الاصلاح معتمدين على الله وعلى أنفسنا الى النهاية معتقدين ان الاقتصاد هو من أهم الوسائل الموصلة لهذه الغاية

فهرس الجزء الثاني

صحيفة	تابع الكتاب الثاني في مبادلة الثروة	صحيفة
٢	التجار	٢٧
٤	واجبات التاجر	٢٩
٥	الدفاتر التجارية	٣٠
٦	فائدتها	٣٢
٧	(ب) وسائل النقل	٣٣
٩	وسائط النقل في مصر	٤٣
١٠	(ج) النقود	٣٩
١٠	(١) المقايضة	٤٠
١١	(٢) توسط صنف ثالث	٤٣
١٢	(٣) المعادن	٤٤
١٣	(٤) النقود المسكوكة	٤٥
١٤	(٥) دور الضرب	٤٧
١٥	(٦) شروط النقود	(١) نبذة تاريخية
١٦	(٧) منافعها	(٢) الاصلاح
١٧	(٨) قيمتها	٥١
١٨	(٩) كيتها والاسعار	٥٢
٢٢	(١٠) قيمتها والاسعار	(١) النقود الرسمية
٢٣	(١١) قلب الاسعار	(٢) النقود الاجنبية
٢٤	دواؤه بثلاث وسائل	٥٥
٢٥	(١) فهرس الاسعار	٥٦
٢٧	(٢) اتخاذ معدنين مقياسا	(١) صورها
(٣)	التعامل بنقود الورق	(٢) أنواعها
		(٤) سعرها

صحيفة	صحيفة
١٠٩ (٨) معدل الخصم	٧٣ سعر الخطيطة
١١٢ التسليف وفائده	٧٤ (ب) السندات وهي نوعان
١١٣ المصارف (البنوك)	٧٥ (١) التي تحت الاذن
١١٤ وظائف المصارف	٧٦ (٢) التي لحاملها
١١٩ اصدار الاوراق المالية	٧٧ (ج) حالات المصارف (شيك)
١٢٣ (١) بنك انكلترا	٨٧ (١) شروطها
١٢٤ (٢) بنك فرنسا	٧٩ (٢) أقسامها
١٢٥ (٣) بنك المانيا	المبادلات الدولية
١٢٦ (٤) بنك الولايات المتحدة	٨٠ تاريخها وأسباب انتشارها
١٢٧ (٥) البنك الاهلي	٨١ (١) مذهب النع
١٢٨ (٦) مزية البنوك الوطنية	٨٤ (١) أسبابه
الكتاب الثالث في توزيع الثروة	٨٥ (٢) دفاع أصحابه
١٢٩ موضوعه وتلويحه	٩١ (٣) نتائج
١٣١ مذاهب الاشتراكية	٩٣ (ب) مذهب حرية التجارة
١٣١ (١) مذهب الفوضوية	٩٤ مزاياه
١٣٣ (٢) المذهب الاشتراكي الحكومي	٩٧ المعاهدات التجارية
١٣٦ (٣) مذهب التساوي	١٠٠ منافع التجارة الدولية
١٣٨ (٤) الاشتراكيون	١٠١ (١) قائمة الصادرات
١٤١ (٥) الاشتراك في الأرض	١٠١ (٢) قائمة الواردات
ورأس المال	١٠٢ (٣) ثروة الشعب
١٤٣ « أ » جعل الأرض مشاعة	١٠٢ (٤) القيمة في التجارة الدولية
١٤٤ أدوار الملكية في الأرض	١٠٥ (٥) العقود في التجارة الدولية
١٤٦ « ب » طريقة تورنس	١٠٧ (٦) سعر المبادلة
	١٠٨ (٧) التجارة بالكميالات

صحيفة	صحيفة
١٤٧ «ج» أراضى مصر	١٧٥ (أ) اتحاد العملة
١٥٢ الاشتراكية والاسلام	١٧٥ الاجور ومدة العمل
١٥٢ أصحاب الاراد	١٧٥ نسوية الخلاف بللصالحه والحكيم
١٥٣ (١) صاحب الارض	١٧٧ (و) الاعتصاب
١٥٦ (١) أجره الارض	١٧٨ مضار الثوره والاعتصاب
١٥٦ (ب) كيف نشأت	١٧٩ فوز المتصبين
١٦٠ (ج) قانون الاجرة	١٨٠ خسارتهم
١٦١ (د) أجره أراضى البناء	١٨١ استعمال الشدة مضربهم
١٦١ (هـ) أجره المناجم	١٨١ دواء الاعتصاب
١٦٢ (و) أجره المراعى	١٨٢ تقابلت العمال
١٦٣ (٢) ربح صاحب العمل	١٨٣ فوائدھا
١٥٦ (١) قانون الربح	١٨٤ (٤) الفائدة
١٥٦ (ب) مشابهته لأجره الارض	١٨٤ ترويج الرافو ونحريم الشرائع له
١٦٨ (ج) مقارنته بالفائدة	١٦٨ مذاهب الاقتصاديين فيه
١٧٧ (د) أجره العملة والربح	١٨٧ (١) سعر الفائدة
١٦٨ (٣) أجره العامل	١٨٩ (ب) السلفة الخطرة
١٦٨ (١) تاريخ الاجرة	١٨٩ (٥) ايرادات الحكومة
١٦٩ (ب) تقسيمها الى حقيقية واسمية	١٩٨ (١) الضرائب
١٧٠ (ج) تقدير أجره العامل	١٩٠ (١) شروطھا
١٧٠ المذهب الاول	١٩١ (٢) ربط الضرائب
١٧٢ المذهب الثانى	١٩٢ (٣) أساس الضريبة
١٧٣ المذهب الثالث	١٩٣ (ب) الاستغلال والمتاجرة
١٧٤ (د) اجحاف المتخدم	١٩٤ (١) متاجرة الحكومة

صفحة	صفحة
١٩٥ (١)	الخدمة البريدية والبوستة
١٩٦ (٢)	التلغرافات والتليفونات
١٩٦ (٣)	مصلحة السكة الحديد
١٩٨	مصلحة الاوقاف العمومية
٢٠٠	الكتاب الرابع في استهلاك
	الثروة
	الاستهلاك بالاتفاق والتوفير
٢٠٢ (١)	الاتفاق
٢٠٣ (١)	الحاجيات
٢٠٤ (ب)	الكليات
٢٠٤	ضرر المسكرات ونحوها
٢٠٥	ضرر الميسر
٢٠٥ (ج)	جمعيات التعاون في الاتفاق
٢٠٦ (٢)	التوفير
٢٠٧ (١)	وسائل التوفير
٢٠٨ (ب)	فوائد الاقتصاد للشعوب

(وقعت بالطبع الغلطات الآتية)

سطر	صحيفة	خطأ	صواب	سطر	صحيفة	خطأ	صواب
٩	٢	للمهم	للمهم	١٧	٣٩	بمعل قودا	بمعل قودا
١٦	١١	المادة	المادة	١٤	٤٢	الوزن	الوزن
١٢	١٩	يستدعيان	تستدعيان	١٠	٥٨	المسحوب	المسحوب
١٥	٢١	أولاً	أولاً	١٤	٧٠	—	+
٢	٢٦	تتحقق	تتحقق	١٣	٧١	مضاف	مضافة
٨	٢٦	المدن	المدن	٥	٧٢	مبلغها اجرة	مبلغها اجرة
١٩	٢٧	ميكروبنا	ميكروبنا	٨	٧٣	الزراغ	الزراغ
٩	٦٧	يتمنى	يتمنى	٢	٧٩	عليه	عليه
١٤	١٤	مصلحة	مصلحة	١٥	٩٨	أولها	عليها
١٤	٢٢	مصلحة	مصلحة	١٢	١١٤	النشج	النشج
١٣	٢٣	المفروشة	المفروشة	٢١	٢١٤	التي	التي
٨	٢٤	تتخذها	تتخذها	٢٠	٢١٤	الصالح	الصالح

فهرس هجائی للمزایده

الاختصارات ج = جزء ر = راجع ص = صحيفة

٢ ج ١٤٥	اقطاعية	(١)	
٢ ج ٢٠١	اتفاق	آدم سميث	يلقب بأبي الاقتصاد ٢٧ ج ١
٢ ج ١٩٥	اوقف	آلات	ص ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ ج ١
٢ ج ١٣٨	اشرأ كي	اتحاد العملة	ص ١٧٥ ج ٢
٢ ج ١٨٩	ايرادات الحكومة	اتخاذ معدنين	ص ٢٧ ج ٢
(ب)		أجرة الارض	ص ١٥٦ و العملة ١٦٨ ج ٢
١ ج ١٠١	اقتصادى	احتكار	ص ١٤٢ ج ١
٢ ج ١١٩	بانكنوت	احتياطى	ص ١١٧ ج ٢
١ ج ٩٩	بخار	احداث الثروة	ص ٥١ ج ١
٢ ج ٦٨ و ٦٠	بروتستو	ارض	٥٢ ج ١ و ١٤٧ ج ٢
٢ ج ١٩٥	بريد	اريسطو طلبس	١٨٤ ج ٢
٢ ج ١١٣	بنوك	ازمة	ص ١٠٤ - ١١٨ ج ١
١ ج ١٢١	بورصة	استخدام البخار	ص ٧٠ ج ١
٢ ج ١٨٦	اقتصادى	استعمال معدنين	ص ٣٤ ج ٢
اقتصادى	بيجوت	استغلالي	٦٥ ج ١
(ت)		استنفاد	٢٠٢ ج ٢
٢ ج ٢	تاجر	استهلاك	٢٠٠ ج ٢
٢ ج ١٥٥	تأجير الارض	اشترك	١٣٦ ج ١
٢ ج ٢٠٢	تبيد الثروة ضرره	اشترك	١٣٣ ج ٢
٢ ج ٢٠٣	تذير	اصلاح	١٥٠ ج ٢ و ١٥٠ ج ٢
٢ ج ٢٨	تعبية	اعتصاب	١٧٧ ج ٢
٢ ج ١٧٦	تحكيم	اقتصادى	٢١ - ٣٥ ج ١

زبايد الغلة قانون خاص بالارض ٥٨ ج ١	جيمس وات	ص ١٠٠ ج ١
تساوى	(ح)	
١٣٦ ج ٢	حاجيات	٢٠٣ ج ٢
١١٣ ج ١ و ١١١ ج ٢	حطية	٧٣ ج ٢
فائدته ص ١٦ ج ١	حماية المصنوعات الوطنية مزيتها ٩٧ ج ٢	
٥٠ ج ١	حوالة	١١٧ ج ٢
ضرورته ص ٢٠٣ ج ٢	(خ)	
١٧٩ ج ١	خزينة البنك	١١٨ ج ٢
٢٣ ج ٢	م على التاجر	
ص ١٩٥ ج ٢	خصوم	
٥٩ ج ١	خر	ضررها ص ٢٠٤ ج ٢
٢٣ ج ١	(د)	
اقتصادى طبيعى ٢٦ ج ١	درم	٤٨ ج ٢
ر طريقته ص ١٦٤ ج ٢	دور الضرب ١٤ ج ٢	التصفية ١١٦ ج ٢
١٢٩ ج ٢	دينار	٤٨ ج ٢
٢٠٦ ج ٢	(ذ)	
(ث)	ذهب	ص ١٢ ج ٢
٩٤ و ٤٦ ج ١	(ر)	
٤٧ ج ١	رأس المال	ص ٨٥ - ٩٤ ج ١
١٧٣ ج ١	ربا	١٨٤ ج ٢
(ج)	رج صاحب العمل	ص ١٦٣ ج ٢
السير توماس ٢٩ ج ٢	روشير	اقتصادى
٩١ ج ٢	رياضة	فائدتها ص ٨٤ ج ١
طبيعى ص ٢٦ ج ١	ريكاردو	اقتصادى ٢٦ ج ١
اقتصادى فرنسى	(ز)	
اقتصادى ٣١ ج ١	زراعة	٥٢ ج ١ الخ

(ظ)	زکاة ر ۱۵۲ ج ۲
ظهور الخدم ۹۸ ج ۱	زيف ۲۵ ج ۲
(ع)	(س)
عامل ر اجرتہ ص ۱۶۸ ج ۲	سان مبيون اشتراكي حكومي ص ۱۳۵ ج ۲
عرض قانون العرض والطلب ص ۱۶۴ ج ۱	ستوارث ميل جون اقتصادى
عشورية ر ص ۱۴۷ ج ۲	سمر السوق ۱۷۶ ج ۱
عمل ۶۴ ج ۱	سفانج ر كميالة
(غ)	سكك الحديد ۱۹۵ ج ۲
غرامة ر شبه الضرائب	سند ص ۷۵ و ۷۶ ج ۲
غلة ۵۸ ج ۱	سوق ۱۷۳ ج ۱
(ف)	(ش)
فائدة ۱۸۴ ج ۲	شبه الضرائب ۱۹۳ ج ۱
فرانسیس وکار اقتصادى	شرکة ۱۳۹ ج ۱ و ۹۷ ج ۱
فهرس الاسمار ۲۵ ج ۲	شمولار اقتصادى ۱۳۸ ج ۲
فوريہ اشتراكي ۱۳۸ ج ۲	شيك ۷۷ ج ۲
فوضوية ۱۳۱ ج ۲	(ص)
(ق)	صاحب الارض ۱۵۳ ج ۲
قرش ۵۳ ج ۲	صادرات ۱۰۱ ج ۲
قبة ۱۵۷ ج ۱	صراقة ۱۱۵ ج ۲
(ك)	صناعة ۹۶ و ۱۴۵ ج ۱
كايہ اشتراكي ۱۳۸ ج ۲	(ض)
كارل ماركس اشتراكي ۱۴۱ ج ۲	ضريبة ۱۸۹ ج ۲
كسناى طييعى فرنى ۲۴ ج ۱	(ط)
كاليات ۲۰۴ ج ۲	ر ص ۲۳ طبيعين
كهرباء ۹۹ ج ۱	ر ص ۱۷۶ طلب

اقتصادى ٨٧ ج ١	نايز	اشتراكى ١٤١ ج ٢	كولن
ر فائدتها ١٥٣ ج ١	نظارات زراعية	اقتصادى ١٧٤ ج ٢	كورنوت
١٥١ ج ١	نقابات زراعية	اقتصادى ٩٤ ج ٢	كبيريس
١٠ ج ٢	نمود	(ل)	
اقتصادى	نيكولسون	١٨٤ ج ٢	لويير
(هـ)		اقتصادى ١٣٢ ج ١	ليست
اقتصادى	هنرى جورج	(م)	
مؤرخ	هنرى مين	الفريد اقتصادى ١٢٢ ج ١	مارشال
مؤرخ ١٣ ج ١	هيرودوتس	١٥٤ ج ١	مبادلة الثروة
(و)		٧٩ ج ٢	مبادلات دولية
	واردات	١٩٤ ج ٢	متاجرة الحكومة
١٠١ ج ١	والراس	١٦٣ ج ٢	مدير العمل ر صفاته
اقتصادى ١٦١ ج ١	ورق	١٥٤ ج ٢	مزاولة
٤٠ ج ٢	وشائل النقل ٧ ج ٢ والاحداث ٥١ ج ١	١٧٦ ج ٢	مصالحه
١١٦ ج ٢	ودائع	١٢١ ج ١	مضاربة
١١٤ ج ٢	وظائف النقود ١٦ ج ٢ والبنوك ١١٤ ج ٢	١٧٧ ج ٢	معدل الفائدة
(لا)		١٨٣ ج ١	مغروق
لاسال فرديناند اشترى ١٤١ ج ٢	لاسكى	١٤٩ ج ٢	مقابلة
تلفراف مركوبى		١٠ ج ٢	مقايضة
(ى)		اقتصادى ١٨٥ و ٢٠١ ج ٢	ملتوس
أعمال ٧٢ ج ١	يدوية	مذهب المنع ر ص ٨١ ج ٢	منع
أرض	ينبوع المواد	ضرره ٢٠٥ ج ٢	ميسر
		(ن)	

Biblioteca Alexandrina



0374157